

مَوْسُوعَةُ تَقْرِيبٍ

# فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَاهِرِيُّ

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ

«سِتْرَانِيَّةٌ مُجَلَّدَاتٌ»

٢

• مسبوقة فيهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَاهِرِيُّ - فِي مُجَلَّدَيْنِ •  
• قَدْ تَارَسَ الْمَخْلُ لَابْنِ حَزْمٍ - فِي مُجَلَّدٍ •

الْقُدْسِيَّ  
أَشْرَفُ بْنُ حَبِيبٍ الْقُدْسِيَّ  
الْمَكِّيَّ  
رَفَعَهُ

تَصَنَّفَ وَاعْتَمَدَ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْمَكِّيُّ  
رَفَعَهُ

مَكْتَبَةُ السَّنَةِ

الْمَكَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِلْعِلْمِ









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الثاني

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار  
القاهرة

الطبعة الأولى في مكتبة السنة بالقاهرة  
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

جميع الحقوق محفوظة للناسخ  
مكتبة السنة العاصم باشرف الدين محمد والفتح مجازى



مكتبة السنة  
القاهرة الشفيعه لريشه العلم

دار تراشيء للنشر و التوزيع والطباعة و البعث العلمى و تصدير و استيراد الكتب  
العاصم : ٨١ شارع البستان ناميه شارع اكرميه - عابدين - تليفون ٣١٨ ٣٩٠٠  
فاكس : ٢٩٢٦٤٥٠ - تليفون : ١٧١٩ UN٢١٧٩ TLTHRB - ص ٦ ١٢٨٩ القاهرة

مَوْسُوعَةُ تَقْرِيبٍ

# فِيقَه ابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ

«ثَلَاثَةُ مَجْلَدَاتٍ»

• مُعْجَمُ فِيقَه ابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ - فِي مَجْلَدَيْنِ «  
• فَهْرَسْتِ الْمَحَلِّيِّ لِابْنِ حَزْمٍ» فِي مَجْلَدٍ «

النَّهْجَارِس  
أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْصُودِ  
الرَّسَّالُ الْمَصْرِعِي  
وَفَلَّاحُ

تَصْنِيفُ وَاعْتِدَادُ  
مُحَمَّدِ الْمَنْصُورِ الْكَشَّانِيِّ  
أَسَازُ الْقَنْيَرِ وَالْمَدِينِ بِجَامِعَةِ رَمْدِه  
وَجَامِعَةِ أَمِّ الْقُرَى - بَيْتُ الْعُكَّةِ

مَكْتَبَةُ السَّنَةِ



# معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الثاني

---



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على محمد وآله

قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً  
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ، ويوفقنا للصواب من كل  
قول وعمل ، آمين آمين .





# حرف السَّين

- ٥١٣ -

مجموعه الف (٢٢)



١ - الآنية الجائز الشرب فيها وغير الجائز .

( لا يحل الشرب لا لرجل ولا لامرأة في إناء ممل من عظم  
ابن آدم ، ولا من إناء ممل من عظم خنزير ، ولا في إناء من  
جلد ميتة قبل أن يُدبغ ، ولا في إناء فضة أو إناء ذهب ، أو إناء  
أهل الكتاب ، أو إناء مأخوذ بغير حق . ويجوز فيها عدا ذلك . )

٢٢٣/٢ م ٢٧١ و ٥١٤/٧ م ١١٠١

٢ - الشرب من فم السقاء .

( لا يحل الشرب من فم السقاء . ) ٥١٩/٧ م ١١٠٦

٣ - الشرب من ثلثة القدح .

( الشرب من ثلثة القدح : مباح . ) ٥٢١/٧ م ١١١٠

٤ - الكرمج من النهر أو العين أو الساقية .

( الكرمج : مباح . وهو : أن يشرب يغبه من النهر أو العين

أو الساقية . ) ٥٢١/٧ م ١١٠٩

٥ - إبانة الإناء عن فم الشارب أثناءه .

( يستحب أن يُبين الشارب الإناء عن فمه ثلاثاً . ) ٥٢٠/٧ م

١١٠٨

٦ - التغم أثناءه .

( لا يحل التغم في الشرب ، ويستحب أن يُبين الشارب

الإناء عن فمه ثلاثاً . ) ٥٢٠/٧ م ١١٠٨

## ٧ - التيامن فيه وتقديم الأكبر .

( من شرب فليناول الأيمن منه فالأيسر ولا بد ، كائنًا من كان ، ولا يجوز تناوله غير الأيمن إلا بإذن الأيمن . ومن لم يرد أن يتناول أحداً فله ذلك . وإن كان بحضوره جماعة ، فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو عن يساره فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد . ) ٥٢١/٧ م ١١١١

## ٨ - شرب العائِم .

( لا يجزئ الشرب قائماً . وأما الأكلُ قائماً فباحٌ . )  
١١٠٧/٧ م ١١٠٧

## ٩ - شرب الساقِي .

( ساقِي القوم : آخرهم شرباً . ) ٥٢٢/٧ م ١١١٢

## ١٠ - شرب لبن الميتة .

( لو مات حيوانٌ مما يجزئ أكله لو ذكّته فحلب منه لبنٌ فاللبنُ حلالٌ . ) ٤١٨/٧ م ١٠١٢

## ١١ - شرب البول .

( البولُ نجسٌ من أي حيوان كان ، فرضٌ اجتنبه في الطهارة والصلاة ، ويحرم أكله وشربه إلا لضرورةٍ تدويراً أو إكراهاً أو جوعاً أو عطشاً فقط . ) ١٦٨/١ م ١٣٧  
و ٣٩٨/٧ م ٩٩٣

## شرب ١٢ - شرب المحرم للضرورة ، وحدها .

( أكل' المحرمات وشربها عند الضرورة : حلال' ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من' تناوله ، فلا يحل من ذلك شيء أصلاً ، لا بضرورة ولا بغيرها ، فمن اضطر الى شيء ولم يجد مال' مسلم' أو ذمير' : فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالاً .

وحده الضرورة : أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن قادهى أدى الى الموت أو قطع به عن طريقه وشغله : حل' له الاكل' والشرب' فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع والعطش . )  
١٠٢٥ م ٤٢٦/٧ و ١٤٠٣ م ٣٢٩/٨

## ١٣ - سترا الآنية قبل النوم

( فرض' على من أراد النوم ليلاً : أن يؤكبه قربته ، ويختار آنيته ولو يعود يعرضه عليها ، ويذكر اسم الله تعالى على ما فعمل من ذلك . ) ١١٠٥ م ٥١٨/٧

## شرب ١ - ملكيته .

( لا يملك شرب' غير' ممتلك أصلاً ، ولا فيرب' سبلر . وتبطل الاول' والقبلة' فيها وإن تقادمت ، إلا أن يكون قوم' حاروا ساقية وبتنوها : فلمهم أن يخلصوا ماءها بقدر حصصهم فيها .

شرب = وكل من ملك ماء في نهر حفره أو ساقية حفرها أو  
عين استخرجها أو بئر استنبطها : فهو أحق بهاء كل ذلك مادام  
محتاجاً إليه ، ولا يحل له منع الفضل ، بل يجبر على بذله لمن  
محتاج إليه ، ولا يحل له أخذ عوض عنه لا يبيع ولا غيره .  
١٣٥٩ م ٢٤٣/٨ و ١٣٥٢ م ٢٣٩/٨

## ٢ - كيفية من نهر غير متملك .

( الشرب من نهر غير متملك ، الحكم : أن السقي  
للأعلى فالأعلى ، لا حق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته .  
وحق ذلك أن يغطي الماء وجه الأرض حتى لا تشربه ، ويرجع  
للجدار أو السياج ، ثم يطفئه ولا يمسه أكثر . سواء كانت  
الأعلى أحدث ملكاً أو إحياء من الأسفل أو مساوياً له أو  
أقدم منه . ) ١٣٥٢ م ٢٣٩/٨

## ٣ - منعه أو أخذ للعوض عنه .

( كل من ملك ماء في نهر حفره أو ساقية حفرها أو عين  
استخرجها أو بئر استنبطها : فهو أحق بهاء كل ذلك مادام  
محتاجاً إليه ، ولا يحل له منع الفضل ، بل يجبر على بذله لمن  
محتاج إليه ، ولا يحل له أخذ عوض عنه لا يبيع ولا غيره .  
١٣٥٩ م ٢٤٣/٨

## شركة ١ - مشاركتها البيع ، وتوزيعها .

( الشركة : بيع مبتدأ ، لا يجوز في شيء منها مالا يجوز =

شركة = في سائر البيع . وهي : نقل ملك المهر ، مبيعاً ماصح ملكه لها أو بعض عين ماصح ملكه لها ، إلى ملك غيره بضمن .  
مستى ١٠ ٢/٩ م ١٥٠٨

### ٢ - المباح منها .

( لا تجوز الشركة إلا في أعيان الأموال ، فتجوز في التجارة بأن يخرج أحدهما مالاً والآخر مالاً مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر ، فيخلط المالتين ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر ، ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال : بينهما على قدر حصصها فيه ، والربح بينهما كذلك ، والخسارة عليها كذلك . )  
١٢٤/٨ م ١٢٣٩

### ٣ - حكم شركة الأبدان .

( لا تجوز الشركة بالأبدان أصلاً ، لا في دالة ولا في تعليم ولا في خدمة ولا في عمل يد ولا في شيء من الأشياء ، فإن وقعت فهي باطل لا تلزم ، ولكل واحد منهم أو منها ما كسب ، فإن اقتسموا وجب أن يقضى له بأخذه ولا بد .

فإن كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة ، فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ، ككسب ثوب واحد أو بناء حائط واحد أو خياطة ثوب واحد وما أشبه ذلك . وكذلك إن نصبا جالة معاً فالصيد بينهما ، أو أرسلوا جوارحين فأخذوا صيداً واحداً فهو بينهما ، وإلا فلكل واحد ما صاد جوارحه . )

١٢٢/٨ م ١٢٣٧ و ١٢٣/٨ م ١٢٣٨

شركة ٤ - مشاركة الزمعي .

( مشاركة المسلم للزمعي : جائزة " ، ولا يحمل للزمعي من البيع والتصرف إلا ما يحمل للمسلم . ) ١٢٥/٨ م ١٢٤٣

٥ - اتحاد نوع المال فيها .

( إن أخرج أحد الشريكين ذهباً والآخر فضة أو عَرَضاً أو ما أشبه ذلك : لم يحز أصلاً ، إلا بأن يبيع أحدهما عَرَضَهُ أو كلاهما حتى يغيرا التثنى ذهباً فقط أو فضة فقط ، ثم يخلط التثنى ، أو يبيع أحدهما من الآخر بما أخرج بمقدار ما يريد أن يشاركه به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطاً لا يتبيز . ) ١٢٥/٨ م ١٢٤٢

٦ - ضرورة خلط المال فيها .

( لا بد من خلط المالين حتى لا يُميز أحدهما ماله من الآخر ، ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال بينهما على قدر حصصهما من الربح والخسارة ، فإن لم يخلط المالين فلكل واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه به ، ويضعه كله له وحده ، وخساره كلها عليه وحده . ) ١٢٤/٨ م ١٢٣٩

٧ - تحديد ما بأجل .

( لا تحمل الشركة إلى أجل مستسى . ) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

٨ - نصيب الشريك في الربح والخسارة .

( إن ابتاع اثنان فماعدأ سلعة بينهما على السواء ، أو ابتاع =



شركة

= أحدُهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف، فهذا يبيع جائز، والثمن عليها على قدر حصصها، فما ربحا أو خسرا فبينهما على قدر حصصها، وهكذا لو ورثا سلعة أو وهبت لهما أو ملكاها بأي وجه.

ولا يحل للشريكين فصاعداً أن يشترطا أن يكون لأحدهما من الربح زيادة على مقدار ماله فيها يبيع، ولا أن يكون عليه خسارة، ولا أن يشترط أن يعمل أحدهما دون الآخر. فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود، وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال، وعليه من الخسارة بقدر ذلك.

١٢٤٠ م ١٢٤/٨

#### ٩ - عمل الشريك أكثر من الآخر.

( لا يحل للشريكين أن يشترطا أن يعمل أحدهما دون الآخر، فإن وقع شيء من هذا فهو باطل مردود، وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال، وعليه من الخسارة بقدر ذلك. فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر، أو عمل واحد تطوعاً بغير شرط فذلك جائز، فإن أبي من أن يتطوع بك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربحاً أو خسراً. ) ١٢٥/٨

١٢٤١ م

#### ١٠ - بيع الشريك أو ابتياعه السلع المشتوقة.

( من كانت بينهما سلعٌ مشتركة ابتاعها البيع، فأراد أحدهما البيع: أجبر شريكه على البيع، فإن لم تكن البيع :

شركة = لم يُعبر على البيع من لا يريده، وابتاعه: كذلك؛ لأنها على ذلك لعاقداً، فكل واحد منها وكيل للآخر، فإن تعدى ما أمره به فباع بوضيعة أو إلى أجل أو اشتري عيياً؛ فعليه ضمان ذلك (١٢٦/٨ م ١٢٤٧ و ١٣٠/٨ م ١٢٥١)

#### ١١ - استجوار الشريك من مال الشركة .

( إن أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال : حَسَبَ على نفسه ، ونقص به من رأس ماله ذلك القدر الذي أخذ ، ولم يكن له من الربح إلا بقدر ما بقي ولا يحل لأحد منها أن ينفق إلا من حصته من الربح ولا مزيد ، فإن تكرر ما في ذلك : جاز ما نفذ بطيب النفس ، ولم يلزم في المستأنف إن لم تطب به النفس . )  
١٢٦/٨ م ١٢٤٤

#### ١٢ - استعمال الشريك أو استغلاله للشركة .

( من كانت بينهما دابة "شركة" : لم يجوز أن يتشاورا استعمالها بالأيام . وقد يستعمل أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر بطيب أنفسهم . وكذلك القول في العبد والرحى وغير ذلك ، فإن تشاورا فلكل أحدٍ منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك ، أو مقدار حصته من أجرتها ، فإن آجرها : فعين ، والأجرة بينهما على قدر حصصها . ) ١٢٦/٨ م ١٢٤٦

شركة ١٣ - وجبة الشريك بالانفصال .

( كل واحد من الشركاء إذا أراد الانفصال فله ذلك . )

١٢٧/٨ م ١٢٤٧

١٤ - إجبار الشريك على بيع حصته أو تناومه مع الشريك .

( لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ، ولا على تناومها الشيء الذي هما فيه شريكان ، كان ما يتقسم أو بما لا يتقسم من الجوان ، لكن يجبرون على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم ، أو تقسم المنافع بينهم إن كان بما لا يمكن القسمة . ومعنى التناوم : أن يبيع أحدهما من الآخر .

ومن دعا إلى البيع قبل له : إن شئت فبيع حصتك وانت شئت فأملك ، وكذلك شريكك إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع ، فبيع حينئذ لو أحدهما كان أو لشريكين فصاعداً ، إلا أن يكونا اشتركا لتجارة فيجبر على البيع هنا خاصة بمن أباه . ) ١٣٠/٨ م ١٢٥١ و ٢٨/٩ م ١٥٤٠

١٥ - قسمتها .

ر : قسه .

١٦ - إصلاح ما لا يقسم .

( من كانت بينهما دار أو وحى أو ما لا يتقسم : أجبروا على

الإصلاح . ) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

شركة ١٧ - استئجار الأجير بنصف ما يره أو يجره مسمى منه .

( من استأجر أجيراً يماونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يره أو يجره مسمى منه ، فهو باطل وعقد فاسد ، وله بقدر ما يعمل ولا بد ، فإن تكرر ما بذلك عن غير شرط فهو جائز ما دام بطيب نفوسها . ) ١٢٦/٨ م ١٢٤٥

١٨ - نفقة الحيوان المشترك .

( من كانت بينهما دابة أو عبد أو حيوان : أجبر على النفقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك . ) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

١٩ - عمارة الأرض المشتركة .

( من كانت بينهما أرض : لم يجبر من لا يريد موارثها على موارثها ، لكن بقسماطين ويُسعر من شاء حصته . ) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

٢٠ - الاشتراك في الأضحية .

( جائز أن يشترك في الأضحية الواحدة أي شيء كانت : الجماعة من أهل البيت وغيرهم . ) ٣٨١/٧ م ٩٨٤

٢١ - الاشتراك في الصيد .

( لو رمى جماعة سهاماً وسمى الله تعالى كلهم : فهو بينهم إذا أصابت سهامهم مقلته ، وإذا لم يصب أحدهم مقلته فلا حق له فيه . وإن نصبوا حباله معاً فالصيد بينهم ، أو أرسلوا جاريحتين =

شركة = فأخذوا حيدراً واحداً فهو بينهما ، وإلا فلكل واحد ما صاح  
جارحه . ( ٤٦٣/٧ م ١٠٧١ و ١٢٣/٨ م ١٢٣٨ )

#### شفاعة ١ - أثراها .

( الشفيع يكون بعد العقاب ، إلا أنه يخفف ما قد قضى  
الله تعالى أنه لولا الشفاعة لم يخفف ، وفي حديث عائشة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من ميت يصلي عليه أمة من  
المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه . »  
١٦١/٥ م ٦٠٢

#### ٢ - أكبرها ، ومتى تكون ؟

( شفاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي هي أكبر  
الشفاعات : تكون قبل دخول النار ، وبعد دخول النار . )  
١٦٢/٥ م ٦٠٢

#### ٣ - صفة الشفيع .

١ : - أثراها .

٢ - أكبرها ومتى تكون ؟

#### ٤ - حكم القول بإبطالها .

( إن طائفة تأولت في بغيتها طعناً لشيء من السنة ، كمن  
قام برأي الخوارج ليخرج الأمر من قريش ، أو قتل الأطفال  
والنساء ، وإظهار القول بإبطال القدر أو إبطال الشفاعه ،

شفاعة = فهو لا : لا يمدون بالتأويل الفاسد ؛ لأنها جهالة تامة .  
٢١٥٤ م ٩٨/١١

١ - حدود مشروعيتهما . شفاعة

( لا شفاعة إلا في البيع وحده ، ولا شفاعة في صدق ولا  
في إجارة ولا في هبة ولا غير ذلك . ) ١٥٩٥ م ٨٨/٩

٢ - وقت لثبوتها .

( لا شفاعة إلا بتمام البيع بالتفرق أو التخيير . ) ١٦١٠ م ٩٩/٩

٣ - حكمها ومتى تسقط ؟

( الشفاعة واجبة في كل جزء يبيع 'مشاعا غير مقسوم' ، بين  
اثنين فصاعدا ، من أي شيء كان ، لا يحل لمن له ذلك الجزء أن  
يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه ، فإِنْ أراد من  
يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به ،  
وإن لم يرد أن يأخذ فقد سقط حقه ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه  
من باعه .

فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه : وجبت الشفاعة بذلك  
لشريكه ، فالشريك على شفاعة عليم بالبيع أو لم يعلم ، حضره  
أو لم يحضره ، أشهد عليه أو لم يشهد ، حتى يأخذ متى شاء ولو  
بعد ثمانين سنة أو أكثر ، أو بلفظ بلترك فيسقط حينئذ ، ولا  
يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه . ) ٨٢/٩  
١٥٩٤ م و ١٥٩٦ م ٨٩/٩

## شقة ٤ - مستحقوها .

( الشقة واجبة للبديوي والساكن في غير المصر ، والغائب ، والصغير إذا كبر ، والمجنون إذا أفاق ، ولذمي . فإن ترك ولي الصغير أو المجنون الأخذ بالشقة ، فإن كان ذلك نظراً لها لزمها ، وإن كان الترك ليس نظراً لها لم يلزمها ، ولها الأخذ أبداً . ) ٩/٩٤ م ١٥٩٨

## ٥ - ثبوتها للشركاء على السواء دون النظر لسبب الشركة .

( إن كان شركاء في شيء ، بعضهم يراث ، وبعضهم يبيع ، وبعضهم بية ، وفيهم أخوة وورثا أباهم ما كان أبوم ورثه مع أعمامهم ، فباع أحدهم : فالجميع شفعاء على عديم ، ليس إلا ، أولى بمحبة أخيه من عمه ولا من امرأة أبيه ولا من امرأة جده ولا من الأجنبي .

ومن باع شيئاً وله شركاء ، لأحدهم مائة سهم ، ولآخر عشرون ، ولآخر عشر العشر أو أقل أو أكثر : فكلهم سواء في الأخذ بالشقة ، ويقتسسون ما أخذوا بالسواء ، ولا معنى لتفاضل حصصهم . ) ٩/٩٨ م ١٦٠٨ ، ١٦٠٩

## ٦ - ثبوتها في بيع اثنين من الشركاء لواحد أو العكس .

( إن باع اثنان فأكثر من واحد أو أكثر من واحد ، أو باع واحد من اثنين فصاعداً : فكلشريك أن يأخذ أي حصة شاء ويدع أيها شاء ، وله أن يأخذ الجميع ، لأنها عقود مختلفة . ) ٩/٩٨ م ١٦٠٧

## ٧ - ثبوتها في الأجزاء المقسومة .

( الشقة واجبة وإن كانت الأجزاء مقسومة ، إذا كانت الطريق واحداً متصلاً نافذاً أو غير نافذ لهم . فإن قسم الطريق أو كان نافذاً غير متصلاً لهم : فلا شقة حينئذ ، كان ملاحقاً أو لم يكن . ) ١٦١١ م ٩٩/٩

## ٨ - بيع الشريك من أحد شركائه .

( من كان له شركاء ، فباع من أحدهم : كان للشركاء مشاركة فيه ، وهو باقٍ على حصته مما اشتري كأحدهم . فلو كان بعض الشركاء غيباً فاشتري أحدهم فكذلك أيضاً ، وليس للعاصر أن يقول : لا آخذ إلا حصتي . فلو باع من أجنبي فحضر أحد الشركاء فليس له إلا أخذ الكل أو ترك الكل . ) ١٦٠٦ م ٩٧/٩

## ٩ - حضور أحد الشركاء الفائين بعد بيع الحاضر من أجنبي .

( من باع من أجنبي ، فحضر أحد الشركاء الفائين : فليس له إلا أخذ الكل أو ترك الكل . ) ١٦٠٦ م ٩٧/٩

## ١٠ - إلزام الشفيع بكل الصفقة أو تركها .

( من باع شفيعاً أو سلفاً معه صفقة واحدة ، فجاء الشفيع يطلب : فليس له إلا أن يأخذ الكل أو يترك الكل . فإن باع اثنين فأكثر من واحد أو من أكثر ممن واحد ، أو باع واحد من اثنين فصاعداً : فليس له أن يأخذ أي حصة شاء ويدع أيها شاء ، وله أن يأخذ الجميع ، لأنها عقود مختلفة . ) =



= ١٦٠٤ م ٩٦/٩ و ١٦٠٧ م ٩٨/٩

### ١١ - الشفيع العاجز عن دفع ثمن الحصة المبعة .

( من وجبت له الشفعة ولا مال له : لم يجب أن يهمل ، لكن يباع ذلك الشفيع عليه ، فإن وفى بالثمن فذلك ، وإن فضلت فضلة "دفعت" إليه ، وإن لم يف : اتبعت بالباقي وأنظر فيه إلى أن يوصر . ) ١٦٠٧ م ٩٨/٩

### ١٢ - بيع الشفيع حصته قبل إيدان شريكه له بالبيع .

١ لو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من ذلك الشريك البائع أو من المشتري منه أو من أخيه يعلم بالبيع أو لم يعلم فالشفعة له كما كانت . ١٦٠١ م ٩٥/٩  
١٣ - حق الشفيع في الأجل في الثمن لمؤجل .

( من باع شفعته بشئ إلى أجل : فالشفيع أحق به بذلك الثمن إلى ذلك الأجل . ) ١٦٠٠ م ٩٥/٩

### ١٤ - إلزام الشفيع بمثل الثمن

( من باع الشفيع بمرئ أو بعقار : لم يجوز للشفيع أخذه إلا بمثل ذلك العقار ومثل ذلك المرئ ، فإن لم يقدر على ذلك أصلاً ، فالمطلوب مختار بين أن يلزمه قيمة المرئ أو العقار وبين أن يسلم إليه الشفيع ويلزمه مثل ذلك العقار أو مثل ذلك المرئ متى قدر عليه ، سواء عرضه عليه قبل البيع أو أخذه بعد البيع . ) ١٥٩٩ م ٩٤/٩

شهادة ١٥ - موت الشفيع قبل أخذه الشفعة .

( إن مات الشفيع قبل أن يقول : أنا آخذ شفعتي ، فقد بطل حقه ، ولا حق لورثته في الأخذ بالشفعة أصلاً . ) ٩٦/٩ م ١٦٠٣

١٦ - استغلال المشتري أو تصرفه فيما يجب فيه .

( إن أخذ الشفيع حقه لزم المشتري رد ما استغل ، وكان كل ما أنفذ فيه من حبة أو صدقة أو عتق أو حبس أو بنية أو مكاتب أو مقاسمة ، فهو كله : باطل مردود ومفسوخ أبداً ، وتكلم أنقاضه ليس له غير ذلك . فإن ترك الشريك الأخذ بالشفعة نفذ كل ذلك وصح ، ولم يرد شيئاً منه ، وكانت الغنة له .

هذا إذا كان إيداعه الشريك ممكناً له أو للبائع حين اشترى ، فإن لم يكن لإيداع الشريك ممكناً للبائع ، اعتذر ما أو لتعذر طريق ، فإن الشفعة للشريك متى طلبها ، وليس على المشتري رد النقص حينئذ ، لكن كل ما أحدث فيه بما ذكرنا مفسوخ ، ويقبل بنيانه ولا بد . ) ٩٢/٩ م ١٥٩٧

شهادة ١ - فصلها ونقلها .

( كل من سمع انساناً يخبر بحق لزيد عليه ، إخباراً صحيحاً تاماً لم يملك بما يملكه ، فسواء قال له : أشهد بهذا علي أو أنا أشهدك ، أو لم يقل له شيئاً من ذلك ، أو لم يخاطبه أصلاً لكن =

شهادة = خاطب غيره ، أو قال له : لا تشهد علي فلت 'أشهدك' ، كل ذلك : سواء ، وفرض عليه أن يشهد بكل ذلك ، وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة والحكم بها . ( ١٨١٥ م ٤٣٤/٩ )

٢ - وجوب أدائها .

( أداء الشهادة فرض على كل من علمها ، إلا أن يكون عليه حرج في ذلك ، لبعده مشقة أو لتضييع مال أو لضعف في جسده ، فليمتنها فقط . ) ( ١٧٩٨ م ٤٢٩/٩ )

٣ - حكم كتبها .

( الإنسان أن يسترعى المسلم براه على حدة ، ما لم يسأل عن تلك الشهادة نفسها ، فإن سئل عنها ففرض عليه إقامتها وأن لا يكتبها ، فإن كتبها حينئذ فهو عاصي لله تعالى .

ومن كان لإنسان عنده شهادة ، والمشهود له لا يدري بها ، ففرض لإعلامه بها ، فإن سأله المشهود له أدائها : لزمه ذلك فرضاً . وأما من كانت عنده شهادة على انسان يزني ، ففقد ذلك الزاني انساناً ، فوقف القاذف على أن 'يحمد' للقدوف ، ففرض على القاشهد على المخذوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سئلتها أو لم يسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم ، وهو عاصي لله تعالى إن لم يؤديها . ) ( ١٤٤/١١ م ٢١٧٥ )

٤ - شرط العدالة فيها ، وتعريف العدل .

( لا يجوز أن يقبل في شيء من الشهادات من الرجال =

شهادة = والنساء إلا عدلٌ رضى ، والعدل : هو من لم نعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة . ( ٣٩٣/٩ م ١٧٨٥ )

٥ - قبولها بين ذوي القوابة والملائق المالية وغيرهم .

( كل عدل فهو مقبول لكل واحد ، وعليه ، من الأصول والفروع والزوجين وسائر الأقارب بعضهم لبعض ، كالأباعد ولا فرق . وكذلك الصديق الملائق لصديقه ، والأجير مستأجره ، والمكفول لكافله ، والمستأجر لأجيريه ، والكافل لمكفوله ، والوصي لوليته . ) ( ٤١٥/٩ م ١٧٨٩ )

٦ - شهادة الصغير

( لا تقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان ، لا ذكورهم ولا إناثهم ، ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم ، ولا يحل الحكم بشيء من ذلك ، لا في نفس ولا جراحة ولا في مال . ) ( ٤٢٠/٩ م ١٧٩١ )

٧ - شهادة الأعمى .

( شهادة الأعمى مقبولة ، كالصحيح . ) ( ٤٣٣/٩ م ١٨٠٤ )

٨ - شهادة الزوج على أمواله بالزنى .

( شهد أربعة بالزنى على امرأة أحدهم زوجها ، فإن جاء الزوج شاهداً لا قاذفاً وكان عدلاً رجاء معه بثلاثة شهود : فقد تمت الشهادة ، ووجب الرجم عليها ؛ لأنهم أربعة شهود . وإذا كان الزوج قاذفاً فلا بد من أربعة شهود سواء ، وإلا حُدَّ أو =

شهادة

= يلاعن . وإن كان الزوج غير عدل أو كان عدلاً وكان في الذين معه غير عدل : فلا حد على المشهود ، وليس الشهود قسمة . فلا حد عليهم ، ولا حد على الزوج ولا لعان ؛ لأنه ليس قاذفاً . ( ٢٢٦٣/١١ م ٢٢١٩ )

#### ٩ - شهادة العدو على عدوه .

( من شهد على عدوه : لنظر ، فإن كان 'مخرجه' عداوته له إلى ما لا يحل فهي جرحه فيه ترد شهادته لكل أحد وفي كل شيء ، وإن كان لا 'مخرجه' عداوته إلى ما لا يحل فهو عدل 'يقبل' عليه . )  
١٧٩٠ م ٤١٨/٩

#### ١٠ - شهادة المحدث .

( من 'حدث' في زنى أو قذف أو خمر أو مرقعة ، ثم تاب وصاحت حاله : فشهادته جائزة في كل شيء ، وفي مثل ما 'حدث' فيه . )  
١٨٠٣ م ٤٣١/٩

#### ١١ - شهادة ولد الزنى .

( شهادة ولد الزنى جائزة في الزنى وغيره ، وهو كفيرة من المسلمين . )  
١٨٠٣ م ٤٣٠/٩

#### ١٢ - شهادة الوقف .

( شهادة العبد والامة مقبولة في كل شيء ، لسيدهما ولغيره ، كشهادة الحر والحررة ولا فرق . )  
١٧٨٨ م ٤١٢/٩

### ١٣ - إسلام الشهود ، وما تصح من كافر .

( لا تقبل إلا شهادة المسلمين المدول ، ولا يجوز أن تقبل شهادة من كافر أصلاً ، لا على كافر ولا على مسلم ، حاشا الوصية في السفر فقط ؛ فإنها تقبل من الكافرين ، ويحلف الكفار معنا مع شهادتهم ولا بد ، بعد الصلاة أي صلاة كانت ، ولو أنها العصر لكان أحب إلينا : بالله لا نشترى به ثمناً ولو كان ذا قريب ، ولا نكتم شهادة الله إذاً لمن الآثمين ، ثم يحكم بما شهدوا به .  
فإن جاءت بيئة مسلمون بأب الكفار كذبوا : حلف المسلمان الشاهدان أو السلم والمرأتان أو الأربع نسوة : بالله لشهادتنا أحق من شهادة أولئك ، وما اعتدنا إذاً لمن الظالمين ، ثم يفسخ ما شهد به الكفار . ) ٣٩٥/٩ م ١٧٨٦ و ٤٠٥/٩ م ١٧٨٧

### ١٤ - الشهادة على الشهادة .

( تقبل الشهادة على الشهادة في كل شيء ، ويقبل في ذلك واحد على واحد . ) ٤٣٨/٩ م ١٨١٤

### ١٥ - حكمها عند التعاضض .

( لو أن عدلين شهدا على عدول بشيء من القتل أو السرقة أو الحراقة أو شرب الخمر أو القذف ، وقال المشهود عليهم : نشهد عليهم بكذا وكذا مثل ما شهد به الشاهدان عليهم أو شيئاً آخر : لم يلتفت إلى شهادة المشهود عليهم أصلاً ، ووجب إنفاذ الحدود والحقوق عليهم بشهادة السابقين إلى الشهادة . )

شهادة = فلو أن المشهود عليهم صحت نوبتهم بعد ما كان منهم : وجب بذلك أن تعود عدالتهم ، فإذا كان كذلك فإن الشهادتين معاً مقبولتان ، وينفذ على كلا الطائفتين ما شهدت به على الأخرى ، فإن شهدت كلتا الطائفتين على الأخرى معاً ، لم نسبق أحد الشهادتين الأخرى ، إما عند حاكمين ، وإما في عقدين عند حاكم واحد : فإن كلتا الشهادتين تبطل بيقين . ( ١١ / ١٤٣ م ٢١٧٤ )

#### ١٦ - نصاها على الجماعة .

( لو شهد عدلان على ألف رجل أو أكثر ، بقتل أو بسرقة أو بجرابه أو بشرب خمر أو بقذف : لو جَبَّ القودُ والقطعُ والحدُ في كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ، ولا فرق بين شهادتهما عليهم مجتمعين وبين شهادتهما على كل واحد منهم على انفراد . )  
١١ / ١٤٣ م ٢١٧٤

#### ١٧ - تحديد عدد الشهود لقبولها .

( لا يجوز أن يُقبل في الزنى أقل من أربعة رجال عدول مسلمين ، أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ، فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع نسوة ، أو رجلاً واحداً وست نسوة ، أو ثمان نسوة فقط .

ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء وما فيه القصاص ، والنكاح والطلاق والرجعة ، والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان ، أو رجل وامرأتان كذلك ، أو أربع نسوة كذلك . ويقبل في كل ذلك حاشاً الحدود رجل واحد عدل =

شهادة

= أو امرأتان كذلك ؛ مع عين الطالب . ويقبل في الرضاع وحده  
امرأة واحدة عدلة أو رجل عدل واحد .

ولو شهد عدلان على ألف رجل أو أكثر ، بقتل أو صرقة  
أو جناية أو شرب خمر أو بذف : **لَوْجَبَّ الْقَوْدُ وَالْقَطْعُ**  
والحد في كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ، ولا فرق بين  
شهادتهما عليهم مجتمعين وبين شهادتهما على كل واحد من  
على انفراده .

والشهادة على فعل قوم لوط : شهادة اثنين ، أو أربع نسوة ،  
أو رجل وامرأتين ، كسائر الأحكام . وكذلك طء البهيمة .  
٣٩٥/٦ م ١٧٨٦ و ١٤٣/١١ م ٢١٧٤ و ٣٨٩/١١ م  
٢٣٠٣ م

١٨ - لنقص شهود الزنى عن أربعة .

( لا يُجِدُّ الشاهد في الزنى والشاهدان والثلاثة إذا لم يتموا  
الأربعة ؛ لأنهم ليدوا قَدَفَةً . ) ٣٥٩/١١ - ٢٦١ م ٢٢١٨

١٩ - حدود الاختلاف فيها .

( الذي ينبغي أن يُضبط في الشهادة ويُطلب به الشاهدان  
لقاها : ما لا تتم الشهادة إلا به ، والذي إن أنقص لم تكن  
شهادة ، فهذا هو الذي إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة ؛  
لأنها لم تتم .

وأما ما لا معنى للذكره في الشهادة ولا يحتاج إليه فيها وتم =



شهادة = الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكروه أو لم يذكروه واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة . فلما وجب هذا كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الخمر لا معنى له ، وكانت أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له . ( ١١/٣٤١ م ٢٢٧٦ )

### ٣٠ - سؤال الحاكم عن الشهود .

( إن لم يعرف الحاكم 'الشهود' : سأل عنهم ، وأخبر المشهود بمن شهد عليه ، وكلف المشهود له أن يعرفه بعد التهم ، وقال للمشهود عليه : اطلب ما ترد به شهادتهم عن نفسك ، فإن ثبت عنده عد التهم : قضى بهم ولم يتردد . ( ٩/٤٢٩ م ١٧٩٩ )

### ٣١ - تولى الشهود إنفاذ الحد .

( إذا أمر الإمام أو أميره الشهود أو غيرهم أن يقطعوا السارق : لزمهم الطاعة وليس ذلك بواجب عليهم في الأصل . ) ( ١١/١٤٣ م ٢١٧٤ )

### ٣٢ - أثر رجوع الشاهد عنها

( إذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها ، أو قبل أن يحكم بها : فسخ ما حكم بها فيه . ) ( ٩/٤٢٩ م ١٧٩٧ )

شهادة ٢٣ - حكمها من المسك للغير حتى تتخلل .

( المسك للغير حتى يغتلبها أو تتخلل من ذاتها : عاصي مجروح )

( الشهادة . ) ١٠٣٣ م ٤٣٣/٧

٢٤ - سقوطها بالذف .

( الرمي بالزنى : موجب للجلد والفقر وسقوط الشهادة . )

٢٢٢٣ م ٢٦٥/١١

٢٥ - موت الشاهد أو تغيره أو جونه .

( لو مات أو جن أو تغير بعد أن شهد ، قبل أن يحكم )

بشهادته أو بعد أن حكم بها : نفذت على كل حال ، ولم تزد .

١٧٩٧ م ٤٢٩/٩

٢٦ - وجوب الإشهاد في النكاح .

( لا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً ، أو بإعلان

عام ، فإن استنكمت الشاهدان : لم يضر ذلك . ) ١٨٢٨ م ٤٦٥/٩

٢٧ - وجوب الإشهاد في البيع .

( فرض على كل متبايعين لباقل أو أكثر : أن يشهدا على

تبايعهما رجلين أو رجلاً وامراًئين من المدول ، فإن لم يجدا

عدولاً سقط فرض الإشهاد ، فإن لم يشهدا وما يقدران على

الإشهاد فقد عَصَا الله عز وجل ، والبيع تام . فإن كان البيع

بشئ إلى أجل مسمى ففرض عليها مع الإشهاد المذكور : أن

شهادة

= يكتبه ، فإن لم يكتبه فقد عصيا الله عز وجل ، والبيع  
 تام ، فإن لم يقدر على كاتب فقد سقط عنها فرض الكتاب .  
 ١٤١٥ م ٣٤٤/٨

٢٨ . وجوب الإشهاد في القرض إلى أجل .

( إن كان القرض إلى أجل ، ففرض عليه  
 أن يكتبه ، وأن يشهدا عدلين فصاعداً ، أو رجلاً  
 وامرأتين عدولاً فصاعداً . ) ٨٠/٨ م ١١٩٨  
 و ١٤١٥ م ٣٤٤/٨

٣٩ - حكم النظر إلى عورة الزاني للشهادة .

( النظر في الزنى إلى الفرجين ليشهد بذلك : مباح )  
 ١٨٧٨ م ٣٢/١٠

شيد

١ - أجله واستيفاء رزقه .

( لا يموت أحد قبل أجله ، مقتولاً كان أو غير مقتول ، وحتى  
 يستوفي رزقه ، ويعمل ما يبرره . ) ٣٧/١ م ٧٠ ، ٧١

٢ - غسله وتكفينه ودفنه والصلاة عليه .

( المقتول بأيدي المشركين خاصة ، في سبيل الله عز وجل ،  
 في الممرات خاصة : لا يغسل ولا يكفن ، بل يدفن بدمه  
 وثيابه ، إلا أنه يُنزع عنه السلاح فقط . وإن صُلِّي عليه فحسن ،  
 وإن لم يُصل عليه فحسن . )

شہید = فإن حمل عن المرأة وهو حي ، فمات : 'غسل' ، وكنف ،  
و'حلي عليه . ( ١١٥/٥ م ٥٦٢ )

٣ - حكم ما يوجد من أعضائه من حيث الفصل والتكفين والدفن .

( ما 'وجد من الشهيد ، ولو أنه ظفر أو شعر فما فوقه :

لا يفصل ، لكن 'يلف' ويدفن . ( ١٣٨/٥ م ٥٨٠ )

\* \* \*

# حرف الصاد



صبي و : صغير .

صحابي ١ - منزلته في الجنة .

( الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلام درجة ، وهم : الأنبياء ، ثم أزواجهم ، ثم سائر أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجميعهم في الجنة . )

١/٤٤ م ٨٤ ، ٨٥

صف الأعمال

١ - الاعتقاد في حقها .

( الصحف التي تكتب فيها الملائكة أعمال العباد : حق ، يؤمن بها ولا ندري كيف هي ؟ وإن الناس يعطون كتبهم يوم القيامة ، فالمؤمنون الفائزون الذين لا يعذبون يعطونها بأيمانهم ، والكفار بأشئلتهم ، والمؤمنون أهل الكفاية وراء ظهورهم . ) ١/١٧ م ٣٤

صدق ١ - الجائز أن يكون صدقاً .

( كل ما جاز أن يملك بالهبة أو بالميراث فجائز : أن يكون صدقاً ، وأن يخالف به ، حل بيعه ، أو لم يحل كالماء والكلاب والسنور والثرة التي لم يبد صلاحها .  
وجائز أن يكون صدقاً : كل ما له نصف ، قل أو كثير ولو أنه حبة بوز . وكذلك كل عمل حلال موصوف ، كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو غير ذلك ، إذا تواخيا بذلك . )

صداق = ومن أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها ،  
لا صداق لها غيره : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة  
فاضة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها  
بشيء ، فلو أبت أن تتزوجه : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما  
كانت . ( ٤٩٤/٩ م ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ م ٥٠١/٩ و ١٨٤٨ م ٥٠١/٩ )  
٢ - السكوت عنه في عقد النكاح .

( النكاح جائزٌ بغير ذكر صداقٍ ، لكن بأن يسكت  
جملةً ، فإن اشترط فيه أن لا صداق عليه : فهو نكاح مفسوخ  
أبدأ . ) ( ٤٦٦/٩ م ١٨٢٩ )  
٣ - اشتراط عدمه في العقد .

( إن اشترط في النكاح أن لا صداق عليه : فهو نكاحٌ  
مفسوخ أبدأ . ) ( ٤٦٦/٩ م ١٨٢٩ )  
٤ - العقد بصداق فاسد .

( كل نكاح عقد على شرط فاسد فهو نكاح فاسد مفسوخ  
أبدأ ، فإن كان الصداق فاسداً إما تعاقداً بعد صحة عقد  
النكاح خالفاً من كل ذلك : فالنكاح صحيح تام ، ويُفسخ  
الصداق ويُقضى لها بمهر مثلها . ) ( ٤٩١/٩ م ١٨٤٥ )

٥ - مقدار ما يُقضى به لتي لم يُفرض لها ،  
( إذا طلبت المتكحة التي لم يُفرض لها صداقٌ : 'قضي لها  
به فإن تراخت هي وزوجها بشيء يجوز تملكه : فهو =



صدّاق = صدّاقه ، لا صدّاق لها غيره . فإن اختلف : قضى لها عليه  
بصدّاق مثلها ، أحبّ هو أو هي ، أو كرهت هو أو هي .  
١٨٣٠ م ٤٦٦/٩

٦ - تزويج الصغيرة بأقل من مهر مثلها .  
( لا يجوز الأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ،  
ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك ، وتبلغ الى مهر مثلها ولا بد )  
١٨٣١ م ٤٦٦/٩

٧ - ثبوت المسمى أو المثل بالنسخ .  
( من أنسخ نكاحه بعد صمته بما يوجب مسخه : فلها المهر  
المسمى كلّهُ ، فإن لم يُسم لها صدّاقاً : فلها مهر مثلها ، دخل  
بها أو لم يدخل . )  
١٨٩١ م ٤٨١/٩

٨ - تميس المصيبة لا يوجبه .  
( إن اشترط السلامة في عقد النكاح ، فوجد عيباً أيّ عيب  
كان : فهو نكاحٌ مفسوخ مردود ، لا خيار له في إجازته ، ولا  
صدّاق فيه ، ولا ميراث ، ولا نفقة ، دخل أو لم يدخل . )  
١٩٣٥ م ١١٥/١٠

٩ - المستحق بالطلاق قبل الدخول وبالوطء قبل الدخول  
أو بعده .  
( من طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمى =

## صدقات

لها، وكذلك لو دخل بها ولم يطأها. هذا في كل مهر كان بصفة غير معين كعدد أو وزن أو كيل أو شيء موصوف ، أو في مكان بعينه إن وجد صحيحاً، وسواء كان تزوجها بصدق مسس في نفس العقد ، أو تراضيا عليه بعد ذلك ، أو لم يتراضيا ففضي لها بمهر مثلها .

فإن عدم الصداق بعد قبضها له بأي وجه كان ، تليف أو انفقته : لم يرجع عليها بشيء ، والقول قولها في ذلك مع يمينها ، فإن وطئها قبل الدخول أو بعده فلها المهر كله . ( ١٨٧/٧ م ١٨١٣ و ١٨٢/٩ م ١٨١٢ )

### ١ - الدخول قبل نسيته .

( من تزوج فسمي صداقاً أو لم يسم : فله الدخول بها ، أحب أم كره ، ويلقى لها بما سمى لها أحب أم كره ، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، فإن كان لم يسم لها شيئاً : ففضي عليه بمهر مثلها إلا أن يتراضيا . ) ( ٤٨٨/٩ م ١٨٤٤ )

### ١١ - ثبوته بالزواج في مرض الموت .

ر : نكاح ٣٤ - جوازه في مرض الموت وغيره .

### ١٢ - الشفعة فيه .

( لا شفعة في الصداق ) ( ٨٨/٩ م ١٩٩٥ )

### ١٣ - استقلال الزوجة بالتصرف فيه .

( لا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتعيز إليه بشيء أصلاً ، =

صَدَاق = لا من صدقاتها الذي أصدقها ولا من غيره من سائر مالها ،  
والصدقات كلها لها ، تفعل فيه كل ما شاءت ، لا إذن للزوج في  
ذلك ولا اعتراض .

ولا يحل لأب البكر صغيرة كانت أو كبيرة ، أو الشيب  
ولا لغيره من سائر القرابة أو غيرهم حكم في شيء من صدقات  
الابنة أو القرينة ، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فهو مفسوخ باطل  
مردود أبداً ، ولها أن تهب صدقاتها أو بعضه لمن شاءت ، ولا  
اعتراض لأب ولا لزوج في ذلك . ( ١٨٤٩ م ٥٠٧/٩  
و ١٨٥١ م ٥١١/٩ )

١٤ - حكم إجبار المرأة على التجوز به .

( لا يجوز أن يجبر المرأة على أن تجهز إليه بشيء أصلاً ،  
لا من صدقاتها الذي أصدقها ، ولا من غيره من سائر مالها ،  
والصدقات كلها لها ، تفعل فيه كل ما شاءت ، لا إذن للزوج في  
ذلك ولا اعتراض ) ( ١٨٤٩ م ٥٧/٩ )

١ - شرط نفاذها . صدقة

( لا تنفذ صدقة لأحد إلا فيما أبقي له وإعماله غنى ، فإن  
أعطى ما لا يبقى لنفسه وإعماله بعده غنى : ففسخ كله . )  
١٦٣١ م ١٣٦/٩

٢ - تمامها بالنظر .

( من تصدق بعدة سالمة من شرط الثواب أو غيره : فقد =

صدقة = تمت باللفظ ، ولا معنى لجائزتها ولا لقبضها ، ولا يبطلها ذلك  
المتصدق ، بها . ١٠ / ٩ م ١٦٢٩

### ٣ - الجائزة منهم .

( صدقة المرأة ذات الزوج والبركات الأب ، والبنية ،  
والعبد ، والحدود في البيوع ، والمريض مرض موته أو مرض  
غير موته : كصدقات الأحرار والوراثي لا أزواج لمن ولا  
آباء والأصحاء ولا فرق ؛ لأن الله تعالى ندب جميع البالغين  
المميزين إلى الصدقة بفعل الخير واتخاذ نفسه من الثار ، وكل  
من ذكرنا متوعد فلا يحمل منهم من الترتيب . )  
١٦٠ / ٩ م ١٦٤٢

### ٤ - الجائزة عليهم :

( صدقة التطوع جائزة على الفني والفقير ، ولا تحمل لأحد  
من بني هاشم والمطلب ابن عبد مناف ، ولا لمواليهم ، حاشا  
الحبس فهو حلال لهم وتحمل صدقة التطوع على من أمه منهم . إذا  
لم يكن أبوه منهم ، أما الهبة والهدية والعطية والإباحة والمنعة  
والعسرى والرقيق ، وكل ذلك : حلال لبني هاشم ومواليهم )  
١٦٠ / ٩ م ١٦٤٣

### ٥ - التسوية بين الأولاد فيها .

( لا يحمل لأحد أن يتصدق على أحد من ولده إلا حتى يتصدق  
على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحمل أن يفضل ذكراً =

صدقة = على انتى ولا انتى على ذكرى؛ فإن فعل فهو مفسوخ مردود .  
١٦٣٢ م ١٤٢/٩

٦ - حكم إظهارها .

( إظهار الصدقة الفرض والتطوع من غير أن ينوي بذلك  
رواية : حسن ، وإخفاء كل ذلك : أفضل . ) ١٥٦/٦ م ٧٢٤

٧ - المن بها .

( لا يحل لأحد أن يمن بما فعل من خير ، إلا من كثر  
إحسانه وعامل بالمساواة فله أن يُعَدَّ إحسانه . )  
١٥٩/٩ م ١٦٤١

٨ - استحبابها للنساء يوم العيد .

( إذا أتم الإمام الخطبة فنختار له أن يأنبهن يعظهن ،  
ويأمرهن بالصدقة ، ونستحب لمن الصدقة يؤخذ بها ليسر . )  
٨٧/٥ م ٥٤٥

٩ - وجوبها عند الحصاد لمن حضر .

( فرض على من له زرع عند حصاده : أن يعطي منه من  
حضر من المساكين ما طابت به نفسه . ) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

١٠ - وجوبها يوم ورود الماشية .

( فرض على كل ذي إبل وبقر وغنم : أن يعطيها يوم  
ورودها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه . )  
٥٠/٦ م ٦٧٩

صدقة ١١ - نذرها .

( من نذر صدقة ولم يسم عدداً ما : لزمه ما طاب به نفسه بما يسمى " صدقة " ، ولو شق تمره أو أقل مما ينتفع به المتصدق عليه . ومن قال : " لله علي صدقة " أو صيام أو صلاة ، هكذا جملة : لزمه أن يفعل أي ذلك ، ويميزه . )  
١١٢١ م ٢٧/٨

١٢ - التصدق من الأضحية .

( فرض على المضي أن يتصدق بما شاء من الأضحية قل أو كثر . )  
٩٨٥ م ٣٨٣/٨

١٣ - التصدق بأمر الولد .

( كل مملوك حملت من سيدها فأسقطت شيئاً يدري أنه ولد أو ولده : فقد حرم بيعها وهبتها وهدتها والصدقة بها وقرضها . )  
١٦٨٣ م ٢١٧/٩

١٤ - التصدق بعموم .

( من تصدق بعموم : لم يتصدق بشيء ، فلم يلزمه حكم . )  
١٦٢٥ م ١١٦/٩

١٥ - حكمها من مال حرام .

( لا تقبل صدقة من مال حرام ، بل يكتب بذلك إن شاء زانداً ، فكلها تصرف في الحرام فقد زاد معصية ، وإذا زاد معصية زاد إنفاً . )  
١٦٦٠ م ١٥٩/٩

صدقة ١٦ - تصدق الزوج مال زوجته ، وتصلها بماله .

( للمرأة حق " زائد " ، وهو أن تصدق من مال زوجها  
 أحب " أم كره " ، وبغير إذنه غير " مُفسدة " ، وهي مأجورة بذلك .  
 ولا يجوز له أن يتصدق من مالها بشيء أصلاً ، إلا بإذنها . )  
 ٣١٨/٨ م ١٠٩٧ و ٧٣/١٠ م ١٩٠٩

١٧ - تصدق العبد من مال سيده .

( للعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يفسد . )  
 ١٦٣/٩ م ١٦٤٤

١٨ - قبولها في غير مسألة .

( من أعطى شيئاً من غير مسألة ، ففرض " عليه قبوله " ، وله  
 أن يتصدق به بعد ذلك إن شاء . ) ١٥٢/٩ م ١٦٣٥

١٩ - إعطاؤها لكافر .

( إعطاء الكافر مباح " ، وقبول ما أعطى هو كقبول ما  
 أعطى المسلم . ) ١٥٩/٩ م ١٦٣٩

٢٠ - حكم تملك المتصدق بها لما قبل قبضها .

لا يبطل الصدقة " تملك " المتصدق بها لها ، سواء كان ذلك  
 بإذن المتصدق عليه أو بغير إذنه ، وسواء تملكها إلى أن مات أو  
 مدة " يسيرة " أو كثيرة ، على ولد صغير كانت أو على كبير أو  
 على أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد كل ما استغل منها ، كالنصب سواء  
 سواء . ) ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

## صراط ١ - الاعتقاد في حقه .

( نؤمن بأبند الصراط حق ، وهو : طريق يوضع بين  
كلهرا في جهنم ، فينجو من شاء الله ، ويهلك من شاء . ) ١٥/١  
م ٣٠

صرف ر : بيع ، وبا .

## ١ - بيع الذهب بالفضة .

( جائز بيع الذهب بالفضة يدأ بيد ، عيناً بعين ولا بد ،  
متفاضلين ومثابئين ، وزناً بوزن ، وجزافاً بجزاف ، ووزناً  
بجزاف . ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين ، لا في بيع ولا  
في سلم . ) ١٤٨٥ م ٤٩٣/٨

## ٢ - بيع أحد التدين بخليط منه وغيره .

( إن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء كان ، من فضة أو  
غيرها ، مزوج به أو مضاف فيه أو مجموع إليه ، فأنير أو  
غيرها : لم يجز بيعه مع ذلك الشيء ولا دونه بذهب أصلاً ،  
بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله إلا حتى يخلص الذهب وحده  
خالصاً . وكذلك إن كان مع الفضة شيء غيره ما : لا يجز بيعها  
بفضة أصلاً حتى يخلص الفضة وحدها .

سواء في كل ما ذكرنا : السيف المثلج والمصحف المثلج ،  
والخاتم فيه قص والحنسي فيه النصوص ، أو الفضة المذهبة ،  
أو الدراهم فيها خلط مما . وهذا إذا ظهر أثر الخلط في شيء ما =



صرف = ذكرته ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا 'نظر أيضاً  
فحكته حكم' المحض . ( ١٤٨/٨ م ١٤٨٨

### ٣ - بيع النقدين المغشوشين .

( إن تباع اثنتان دراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدرهم  
مغشوش قد ظهر الغش فيها : فهو جائز إذا تعاقد البيع على  
أن الصغر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه  
بالصغر الذي في تلك ، فهو جائز حلال ، سواء تباعا ذلك متفاضلاً  
أو متائلاً أو جزءاً معلوم أو جزءاً مجزأ .

وكذلك إن تباعا دنانير مغشوشة بدنانير مغشوشة قد ظهر  
الغش في كليهما على هذه الصفة ، فإن تباعا ذهب هذه بفضة تلك  
وذهب تلك بفضة هذه فهذا أيضاً حلال ، متائلاً ومتفاضلاً  
و جزءاً ، نقداً ولا يد . ( ١٤٩٠ م ٥٠١/٨

### ٤ - بدل الدرهم بأوزن منها .

( لا يحل بدل الدرهم بأوزن منها ، لا بالمعروف ولا  
بغيره . ( ١٥٠٢ م ٥١٤/٨

### ٥ - استقراض المخاوف لإتمام صرفه .

( من حادّ آخر دنانير بدرهم فمجز عن تمام مراده ،  
فاستقرض من مضارفة أو من غيره ما أتم به صرفه : فحسن ،  
ما لم يكن عن شرط في الصفقة . ( ١٤٩٩ م ٥١٢/٨

## ٦ - شراء ما باع .

( من باع من آخر دنانير بدراهم ، فلما تم البيع بينها اشترى منه او من غيره بتلك الدراهم دنانير . تلك او غيرها ، فكل ذلك حلال ، ما لم يكن عن شرط . ) ١٥٠٠ م ٥١٧/٨

## ٧ - ظهور عيب بأحد البدلين أو استحقاقه .

( من باع ذهباً بذهب يبعاً حلالاً ، او فضة بفضة كذلك ، او فضة بذهب كذلك ، مسكوكاً بمسكوك ، او مصوغين ، او مصوغاً بمسكوك ، أو ثوباً أو ثياباً ، فوجد أحدهما بما اشترى من ذلك عيباً قبل أن يتفرقا بأبدانها وقبل أن يغير أحدهما الآخر ، فهو بالخيار : إن شاء فسخ البيع ، وإن شاء استبدل . فإن وجد العيب بعد التفرق بالأبدان أو بعد التغيير واختيار المغير إتمام البيع ، فإن كان العيب من خلط وجد من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة : فالصفة كلها مفسوخة مردودة .

وكذلك لو استحق بعض ما اشترى ، أقله أو أكثره ، أو لو تأخر قبض شيء ما تباعاً قل أو كثر فهو فاسد . وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد .

فإن كان العيب في نفس ما اشترى ، ككسر ، أو كان الذهب ناقص الغلبة بطبعه والفضة كذلك ، فإن كان اشترط السلامة فالصفة كلها مفسوخة ، وإن كان لم يشترط السلامة فهو مختار بين إمساك الصفقة كما هي ولا وجوع له بشيء ، وإما فسخاها كلها ولا بد . ) ١١٩٤ م ٥٠٨/٨ و ١٤٩٧ م ٥٠٩/٨

## ٨ - التواعد والمساومة في التقد .

( التواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة ، وفي بيع الفضة بالفضة ، وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض : جائز قبايعا أو لم يقبايعا . وكذلك المساومة أيضا جائزة قبايعا أو لم يقبايعا . ) ٥١٣/٨ م ١٥٠١

## صغار

### ١ - تعويقه .

( هو : أن يجري حكم الإسلام على الكفار ، وأن لا ينظروا شيئا من كفرهم ولا بما يحرم في دين الإسلام . وبنيو تغليب وغيرهم : رواه . ) ٣٤٦/٧ م ٩٥٩

### ٢ - وجوهه .

( يجمع الصغار شروطا أمر رضي الله عنه عليهم . وهي : أن لا يحدثوا في مدينتهم ولا ماحولها ديرا ولا كنيسة ولا قلية ولا صومعة راحب ، ولا يحددوا ما خربت منها ، ولا يبنوا ككنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤووا جاسرا ، ولا يكتبوا غشا المسلمين ، ولا يملأوا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شيركا ، ولا يبنوا ذوي قراباتهم من الإسلام إن أرادوه ، وآت يوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا ينشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة ولا حمامة =

صغار = ولا نملين ولا فرق شرير ، ولا يتكلموا بكلام المسلمين ،  
ولا يتكثروا بكثام ،

ولا يركبوا مَرْجاً ، ولا يتلذذوا سيفاً ، ولا يتخذوا  
شيئاً من السلاح ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالعريضة ، ولا  
يبيعوا المحرور ،

وأن يميزوا مقادير رؤوسهم ، وأن يلزموا ذئبهم حينما  
كانوا ، وأن يشدوا الزناجير على أوساطهم ، ولا يظهرُوا صلياً  
ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ،

ولا يحارروا المسلمين بموتام ، ولا يضربوا ناقوساً إلا ضرباً  
خفيفاً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من  
حضرة المسلمين ، ولا يخرجوا سماعات - أي أعياداً لهم - ،  
ولا يرفعوا مع موتام أصواتهم ، ولا يظهرُوا النيران معهم ،  
ولا يشترُوا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، وأن  
لا يحاررونا بمخزير ،

ومن الصغار أن لا يؤذوا مسلماً ولا يستخدموه ، ولا يتولى  
أحدٌ منهم شيئاً من أمور السلطان يجري لهم فيه أمرٌ على مسلم .  
٩٥٩ م ٣٤٦/٧

٣ - مخالفة شيء من وجوهه .

( يجمع الصغار شروطاً مبررة في الله عنه ، فإن خالفوا  
شيئاً بما شرطوه : فلا ذمّة لهم . ) ٩٥٩ م ٣٤٦/٧

١ - تعليمه الشرع وتجنبه الحرام .

( ينبغي أن يُدَرَّبَ الصَّغِيرُ وَيُعَلِّمُوا الشَّرَائِعَ ، مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، إِذَا أَطَافُوا ذَلِكَ ، وَيُجَنَّبُوا الْحَرَامَ كُلَّهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى يَنْفُضُ بَأْسَ يَأْجُرِهِمْ وَلَا يَكْتَبُ عَلَيْهِمْ لِمَآ حَتَّى يَبْلُغُوا ) ٢٧٦/٧ م ٩١٥

٢ - تدريبه على الشرائع متى يؤدب على تركها .

( ينبغي أن يدرب الصبيان ويعلموا الشرائع ، من الصلاة والصوم ، إذا أطافوا ذلك ، ويحجبوا الحرام كله . والله تعالى ينفض بآث يأجرهم ولا يكتب عليهم لِمَآ حَتَّى يَبْلُغُوا . ويستحب إذا بلغ الصغير سبع سنين أن يدرب عليها ، فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها . ) ٢٣٢/٢ م ٢٧٦ ر ٣١/٧ م ٨٠٥ ر ٢٧٦/٧ م ٩١٥

٣ - إسلامه بإسلام أبيه .

( إذا أسلم الكافرُ الحربيُّ فأولاده الصغارُ : مسلمون حرارٌ ، وكذلك الذي في بطن امرأته . ) ٣٠٩/٧ م ٩٣٧

٤ - إسلام صغار النبي .

( من سبي من صغار أهل الحرب ، فسواء سبي مع أبيه أو مع أحدهما أو دونهما : هو مسلم ولا بد ، فإذا مات فإنه يُدفن مع المسلمين ويصلى عليه . ) ١٤٣/٥ م ٥٨٣ و ٣٢٤/٧ م ٩٤٧

٥ .. جلب صفار الكفار لديار الإسلام .

( حَكَّبُ نَسَاءِ الْكُفَّارِ وَصِيَانَهُمْ فِي الْجِهَادِ لِأَخْرَاجِهِمْ مِنْ  
ظِلْمَاتِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِسْلَامِ : بِفَرْضِ ، يَعِصِي اللَّهَ مَنْ تَرَكَه  
قَادِرًا عَلَيْهِ . ) ٧/٣٠٠ م ٩٣٠

٦ - أَذَانُهُ .

( لَا يَجُوزُ أَذَانُ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمُ . ) ٤/٢١٧ م ٤٩٠

٧ - إِمَامَتُهُ .

( لَا تَجُوزُ إِمَامَةُ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمُ ، لَا فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافَةِ ،  
وَمَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ بَطَنَهُ بِالْفَأْأِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ صَغِيرٌ : فَصَلَاتُهُ تَامَةٌ . )  
٤/٥١٢ م ١٩٠ و ٤/٢١٧ م ١٩٠

٨ - حَبَبُهُ .

( حَبُّ الْعَبِيِّ نَسَبُهُ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا جَدًّا أَوْ كَبِيرًا ، وَلَهُ  
حَبٌّ وَأَجْرٌ ، وَهُوَ طَوَّاعٌ ، وَالَّذِي يَجِبُ بِهِ أَجْرٌ . وَيَحْتَسِبُ مَا  
يَحْتَسِبُ الْمُحْرَمُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ ،  
وَيُطَافُ بِهِ وَيُرْمَى عَنْهُ الْجَارُ إِنْ لَمْ يُطَقْ ذَلِكَ ، وَيَجْزِي الطَّائِفُ  
بِهِ طَوَافُهُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ . ) ٧/٢٧٦ م ٩١٥

٩ - بُلُوغُهُ حَالَ إِسْرَامِهِ .

( إِنْ بَلَغَ الْعَبِيُّ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ : يَلْزَمُهُ أَنْ يَجِدَّ إِحْرَامًا ،  
وَيُسْرِعَ فِي مَلِّ الْحَجِّ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ عَرَقَةٌ أَوْ مَزْدَلِفَةٌ فَقَدْ فَاتَتْهُ الْحَجُّ  
وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . ) ٧/٢٧٧ م ٩١٦

صغير

١٠ - وجوب الزكاة عليه .

( الزكاة فرض على الصغار كما هي فرض على الكبار . )

٢٠١/٥ م ٦٣٨

١١ - يمينه .

( لا يمين لمن لم يبلغ . ) ٤٩/٨ م ١١٤٠

١٢ - ذبيحته .

( ما ذبحه أو غره من لم يبلغ : لم يحل أكله ؛ لأنه غير

مخاطب . ) ٤٥٧/٧ م ١٠٦١

١٣ - تضيعة الولي عنه .

( لو ضعى عن الصغير وليه من ماله : فهو من ، وليست

ميتة ؛ لأنه الناظر له . ) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

١٤ - إطعامه من كفارة الصوم .

( لا يجزئ إطعام وضيع من الكفارة ، ولا إعطاؤه من

ذلك ، وإن كان يأكل كما تاكل الصبيان أجزاء إطعامه وإشباعه

وإن أكل قليلاً . ) ٢٠٢/٦ م ٧٤٧

١٥ - نكاحه .

( للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بفبر

إذنها ، ولا خيار لها إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً مزوجة مات =

صغير = عنها أو طلقها : لم يحز للأب ولا لغيره أن يزوجه حتى يبلغ ، ولا إذن لها قبل أن تبلغ

وإذا بلغت المجنونة وهي ذاهية العقل ، فلا إذن لها ولا أمر ، فهي على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره حتى يمكن استئذانها .

ولا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر حتى يبلغ ، فإن فعل فهو مفسوخ أبداً .

ومن أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة فهي وصية فاسدة ، لا يجوز إنفاذها . ( ٤٥٨/٩ م ١٨٢٢ و ٤٦٢/٩ م ١٨٢٣ و ٤٦٣/٩ م ١٨٢٥ .

#### ١٦ - المتاعمة عن الصغيرة .

( لا يجوز أن يتخالع عن الصغيرة الأب ولا غيره ) ( ٢٤٤/١٠ م ١٩٨٢ .

#### ١٧ - بيعه وابتاعه .

( لا يحل بيع من لم يبلغ إلا فيما لا بد له منه ضرورة ، كطعام لأكله وما جرى هذا المجرى إذا أغفله أهل محله وضيعوه . وأما بيع من لم يبلغ لغيره بأمر ذلك الآخر وابتاعه له بأمره : فهو نافذ جائز . ( ٢٠/٩ م ١٥٢٣ .

#### ١٨ - البيع منه وله .

( من باع ما وجب بيعه لصغير ، أو ابتاع له ما وجب ابتاعه ، أو ابتاع من نفسه للصغير ، أو باع له من نفسه : فهو =



صغير = سواء، إن لم يُجابر نفسه في كل ذلك ولا غيره : جاز ،  
وان حالي نفسه أو غيره : بطل . ( ٨/٣٢٤ م ١٤٠١

١٩ - وعن ماله .

( لا يحل لأحد أن يرهن مالَ ولده الصغير أو الكبير ،  
ولا مالَ يتيه الصغير أو الكبير . ) ( ٨/١٠٢ م ١٢٢١

٢٠ - شهادته .

( لا تقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان ، لا ذكورهم  
ولا إناثهم ، ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم ، ولا يحل  
الحكم بشيء من ذلك . ) ( ٩/٤٢٠ م ١٧٩١ .

٢١ - حكم من سرقه .

( من سرق عبداً أو حراً صغيراً . فعليه القطع ) ( ١١/٣٣٦  
م ٢٢٧٢

٢٢ - حكم من قذله .

( من قذف صغيراً : وجب الحد على القاذف . ) ( ١١/٧٧٣  
م ٢٢٢٨

٢٣ - خلافته .

( لا تحمل الخلافة أمير البالغ ، وإن كان قرضياً . ) ( ١/١٥  
٨٧٢ و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩

٢٤ - نصيبه من الغنيمة . صغير

( لا يؤثمهم لمن لم يبلغ ، قاتل أو لم يقاتل ، ويُقتل دون  
سهم الواجل ) ( ٣٣٣/٧ م ٩٥٣ )

٢٥ - جناية الصغير في المال والنفس .

( لا دية ولا قود ولا ضمان على من لم يبلغ فيما أصاب ،  
حتى يبلغ ) ( ٣٤٤/١٠ م ٢٠٢٠ )

٣٦ - حقه في القصاص بين أولياء المقتول الكبير .

( إذا كان بين أولياء المقتول صغير ، فكبار منهم أت  
يقتصوا ولا ينتظروا بلوغ الصغير ، فإن عفا الحاضرون  
بالفون : لم يميز ذلك على الصغير ، بل هو حقه حتى يبلغ ، فإن  
مات الصغير كان حينئذ رجوع الأمر الى من بقي من الورثة . )  
٤٨٢/١٠ م ٢٠٧٩

٣٧ - العفو والاستفادة عنه .

( استفادة الأب لابنه الصغير : واجبة ولا بد ، ولا يصح  
عفو الأب إلا برضاه ولا رضى لصغير ، فإن أغفل الأب أو  
الولي أو الوصي ذلك حتى بلغ الصبي : كان له القود الذي وجب  
له وحدث له جواز العفو إن شاء ، وليس للأب ولا للولي أخذ  
الدية ولا أن يفادي في شيء من الجروح ) ( ٤٨٥/١٠ م ٢٠٨٠ )

صغير ٢٨ - عتقه .

( لا يجوز عتق من لم يبلغ . ) ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

٢٩ - عتق الأب عنه .

( لا يجوز للأب عتق عبده ولديه الصغير . ) ٢١٥/٩ م

١٦٧٨ م

٣٠ - مكاتبه .

( لا يجوز كتابة مملوك لم يبلغ . ) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٧

٣١ - وصيته .

( لا يجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلاً . )

١٧٦٢ م ٣٣٠/٩

٣٢ - حكم سقوطه مع حامله في مهوأة .

( من حمل صبيّاً فسقط في مهوأة فمات الصبي ، فإن كان موته من وقوع حامله عليه : فهو خامن ، والضمان على العاقلة ، وعليه الكفارة ، وإن كان مات من الوقعة لا من وقوع حامله عليه : فلا ضمان في ذلك ، فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه : فلا ضمان على عاقلة ؛ لأنه لا جناحة على

ميت . ) ١٢/١١ م ٢١١٢

٣٣ - قتل صفار المشركين .

( لا يحل قتل من لم يبلغ من المشركين ، إلا أن يقاتلوا ، =

صغير = فإن أميوا في البيّات أو في اختلاط الملععة عن غير قصد :  
فلا حرج . ( ٢٩٦/٧ م ٩٢٦ ، ٩٢٧

## صلاة ١ - أقسامها من فرض وتطوع وفرض كفاية .

( الصلاة قسمان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذي من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة والفجر . والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو : هي نفسها .

والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ذكر أو أنثى حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه وفرض على الكفاية يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنازة المسلمين .

والتطوع هو : ما إن تركه المرء عامداً : لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو : الوتر ، وركعتا الفجر ، وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى ، وما يتنفل المرء قبل صلاة الفرض وبعدها ، والاشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء . ويكره ترك ذلك ( ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

## ٢ - صلاة الوتر .

و : صلاة الوتر .

## ٣ - صلاة التطوع .

ر : صلاة التطوع .

صلاة ٤ - الفرائض الخمس وركعاتها للمقيم والمسافر .

١ المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عيب ذكر أو أنثى : خمس ، وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة وهي المنية وصلاة الفجر .

فالصبح : ركعتان أبدأ على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم خائف أو آمن ، والمغرب : ثلاث ركعات أبدأ كما قلنا في الصبح .

وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، فكل واحدة منهن على المقيم مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً : أربع ركعات ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن : ركعتان ركعتان ، وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة . ( ٢/٢٤٨ م ٢٨١ )

٥ - الساقط عنهم فوضيتها .

( لا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لو علسوها إذا عفاها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرب عليها ، فإذا بلغ عشر سنين : أدب عليها .

ولا صلاة على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نساء ولا قضاء على واحد منهم ، إلا ما أفاق المجنون والمغمى عليه أو طهرت الحائض والنساء في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . ( ٢/٢٣٢ م ٢٧٦ ، ٢٧٧ )

## ٦ - سقوطها عن الحائض .

( لا تقضي الحائض إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضي صوم الأيام التي مرت لها في أيام حيضها . وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ، ولم تكن صلت تلك الصلاة : سقطت عنها ، ولا إعادة عليها فيها . فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار مالا يمكنها الفصل والوضوء حتى يخرج الوقت : فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها . ) ١٧٥/٢ م ٢٥٨ و ١٧٦/٢ م ٢٥٧ ، ٢٥٩

## ٧ - سقوطها عن المجنون المغى عليه والحائض والنفساء ، ومتى تلزمهم ؟

· لا صلاة على مجنون ولا على مغى عليه ولا حائض ولا نفساء ، ولا قضاء على واحد منهم ، إلا ما أفاق المجنون والمغى عليه ، أو طهرت الحائض والنفساء ، في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . ( ٢٣٣/٢ م ٢٧٧

## ٨ - حصول البلوغ أو الطهر أو الاسلام بعد خروج وقتها .

( إذا خرج وقت كل صلاة : لم يجز أن يصليها لصي<sup>١</sup> يبلغ ، ولا حائض<sup>٢</sup> تطهر ، ولا كافر<sup>٣</sup> يسلم . ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا من الصلوات في الأوقات . ) ١٦٤/٣ م ٣٣٥

٩ - أقل ما يتحقق به نذرها .

( من نذر صلاة ولم يسم عدداً ما : لزمه ركعتان . )

١١٢١ م ٢٧/٨

١٠ - تعيين الصلاة الوسطى .

( الصلاة الوسطى هي : العصر . ) ٢٤٩/١ م ٥٠٥

١١ - لعبد تركها

، من لعبد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضاءها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ولينبأ ويستغفر الله . ) ٢٣٥/٢ م ٢٧٩ و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠

١٢ - حكم تأديتها عمداً

( من ترك الصلاة عمداً ، الواجب : أن يضرب حتى يؤذيها ، ولا يرفع عنه الضرب أصلاً حتى يخرج وقت الصلاة ويدخل أخرى ، فيضرب ابلي التي دخل وقتها ، وهكذا أبداً إلى نصف الليل ، فإذا خرج وقت العتمة ترك ، لأنه لا يقدر على صلاة ما خرج وقتها ، ثم يحدّد عليه الضرب إذا دخل وقت صلاة المغرب حتى يخرج وقتها ، ثم يتوك إلى أول الظهر . ويتولى ضربته من قد صلى ، فإذا صلى غيره خرج هذا إلى الصلاة ويتولى الآخر ضربته ، حتى يتوك المنكر الذي =

صلاة = يحدث أو يموت ؛ فالخوف قتله . وهو مسلم . ( ١١ / ٣٧٦ م ٢٢٩٨ )

١٣ - بطلان الصوم بتعمد تركها .

( تعمد ترك الصلاة وهو ذاكر له صومه : 'يُبطله' ، وكذا تعمد كل معصية . ) ( ١٧٧/٦ م ٧٣٤ )

١٤ - حكم صلاة المصروع على الكبائر .

( من صلى 'مصرعاً' على الكبائر فصلانته قامة . ) ( ٩٨/٣ م ٣٠٣ )

١٥ - حكم فعلها من الصغار ، وتدريبهم عليها ، وتأديبهم على تركها .

( لأصلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء . ويستحب لو علموا إذا عقلوها ، ويستحب إذا بلغ صغير سبع سنين أو 'بدرّب' عليها ، فإذا بلغ عشر سنين : أذّب عليها . ) ( ٢٣٢/٢ م ٢٧٦ و ٢٧٦/٧ م ٩١٥ )

١٦ - الأجرة عليها .

( الإجارة على الصلاة لا تجوز : ويجوز أن يعطيه الإمام على وجه العلة ، ويجوز لأهل المسجد استئجار الإمام الحضور معهم عند دخول أوقات الصلاة مدة مساهة . ) =



صلاة

= ولا يجوز الإجارة في أداء فرض ، إلا عن عاجز أو ميت .  
وأما الصلاة المنسية والنوم عنها والمندوبة : فهي لازمة  
للره إلى حين موته ، فهذه تؤدى عن الميت ، فالإجارة في  
أدائها جائزة . ( ١٩١/٨ م ١٣٠٢ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٤ )

#### ١٧ - حكم ستر العورة فيها وخارجها .

( ستر العورة : فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ،  
كان هنالك أحد أو لم يكن ، وإنما هذا للامد . وأما من لا يجد  
ثوباً أيسح له الصلاة به ، أو أكره ، أو نسي : فصلاته تامة . )  
٣٤٧ ، ٣٤٦ م ٢١٠/٣

#### ١٨ - تحديد العورة الواجب سترها للرجل والمرأة .

( العورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة ، من الرجل :  
الذكر وحلقه الدبر فقط ، ولباس الفخذ منه عورة ، وهي من  
المرأة : جميع جسمها حائبا للرجة والكفين فقط . الحر والعبد  
والحرّة والامة : سواء . ) ( ٢١٠/٣ م ٣٤٩ )

#### ١٩ - حكم الابتداء بها مكشوف العورة .

( لو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير محتجب لها  
افترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً : فلا صلاة له . )  
٢١٠/٣ م ٣٤٨

## صلاة ٢٠ - حكم انكشاف العورة فيها .

( من انكشفت عورته وهو لا يرى ، إن علم ذلك في الوقت أعاد ، لا بعده ، والقول في الغاء ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً ، والجهي بها كما أمر ، والبناء على ما صلى مغطى العورة ، والسجود للسهو ، وجواز الصلاة بما صلى كذلك في جزءه لو أسقطه تمت صلاته ، وسجود السهو لذلك : كما قلنا في الصلاة غير مجتنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق . ) ٣٤٤ م ٢٠٤/٣ و ٣٤٧ م ٢٠٩/٣

## ٢١ - حكم صلاة الناظر الى العورة فيها .

( من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر اليها : فإن صلاته تبطل ، فإن فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو . وأما إذا تأمل عورة أباح له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بد له من وقوع النظر على بعضها في الصلاة . ) ٣٥٠ م ٢٢٥/٣

## ٢٢ - اجتناب النجاسة فيها .

( لا تجزئ أحدًا صلاة إلا بلباب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر .

والبول : نجس ، من أي حيوان كان ، فرض اجتنابه في الطهارة والصلاة ، إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بخرج ، فهو معفو عنه ، كزئيم الذباب ونحو البراغيث .

صلاة = والحُرُّ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ: رجسٌ حرامٌ واجبٌ  
اجتنابهٌ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها: بطلت صلاته. ( ١٦٨/١ م  
١٣٧ و ١٩١/١ م ١٤٤ و ٢٠٢/٣ م ٣٤٣

٢٣ - الابتداء بها مع النجاسة .

( لو ابتدأ التكبيرَ مكشوفَ العروة ، أو غيرَ محْتَبٍ لما  
افترض عليه اجتنابه ، عامداً أو ناسياً أو جاهلاً : فلا صلاةَ له . )  
٢١٠/٣ م ٣٤٨

٢٤ - طروء النجاسة بعد الابتداء بها .

( لا تجزئُه أحدُ صلاةٍ إلا بلبابٍ طاهرة وجسدٍ طاهرٍ في  
مكانٍ طاهرٍ ، فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيءٌ فرضٌ  
اجتنابهٌ ، بعد أن كَبُرَ حالاً ، فلنَ علمٍ بذلك أزال الثوبَ وإن  
بقي عُرياناً ، ما لم يؤذِهِ البردُ ، وزالَ عن ذلك المِكانُ ، وأزالها  
عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتقادى على صلاته ، وأجزأه ،  
ولا شيءٌ عليه غير ذلك .

فإن نسي حتى حمل عملاً مفترضاً عليه من صلاته : النسي وأتم  
الصلاة وأتى بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسجدة وإن كان ذلك  
بعد ما سلم ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت : أعاد الصلاة متى  
ذكر فإن لم يعبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم  
تبطل به صلاة ، مثل ما زاد على الطائفة في الركوع والسجود ، =

صلاة = فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط . فإن تعبد  
ما ذكرنا بطلت صلاته .

وأما الجاهل ، وهو الذي لا يعلم الشيء إلا في صلاته أو بعدها :  
فإنه يعيد كل ما صلى في الوقت . وأما المكروه والعاجز لعله أو  
لضرورة فإنه في كل ما ذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد  
الصلاة فقد تمت صلاته ، وإن زال ذلك في الصلاة بنى على ماضى  
من صلاته ، فأنتها كما يقدر ، ولا سجود سهو في ذلك . ( ٣٠٢/٣ م  
٣٤٣ م ٢٠٣/٣ م ٣٤٦ م

٢٥ - حكم استقبال الكعبة فيها في العذر وعدمه .

( استقبال الكعبة بالوجه والجسد : فرص على المصلي ، حاشا  
التطوع راسياً .

فمن كان مغلوباً بمرض أو يجهد أو يخوف أو بإكراه ،  
فتجزئه صلاته كما يقدر ، وينوي في كل ذلك التوجه الى الكعبة ،  
ويلزم الجاهل أن 'يصدق في جهة القبلة' من أخبره من أهل المعرفة  
إذا كان يعرفه بالصدق .

فمن صلى الى غير القبلة من يقدر على معرفة جهتها ، عامداً أو  
ناسياً : بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت إن كان عامداً ،  
ويعيد أبداً إن كان ناسياً . ( ٢٢٧/١ م ٣٥١ م ٢٢٨/٣ م  
٣٥٢ م ٣٥٣ م

٢٦ - حكم الصلاة فيما يعلو عن الكعبة من مكة .

( الصلاة جائزة على كل سقف بمكة ، وإن كان أعلى من الكعبة ، الفريضة والنافلة سواء ، وكذلك على أبي قبيس . )  
٤٣٥ م ٨٠/٤

٢٧ - حكم الصلاة في الكعبة وعلى ظهورها .

( الصلاة جائزة في جوف الكعبة أينما شئت فيها ، كما هي جائزة على ظهورها ، الفريضة والنافلة سواء . )  
٤٣٥ م ٨٠/٤

٢٨ - جاهل جهة القبلة .

( يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة ممن أخبره من أهل المعرفة إن كان يعرفه بالصدق . )  
٣٥٢ م ٢٢٨/٣

٢٩ - العاجز عن استقبال القبلة .

( من كان مغلوباً بمرض أو يجهد أو بإكراه فتجزئه صلاته كما بقدر وينوي في كل ذلك التوجه إلى الكعبة . )  
٢٢٧/٣  
٣٥١ م

٣٠ - فعلها أول وقتها .

( تمجيل جميع الصلوات في أول أوقاتها : أفضل على كل حال ، حاشا العتة والطهر ، الجماعة في الحر . )  
١٨٢/٣  
٢٣٦ م

### ٣١ - أداؤها قبل الوقت بشكٍّ أو يقين .

( من كبر لصلاة فرض وهو شك هل دخل وقتها أم لا ؟ لم يجزه ، سواء وافق الوقت أم لم يوافق . فلو بدأها وهو عند نفسه موثق بأن وقتها قد دخل ، فإذا الوقت لم يكن دخل : لم يجزه أيضاً ، ولا يجزئه إلا حتى يوقن أنه الوقت ، ويكون الوقت قد دخل . ) ١٩٥/٣ م ٣٣٩ و ١٩٦/٣ م ٣٤٠

### ٣٢ - أوقاتها المكروهة .

( الأوقات المكروهة : عند اضطرار الشمس حتى يتم غروبها ، وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، وبعد السلام من صلاة الصبح حتى تشرق الشمس وتبيض .  
وأما بعد الفجر ما لم يصل الصبح فالتطوع حينئذ : جائز حسن ما أحب المرء ، وكذلك إثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب . ) ٧/٣ م ٢٨٦

### ٣٣ - فروعها .

( فروع الصلاة : النية ، والإحرام بالتكبير ، ورفع اليدين للتكبير مع الإحرام ، وقراءة أم القرآن في كل ركعة من كل صلاة ، والتمود قبل القراءة ، والبسملة لمن يقرأ برواية من عدتها آية .  
والركوع ، والطبائنة فيه حتى تمتدل جميع أعضائه =

صلاة = ويضع فيه يديه على ركبتيه ، والتكبير للركوع ، وقوله :  
(بقية ٣٣) « سبحان ربّي العظيم » .

والقيام إثر الركوع لمن قدر عليه حتى يعتدل ، وقوله :  
« سمع الله أن حمده » عند القيام من الركوع على كل مصل من  
إمام أو منفرد أو مأموم ، والمأموم يزيد بعد ذلك : « ربنا  
ولك الحمد » أو « ربنا لك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام  
ولا قَدْرٍ ، وقول المأموم : آمين إذا قال الإمام : ولا الضالين ،  
وركوع المأموم بعد إمامه ولا بد .

والسجدة إثر القيام المذكور ، والطبائنة فيها ، والتكبير  
لكل سجدة منها ، وقوله : « سبحان ربّي الأعلى » في كل  
سجدة ، ووضع الجبهة والانقب واليدين والركبتين وصدور  
القدمين على ما هو قائم عليه ، والجلوس بين السجدين والطبائنة  
فيه ، والتكبير له .

ولا تجزئ صلاة لا أحد بأن يدع من هذا كلامه عامداً  
شيئاً ، فإن لم يأت به ناسياً : ألغى ذلك وأتى به كما أمر ، ثم  
سجد لسهو ، فإن عجز عن شيء منه لجعل أو عذر مانع :  
سقط عنه وقت صلاته .

ويقترض أيضاً : الجلوس بعد وضع الرأس من آخر سجدة  
من الركعة الثانية ، والجلسة الأخيرة التي يليها السلام ، والتشهد  
فيها ، وأن يقول بعد التشهد فيها : « اللهم إني أعوذ بك من  
عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، ومن فتنة الهيا  
= والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال » .

صلاة = وإذا أتمَّ المرءَ صلاته فليسلم، وهو فرضٌ لا تَمُّ الصلاة إلا به . وكذلك : غصُّ البصر ، وعدمُ الضحكِ ومنَّ ما يسجد عليه أكثر من مرة ، والإتيانُ بمدد الركعات والسجعات : فرضٌ لا تَمُّ الصلاة إلا به . ( ٢٣١/٣ م ٢٥٤ و ٢٢٢/٣ م ٣٥٦ و ٢٣٤/٣ م ٣٥٨ و ٢٣٦/٣ م ٣٥٩ و ٢٤٧/٣ م ٣٦٣ و ٢٥١/٣ م ٣٦٦ و ٢٥٤/٣ م ٣٦٩ و ٢٦٨/٣ م ٣٧٢ و ٢٧١/٣ م ٣٧٣ و ٢٧٤/٣ م ٣٧٦ و ٢٧٤/٣ م ٣٨٢ و ٢٨٤ و ١٩/٤ م ٣٨٩ م

### ٣٤ - التكبير فيها .

التكبيرُ للركوع ولكل سجدة وللجالس بين السجدين : فرضٌ ، لا صلاة لمن تركه عامداً . ولستحب لكل مصل أن يكون أخذُه في التكبير مع ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للجلود ، ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين ( ٢٥٥/٣ م ٣٦٩ و ١٥١/٤ م ١٦١

### ٣٥ - النية فيها .

( النية في الصلاة : فرضٌ ، ان كانت فريضة : نواها باسمها وإلى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الإحرام لا فصل بينها أصلاً ، وإن كانت تطوعاً : نوى كذلك أنها تطوع ، فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له . ( ٢٣١/٣ م ٢٥٤



### صلاة ٣٦ - أثر انصراف النية فيها الى غيرها .

( إن انصرف نية المصلي في الصلاة فليساً ، الى غيرها ، أو الى تطوع ، أو خروج عن الصلاة : ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك وبني على ما عمل بالنية الصحيحة ، واجزأه ، ثم سجد للسهو .

فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة : لم يلزمه الا سجود السهو فقط . فلو صرف نيته في الصلاة متعمداً الى صلاة اخرى أو الى تطوع عن فرض أو الى فرض عن تطوع : بطلت صلاته . ( ٣/٢٣٢ م ٣٥٥ و ١/٥٠ م ١٠٨ )

### ٣٧ - رفع اليدين في تكبيرة الإحرام .

( رفع اليدين للتكبير مع الإحرام في أول الصلاة : فرضٌ لا يُجزيه الصلاة إلا به . ) ( ٣/٢٣٤ م ٣٥٨ )

### ٣٨ - حكم رفع اليدين عند تكبير الانتقالات .

( يستحب رفع اليدين في الصلاة عند كل ركوع وسجود وقيام وجولوس ، سوى تكبيرة الإحرام . ) ( ١/٨٧ م ٤٤٢ )

### ٣٩ - تكبير الإحرام ولفظه .

( الإحرامُ بالتكبير : فرضٌ ، لا يُجزيه الصلاة إلا به .  
و'يُجزيه' في التكبير : الله أكبر ، والله الأكبر ، والأكبرُ الله  
والكبيرُ الله ، والله الكبير ، والرحمنُ أكبر ، وأي اسم من =

صلاة = اسماء الله تعالى ذكر بالتكبير، ولن يجزئ غير هذه الالفاظ .  
 ٣٥٦ م ٢٣٢/٣ و ٣٥٧ م ٢٣٣/٣

٤٠ - حكم الإستفتاح بعد تكبير الإحرام ، وصيغته .

( التوجيه : سنة حسنة ، وهو أن يقول الإمام والمنفرد ،  
 بعد التكبير ، لكل صلاة فرض أو غير فرض ، جهرًا ومراء :  
 « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئًا وما أنا  
 من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب  
 العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين . » )  
 ٤٤٣ م ٩٥/٤

٤١ - حكم وضع اليمنى على كوع اليسرى في القيام .

( نستحب أن يضع المصلي يده اليمنى على كوع اليسرى في  
 في الصلاة في وقوفه كله فيها . ) ٤٤٨ م ١١٢/٤

٤٢ - حكم الجهر والإسرار في قراءتها .

( يستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح ، والأوليتين من  
 المغرب ، والأوليتين من العتمة ، وفي الركعتين من الجمعة .  
 والإسرار في الظهر كلثها ، وفي العصر كلثها ، وفي الثالثة من  
 المغرب ، وفي الآخريتين من العتمة . فإن فعل خلاف ذلك  
 كرهناه وأجزأه . وأما المأموم ففرض عليه الإسرار بأمر  
 القرآن في كل صلاة ولا بد ، فلو جهر : بطلت صلاته . )  
 ٤٤٦ م ١٠٨/٤

صلاة ٤٣ - التعموذ قبل القراءة .

( فرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بد له في كل ركعة من ذلك ، فمن نسي التعموذ حتى ركع : أعاد متى ذكر فيها ، وسجد للسهو إن كان إماماً أو فذاً ، فإن كان مأموماً ألقى ما قد نسي إلى أن ذكر ، وإذا أتم الإمام قام بقضي ما كان ألقى ، ثم سجد للسهو . وليس على الإمام والمنفرد أن يتعموذاً للسورة التي مع أم القرآن . )  
٢٤٧/٣ م ٣٦٣ و ٢٥٠/٣ م ٣٦٤ و ٢٥٤/٣ م ٣٦٨

٤٤ - للبسلة فيها .

( من كان يقرأ برواية من عده من القراء وبسم الله الرحمن الرحيم آية من القرآن : لم تجزه الصلاة إلا بالبسلة ، ومن كان يقرأ برواية من لا يدها آية من أم القرآن : فهو مخير بين أن يبسل وبين أن لا يبسل ) ٢٥١/٣ م ٣٦٦

٤٥ - قراءة الفاتحة فيها .

( قراءة أم القرآن : فرض في كل ركعة من كل صلاة ، إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء . ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام شيئاً غيرهما . ) ٢٣٦/٣ م ٣٥٩ ، ٣٦٠

## ٤٦ - التأمين فيها .

( قولُ المأموم : « آمين » إذا قال الإمام : « ولا الهالين » فرضٌ ، وإن قاله الإمام فهو حسنٌ وسنةٌ . ) ٣٠٥/٣ م ٣٦٩

## ٤٧ - حكم الزيادة في القنوءة على أم القرآن .

( الفرض في كل ركعة : أن يقرأ بأم القرآن فقط ، فإن زاد على ذلك قرأتاً : فحسنٌ ، قلَّ أم كثر ، أي صلاة كانت من فرض أو غير فرض لا تحاش شيئاً . ولو قرأ سورتين أو أكثر في ركعة فحسنٌ ، ولو قدم السورة قبل أم القرآن : كرمنا ذلك ، وأجزأه . ) ١٠١/٤ م ٤٤٥

## ٤٨ - حكم تقديم السورة على الفاتحة .

( لو قدم المولى السورة قبل أم القرآن : كرمنا ذلك ، وأجزأه . ) ١٠١/٤ م ٤٤٥

## ٤٩ - جمع السور أو قراءة بعضها .

( الجملُ بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع : حسنٌ ، وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً : حسنٌ للإمام والقنء . ) ٥٦/٣ م ١٩٦

## ٥٠ - صلاة من لم يحفظ الفاتحة أو شيئاً من القرآن .

( من كان لا يحفظ أم القرآن : صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن إن كان يعلمه ، وأجزأه ، ولينسج في تعلم أم القرآن ، فإن .. )

صلاة = عرف بعضها ولم يعرف البعض : قرأ ما عرف منها فأجزأه ،  
وليسع في تعلم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئاً من القرآن : صلى كما  
هو ، يقوم ويذكر الله كما يحسن ، بلغته ، ويركع ويسجد حتى  
يتم صلاته ، ويميزه ، وليسع في تعلم أم القرآن . ( ٢٥٠/٣ م  
٣٦٥ م

#### ٥١ - القراءة فيها بغير العربية .

( من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها من القرآن في صلاته ،  
متوجهاً بغير العربية ، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله ،  
عامداً لذلك ، أو قدّم كلمة أو آخرها عامداً لذلك : بطلت  
صلاته ، وهو فاسق . ومن أحال القرآن متعمداً فقد كفر . )  
٢٥٤/٣ م ٣٦٧ م و ١٥٩/٤ م ٤٦٦ م

#### ٥٢ - الذكر فيها بغير العربية .

( من كان لا يحفظ أم القرآن : صلى وقرأ ما أمكنه من  
القرآن ، وأجزأه ، وليسع في تعلم أم القرآن . فإن لم يحفظ  
شيئاً من القرآن : صلى كما هو ، يقوم ويذكر الله كما يحسن ،  
بلغته ، ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويميزه . ( ٢٥١/٣ م  
٣٦٥ م

#### ٥٣ - الدعاء فيها بغير العربية .

( من كانت لغته غير العربية : جاز له أن يدعو بها في صلاته ، =

صلاة = ولا يجوز له أن يقرأ بها، ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له. ( ٣/٢٥٤ م ٣٦٧ و ٤/١٥٩ م ٤٦٦ )

#### ٥٤ - ذكر الله في القيام أو الركوع أو السجود .

( من تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده ، بعد أن يأتي بما عليه من قراءة ونسبح : جازت صلاته ، عمداً فعل ذلك أو نسياناً ، لا سجود سهو في ذلك . وغير ذلك من ذكر الله تعالى : أحب إلينا ) ( ٤٣/١ م ٣٩٧ )

#### ٥٥ - قراءة القرآن في الركوع أو السجود

( من قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده : بطلت صلاته إن تعد ذلك ، فان نسي أن يقرأ تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهر ، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وسبح كما أمر : أجزأه سجود السهر ونمت صلاته ، وإن نسي وقرأ في جميع الركوع والسجود أن يقرأ تلك السجدة أو الركعة وكان كأن لم يأت بها وأنتم صلاته ، وسجد للسهر ) ( ٣/٢٥٥ م ٣٦٩ و ٤/٤٢ م ٣٩٦ )

#### ٥٦ - قراءة القرآن بعد التشهد

( لو قرأ المصلي القرآن في جلوسه بعد أن يتشهد ، وهو إمام أو قارئ : جازت صلاته ، عمداً فعل ذلك أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك . ) ( ٤٣/٤ م ٣٩٧ )

٥٧ - قراءة التشهد في القيام أو الركوع أو السجود .

( من تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده ، بعد أن يأتي  
بما عليه من قراءة وتسييح : جازت صلاته ، ممدأً فعل أو  
نسياناً ، ولا سجوداً سهوياً في ذلك . وغير ذلك من ذكر الله  
تعال : أحب إلينا . ) ١٣/٤ م ٣٩٧

٥٨ - وكوعها .

( الركوع في الصلاة : فرض ، والطائفة فيه حتى تعدل  
جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه : فرض كذلك . )  
٣٦٩ م ٢٥٥/٣

٥٩ - الطائفة فيه .

( الطائفة في الركوع حتى تعدل جميع أعضائه ، وفي  
السجدين ، وفي الجالوس بين السجدين : فرض . ) ٢٥٥/٣  
٣٦٩ م

٦٠ - صفة تحسين الركوع والسجود .

( تحسين الركوع هو أن لا يرفع رأسه إذا ركع ، ولا يميله ،  
ولكن معتدلاً مع ظهره . وأما في السجود فيلنظر ظهره جداً  
ما أمكنه ويفرج ذراعيه ما أمكنه ، والرجل والمرأة في كل  
ذلك سواء . ) ١٢٢/٤ م ٤٥٣

٦١ - حكم التطبيق ، وتعريفه . صلاة

( التطبيق ' في الصلاة لا يجوز ، وهو : وضع ' اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة . ) ٢٧٤/٣ م ٣٧٥

٦٢ - التسبيح في ركوعها وسجودها .

( قول : ' سبحان ربي العظيم ' في الركوع : فرض لا تجزئ . صلاة ' إلا به ، وكذا قوله : ' سبحان ربي الأعلى ' في كل سجدة . ) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩

٦٣ - القيام بعد الركوع .

( القيام إثر الركوع : فرض لمن قدو عليه حق يعتدل قائماً . ) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩

٦٤ - التحميد فيها عند الرفع من الركوع .

( قول : ' سمع الله لمن حمده ' عند القيام من الركوع : فرض على كل مصل ، من إمام أو مأموم ، لا تجزئ الصلاة إلا به . فإن كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك : ' ربنا لك الحمد ' أو ' ربنا ولك الحمد ' ، وليس هذا فرضاً على إمام أو فتى ، وإن قال : ' كان حسناً وسنة ' . ونستحب لكل مصل أن يكون ابتداءً للقول : ' سمع الله لمن حمده ' ، مع ابتدائه في الرفع من الركوع . ) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩ و ١٥١/٤ م ٤٦١



## صلاة ٦٥ - حكم الدعاء بعد الوقوع من الركوع ، وصيغته .

( تستحب لكل مصل إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » ، ربنا  
ولك الحمد ، أنت يقول : « مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْلَهُمَا  
مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ » ، فإن زاد على ذلك « أَهْلُ النَّاءِ وَالْجَدِّ » ،  
أحقُّ ما قال العبد ، وكلُّنا لك عبدٌ ، اللهم لا مانع إلا أعطيت ،  
ولا معطي إلا منعت ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ » ،  
فحسنٌ ، وإن اقتصر على الأول فحسنٌ . ( ١١٩/٤ م ٤٥١ )

## ٦٦ - حكم القنوت في النافلة والوتر ، وصيغته .

( القنوت : فعلٌ حسنٌ ، وهو بعد الرفع من الركوع ،  
في آخر ركعة من صلاة فرض الصبح وغير الصبح ، وفي الوتر .  
فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك .

وهو أن يقول بعد قوله « ربنا ولك الحمد » : « اللهم اهدني  
فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ،  
وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا  
يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت وربنا  
وتعاليت ، ويدعو لمن شاء » ، ويسميهم بأسمائهم إن أحب . فإن  
قال ذلك قبل الركوع : لم تبطل صلاته بذلك ، وأما السنة فآلي  
ذكرنا . ( ١٣٨/٤ م ٤٥٩ )

## ٦٧ - السجود فيها .

( السجدة الأولى : التَّكْوِينُ من الركوع ، ووضع الجبهة والأنف  
واليدَين والركبتَين وصدور القدمين على ما هو قائمٌ عليه ما =

صلاة = أبيع له التصرف عليه : فرض مكل ذلك ، ولا يجوز السجود على الجبهة والانتف إلا مكشوفين ، ويجزى في سائر الأعضاء 'مُفْطَاة' . ( ٣/٢٥٥ م ٣٦٩ )

٦٨ - وضع اليدين قبل الركبتين في السجود .

( فرض على كل مصل أن يضع ، إذا سجد ، يديه على الأرض قبل ركبته ولا بد . ) ( ٤/١٢٨ م ٤٥٦ )

٦٩ - اقتراس الذراعين في السجود .

( لا يحل للمصلي أن يفتش ذراعيه في السجود . ) ( ٤/٢١٩ م ٣٩٠ )

٧٠ - العجز عن الركوع أو السجود ، لمرض أو زحام .

١ من عجز عن الركوع أو السجود : خَفَضَ لذلك قَدْرَ طاقته ، من لم يقدر على أكثر من الإيماء أو ما ، ومن لم يجد للزحام أن يضع جبهته وأنفه للسجود فليسجد على رجلٍ مَنْ أَمَامَهُ أو على ظهر مَنْ أَمَامَهُ . ( ٣/٢٦٧ م ٣٧٠ )

٧١ - ترك السجود على الأرض لعذر ، كطين .

( من كان بين يديه طين لا يُفسد ثيابه ولا يلوّن وجهه : لزمه أن يسجد عليه ، فإن آذاه لم يلزمه . ) ( ٣/٢٦٨ م ٣٧١ )

٧٢ عدد جلّساتها .

( في الصلاة أربع جلّسات : جلّة بين كل سجدة ، =

صلاة = وجلة إثر السجدة الثانية من كل ركعة ، وجلة للتشهد بعد الركعة الثانية يقوم منها الى الثالثة في المغرب والحاضر في الظهر والعصر والمساء الآخرة ، وجلة للتشهد في آخر كل صلاة يسلم في آخرها . ( ١٢٥/٤ م ٤٥٥ )

### ٧٣ - صفة الجلوس فيها .

( صفة جميع الجلوس : أن يجعل إلى اليسرى على باطن قدمه اليسرى ، مفترشاً قدمه ، وينصب قدمه اليمنى رافعاً لمقابها ، ومجلساً لها على باطن أصابعها ، إلا الجلوس الذي يلي السلام من كل صلاة ؛ فإن صفة : أن يُفصي بقاعده الى ما هو جالس عليه ، ولا يقعد على باطن قدمه . ( ١٢٥/٤ م ٤٥٥ )

### ٧٤ - حكم الجاسة بعد السجدة الثانية .

( نستحب لكل مصلٍ إذا رفع رأسه من السجدة الثانية : أن يجلس متسكناً ، ثم يقوم من ذلك الجلوس الى الركعة الثانية والرابعة . ( ١٢٤/٤ م ٤٥٤ )

### ٧٥ - حكم التعمود للتشهد ، وصفته .

( الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية : فرض في كل صلاة مفترضة أو فافلة حاشا الوتر ، فإن كان في صلاة لا تكون إلا ركعتين فإنه يُفصي بقاعده الى ما هو عليه قاعد ، وينصب وجهه اليمنى ويفرش اليسرى . وإذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربعاً : جلس في هذه =

صلاة

= الجلسة على رجله اليسرى ونصب اليمنى . وجلس في الجلسة الأخيرة التي يليها السلام 'مفضياً بقاعده الى الارض فاصباً لرجله اليمنى فاوشاً لليسرى . ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس للتشهد بأصبعه ولا يحرّكها ، ويدّه اليمنى على فخذه اليمنى ، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى . ( ٣/٢٦٨ م ٣٧٢ و ٤/١٥١ م ٤٦٠ )

#### ٧٦ - صيغة التشهد .

( فرض على المصلي أن يتشهد في كل جلة من الجلستين في الصلاة ، ونص : « التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أبا النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . » ) ( ٣/٢٦٩ م ٣٧٢ )

#### ٧٧ - الدعاء بعد التشهد .

( يلزم المصلي أن يقول إذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين : « اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال ، وهذا فرض كالتشهد ولا فرق . » ) ( ٣/٢٧١ م ٣٧٣ )

#### ٧٨ - حكم الصلاة الإبراهيمية ، وصيغتها .

( نستحب إذا أكل المصلي التشهد في كلتي الجلستين : أن يصلي على رسول الله ﷺ فيقول : « اللهم صل على محمد وعلى

صلاة = آل محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد . ( ١٣٨/٤ م ٣٧٤ و ١٣٩/٤ م ٤٥٨ )

٧٩ - تسبته المدمو له فيها .

( يدعو لمن شاء بعد الفتوت في الفريضة والوتر ، ويسميه بأسمائهم إذا أحب . ) ( ١٣٨/٤ م ٤٥٩ )

٨٠ - التسليم في آخرها .

( إذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به ، ويميزه أن يقول : السلام عليك أو عليكم السلام أو سلام عليكم أو عليكم سلام . وأفضل ذلك : « السلام عليكم ورحمة الله ، عن يمينه ، ومثلها عن يساره . » ( ٣٧٤/٣ م ٣٧٦ )

٨١ - حكم السلام في آخرها ، وصيغته .

( نستحب لكل مصلٍّ : أن يسلم تسليتين فقط ، إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره ، يقول في كلتيهما : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، ينوي بالأولى ، وهي الفرض ، الخروج من الصلاة فقط ، والثانية سنة حسنة ، ولا ينوي بشيء منها سلاماً على إنسان ، لا على المأمومين ، ولا على من على يمينه ، ولا رداً على الإمام ، ولا على من على يساره . ) ( ١٣٠/٤ م ١٥٧ )

## صلاة ٨٢ - الإتيان بركعاتها وسجدها كاملة .

( الإتيان' بعدد الركعات والسجرات : فرض لا تتم الصلاة إلا به ، لكل قيام ركوع واحد ثم رفع واحد ثم سجدة واحدة . ) ١٩/٤ م ٣٨٩

## ٣٨ - صلاة المرأة منفردة بمخالب الرجل .

( إن حلت المرأة الى جانب رجل لا تأتم به ولا بإمامه :  
فذلك جائز . ) ١٧/٤ م ٣٨٧

## ٨٤ - حكم تصرفاته بعد اغترجه منها ناسياً أو ذاكراً .

( من خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها ، فكل عمل محله من بيع أو إقبايع أو هبة أو طلاق أو نكاح فهو باطل مردود ؛ لأنه في حكم الصلاة ، ولو ذكر لعادتها إليها . فلو ذكر أنه لم يتم ففعل شيئاً من ذلك : لزمه . وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته تنفذ وتلزمه . ) ٩٨/٣ م ٣٠٢

## ٨٥ - التكبير بعدها .

( التكبير إثر كل صلاة ، وفي الأضحية ، وفي أيام التشريق ويوم عرفة : حسن كله . ) ٩١/٥ م ٥٥١

## ٨٦ - الجهر بالتكبير بعدها .

( رفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة : حسن . ) ٢٦٠/٤ م

٥٠٦ م

## ٨٧ - الانصراف عن اليقين . صلاة

( يستحب لكل مصل: أن ينصرف عن عيئه ، فإن انصرف  
عن شماله فبإح ، لا حرج في ذلك ، ولا كراهه . ) ٢٦٣/٤ م  
٥٠٩ م

## ٨٨ - حكم تطويل أو كاتها .

( إن طول الإنسان وكوعه وسجوده ووقوفه في رفته  
من الركوع وجلوسه بين السجدين ، حتى يكون مساوياً لوقوفه  
مدة قراءته قبل الركوع : فحسن . ) ١٢١/٤ م ٥٥٢

## ٨٩ - حكم تطويل الركعة الأولى .

( يستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من  
الركعة الثانية منها . ) ١١١/٤ م ٤٤٧

٩ . أذاؤها بالاضطجاع أو الركوب أو المشي أو القعود .

( جائز للره أن يتطوع مضطجماً بغير عذر إلى القبلة وراكباً  
حيث توجهت به دابته إلى القبلة وغيرها ، الحضر والسفر سواء  
في كل ذلك ، ويكون سجود الراكب إذا صلى إيماءً . )

وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصلها إلا واقفاً ، إلا  
لعذر من مرض أو خوف من عدو ظالم أو من حيوان أو  
بحر ذلك أو ضعف عن القيام كمن كان في سفينة ، أو من صلى  
مؤتماً بإمام مريض أو معذور فصلى قاعداً؛ فإن هؤلاء يصلون =

صلاة

= قعوداً ، فإن لم يقدر الإمام على القعود ولا القيام صلى مضطجماً واصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد ، وإن كان في كلا الوجهين مذكوراً يُسبغ الناس تكبير الإمام : صلى الله عليه وسلم قائماً إلى جنب الإمام وإن شاء صلى كما يصلي إمامه .

ولا يحل لأحد أن يصلي الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط ، وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق ، أو خاف ثاراً أو سيلاً أو حيواناً عادياً ، أو فوت رفقة ، أو تأخر عن بلوغ محله أو غير ذلك .

ومن كان راكباً على محمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك ، فقدّر على الصلاة قائماً : فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً ، فإن عجز عن إتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبة في الأحوال التي ذكرنا : ففرض عليه النزول إلى الأرض والصلاة كما أمر ، إلا من ضرورة تمنعه من النزول من خوف على نفسه أو ماله ، فليصل كما هو كما يقدر . ( ٥٦/٣ م ٢٩٧ و ٥٨/٣ م ٢٩٨ و ٧٢/٣ م ٣٠٠ و ١٠٠/٣ م ٣٠٤ )

٩١ - حكم إعدادتها مع الجماعة .

( إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة : مستحب ، مكروه تركه في كل صلاة ، سواء صلى منفرداً لعذر أو في جماعة ، وتصلتها ولو مرّات كلها وجد جماعة تصليها . )  
٢٨٤ م ٢٥٨/٢



## صلاة ٩٢ - قضاؤها .

( القضاء لما نسي من الصلوات الخمس أو نيم عنه : فرض .  
ولا قضاء على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نساء ،  
الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه أو طهرت الحائض والنساء في  
وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . وأما مَنْ  
سكر حتى خرج وقتها ، وفرض عليه ان يصليها ابداً .

وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر  
على قضاؤها ابداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ليثقل  
ميزانه يوم القيامة ، وليتوب ويستغفر الله عز وجل .

ولا يجوز تعمد تأخير ما نسي أو نيم عنه من الفرض ،  
ويقتضى في الاوقات المكروهة كل ما لم يذكر إلا فيها من  
صلاة منسية أو نيم عنها من فرض أو تطوع . ( ٢٢٦/٢ م ٢٧٥  
و ٢٣٣/٢ م ٢٧٧ و ٢٣٤/٢ م ٢٧٨ و ٢٣٥/٢ م ٢٧٩  
و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠ و ٢٨٦ م ٧/٣ )

٩٣ - امتداده وقت المنسية أو النائم عنها .

( وقت الصلاة المنسية أو النائم عنها متاخر ابداً لا بد . )

١٦٥/٣ م ٣٣٥

٩٤ - قضاؤها في الاوقات المكروهة .

( يقضي في الاوقات المكروهة كل ما لم يذكر إلا فيها ،  
من صلاة منسية أو نيم عنها ، من فرض أو تطوع ، وصلاة  
الجنائز والامتنعاه والكوف ، والركعتان عند دخول =

صلاة = المسجد . فمن تعدد ترك ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل  
الاقوات المذكورة : فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً . ( ٧/٣ م ٢٨٦

## ٩٥ - نسيان نوع الفاتنة .

( من أيقن أنه نسي صلاة لا بدوى أي صلاة يهي : يصلي  
صلاة واحدة أربع ركعات فقط ، ثم يسجد للهو ينوي في  
ابتدائه إياها أنها التي فاتته في علم الله تعالى ، ويكون سجوده  
للهو بعد السلام . ) ( ١٨٢/٤ م ٤٨٠

## ٩٦ - تذكر الفاتنة في وقت الحاضرة .

( من ذكر صلاة وهو في وقت أخرى ، فإن كان في الوقت  
فسعة فليبدأ بالتي ذكر ، سواء كانت واحدة أو أكثر ، يصلي  
جميعها مرتبة ، ثم يصلي التي هو في وقتها ، سواء كانت في جماعة  
أو فذاً . وحكمه ولا بد أن يصلي تلك الصلاة مع الجماعة من التي  
نسي ، فإن قضاها بخلاف ذلك : أجراً .

فإن كان يخشى فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد ، لا يجزئه  
غير ذلك ، فإذا أتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر ، لا شيء  
عليه غير ذلك ، فإن بدأ بالتي ذكر وفات وقت التي ذكرها في  
وقتها : بطل كلامها ، وعليه أن يصلي التي ذكر ، ولا يقدر على التي  
تعد تركها حتى خرج وقتها . ) ( ١٨١/٤ م ٤٧٩

## ٩٧ - ذكر الفاتنة في أثنائها .

( من ذكر في نفس صلاته أنه نسي صلاة فرض ، =

صلاة = واحدة أو أكثر ، أو كان في صلاة الصبح فذكر أنه نسي  
الوتر : فادى في صلاته تلك حتى يتبها ، ثم يصلي التي ذكر فقط ،  
لا يجوز له غير ذلك ، ولا يعيد التي ذكرها فيها . ( ١٧٩/٤ م ٤٧٨ )

#### ٩٨ - نية السفر أو الإقامة فيها .

( من ابتداء صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها  
وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم : أتم في كلا الحالين . )  
٥١٦ م ٣٠/٥

#### ٩٩ - جمع الصلاتين للمسافر .

( إذا زالت الشمس للمسافر وهو نازل ، أو غربت له الشمس  
وهو نازل : فهو يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، فإن زالت له  
الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة  
ثم يجمع بين المغرب والعتمة .

وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يصلي الظهر في وقتها ،  
ثم يصلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . وأما بزلفة  
ليلة يوم النحر خاصة ، فإنه لا يصلي المغرب إلا بزلفة أي  
وقت جاءها ، فإن جاءها في وقت العتمة : صلاها ثم صلى العتمة . )

٣٣٥ م ١٦٥/٣

#### ١٠٠ - جمعها في عرفة ومزدلفة .

( الجمع بين صلاتين بعرفة ومزدلفة : واجب ، لا يجوز غيره ،  
بالنص والإجماع . ) ( ٢٠٢/٧ م ٨٧١ )

## صلاة ١٠١ فوات جمع عرفة أو مزدلفة أو بعضها .

( من فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء : فرض عليه أن يجتمع بينهما ، كما لو صلاهما مع الإمام بعرفة فلو أدرك الإمام في العصر لزمه أن يدخل معه ويتوي بها الظهر ولا بد ، ولا يعزیه غير ذلك . فإذا سلم الإمام أتم صلاته ثم صلى العصر ، إن أمكنه جماعة وإلا فوحده . وكذلك لو أدرك الإمام بمزدلفة في العشاء الأخير فليدخل معه ، ولينوي بها المغرب ولا بد ، ولا يعزیه غير ذلك . ) ٢٠١/٧ م ٨٧١

## ١٠٢ - مسح موضع السجود فيها .

( فرض على المصلي أن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة ، وتركها أفضل ، لكن يسوي موضع سجوده قبل الدخول في الصلاة . ) ٧/٤ م ٣٨٤ .

## ١٠٣ - حكم تدييح المصلي لحاجة تعرض له .

( لا يحل للرجل أن يصفق بيديه في صلاته ، لكن إن نابها شيء في صلاته فليستج . ) ٧٧/٤ م ٤٣١

## ١٠٤ - حكم التصفيق فيها لحاجة .

( لا يحل للرجل أن يصفق بيديه في صلاته ، فإن فعل وهو عالم بالنهي : بطلت صلاته ، لكن إن نابها شيء في صلاته فليستج . ) ٧٧/٤ م ٤٣١ .

## ١٠٥ - حكم الدعاء أثناء القراءة فيها .

( نستحب لكل مصل إذا مرَّ بآية رحمة : أن يسأل الله =

صلاة = تعالى من فضله، وإذا أمر بآية عذاب: أن يستعبد بالله عز وجل  
من النار ١٠ ١١٧/٤ م ٤٥٠

١٠٦ - القراءة من مصحف وعلو الآي فيها .  
( لا تجزئ القراءة في مصحف ولا في غيره لمصلح، إماماً كان  
أو غيره . فإن تعدد ذلك : بطلت صلاته ، وكذلك عدد  
الآي . ) ٤٦/٤ م ٤٥١

١٠٧ - القيام فيها بحضرة الطعام .  
( لا تجزئ الصلاة بحضرة طعام المصلي، غداءً كان أو عشاءً،  
وفرض عليه : أن يبدأ بالأكل وإن خشي فوت الوقت . )  
٤٦/٤ م ٤٥٣

١٠٨ - قض البصر فيها .  
( فرض على المصلي أن يفيض بصره عن كل ما لا يحل له النظر  
إليه ، فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فعله ولم يشغل بها : فلا  
صلاة له . ) ٧/٤ م ٣٨٢

١٠٩ - رفع البصر فيها .  
( لا يحل للمصلي أن يرفع بصره إلى السماء ، ولا عند الدعاء  
في غير الصلاة . ) ١٥/٤ م ٣٨٦

١١٠ - الكلام فيها .  
( لا يحل تعدد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لأمع =

صلاة = الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره ، فإن فعل : بطلت صلاته ولو قال في صلاته : « وحك الله يا فلان » بطلت صلاته .

ومن تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته فامة ، قل كلامه أو كثر ، وعليه سجود السهو فقط ، وكذلك إن تكلم جاهلاً .

ومن سَلَّمَ عليه وهو يصلي فليرد إشارة لا كلاماً ، يديه أو برأسه ، فإن تكلم ممدأ : بطلت صلاته . ومن عطس فليقل : « الحمد لله وب العالمين » . ( ٢/٤ م ٣٧٨ و ٣/٤ م ٣٨٠ و ٤/٤ م ٤٠٢ )

١١١ - ود السلام فيها .

( من سَلَّمَ عليه وهو يصلي فليرد إشارة لا كلاماً ، يديه أو برأسه . فإن تكلم : بطلت صلاته . ) ( ٤/٤ م ٤٠٢ )

١١٢ - تشبعت المطاس والحمد بعد المطاس فيها .

( من عطس وهو يصلي فليقل : « الحمد لله وب العالمين » ، ولا يجوز أن يقول له أحد يصلي : « وحك الله » ، فإن فعل : بطلت صلاة القائل له ذلك إن تعمد عالماً بالني . ) ( ٤/٤ م ٤٠٢ )

١١٣ - البكاء فيها .

( من بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من هم عليه ولم يمكنه رد البكاء : فلا شيء عليه ، فلو تعمد البكاء ممدأ بطلت صلاته . ) ( ٤/٤ م ١٨٧ و ٤٨٤ )

صلاة

١١٤ - الضحك فيها .

( فرض على المصلي ألا يضحك ولا يتبسم محمداً ، فإن فعل : بطلت صلاته ، وإن سها بذلك فسجود السهو فقط . ) ٧/٤

م ٣٨٣

١١٥ - فرقة الأصابع وتشيكها فيها .

( من تعد فرقة أصابعه في الصلاة : بطلت صلاته ، وكذلك التشيك ) ٤٩/٤ م ٤٠٥

١١٦ - البصاق فيها .

( فرض على المصلي أن لا يبتلع أمامه ولا عن يمينه ، وحكمه أن يبصق في الصلاة في ثوبه ، أو عن يساره تحت قدمه ، أو على يده عن يساره ، ما لم يبق البصقة في المسجد ، أو يبصق خلفه ، ما لم يؤخر بذلك أحداً . ) ٢٢/٤ م ٣٩١

١١٧ - مدافعة الأخيشتين فيها .

( لا تجزئ صلاة المصلي وهو يدافع البول والغائط ، وفرض عليه أن يبدأ بالبول والغائط وإن خشي فوات الوقت . )

٤٦/٤ م ٤٠٣

١١٨ - جمع الشعر من أجلها .

( لا يجزئ المصلي أن يجمع شعره قاصداً بذلك الصلاة . )

٧/٤ م ٣٨١

صلاة ١١٩ - ضم الثياب من أجلها .

( لايجل المصلي أن يضم ثيابه فاصداً بذلك للصلاة . )

٣٨١ م ٧/١

١٢٠ - حد مقدار السترة ، والدنو منها ، والمورور بين

يدي متخلها .

( حد ذو المره من سترته ، أقرب ذلك : قدر مر الشاة ، وأبعدة : ثلاثة أذرع ، لايجل الزيادة على ذلك . فإن بعد عن سترته عامداً أكثر من ثلاثة أذرع وهو ينوي أنها سترته : بطلت صلاته ، فإن لم ينو أنها سترته له فصلاته تامة . وحد مقدار السترة : ذراع ، في أي غلط كان .

وكل ما مر أمامه بما يقطع الصلاة ، والسترة بينه وبينه أو مقدارها ، نرى ذلك حتره أو لم ينو : فصلاته تامة ، وسواء مر ذلك على السترة أو خلفها .

ومن مر أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يتم على المار ، وليس على المصلي دفعه . فإن مر أمامه على ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم ، إلا أن تكون سترته المصلي أقل من ثلاثة أذرع ، فلا حرج على المار في المورور ورامها أو عليها . )

١٨٣ م ١٨٦/١

١٢١ - أثر المورور بين يدي المصلي ، وحكمه .

( كل ما مر أمام المصلي بما يقطع الصلاة ، والسترة بينه وبينه أو مقدارها : فصلاته تامة ، وسواء مر ذلك على السترة أو خلفها .

=



صلاة = ومن مر أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع :  
فلا إثم على المار ، وليس على المصلي دفعه . فإن مر أمامه على  
ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم ، إلا أن تكون سترة المصلي "قل"  
من ثلاثة أذرع : فلا حرج على المار في المرور وراءها أو عليها .  
١٨٦/٤ م ١٨٣

## ١٢٢ - دفع المار بين يدي المصلي .

( من أراد المرور أمام المصلي إلى سترة أو غير سترة ، فأراد  
إنسان أن يمر بينه وبين سترة أو بين يديه : فليدفعه ، فإث  
اندفع وإلا فليعانله ، فإن دفعه فوافقت منية المريد للرو  
قدمه هذر ، ولا شيء فيه ، لا قود ولا ذبة ولا كفارة ،  
فإن وافق في ذلك منية المصلي فيه القود أو الذبة أو المفاداة . )  
٧٠٨٥ م ٥٠٠/١٠

## ١٢٣ - انقطاعها مما يكون بين يدي المصلي أو في قبلته .

( يقطع صلاة المصلي : كون الكلب بين يديه ، ماراً أو غير  
مار ، صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً . أو كون الحمار بين  
يديه ، كذلك . وكون المرأة بين يدي الرجل ، ماراً ،  
صغيرة أو كبيرة ، إلا أن تكون مضطجة معترضة فقط ، فلا  
تقطع الصلاة حيث لا يقطع النساء بعضهن صلاة بعض .

وأما من صلى وفي قبلته مصحف فذلك جائز . وكذلك  
من صلى وفي قبلته ثوب أو حجر أو كنيسة أو بيعة أو بيت  
ثوب أو إنسان مسلم أو كافر أو حائض أو أي جسم كان عدا =

صلاة

= ماد كرفا ، فكل ذلك : جائز ، كالصلاة للبعير والناقة وللمحدث  
والنيام . ( ٨/٤ م ٣٨٥ و ٨١/٤ م ٤٣٦ - ٤٣٨ .

١٢٤ - الاعتاد في جلوسها على اليد .

( من جلس في صلاته متعمداً أن يعتمد على يده أو يديه :

بطلت صلاته . ) ( ١٨/٤ م ٣٨٨

١٢٥ - حكم الاستناد أو الاعتاد على شيء فيها .

( من صلى مستنداً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو

مستنداً : فصلاته باطلة ) ( ٤٩/٤ م ٤٠٦

١٢٦ - اشتغال البال بأمور الدنيا فيها

( من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها ، معصية

أو غير معصية : كفرناه ذلك ، وصلاته تامة ، ولا سجدة

سهر في ذلك ) ( ٩٨/٣ م ٣٠٣ و ١٧٨/٤ م ٤٧٧

١٢٧ - حكم صلاة المشتغل عنها .

( من اشتغل بالنظر إلى الأشياء التي لا بد له من وقوع النظر

على بعضها في الصلاة ، عن صلاته ممدداً : فقد بطلت صلاته ،

وعصى الله تعالى . ) ( ٢٢٦/٣ م ٣٥٠

١٢٨ - أثر النية في إبطالها .

( من نوى إبطال صلاة وهو فيها : بطلت صلاته هذه . )

١٧٥/٦ م ٧٣٢

صلاة

١٢٩ - ترك شيء من فروضها جهلاً .

( من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها فإنه يعيد إذا علم في الوقت لا بعده . وكذلك من انكشف عورته فيها وهو لا يرى . ) ٣/٢٠٤ م ٣٤٤

١٣٠ - بطلانها بتعمد ما لم يأمر به .

( تبطل الصلاة بكل عمل تعمده لم يؤمر به ولا أبيح له والنيان : معفو عنه . ) ٤/٥١ م ٤١٠

١٣١ - العمل المباح وغير المباح الذي لا يبطلها .

( ما عمله المرء في صلاته مما أبيح له ، من الدفاع عنه وغير ذلك ، فهو جائز ، ولا تبطل صلاته بذلك ، وكذلك المحاربة لأظالم وإطفاء النار العادية وإنقاذ المسلم وفتح الباب ، قل ذلك العمل أم كثر .

وكل ما تعدد المرء عمله في صلاته بما لم يبيح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك ، قل ذلك العمل أم كثر . وكل ما فعل المرء ناسياً في صلاته بما لم يبيح له فعله فصلاؤه ثامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط ، قل ذلك العمل أم كثر . ) ٣/٣

م ٣٠١

١٣٢ - الرعاف فيها .

( إن رغب أحد في الصلاة فإن أمكنه أن يسد أنفه ، وأد يدع الدم يقطر على ما بين يديه ، بحيث لا يس له ثوباً ولا شيئاً .

صلاة = من ظاهر جسده : قَعْلٌ ، وقادى على صلاته ، ولا شيء عليه . ( ١٥٧/٤ م ٤٦٣ )

### ١٣٣ - الحدث فيها

( كل حدث ينقض الطهارة بعدد أو نسيان فإنه متى وجد بغلة أو إكراه أو نسيان في الصلاة ما بين التكبير للإحرام لها إلى أن يتم سلامه منها : فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ، ويلزمه ابتداؤها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو منفرداً في فرض أو تطوع ، إلا أنه لا يلزمه الإعادة في التطوع خاصة . ( ١٥٣/٤ م ٤٦٢ )

### ١٣٤ - صلاة المستحاضة .

( المستحاضة تصلي ولا بأس ) ( ٢٦٠/٦ م ٢٦٦ )

### ١٣٥ - صلاة المغلوب أو العاجز عن اجتناب النجاسة .

( من كان محبوساً في مكان فيه ما يلزم اجتنابه ، لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته . . فإن كان في موضع سجوده أو جلوسه ، ولا يقدر على مكان غيره : صلى قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنو من ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرّب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ولا يضعها عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه منعداً وهو قادر على أن يفعل : بطلت صلاته . ( ٢٠٨/٣ م ٣٤٥ )

### ١٣٦ - ترك شيء من الفرائض فيها . صلاة

( لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع شيئاً من فرائض الصلاة فإن لم يأت به تاسياً لنقص ذلك وأتى بما أمر ، ثم سجد لله . فإن عجز عن شيء منها لجهل أو عذر مانع : سقط عنه ، ونمت صلاته . ومن عجز عن الركوع أو عن السجود : خفض لذلك قدر طاقته ، فمن لم يقدر على أكثر من الإتياء أو ما .

وكل من سها عن شيء مما ذكرناه فإنه فرض عليه حق ركع : لم يعتد بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام انت كان مأموماً ، وكذلك يلقيها الفذ والإمام ، ويتان صلاتها ، وعلى جميعهم سجود السهو . ) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩ ر ٢٦٧/٣ م ٣٧٠ و ٢/٤ م ٣٧٧ و ٢٠/٤ م ٣٨٩

### ١٣٧ - العجز عن أداء شيء من فروضها .

( من عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته : أداها قاعداً ، فإن لم يقدر فضطجاً بإتياء ، وسقط عنه ما لا يقدر عليه ، ويجزئه ، ولا سجود سهو عليه في ذلك ، ويكون في اضطجاعه كما يقدر : إما على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإما على ظهره يقدر ، ما لو قام لاستقبل القبلة ، فإن عجز عن ذلك فليصل كما يقدر ، إلى القبلة وإلى غيرها ، وكذلك من قدح عينيه فإنه يصلي كما يقدر . ) ١٧٦/٤ م ٤٧٥

### ١٣٨ - قدرة المعذور فيها على القيام .

( من ابتداء الصلاة مريضاً أو موشاً أو قاعداً ، أو راكباً =

صلاة

= لحوف ، ثم أفاق أو أمّن : قام المتيق ونزل الآمن ، وبنياً على ما مضى من صلاتها ، وأثما ما بقي ، وصلاتها تامة .

ومن ابتداء صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القعود أو الى الإيماء أو الى غير القبلة ، أو خاف فاضطر الى الركوب والركض والدفاع : فليبن على ما مضى من صلاته ، وليتم ما بقي . ( ١٧٧/٤ م ٤٧٦ )

١٣٩ - البناء فيها .

( كل حدث في الصلاة ينقض الطهارة : فهو ينقضها ، ويكرمه ابتداءها . ولا يجوز له البناء فيها ، الا التطوع فلا يلزمه إعادتها . وأما من أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالماً فإنه يبني على صلاته بعد أن يزيل النجاسة .

ومن ابتداء الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً ، أو واحكياً لحوف ، ثم أفاق أو أمّن : قام المتيق ونزل الآمن وبنياً على ما مضى من صلاتها ، وأثما ما بقي ، وصلاتها تامة . ومن ابتداء صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القعود أو الى الإيماء أو الى غير القبلة ، أو خاف فاضطر الى الركوب والركض والدفاع : فليبن على ما مضى من صلاته ، وليتم ما بقي . ( ٢٠٢/٣ م ٣٤٣ و ٢٠٣/٣ م ٣٤٤ و ١٥٣/٤ م ٤٦٢ و ١٧٧/٤ م ٤٧٦ )

١٤٠ - وضع اليد على الخاضعة فيها .

( من تعدد في الصلاة وضع يده على خاضعته . بطلت  
صلاة . ) ١٨/٤ م ٣٨٨

١٤١ - حكم صلاة الرجل يلبس الحرير أو الذهب فيها لمريض أو بدونه .

( لا تحل الصلاة للرجل خاصة في ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب ، إلا اللينة والتكليف فيها مباحان . ولا في ثوب فيه ذهب ولا لابساً ذهباً في خاتم أو غيره .

فإن أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد : حل له الصلاة فيه ، أو كان به دالة يتداوى من مثله بلباس الحرير ، فالصلاة فيه جائزة ، وكذلك لو حمل ذهباً له في كفه ليعرضه ، أو حمل حريراً أو ثوب حرير ليعرضه : فصلانه ثامة . ) ٣٦/٤ م ٣٩٥

١٤٢ - حكم صلاة الرجل يلبس المعصفر ، وصلاة المرأة .

( من صلى من الرجال وهو لابس معصراً : بطلت صلاته إذا كان ذا كراً عالماً بالنهي ، وإلا فلا . فإن كان مصبوغاً بمعصر لا يظهر فيه ، إلا أنه لا يطلق عليه اسم معصر فصلاته فيه جائزة ، والصلاة فيه جائزة للنساء . ) ٦٩/٤ م ٤٤١

١٤٣ - حكم طوح الثوب الواسع على العائق .

( فرض على الرجل أن صلى في ثوب واسع : أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فإن لم يفعل : بطلت صلاته ، فإن كان ضيقاً : اتز به وأجزأه ، كان معه ثياب غيره أو لم يكن . )  
٤٢٦ م ٧١/٤

١٤٤ - حكم صلاة الرجل الجار ثوبه خيلاء .

( لا يجوز الصلاة من جر ثوبه خيلاء من الرجال ، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر ، فإن زادت على ذلك عالة ما نهى بطلت صلاتها ، وحق كل ثوب يلبسه الرجل : أن يكون إلى الكعبين لا أسفل البتة ، فإن أسبله فزَعاً أو فسياناً : فلا شيء عليه . ) ( ٤٢٨ م ٧٣/٤ )

١٤٥ - صلاة المزعفر جلده أو ثوبه أو لحيته .

( لا يجوز لأحد من الرجال أن يصلي وقد زعفر جلده بالزعفران ، فإن صبغ ثيابه أو حمامته بالزعفران أو زعفر لحيته : فعنه ، وصلاته بكل ذلك جائزة . ) ( ٤٣٠ م ٧٦/٤ )

١٤٦ - حكم صلاة الحامل إناه الذهب أو الفضة فيها .

( من صلى وهو يحمل إناه ذهب أو فضة : بطلت صلاته ، إلا إذا حمله ليكرهه ، فصلاته تامة . ) ( ٤٢٥ م ٧١/٤ )



## صلاة ١٤٧ - حكم صلاة المتختم بغير المختصر فيها

( من تختم في السبابة أو الوسط أو الإبهام أو البنصر ،  
إلا المختصر وحده ، وتعمد الصلاة كذلك : فلا صلاة له . )

٤٠٧ م ٤٠/٤

## ١٤٨ - حكم اشتغال الصائم فيها وصفته .

( لا يجوز لأحد أن يصلي وهو مشغل بالصائم ، وهو :  
أن يشتمل المرء ويداه تحته ، الرجل والمرأة سواء . )

٤٢٧ م

## ١٤٩ - الصلاة في ثوب كاذر أو فاسق .

( الصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق ، ما لم يوقن فيها  
شيئاً يجب اجتنابه . )

٧٥/١ م ٤٢٩

## ١٥٠ - حكم الصلاة في المقصوب من المكان أو الثياب .

( لا تجوز الصلاة في أرض مقصوبة ، ولا يملك بغير حق  
من سائر الوجوه ، وكذلك من كان في سفينة مقصوبة أو فيها  
لوح مقصوب لولاء لغيرها الماء ، فإنه إن قدر على الخروج عنها  
فصلاته باطل . وكذلك الصلاة على طاء مقصوب أو على دابة  
مأخوذة بغير حق ، أو في ثوب مأخوذ بغير حق ، أو في بناء  
مأخوذ بغير حق . وكذلك إن كان مسامير السفينة  
مقصوبة ، أو خيوط الثوب مقصوبة ، أو أخذ كل ذلك  
بغير حق . )

=

صلاة

= فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً ولا على الخروج من السفينة ، أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول ، أو كان غير مستظّل بذلك البناء ولا مستوراً به أو كان قد يئس من معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت حفيظة : أ. ٤١٠ لم يصب شيء من أعيانها لكن سخر الناس فيها ظمأ : فالصلاة في كل ذلك جائزة قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن حشي البرد وأذاه والحر وأذاه : فله أن يعلي في الشرب المأخوذ بغير حق ، وعليه ، إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا . وكذلك الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منعه منها فالصلاة فيها جائزة . ولو حمل المسروق أو المأخوذ بغير حق ليرده إلى صاحبه فصلانه تامة أيضاً . (

٣٣/٤ م ٣٩٦ و ٧١/٤ م ١٢٥

#### ١٥١ - حكم الصلاة في الأرض المباحة .

( الصلاة 'جائزة' في الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها

ولا منعه منها . ) ٣٣/٤ م ٣٩٤

#### ١٥٢ - أداؤها في بيوت العبادة وعلى الطريق ومواطن الخسف

( الصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والمجزرة ، ما

اجتنب البول والغرت والدم ، وعلى قارعة الطريق وبطن

الوادي ومواقع الخسف وفي كل موضع : جائزة ، ما لم يأت

نص أو إجماع ، فيوقف عند النهي . ) ٨١/٤ م ٤٣٨

و ١٨٥/٤ م ٤٨٢

صلاة ١٥٣ - حكم الصلاة في المكان المنهي عنه ، لضرورة ، وكيفيتها .

( من لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو عطناً أو مزبلة أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه : فليرجع ولا يصلي هناك جمعة ولا جماعة . فان حبس في موضع بما ذكرنا فإنه يصلي فيه ، ويحتب ما افترض عليه اجتنابه لوجوده ، لكن يغرب بما بين يديه من ذلك ما أمكنه ، ولا يضع عليه جبهة ولا أنفاً ولا يدين ولا ركبتين ، ولا يجلس إلا القرفصاء ، فإن لم يقدر إلا على الجلوس أو الاضطجاع : صلى كما يقدر ، وأجزأه . )  
٣٩٣ م ٢٧/٤

١٥٤ - حكم الصلاة في مسجد أحدث ضرراً أو مباحة .  
( لا تجزئ أحد الصلاة في مسجد الضرار الذي يقرب قباء لا عمداً ولا نسياناً ، ولا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباحة أو ضرراً على مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الاول . ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب : عدمه . )  
٣٩٨ م ٤٣/٤ و ٤٤/٤ م ٣٩٩

١٥٥ - حكمها في المغصوب أو المملوك بغير حق .  
( لا تجوز الصلاة في أرض مغصوبة ولا مملوكة بغير حق ، من يبيع فاسداً أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه . وكذلك من كان في سفينة مغصوبة أو فيها لوح مغصوب لولاه لفرقها الماء ، فإنه إن قدر على الخروج عنها فعلاؤه =

صلاة

= باطل ، وكذلك الصلاة على وطاء منصوب أو مأخوذ بغير حق أو في ثوب مأخوذ بغير حق أو في بناء مأخوذ بغير حق . وكذلك إن كانت مسامير السفينة منصوبة أو خيوط الثوب الذي خيط بها منصوبة ، أو أخذ كل ذلك بغير حق .

فإن لم يقدر على مفارقة المنصوب ، أو كان غير مستظّل بذلك البناء ولا مستتراً به ، أو كانت قد يلس عن معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم يقصب شيء من أعيانها لكن 'سخر' الناس فيها ظلاً ، فالصلاة في كل ذلك : جائزة ، وقد رُوي على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن خشي البرد أو الحر ، فله أن يعلي في الثوب الأخوذ بغير حق ، وعليه ، إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا . وكذلك الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منع منها ، فالصلاة فيها جائزة . ( ٣٣/٤ م ٣٩٤ )

١٥٦ - حكم الصلاة في العطن وكيفيتها .

لا تغل الصلاة البتة في الموضع المتخذ لبروك جمل واحد فصاعداً ، ولا في المتخذ عطناً لغير واحد فصاعداً ، فإن انقطع أن تأوي الإبل إلى ذلك المكان حتى يسقط عنه اسم 'عطن' ، جازت الصلاة فيه . والعطن : هو الموضع الذي تقف فيه الإبل عند ورودها الماء وتبرك ، وفي المراح والمبيت .

فإن لم يجد إلا عطناً أو مزبقة فليصل ويمتنع ما افترض عليه اجتنابه بسجوده ، لكن يقرب مما بين يديه من ذلك ما =

صلاة = أمكنه ، ولا يضع عليه جبته ولا أنفه ولا يديه ولا ركبتيه ولا يجلس إلا القرفصاء ، فإن لم يقدر إلا على الجلوس أو الاضطجاع : جلي كما يقدر ، وأجزاء . ( ٣٩٢ م ٢٤/٤ و ٣٩٣ م ٢٧/٤ )

#### ١٥٧ - حكم الصلاة إلى العبور وعليه .

( الصلاة إلى البعير والناقة : جائزة ، وعليه أيضاً : جائزة )  
٣٩٢ م ٢٤/٤ و ٤٣٨ م ٨١/٤

#### ١٥٨ - حكم الصلاة في الحمام

( لا تجل الصلاة في حمام ، فإن سقط من بناء ، شيه فسقطه ، اسم و حمام : جازت الصلاة في أرضه حينئذ . وسواء في ذلك مبدأ بابه إلى منتهى جميع حدوده . ولا على سطحه ومستوفده وسقفه وأعلى حيطانه ، خرباً كان أو قنماً . فإن لم يجد إلا حماماً فليرجع ، فإن حبس فيه فليصل . ( ٣٩٣ م ٢٧/٤ )

#### ١٥٩ - حكم الصلاة في القبرة

( لا تجل الصلاة في مقبرة ، مقبرة . ما بين كانت أو مقبرة كفار ، فإن نثيت وأخرج ما فيها من الموتى : جازت الصلاة فإن لم يجد إلا مقبرة فليرجع ، فإن حبس فيها فليصل . ( ٣٩٣ م ٢٧/٤ )

#### ١٦٠ - حكم الصلاة إلى القبر وعليه .

( لا تجل الصلاة إلى قبر ، ولا عليه . ولو أنه قبر نبي أو =

صلاة = غيره . فإن لم يبعد إلا قبراً فليرجع ، فإن حبس فيه فليصل .  
٣٩٣ م ٢٧/٤

١٦١ - حكم الصلاة في مكان يكفر فيه .

( لا تجزئ الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل ،  
أو برسوله ﷺ ، أو بشيء من الدين ، أو في مكان يكفر  
بشيء من ذلك فيه فإن لم يمكن الزوال ولا قدر : صلى وأجزأه  
صلاته ) ٤٥٠ م ٤٥/٤

١٦٢ - حكم صلاة المرأة على الحوير .

جائز للمرأة أن تعلي على الحوير . ٨٣: ٤ م ٤٣٩

١٦٣ - حكم الصلاة على الجلود والصوف وغيرها مما يباح  
التعود عليه .

( الصلاة جائزة على الجلود وعلى الصوف وعلى كل ما يجوز  
التعود عليه ، إذا كان طاهراً . وجائز للمرأة أن تعلي على  
الحوير . ) ٨٣: ٤ م ٤٣٩

١٦٤ - صلاة آكل الثوم والبصل والكراث

( من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً : ففرض عليه أن لا  
يصلّي في المسجد حتى تذهب الرائحة ، وفرض إخراجه من المسجد  
إن دخل قبل انقطاع الرائحة ، فإن صلى في المسجد كذلك :  
فلا صلاة له . ) ٤٨/٤ م ٤٠٤

## صلاة ١٦٥ حكم صلاة الواشئة والنامصة والمنفلجة

( التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشئة والمستوشمة ، والمنفلجة ، والنامصة والمنتنصة ، فكل من فعل ذلك بنفسها أو في غيرها : فلموعات من الله عز وجل ، وصلواتهن : ثامة . )  
٤/٧٩ م ٤٣٤

## ١٦٦ - حكم صلاة الواصلة والواصل والمنصوطة ، والمنظنة وأسسها .

( لا يحل للمرأة أن تعلي وهي واحدة شعرها شعر إنسان أو غيره ، أو بصوف أو بأي شيء كان ، وكذلك الرجل أيضاً . وأما التي تغفر غدירתها أو غداؤها بخيط من حرير أو صوف أو كتان أو قطن أو غضة أو ذهب : فليست واحدة ولا إثم عليها ولا صلاة التي تعظم وأسسها بشيء تختبر عليه . وأما التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشئة والمستوشمة ، والمنفلجة والنامصة والمنتنصة : فصلواتهن ثامة ، وعن ملعوقات من الله عز وجل . )  
٤/٧٨ م ٤٣٣ ، ٤٣٤

## ١٦٧ - صلاة 'مصدق العرف' .

( من أتى عرفاً ، وهو : الكامن ، فآله 'مصدقاً' له ، وهو يدري أن هذا لا يحل له : لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، إلا أن يتوب إلى الله عز وجل . )  
٤/٥٠ م ٤٠٩

## صلاة ١٦٨ - حكم صلاة الأبق .

( أئما عبد أبتى عن مولاہ : فلا تقبل لہ صلاة حق یرجع ،  
إلا أن يكون أبتى لضرورہم لا یجد من ینصرہ فیہ ، فلیس  
أبتاً حینئذ ، إذا نرى بذلك البعد عنه فقط . ) ٦٩/٤ م ٤٢٣

## صلاة الاستسقاء

### ١ - سببها وكيفيةها .

( إن قُطِع الناسُ أو اشتد المطر حتى يؤولوا : فليدعُ  
المسلمون في أذبار صلواتهم وسجودهم ، وعلى كل حال ، ويدعو  
الإمام في خطبة الجمعة .

فإن أواد الإمام البروز في الاستسقاء خاصة ، لا فيما سواه ،  
فليخرج متبذلاً متواضعاً ، إلى موضع المصلى والناس معه فيبدأ  
فيخطب بهم خطبةً يُكثر فيها الاستسقاء ، ويدعوا الله عز  
وجل . ثم يحول وجهه إلى القبلة وظهره إلى الناس ، فيدعوا الله  
تعالى رافعاً يديه ، ظهورهما إلى السماء ، ثم يقاب رداءه أو ثوبه  
الذي يتغطاه ، فيجعل باطنه ظاهره وأعلاه أسفله وما على منكبيه  
على المنكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك

ثم يصلي بهم ركعتين كما قلنا في صلاة العيد بلا أدان ولا إقامة  
إلا أن صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر إلى المصلى ولا يخرج في  
العيدين ، فإذا سلم انصرف وانصرف الناس . ويُستحب  
إعلام الناس بذلك ، مثل : « الصلاة بجامعة » . ( ١٤٠/٣

م ٣٢٢ و ٩٣/٥ م ٥٥٤



## صلاة الاستسقاء

### ٢ - كونها من التطوع .

( أو كدُ التطوع : ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ،  
ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع  
وكمات قبل الظهر بعد الزوال ... الخ . ) ٢٤٨/٢ م ٢٨٢

### ٣ - خروج أهل الكتاب فيها .

( لا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى  
الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يُباح لهم إخراج ناقوس ولا شيء .  
يخالف دين الإسلام . ) ٩٤/٥ م ٥٥٤

## صلاة التطوع

### ١ - تعريفها وأنواعها .

( التطوع هو ما إن تركه المرء عامداً لم يكن عاصياً لله  
عز وجل بذلك ، وهو : الترت ، وركعتا الفجر ، وصلاة  
العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى ، وما ينفل المرء قبل  
صلاة الفرض وبعدها ، والإشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ،  
وكل ما يتطوع به المرء . ) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

### ٢ - الزيادة فيها على الثابت منه ﷺ .

( خير الأعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله  
وما دُرِم عليه ، وإن قل . وذلك أحب إلينا من الزيادة عليه . )  
٣٧/٣ م ٢٨٨

## صلاة التطوع

### ٣ - الاكثار منها لجو ترك المفروضة .

( من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على  
خضاً أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، لينتقل ميزانه  
يوم القيامة ، ولينسب ، ولينسفر الله عز وجل . ) ٢٣٥/٢  
٢٧٩ م و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠

### ٤ - حكم تعدد تركها .

( ان ترك المرء التطوع عامداً : لم يكن عاصياً لله عز وجل ،  
ويكره . ) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

### ٥ - حكم الاشتغال بها عند الإقامة للفريضة وحكمها إذا أقيمت الفريضة وهو فيها .

( من سمع إقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي  
الفجر فإنه من صلاة الصبح ولو التكبير : فلا يحل له أن يشتغل  
بها ، فإن فعل فقد عصي الله . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت  
صلاة الصبح : بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم ، ولو  
لم يبق عليه إلا السلام ، وعليه أن يدخل بإبداء التكبير في صلاة  
الصبح كما هو ، فإذا أتم صلاة الصبح فإن شاء تركها وإن  
شاء لم يتركها . وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة وأقيمت  
عليه صلاة الفريضة . ) ١٠٤/٣ م ٣٠٨

## صلاة التطوع

### ٦ - أنواعها مُرتبة باعتبار الأكد .

( أوكد التطوع : ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر ، وأربع ركعات قبل العصر ، إن شاء لم يسلم إلا في آخر من ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، وركعتان قبل صلاة العتمة ، وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توجهاً ، ثم ما تطوع به في نهاره وليله )

٢٤٨/٢ م ٢٨٢ و ٢٥٢/٢ م ٢٨٣ و ٢٦٦/٢ م ٢٨٥

### ٧ . النية فيها .

( النية في الصلاة : فرض . إن كانت فريضة نواها باسمها وإلى الكعبة ، في نفسه قبل إحرامه بالتكبير ، متصلة بنية الإحرام ، لا فصل بينها أصلاً . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع . فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له . )

٣٥٤ م ٢٣٧/٣

### ٨ - الأذان والإقامة لها .

( لا يؤذن ولا يُقام شيء من النوافل ، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك ، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد . ويستحب إعلام الناس بذلك ، مثل : « الصلاة حاضرة » . )

٣٢٢ م ١٤/٣

## صلاة التطوع

٩ - أداؤها بعد الفجر وإثر غروب الشمس .

( التطوع بعد الفجر ما لم يصل "الصبح" : جائز حسن ما أحب "المرء" ، وكذلك إثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب . )

٢٤٨/٢ م ٢٨٢ و ٧/٣ م ٢٨٦

١٠ - أداؤها في الأوقات المكروهة .

( يقضى في الأوقات المكروهة ، وهي : عند احمرار الشمس حتى يتم غروبها ، وعند استواء الشمس حتى تأنحذ في الزوال ، وبعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس وتبيص : كل ما لم يذكر إلا فيها من صلاة منسية أو نيم عنها من فرض أو تطوع ، وصلاة الجنائزة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد . فمن ترك ذلك متعمداً وهو ذاكر له حتى تدخل الأوقات المذكورة فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً ) ٧/٣ م ٢٨٦

١١ - أداؤها جماعة

: صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفرداً ، وكل تطوع فهو في البيوت أفضل منه في المساجد ، إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل . ( ٣٨/٣ م ٢٨٩ )

١٢ - أداؤها في البيوت .

( كل تطوع فهو في البيوت أفضل منه في المساجد ، إلا =

## صلاة التطوع

== ما صلى منه جماعة في المسجد ، فهو أفضل . ( ٣/٣٨ م ٢٨٩ )

١٣ - أداؤها راكباً .

( جائز للمرء أن يتطوع مضطجماً بغير عذر إلى القبلة ،  
السفر والحضر سواء . ) ( ٣/٥٦ م ٦٩٧ )

١٤ - أداؤها راكباً لقبول القبلة .

( جائز للمرء أن يتطوع راكباً حيث توجهت به دابته إلى  
القبلة وغيرها ، الحضر والسفر سواء . ويكون سجود الراكب  
وركوعه إذا صلى : إمالة . ) ( ٣/٥٦ م ٢٩٧ و ٣/٥٨ م ٢٩٨ )

١٥ - الجهر والاسرار فيها .

( الجهر والإسرار في قراءة التطوع ليلاً ونهاراً : مباح ،  
للرجال والنساء . ) ( ٣/٥٥ م ٢٩٥ )

١٦ - جمع السور أو قراءة بعضها فيها .

( الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع :  
حسن ، وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض  
والتطوع : حسن ، للإمام والفقيه . ) ( ٣/٥٦ م ٢٩٦ )

١٧ - وقت وكمية التنبؤ .

( وقت وكمية التنبؤ : من حين طلوع الفجر الثاني إلى أن  
تقام صلاة الصبح . ) ( ٣/١٠٣ م ٣٠٧ )

## صلاة التطوع

### ١٨ - قضاء ركعتي الفجر .

( من فاتته صلاة الصبح بنوم ، فنتخار له إذا ذكرها وإن  
بعد طلوع الشمس بقريب أو بعيد : أن يبدأ بركعتي الفجر ، ثم  
بضلوع ، ثم يأتي بصلاة الصبح . ) ٣/٢٠٠ م ٣٤٢

### ١٩ - تهجد الليل وأفضله .

( الوتر وتهجد الليل ينقسم على ثلاثة عشر وجها ، أيا فعل  
أجزاء ، وأحبا إلينا وأفضلها أن نصلي ثلثي عشرة ركعة ،  
نسلم من كل ركعتين ، ثم نصلي ركعة واحدة ونسلم . )  
٣/١٢٢ م ٢٩٠

### ٢٠ - تخصيص ليلة الجمعة بشيء منها .

( لا يجوز أن 'نخص' ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي . )  
٣/٣٧ م ٢٨٧

### ٢١ - طووه الحدث فيها وإعادتها .

( كل حدث ينقض الطهارة بعمد أو نسيان ، فإنه متى 'وجد'  
بنفلة أو بإكرام أو بنسيان في الصلاة ما بين التكبير للإحرام  
لما إلى أن 'يتم' سلامه منها : فهو ينقض الطهارة والصلاة 'معاً' ،  
ويؤزمه ابتداءها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو  
مأموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو في تطوع ، إلا أنه لا تنزيمه  
الإعادة في التطوع خاصة . ) ٤/١٥٣ م ٤٦٢

## صلاة التطوع

٢٢ - حكم قطعها .

( من قطع صلاة تطوع : لانكره له ذلك ، ولا يقضيها . )

٢٦٨/٦ م ٧٧٣

## صلاة الجماعة

ر : إمامة .

١ - فرضيتها وأثر التخلف عنها للرجال .

( لا تجزئ صلاة فرض أحد من الرجال ، إذا كان بحيث  
يسمع الأذان ، أن يصلها إلا في المسجد مع الإمام ، فإن تعمد  
ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته .

فإن كان بحيث لا يسمع الأذان ففرض عليه أن يصلي في  
جماعة مع واحد إليه فساعد ولا بد ، فإن لم يفعل فلا صلاة له ،  
إلا أن لا يجد أحداً يصلها معه فيجزئه حيثئذ ، إلا من له عذر  
فيجزئه حيثئذ التخلف عن الجماعة .

وليس ذلك فرضاً على النساء ، فإن حضرنها حيثئذ فقد  
أحسن وهو أفضل لمن . ( ١٨٨/١ م ٤٨٥

٢ - جماعة النساء .

( النساء إن صلين جماعة وأمتنن امرأة منهن فحسن ،  
ولا أذان عليهن ولا إقامة ، فإن فعلن فحسن ولا يجوز أن  
تؤم المرأة الرجال . ) ١٢٦/٣ م ٣١٩ و ١٢٩/٣ م ٣٢٠

و ٢١٩/٤ م ٤٩١

## صلاة الجماعة

### ٣ - جماعة العُزاة فيها .

( العُزاة يعطى أو سلب أو يقرر يصلون كما هم في جماعة .  
في صف خلف إمامهم ، يركعون ويسجدون ويقومون ، ويغضون  
أبصارهم . ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة  
محرمة عليه : بطلت صلاته ، فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته  
ولزمه سجود السهو . فإن تأمل عورة امرأته ، فإن ترك  
الإقبال على صلاته عامداً لذلك : بطلت صلاته ؛ كما لو فعل ذلك  
لأثر الأشياء ولا فرق ، وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته  
فصلاته تامة ولا شيء عليه . ) ٣٥٠ م ٢٢٥/٣

### ٤ - أدائها في السفينة .

( إن كان قوم في سفينة ، لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا  
بشفقة أو بتضييعها : فليصلوا فيها كما يقدرون ، بإمام وأذان  
 وإقامة ولا بد . فإن عجزوا عن إقامة الصفوف وعن القيام ،  
 لميسر أو لكون بعضهم تحت السطح أو لترجع السفينة : صلوا  
 كما يقدرون ، وسواء كان بعضهم أو كلهم قدام الإمام أو معه  
 أو خلفه ، وصلى من عجز عن القيام قاعداً ، ولا يجزئ القادر  
 على القيام إلا القيام . ) ٤٨١ م ١٨٥/٤

### ٥ - الصلاة في المتصورة .

( الصلاة في المتصورة : جائزة ، والإثم على المانع لا على  
 المطلق له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن =



## صلاة الجماعة

= يصل الصفوف فيها . ( ٥/٧٩ م ٤١٥ )

٦ - أداء الظهور بها في شدة الحر .

( صلاة الظهور للجماعة خاصة ، في شدة الحر خاصة ، الإبراء )

بها الى آخر وقتها : أفضل . ( ٣/١٨٢ م ٣٣٦ )

٧ - المحاذاة فيها .

( فرض على المأمومين المحاذاة بالنكسب والائرجل . )

٤/٥٢ م ٤١٥

٨ - صلاة المرأة بجانب الرجل .

( إن صلت امرأة الى جنب رجل لا تأم به ولا بإمامه فذلك جائز . فإن كان لا ينوي أن يؤمها ونوت هي ذلك فصلاته تأمة وصلاتها باطلة ، فإن نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر عنه : فصلاتها جميعاً فاصدة ، فإن كالا جميعاً مؤثنتين بإمام واحد ولا تقدر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تأمة ، وإن كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة وصلاته تأمة ، فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جميعاً باطل . ) ( ٤/١٧ م ٣٨٧ )

٩ - الأذان والإقامة لها .

( لا تجزى صلاة فريضة في جماعة ، اثنين فصاعداً ، إلا =

## صلاة الجماعة

= بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لنسيان متى 'قضيت' ، السفر والحضر سواء في كل ذلك ، فإن صلى شيئاً من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظاهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة ؛ فإتيها بجميعها بأذان لكل صلاة وإقامة للمعاني معاً . ( ١٢٢/٣ م ٣١٥ )

١٠ - الأعذار المبيحة للتخلف عنها .

( من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض والخوف ، والمطر ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو الميت ، وتطويل الإمام ، وأكل الثوم والبصل والكراث ؛ ويُمنع آكلوها من حضور المسجد ، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد مادامت الرائحة باقية . ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا بجذوم ولا أنجر ولا ذو عانة ولا امرأة بصغير معها . ( ٢٠٢/٤ م ٤٨٦ )

١١ - الامكنة المنهي عن أدائها فيها .

( من لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو عطناً أو مزبلة أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه : فليرجع ، ولا يصلي هناك جمعة ولا جماعة . ( ٢٧/٤ م ٣٩٣ )

١٢ - صلاة المذنب إن أقمت الصلاة وهو في صلاته .

( من دخل في مسجد فظن أن أهله وصلوا صلاة الفرض =

## صلاة الجماعة

= أو كان من لا يلزمه فرض الجماعة ، فابتدأ الصلاة ، فأقيمت الصلاة ، فالواجب : أن يبني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة فإن كان قد صلى منها ركعة فأكثر فكذا ، فإذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الإمام فسلم معه ، ولا يجوز له أن يسلم قبل الإمام إلا لمذبر ، مثل أن يكون بدأ في قضاء صلاة فاتته أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها ، فإن هـ أياهم في صلاة التي هو فيها ، فإذا أتمها سلم ثم دخل خلف الإمام في الصلاة التي الإمام فيها . فإذا سلم الإمام قام ففرض ما بقي عليه منها .

فإن كان من يلزمه فرض الجماعة ولم يكن بالأسا عن إدراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة فاتني بدأ بها باطل لا تجزئه ، وعليه أن يدخل في التي أقيمت ، ولا معنى لأن يسلم من التي بدأ ، لأنه ليس في صلاة . ( ١٠٤/٣ م ٣٠٨ م و ١١٥/٣ م ٣١١ م و ١١٦/٣ م ٣١٢ م و ١١٧/٣ م ٣١٣ م )

### ١٣ - حضور النساء لها .

( لا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، فإن حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فصحت ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال . ) ( ١٢٥/٣ م ٣١٧ م و ١٢٦/٣ م ٣١٨ م و ١٨٨/٤ م ٤٨٥ م )

## صلاة الجماعة .

١٤ - منع المرأة أو الامة من حضورها وخروجها في ثياب  
حسان .

( لايجل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة  
في جماعة المسجد إذا عرف أنها تُردن الصلاة ، وصلاتها في  
الجماعة أفضل من صلاتها منفردات ، ولايجل لمن أن يخرج  
منطويات ولا في ثياب حسان ، فإن فعلت فليمنعها . ) ١٢٩/٣  
م ٣٢١ و ١٨٨/٤ م ٤٨٥

١٥ - تطيب المرأة لها .

( لايجل للمرأة إذا شهدت المسجد أن تمس طيباً ، فإث  
فعلت : بطلت صلاتها ، سواء في ذلك الجمعة والعتمة والعيد وغير  
ذلك من جميع الصلوات . ) ٧٨/٤ م ٤٣٢

١٦ - تعددها في المسجد .

( من أتى مسجداً قد صليت فيه صلاة فرض جماعة بإمام  
راتب ، وهو لم يكن صلاماً : فليصلها في جماعة ، ويميزه الأذان  
الذي أدن فيه قبل ، وكذلك الإقامة ، ولو أعادوا أذاناً  
 وإقامة : فحسن . ) ٢٣٦/٤ م ٤٩٥

١٧ - ارتقاء مكان الامام أو انخفاضه .

( جائز للامام أن يصلي في مكان أرفع من مكان جميع =

## صلاة الجماعة

= المأمومين ، وفي أخفض منه ، سواء في ذلك القامة والأكثر والأقل ، فإن أمكنه السجود فحسن ، والا فلا إذا أراد السجود فليزّل حتى يسجد حيث يقدر ، ثم يرجع إلى مكانه . ( ٤٤١ م ٨٤/٤ )

١٨ - تربت الإمام في تكبيره حتى يستوي المؤتمرون .

( نستحب أن لا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك : أساء ، وأجزأ . ) ( ٤٤٩ م ١١٤/٤ )

١٩ - تعديل الصفوف فيها .

( فرض على المأمومين تعديل الصفوف ، الأول فالأول ، والتراس فيها ، والمهاذاة بالمناكب والأرجل ، فإن كان نقص كان في آخرها . ) ( ٤١٥ م ٥٢/٤ )

٢٠ - التراس بين المأمومين

( فرض على المأمومين التراس في الصفوف ، فإن كان نقص كان في آخرها . ) ( ٤١٥ م ٥٢/٤ )

٢١ - صلاة تارك الترتبة في الصف .

( من صلى وأمامه في الصف فرجة يمكنه سدّها بنفسه فلم يفعل : بطلت صلاته . ) ( ٤١٥ م ٥٢/٤ )

## ٢٢ - الصلاة خلف الصف منفرداً .

(أيما رجل صلى خلف الصف : بطلت صلاته ، ولا يضر ذلك المرأة شيئاً . ومن صلى وأمامه في الصف فُرجةٌ يمكنه سدّها بنفسه فلم يفعل : بطلت صلاته ، فإن لم يجد في الصف مدخلا فليجتذب الى نفسه رجلا يصلي معه ، فإن لم يقدر فليرجع ولا يصل وحده خلف الصف ، إلا أن يكون ممنوعاً ، فيصلي ويُجزئه . ) ٥٢/٤ م ٤١٥

## ٢٣ - وقوف المقتدي خلف الإمام عند ضيق المسجد أو امتلائه .

( لايجل لأحد أن يصلي أمام الإمام إلا لضرورة حسيّة فقط ، أو في سفينة حيث لا يمكن غير ذلك ، ويكون الاثنان فصاعداً خلف الإمام ولا يد .

فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف : صليت الجمعة وغيرها في الدور والبيوت والدكاكين المتصلة بالصفوف وعلى ظهر المسجد بحيث يكون مأمناً لما خلف الإمام لا للإمام ولا أمام الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهرٌ عظيم أو صغير أو خندق أو حائط : لم يضره شيئاً ، وصلى الجمعة بصلاته الإمام . ) ٦٦/٤ م ٤٢١ و ٧٦/٥ م ٥٣٧

## ٢٤ - التندم على الإمام فيها .

( لايجل لأحد أن يصلي أمام الإمام إلا لضرورة حسيّة . =

## صلاة الجماعة

= فقط ، أو في سنية حيث لا يمكن غير ذلك . ويكون الاثنان فصاعداً خلف الامام ولا بد ، ويكون الواحد عن يمين الامام ولا بد . ( ٤ / ٦٦ م ٤٢١ )

### ٢٥ - اختلاف نية الامام والمأموم فيها .

( من نسي صلاة فرض ، أي صلاة كانت ، فوجد إماماً يصلي صلاة أخرى ، أي صلاة كانت ، في جماعة ، ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته ويميزه ، ولا نبالي باختلاف نية الإمام والمأموم ) ( ٤ / ٢٢٣ م ٤٩٤ )

### ٢٦ - إطالة الإمام تكبيرات الانتقال عن حركات الانتقال .

( لا يحل للإمام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع فيه ، فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد إلا وقد أتم التكبير . ) ( ٤ / ١٥١ م ٤٦١ )

### ٢٧ - سكنة الإمام بعد فوائده من القراءة .

( نستحب أن يكون للإمام سكنة بعد فوائده من القراءة قبل ركوعه ) ( ٤ / ٩٧ م ٤٤٣ )

### ٢٨ - حال تكبير المسبوق للاحوام بها .

( من وجد الإمام راكعاً أو ساجداً أو جالساً ، فلا يجوز البتة أن يكون قائماً ، لكن يكبر وهو في الحال التي يجد إمامه عليها ولا بد تكبيرتين ولا بد ، احدهما للإحرام بالصلاة ، =

## صلاة الجماعة

= والثانية للحال التي هو فيها . ٢٦٤/٤ م ٥١٠

### ٢٩ - إدراكها والإمراع إليها .

( من وجد الإمام جالساً في آخر صلاته قبل أن يسلم ، ففرض عليه أن يدخل معه ، سواء طمع بإدراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أو لم يطمع ، فإن وجده قد سلم ، فإن طمع بإدراك شيء من صلاة الجماعة في مسجد آخر لامتنع في قصده . ففرض عليه النهوض إليه ، ولا يجوز الإمراع إلى الصلاة وإن علم أنها قد ابتدأت . ٢٦٢/٤ م ٥٠٨

### ٣٠ - تكبير المأموم قبل إمامه في أربعة مواضع .

( لا يجمل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع ، - أحدها : من دخل خلف إمام ، فلما كبر الإمام وكبر الناس ذكر الإمام أنه على غير طهارة ، فإنه يشير إلى الناس أن امكثوا ، ثم يخرج فيتطهر ، ثم يأتي فيبتدئ التكبير للإحرام وهو باقون على ما كبروا .

- والثاني : أن يكبر الإمام ويكبر الناس بعده ، ثم يحدث ، فيستغسل من دخل حينئذ فيصير اماماً مكانه ، ويكون المؤتمنون به قد كبروا قبله .

- والثالث : أن يغيب الإمام 'الرائب' ، فيتأخر المقدم ويتقدم هو .

- والرابع : من كان معذوراً في ترك حضور الجماعة أو =



## صلاة الجماعة

= يئس عن أن يجد جماعة ، فبدأ الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام ،  
فلأنه يدخل في صلاة الإمام ويعتد بتكبيره ( ٤/٦٠ م ٤١٧  
و ٤/٦٣ م ٤١٩

### ٣١ - قراءة المأموم خلف الإمام .

( لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام شيئاً غير أم القرآن . )  
٣/٣٣٦ م ٣٦٠

### ٣٢ - إسرار المأموم بالقراءة .

( المأموم فرض عليه الإسرار بأمر القرآن في كل صلاة ولا بد ،  
فإن جهر : بطلت صلاته . ) ( ٤/١٠٨ م ٤٤٦

### ٣٣ - إقام المأموم الفاعقة بعد ركوع الإمام .

( من دخل خلف إمام ، فبدأ بقراءة أم القرآن ، فركع  
الإمام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن : فلا يركع حتى  
ينها . ) ( ٣/٢٤٣ م ٣٦٩

### ٣٤ - التحميد فيها .

( قول : وسمع الله لمن حمده ، عند القيام من الركوع :  
فرض على كل مصلٍ من إمام أو مأموم أو منفرد ، لا تجزئ  
الصلاة إلا به ، فإن كان مأموماً فرض عليه أن يقول بعد  
ذلك : ربنا لك الحمد أو ربنا ولك الحمد ، وليس هذا  
فرضاً على إمام ولا فتية ، وإن قاله كان حسناً وسنة . ) =

$$= ٣٦٩ م ٢٥٥/٣$$

### ٣٥ - إدراك الإمام في الركوع .

( إن جاء أحدُ والإمام راكعٌ فليركع معه ، ولا يعتد  
بتلك الركعة ، ولكن يقضيها إذا سلم الإمام . ) ٢٤٣/٣ م  
٣٦٢ م

### ٣٦ - متابعة الإمام فيها .

( فرضٌ على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد  
ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل إمامه ، ولا مع إمامه ، فإن  
فعل عامداً : بطلت صلاته ، لكن بعد تمام كل ذلك من إمامه .  
فإن فعل ذلك ساهياً فليرجع ولا بد حتى يكون ذلك كله منه  
بعد كل ذلك من إمامه ، وعليه سجود السهو . ويجل للمأموم  
أن يسلم قبل إمامه في أربعة مواضع ، وله أن يكبر قبل إمامه  
في أربعة مواضع أيضاً . ) ٣٦٩ م ٢٥٥/٣ و ٦٠/٤ م  
٤١٧ و ٦٣/٤ م ٤١٨ ، ٤١٩

### ٣٧ - التأخر في متابعة الإمام للذور .

( من كان غلب البصر ، وخشي ضرراً من طول الركوع أو  
السجود . فليؤخر ذلك إلى أن يرفع الإمام رأسه مقدار ما يركع  
ويطمئن ويقول : سبحان ربّي العظيم وبحمده . ) وبمقدار ما يسجد  
ويطمئن ويقول : سبحان ربّي الأعلى وبحمده . ثم يرفع بعد  
رفع الإمام . ) ٦٣/٤ م م ٤١٨

### ٣٨ متابعة الإمام بسجود السهو فيها .

( إذا سها الإمام فسجد للسهو ، ففرض على المؤقتين أتم يسجدوا معه ، إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً ، فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه ، فإذا أتم سجد هو للسهو ، إلا أن يكون الإمام سجد للسهو قبل السلام ففرض على المأموم أن يسجد معها وإن كان بقي عليه قضاء ما فاتته ، ثم لا يعيد سجودهما إذا سلم . وإذا سها المأموم ولم يسه الإمام ففرض على المأموم أن يسجد للسهو كما كان يسجد لو كان منفرداً أو إماماً ولا فرق . ) ١٦٦/٤ م ٤٦٩ و ١٦٧/٤ م ٤٧٠

### ٣٩ - سلام المأموم قبل إمامه أو مفارقتها له .

( من ظن أن إمامه قد سلم ، أو نسي أنه في إمامة إمام ، فقام اقضاه ما لم يدرك أو انطرح أو حاجة ساهياً : فعليه أن يرجع متى ذكر ، ويجلس ويتشهد إن كان لم يكن تشهد ، ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً ولا بد ، فإن حيل بينه وبين الجلوس : سلم كما يقدر ويسجد للسهو . فلو انتقض وضوؤه قبل أن يعمل ما ذكرنا : ابتدأ الصلاة ولا بد . فلو تعد شيئاً - ذكرنا قبل - ذاكرأ لأنه في إمامة إمام : بطلت صلاته . ) ٥١/٤ م ٤١٠

### ٤ - سلام المأموم قبل إمامه فيها في أربعة مواضع .

( لا يحل لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع ، =

## صلاة الجماعة

= - أحدها : صلاة الخوف .

- الثاني : من كان له عذر في ترك حضور الجماعة ، أو يسّر عن وجود جماعة ، فبدأ بالصلاة ، ثم أتى الإمام ، فصار هذا مؤثماً به ، وقت صلاته قبل صلاة الإمام ، فهذا مختير ، إن شاء سلم ونهض ، لأن صلاته قد تمت ، ولا يجوز له الائتمام بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من صلاته ولا يجزئ للوئيم أن يزيدا في صلاته : فليسلم ، وإن شاء يتأدى على تشهده ودعائه حتى إذا سلم الإمام سلم بعده أو معه .

- والثالث : مسافر دخل خلف من يتم الصلاة ، إما مقبلاً أو متأولاً معذوراً بحظته ، فإذا تمت الأمام وكعتان بسجدة واحدة فقد تمت صلاته ، فهو مختير بين ما ذكرنا من سلام ، أو تقادسي على الجلوس والدعاء ، وإن شاء بعد سلامه أن ينهض فله ذلك ، وإن شاء أن يصلي مع الإمام باقي صلاته متطوعاً فذلك له .

- والرابع : من طوّل عليه الإمام تطويلاً يضر به في نفسه أو في ضياع ماله ، فله أن يخرج عن إمامته ، ويتم صلاته لنفسه ، ويسلم وينهض لحاجته . ( ٤/٦٤ م ٤١٩ )

## ٤١ حكم المسبوقين بعد فراغ الإمام .

( إن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته ، فأنهم يصلون معه ، فإذا سلم فالأفضل للذين يتمون ما فاتهم أن يقضوه بإمام يؤمهم منهم . ) ( ٤/٢٣٨ م ٤٩٦ )

## صلاة الجماعة

### ٤٢ - التخفيف فيها على الجماعة ، وحده

( يجب على الإمام التخفيف إذا أمّ جماعة لا بدوي كيف طاقته . وحده التخفيف هو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأمتهم حاجة ، من الرقوف والركوع والسجود والجلوس فليصل على حسب ذلك . ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : تطويل الإمام حتى يُضرّ بن خلفه ، ومن أراد من الأئمة تطويل صلاته ثم أحسّ بعذر من خلفه فليوجز في مدها . ) ٩٨/٤ م ٤٤٤ و ١٠١/٤ م ٤٤٥ و ٢٠٢/٤ م ٤٨٦

### ٤٣ - أثر تطويل الإمام على الجماعة .

( من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : تطويل الإمام حتى يُضرّ بن خلفه . ) ٢٠٢/٤ م ٤٨٦

### ٤٤ - جلسة الإمام بعدها

( جلوس الإمام في مصلاه بعد سلامه : حسن مباح لا يكره ، وإنّ ساعة يسلم فحسن . ) ٢٦٠/٤ م ٥٠٧

### ٤٥ - صلاة المستخلف عن الإمام .

( كل من استخلفه الإمام المحدث ، فإنه لا يصلي إلا صلاة نفسه لا على صلاة إمامه المستخلف له ، ويلبسه الأمرمون فيها يلزمهم ، ولا يتبعونه فيها لا يلزمهم ، بل يلقون على حالهم =

## صلاة الجماعة

= ينتظرونه حتى يبلغ الى ما م فيه فيبعوه حينئذ . ( ٦٧/٤ م ٤٢٢ )

### ٤٦ - متابعة الإمام المستخلف .

( كل من استخلفه الإمام المحدث ، فإنه لا يصلي إلا صلاة نفسه لا على صلاة إمامه المستخلف له ، ويتبعه المأمومون فيها يلزمهم ، ولا يتبعونه فيها لا يلزمهم ، بل يلقون على حالهم ، ينتظرونه حتى يبلغ الى ما م فيه فيبعوه حينئذ . ( ٦٧/٤ م ٤٢٢ )

### ٤٧ - السجود على الأرض للزحام .

( من لم يجد للزحام أن يضع جبهته وألفه للسجود فليسجد على رجل يمنًى أمامه أو على ظهر يمنًى أمامه . ( ٣٧٠ م ٢٦٧/٣ و ٤١٠ م ٨٣/٤ و ١٥٧/٤ م ٤٦٤ )

### ٤٨ - فوات شيء من الصلاة للزحام أو الغفلة .

( من زوحم حتى فاته الركوع أو السجود أو ركعة أو ركعات : وقف كما هو ، فإن أمكنه أن يأتي بما فاته : فعل ، ثم اتبع الإمام حيث يدركه ، وصلاته تامة ، فإن لم يقدر على ذلك إلا بعد سلام الإمام بمدة : فعل كذلك أيضاً وصلاته تامة أيضاً . والجمعة وغيرها سواء فيها ذكرنا .  
فلو أدرك مع الإمام ركعة : صلاها وأضافها الى ما كان =

## صلاة الجماعة

= صلى ، ثم أتم صلاته ولا شيء عليه . والغافل سهواً والمزحوم  
سوالاً في كل ما ذكرنا ، فإن قدر أن يسجد على ظهر أحد رجليه  
بين يديه أو على رجليه ليفعل ، ويُجزئه . ( ١٥٧/٤ م ٤٦٤ )

٤٩ - نسيان شيء من الفرائض فيها .

: كل من سها عن شيء من فرائض الصلاة حتى ركع : لم  
يعتد بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً ،  
وكذلك يلقيها القَدُّ والإمام ، ويتأن صلاتها ، وعلى جميعهم  
سجود السهو . ( ٢/٤ م ٣٧٧ )

٥٠ - نسيان التعمد فيها .

( من نسي التعمد أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع : أعاد  
حتى ذكر فيها ، وسجد للسهو وإن كان اماماً أو قَدّاً ، فإن  
كان مأموماً : ألغى ما قد نسي إلى أن ذكر ، وإذا أتم الإمام  
قام يلقي ما كان ألغى ، ثم سجد للسهو . وليس على الإمام  
والمتفرد أن يتعمداً للسورة التي مع أم القرآن . ( ٢٥٠/٣ م  
٣٦٤ و ٢٥١/٣ م ٣٦٨ )

٥١ - فزاة الإمام من المصحف فيها .

( لا يجز لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف ،  
فإن فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته وصلاة من أتم  
به عالماً بأن ذلك لا يجوز . ( ٢٢٣/٤ م ٤٩٣ )

## صلاة الجماعة

### ٥٢ - فتح المقتدي على امامه .

( لا يجوز لأحد ان يفتي الإمام إلا في أم القرآن وحدها ،  
فإن التبت القراءة على الإمام فليوكله ، او فلينتقل الى سورة  
أخرى ، فمن تعدد إفتاءه وهو يدري أن ذلك لا يجوز له : بطلت  
صلاته . ) ٣/٤ م ٣٧٨

### ٥٣ - زيادة الإمام ركعة أو سجدة .

( من علم أن إمامه زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن  
يتبعه عليها . بل يبقى على الحالة الجائزة . ) ٥٢/٤ م ٤١٤

### ٥٤ - الكلام فيها .

( لا يجزئ تعدد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لا مع  
الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره ، فإن فعل : بطلت صلاته  
ولو قال في صلاته : « وحسبك الله يا فلان » بطلت صلاته . )  
٣/٤ م ٣٧٨

### ٥٥ - طوؤه احدث فيها للإمام .

( إذا أحدث الإمام ، أو ذكر أنه غير طاهر ، فخرج ،  
فاستخلف : فعسن ، فإن لم يستخلف فليستدع أحد منهم يتم بهم  
الصلاة ولا بد ، فإن أشار اليهم أن ينتظروه ففرض عليهم  
انتظاره حتى ينصرف فيتم بهم صلاتهم ثم يتم لنفسه . ) ٢٢٠/٤ م  
٤٩٢



صلاة الجمعة

ر : جمعة .

١ - وقتها .

( الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن 'تصلّى' إلا بعد الزوال ، وآخر وقتها : آخر وقت الظهر في سائر الأيام . )

٥٢١/٥ م

٢ - اجتماعها مع العيد

( إذا اجتمع عيد في يوم جمعة : 'صلي' للعيد ثم للجمعة ولا

بد . ) ٥٤٧/٥ م

٣ - السمي إليها ، والمذور في التخلف عنها .

( يلزم الجمعة إلى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دخل الطريق لائتر أول الزوال ومضى متوسلاً ويُدرك منها ولو السلام ، سواء سمع النداء أو لم يسمع فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولا السلام : لم يلزمه الجمعة إليها ، سمع النداء أو يسمع . والعذر في التخلف عنها كالعذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض .

ومن كان بالمصر ، فراح إلى الجمعة من أول النهار فحسن ، ومن كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن كان على ميل فصاعداً : صلى في موضعه ولم يجر له الجمعة إلى المسجد ، إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة ، فالجمعة إليها على بُعد : فضيلة . ) ٥٥٠/٥ م و ٥٢٦/٥ م و ٥٤٠/٥ م

## صلاة الجمعة

### ٤ - الرواح إليها من خارج المصر أو القوية .

( من كان بالمصر ، فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن كان على ميل فصاعداً : صلى في موضعه ، ولم يجوز له الجبهة إلى المسجد ، إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة ، فالجبهة إليها على بُعد : فضيحة ) ٧٨/٥ م ٥٤٠

### ٥ - خطبتها .

( يتقدم الإمام بعد الأذان وقامه بالخطبة ، فيخطب واقفاً ، خطبتين ، يجلس بينهما جلسة ، وليست الخطبة فرضاً ، فلو صلاها إمام دون الخطبة : صلاها ركعتين جهراً ولا بد .

ولستحب له أن يخطبها على أعلى المنبر ، مقبلاً على الناس بوجهه ، يحمد الله تعالى ، ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويذكر الناس بالآخرة ، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم . وما خطب به مما يقع عليه إيم الخطبة : أجزاء ، ولو خطب بسورة يقرؤها فحسن .

فإن كان لم يسلم على الناس إذ دخل : فليسلم عليهم إذا قام على المنبر . ولا يجوز إطالة الخطبة ، فإن قرأ فيها سجدة أو آية فيها سجدة فنستحب له أن يزل فيسجد والناس ، فإن لم يفعل فلا حرج . ) ٥٧/٥ م ٥٢٧ و ٦٠/٥ م ٥٢٨

٦ - الدعاء في خطبتها عند التوازل .

( إن 'فقط الناس' أو اشتد المطر حتى يؤذي : فليدع'  
الإمام في خطبة الجمعة . ) ٩٣/٥ م ٥٥٤

٧ - الكلام عند أذانها وعقبه وقبل وبعد خطبتها .

( الكلام 'مباح' لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ،  
ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام 'جائز' بعد الخطبة الى أن  
يكبر الإمام ، والكلام 'جائز' في جلسة الإمام بين الخطبتين . )  
٧٢/٥ م ٥٣٢

٨ - الصلاة في أثناء خطبتها .

( من دخل يوم الجمعة والإمام 'مخطب' فليصل ركعتين قبل  
أن يجلس ، ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها أو قام عنها  
فليقم وليصلها ، سواء كان فقيهاً أو غير فقيه . ) ٦٨/٥ م  
٥٣١ و ٧٣/٥ م ٥٣٤

٩ - الكلام في أثناء خطبتها .

فرض على كل من حضر الجمعة سميع الخطبة أو لم يسمع :  
أن لا يتكلم مدة الخطبة بشيء البتة ، إلا التسليم إن دخل  
حينئذ ، ورد السلام على من سلم من دخل ، وحمد الله تعالى  
إن عطس ، ونشيت العاطس إن حمد الله ، والرد على المسمت ،  
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر الخطيب بالصلاة =

## صلاة الجمعة

= عليه ، والتأمين على دعائه ، وابتداء مخاطبة الإمام في الحاجة <sup>تعين</sup> ، ومجاوبة الإمام من ابتداء الإمام بالكلام في أمر ، فقط . ولا يحل أن يقول أحدٌ حينئذٍ لمن يتكلم : « أنصت » ولكن بشير إليه أو بحصبه ، ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذاكراً عالماً بالنهي فلا جعة له .

فإن أدخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به ، فالكلام مباح حينئذٍ ، وكذلك إذا جلس الإمام بين الخطبتين وبين الخطبة وابتداء الصلاة . ولا يجوز المس لحصى مدة الخطبة . ( ٥/٦٢ م ٥٢٩ )

### ١ - العمل في أثنائها .

( الاحتباء جائز يوم الجمعة والإمام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناوأة المرء أخاه حاجته . ولا يجوز المس لحصى مدة الخطبة . ( ٥/٦٢ م ٥٢٩ و ٥/٦٧ م ٥٣٠ )

### ١١ - الخروج في أثناء خطبتها .

( من رغب والإمام يخطب ، واحتاج إلى الخروج : فليخرج وكذلك من عرّض له ما يدعو إلى الخروج والإمام يخطب : فليخرج ، ولا معنى لاستئذان الإمام . ( ٥/٧٣ م ٥٣٣ )

### ١٢ - كيفيتها وعدد جماعتها .

( الجمعة إذا صلاها اثنان فصاعداً : ركعتان يعبر فيها =

## صلاة الجمعة

بالقراءة ، ومن صلاها وحده صلاهما أربع ركعات يُسرّ فيها كلها ، لأنها الظهر .

فإن ابتدأها بالسان ولا أحد معه ثم آله آخر أو أكثر ، فدواءه أنه يُسرّ تكبيره ، في بين ذلك إلى أن يركع من الركعة الأولى : يجعلها جمعةً ويصلها ركعتين ، فإن جاءه بعد أن ركع فما بين ذلك إلى أن يسلم ، فيقطع الصلاة ويبتدئ صلاة جمعة لا بد من ذلك ، وإن جاء اثنان فصاعداً وقد فالت الجمعة صلاها جمعة . ( ٤٥/٥ - ٤٩ م ٥٢٢ )

١٣ - السور المستحبة فيها وحكم الجهر فيها .

( يستحب أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى مع أم القرآن سورة الجمعة ، وفي الثانية مع أم القرآن مرة سورة المنافقين ومرة سورة الفاشية ، ويستحب الجهر فيها ، فإن فعل خلاف ذلك : كرهناه ، وأجزأه . وأما المأموم ففرض عليه الإسرار في أم القرآن ، فالجهر : بطلت صلاته . ( ١٠١/٤ م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦ )

١٤ - تعذر الركوع والسجود فيها .

( من زوجه يوم الجمعة أو غيره ، فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو إيماءً وعلى الركوع كذلك : أجزأه ، فإن لم يقدر أحلا وقف كما هو ، فإذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . ولا فرق بين الهجز عن الركوع والسجود برض أو خوف ، =

= أو يمنع زحام ( ٧٨/٥ م ٥٣٨

١٥ - إدارتها .

( من لم يدرك مع الإمام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط : فليدخل معه ، وليضرب إذا أدرك ركعة : ركعة واحدة ، وإن لم يدرك إلا الجلوس : صلى ركعتين فقط . ) ٧٣/٥ م ٥٣٥

١٦ - 'واجب' عليهم فعلها .

( سواء في وجوب الجمعة : المسافر في سفره والعبء والحر والمقيم وكل من ذكرنا : يكون إماماً فيها وانبأ وغير وانب ، ويصلها المسجونون والمعتقون وركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس .

و'تصلى في كل قرية ، صغرت أم كبرت ، كانت هنالك سلطان أو لم يكن . وإن صليت الجمعة في مسجد في القرية فصاعداً : جاز ذلك . وليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأن سعيه إليها فرض' . ) ٤٩/٥ م ٥٢٣ و ٥٢/٥ م ٥٢٤

١٧ - منع السيد عبده من حضورها .

( ليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأن سعيه إليها فرض' . ) ٥٤/٥ م ٥٢٤

## صلاة الجمعة

### ١٨ - الساقط منهم حضورها .

( لا الجمعة على معذور بمرض أو خوف أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضر المذخور الجمعة : سقط العذر وصار من أهلها ، فبصليها ركعتين . ولو صلاها المذخور بامرأته صلاها ركعتين ، ولو حضرها النساء صليتها ركعتين ، وكذلك لو صلاها النساء في جماعة . ) ٥٥/٥ م ٥٢٥

### ١٩ - لو أتت جماعتها .

( إن جاء اثنين فصاعداً وقد فاتت الجمعة : صلوا الجمعة . )  
٥٢٩ م ٧٨/٥

### ٢٠ - أداؤها خارج المسجد لضيقه .

( إن ضاق المسجد وامتلات الرحاب وانصبت الصفوف : صليت الجمعة وغيرها في الدور والبيوت ، والدكاكين المنصبة بالصفوف ، وعلى ظهر المسجد ، بحيث يكون مماماً لما خلف الإمام لا للإمام ولا لما أمام الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهرٌ عظيمٌ أو صغيرٌ أو خندقٌ أو حائطٌ : لم يضره شيئاً وصلى الجمعة بصلاة الإمام . ) ٥٣٧ م ٧٦/٥

### ٢١ - تعددها .

( إن صليت الجمعة في مسجدتين في القرية فصاعداً : جاز ذلك . )  
٥٢٣ م ٤٩/٥

## صلاة الجمعة

### ٢٢ - المباح والمحرم في وقتها من العقود .

( لا يحل البيع من إثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والمسيّل إلى أن تُتقضى صلاة الجمعة ، لا لمؤمن ولا لكافر ولا لأمير أو لمرضى . فإن كانت قرية قد مُنِع أهلها الجمعة ، أو كان ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه : فإلى أن يعلى ظهر يومه أو يصلوا ذلك كلهم ، أو بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل وقت العصر .

وبنسخ البيع حينئذٍ أبدأ إن وقع ، ولا يصححه خروج الوقت . ولا يجرّم حينئذٍ : نكاح ولا إجارة ولا سَلَمٌ ولا ماليس بيعاً ) ٥٦٧/٥ م ٢٦/٩ و ١٥٣٨ م

## صلاة الجنازة

### ١ - حكمها .

( الصلاة على موتى المسلمين : فرض على الكفاية ، مَنْ قام به سقط عن سائر الناس ، حاشاً المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المعركة خاصة ، وإن صلّاه عليه فحسنٌ ، وإن لم يصلّ عليه فحسنٌ . فإن حمل عن المعركة وهو حيٌ مات : غُسل وكُفّن وصُلّي عليه .

ولستحب الصلاة على المولود يولد حياً ثم يموت ، استهل أو لم يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضاً ، ما لم يبلغ . والصغير يُسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت ، فإنه يُدفن مع المسلمين ، ويُصلّى عليه . وهي فيمن صُلّي عليه : ندبٌ . ) =



## صلاة الجنائزة

= ٢٢٦/٢ م ٢٧٥ و ١١٣/٦ م ٥٥٨ و ١١٥/٥  
 م ٥٦١ و ١٢١/٥ م ٥٦٧ و ١٣٩/٥ م ٥٨١  
 و ١٤٣/٥ م ٥٨٣ و ١٥٨/٥ م ٥٩٨

### ٢ - وقتها .

( لا يجوز ان يُدفن أحدٌ ليلاً ، إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين ابتداء أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل الى طلوع الفجر الثاني . والصلاة جائزة عليه في هذه الاوقات كلها . ) ١١٤/٥ م ٥٦٠

### ٣ - مكانها .

( إدخالُ الموتي المأجدة والصلاة عليهم فيها : حسنٌ كله ، وأفضل مكانٌ صلي فيه على الموتي في داخل المساجد ، والصلاة جائزة على القبر وإن كان قد صلي على المدفون فيه . ) ١٣٩/٥ م ٥٨١ و ١٦٢/٥ م ٦٠٣

### ٤ - الأذان والاقامة لها .

( لا يؤذن ولا يقام لصلاة فرض على الكفاية ، كصلاة الجنائزة . ويستحب إعلام الناس بذلك ، مثل النداء : « الصلاة جامعة » . ) ١٤٠/٣ م ٣٢٢  
 ر : أذان ٨ - فعله في غير العلوات المحس .

## صلاة الجنائز

٥ - جماعتها .

( تستحب أن يصلي على الميت مائة من المسلمين فصاعداً . )

١٦١/٥ م ٦٠٢

و : ٧ - كيفيتها .

٦ - الأحق بها .

( أحق الناس بالصلاة على الميت والميتة : الأولياء ، وهم : الأب وآبائهم ، والابن وأبنائهم ، ثم الأخوة الأشقاء ثم الذين للأب ثم بنوهم ، ثم الأعمام الأب والامم ثم للأب ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرمة . إلا أن يوصي الميت أن يصلي عليه إنسان فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي . فإن صلى غيره ما ذكرنا : أجزأ . ) ١٤٣/٥ م ٥٨٦ و ١٤٥/٥ م ٥٨٦

٧ - كيفيتها .

( يصلي على الميت بإمام يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه صفوف ، ويقف من الرجل عند رأسه ، ومن المرأة عند وسطها . ويكبر الإمام والمأموم بتكبير الإمام على الجنائز خمس تكبيرات لا أكثر ، فإن كبروا أربعاً فصحت ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فإذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمين وسلموا كذلك .

فإن كبر سبعاً : كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر =

## صلاة الجنازة

= ثلاثاً ، فإن كبر أكثر لم يتبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه بل أكلنا التكبير .

فإذا كبر الأولى قرأ أمّ القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فإن دعي للمسلمين فحسن ، ثم يدعو للبيت في باقي الصلاة . ولا خلاف في أنها صلاة قيام ، لا ركوع فيها ولا سجود ، ولا قعود ولا تشهد . ( ١٢٣/٥ م ٥٧٢ و ١٢٤/٥ م ٥٧٣ و ١٢٩/٥ م ٥٧٤ و ١٥٥/٥ م ٥٩٣ و ١٧٦/٥ م ٦١٩ )

## ٨ - القراءة فيها .

( إذا كبر الأولى قرأ أمّ القرآن ولا بد ، ونحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أمّ القرآن . ) ( ١٢٩/٥ - ١٣١ م ٥٧٤ ر : ٧ - كيفيتها .

## ٩ - صيغة دعائها .

( أحب الدعاء البناء على الجنازة : اللهم اغفر له ، وارحمه ، واغفر عنه وعافه ، وأكرم نزلته ، ووسع مدخله ، واغسله بآه وتلج وبرّد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجة ، وقه فتنة القبر وعذاب القبر وعذاب النار . =

## صلاة الجنازة

= فإن كان صغيراً قليل : « اللهم ألحقه بإبراهيم خليلك » .  
٥٧٥ م ١٣١/٥

١٠ - المسبوق فيها .

( من قاله بعض التكبيرات على الجنازة : كبر ساعة يأتي ولا ينتظر تكبير الإمام ، فإذا سلم الإمام أتم هو ما بقي من التكبير ، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما يفعل الإمام . )  
٦٣٣ م ١٧٩/٥  
٧ - كيفية .

١١ - كونها على الغائب أو ما وجد منه .

( يصلى على ما وُجد من الميت المسلم ، ولو أنه طُفر أو شعر فما فوق ذلك ، ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائباً لا يوجد منه شيء ، بإمام وجماعة ، فإن وُجد من الميت عضو آخر بعد ذلك ، فلا بأس بالصلاة عليه ثانية . )  
٥٨٠ م ١٣٨/٥  
٦١٠ م ١٦٩/٥ و

١٢ - استحقات المسلم لها ولو فاجراً .

( يصلى على كل مسلم برّ أو فاجر ، مقتول في حدة أو في حراية أو في بغي ، ويصلى عليهم الإمام وغيره ، وكذلك على المتدع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شرّ من على ظهر الأرض ، إذا مات مسلماً . )  
٢٢٠٨ م ٢٤٤/١١ و ٦١١ م ١٦٩/٥

## صلاة الخوف

١ - كيفيتها .

( من حضره خوف من عدو ظالم كافر ، أو باغٍ من المسلمين ، أو من سيل ، أو من نار ، أو من حشر أو سبع ، أو غير ذلك ، وهم في ثلاثة فصاعداً . فأمرهم بخير بين أربعة عشر وجهاً ، كلُّها صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نذكر هنا بعضها :

فإن كان في سفر ، فرأى شاه صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى فيعطي بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون . وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ، الأولى فرض الإمام والثانية تطوع له .

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ، ويُجزئها ، وإن شاء هو سلم وإن شاء لم يسلم ويعطي بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويُجزئهم ، وإن شاءت الطائفة أن تقضي الركعة والإمام واقف فعلت ثم لفعل الثانية أيضاً كذلك .

فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد ، وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم تأتي الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلم ويسلمون .  
فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإذا =

## صلاة الخوف

= جلس قاموا فقصوا ركعة وسلموا ، وثأني الاخرى فيصل  
هم الركعة الباقية ، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وشهدوا ،  
ثم صلوا الثالثة ، ثم سلم وسلمون .  
فإن كان وحده فهو بخير بين ركعتين في السفر أو ركعة  
واحدة وتجزئه ، وأما الصبح فاثنتان ولا بد ، والمغرب ثلاث  
ولا بد ، وفي الحضر أربع ولا بد . ( ٥ / ٣٣ م ١٩٩ )

## صلاة الصبح

١ - وقتها .

( إذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ،  
ويتمادى وقتها الى ان يطلع أول فرض الشمس ، فمن كبر لها  
قبل طلوع الفجر الثاني : لم 'يُجزء ومن كبر لها قبل طلوع أول  
القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، الا أننا نكره تأخيرها عن أن  
يسلم منها قبل طلوع أول القرص الا لعذر ، فإذا طلع أول  
القرص فقد بطل وقت الدخول في صلاة الصبح .  
ووقت صلاة الصبح 'مساو' لوقت المغرب أبداً في كل زمان  
ومكان ، وهما دوماً أقل من وقت الظهر ووقت العصر .

والفجر الأول : هو المستطيل المستدق صاعداً في الفلك ، وتحدث  
بعده ظلمة في الأفق ، والآخر : هو البياض الذي يأخذ في عَرْض  
السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان ،  
ينتقل بانتقالها ، وهو مقدمة ضوئها ، وربما كان فيه توريد بحمرة  
بدية . ( ٣ / ١٦٦ م ٣٣٥ و ٣ / ١٩١ م ٣٣٧ و ٣ / ١٦٢ م  
٣٣٨ م

صلاة الصبح

٢ - وركعتها .

( صلاة الصبح : وركعتان أبداً ، على المقيم والمسافر ،  
الصحيح والمريض ، الحائض والأمن . ) ٢٤٨/٢ م ٢٨١  
و ٢٦٤/٤ م ١١٠

٣ - حكم الكلام قبلها أو بعدها .

( الكلام قبل صلاة الصبح : مباح ، وبعدها . ١١٤/٣ م ٣١٠ )

٤ - حكم الاضطجاع قبلها . وآثار تركه .

( كل من ركع ركعتي الفجر لم 'تجزه' صلاة الصبح إلا بأن  
يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره  
لصلاة الصبح ، وسواء عندنا ترك الضجعة عمداً أو لساناً ،  
وسواء صلاها في وقتها أو قاضياً لها من لسان أو عمد نوم ،  
فان لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن  
الضجعة على اليمين ، لحرف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك  
حسب طاقته فقط . ) ١٩٦/٣ م ٣٤١

٥ - القراءة فيها .

( يستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل  
ركعة من ستين آية الى مائة آية ، من أي سورة شاء . وفي صبح  
يوم الجمعة الم تنزيل السجدة ، و « حل أتى على الإنسان » مع  
أم القرآن . )

## صلاة الصبح

= ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح للإمام والفتن ،  
أما المأموم ففرض عليه الإمرار بآم القرآن ، فلو جهر فيها :  
بطلت صلاته . ( ١٠١/٤ م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦ )

٦ - الأفضل في قضائها لمن نسيها أو نام عنها .

( من نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس ،  
فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح . ) ١١٤/٣ م  
٣٠٩ م

٧ - قضاء ركعتي سنة التجر معها .

( من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم ، فنتخار له إذا  
ذكرها وإن بعد طلوع الشمس بقريب أو بعيد : أن يبدأ  
بركعتي الفجر ، ثم بجمع ، ثم يأتي بصلاة الصبح . ) ٢٠٠/٣ م  
٣٤٣ م

## صلاة الظهر

١ - وقتها .

( أول وقت الظهر : أخذ الشمس في الزوال والميل ،  
فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلاً ، ولا يجرى بذلك ، ثم  
يتأدى وقتها إلى أن يكون ظل كل شيء مثله ، لا يعد في ذلك  
الظل الذي كان له في أول زوال الشمس ، لكن يعد ما زاد  
على ذلك ، فإذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا بما قل أو كثر =



## صلاة الظهر

= فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر إلا للمسافر المنيعة فقط ،  
و دخل أول وقت العصر .

وأما المسافر فإنه إذا زالت له الشمس وهو نازل فإنه يصلي  
الظهر في وقتها ، فإذا زالت وهو ماشٍ فله أن يؤخرها إلى أول  
وقت العصر ، ثم يجمع الظهر والعصر ، ووقت الظهر أطول من  
وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان . ( ١٦٣/٣ م ٣٣٥  
و ١٩١/٣ م ٣٣٧

## ٢ - ركعاتها .

( صلاة الظهر : أربع ركعات على المقيم ، مريضاً كان أو  
صحيحاً ، خائفاً أو آمناً . وهي على المسافر الآمن : ركعتان ،  
وأما المسافر الخائف فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها  
ركعة واحدة .

وكونها في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة  
أو معصية أو لاطاعة ولا معصية ، آمناً كان أو خوفاً ، فإن أتمها  
أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ،  
وإن كان ساهياً : مجد للسهو بعد السلام فقط . ( ٢١٨/٢ م  
٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١ ، ٥١٢

## ٣ - القراءة فيها .

( يستحب أن يقرأ في الظهر في الأوليين في كل ركعة مع  
أم القرآن نحو ثلاثين آية ، وفي الآخريتين مع أم القرآن =

## صلاة الظهر

= في كل ركعة نحو خمسة عشرة آية .

ويستحب الإصرار فيها كلها ، أما المأموم ' ففرص عليه

الإصرار فيها بأمر القرآن ، فلو جهر : بطلت صلاته . ( ١٠١/٤

م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦

## ٤ - الإبراد بها .

الإبراد' بالظهر للجماعة خاصة' في شدة الحر خاصة' إلى آخر

وقتها : أفضل . ( ١٨٢/٣ م ٣٣٦

## صلاة العشاء

### ١ - وقتها .

( إذا غربت حمرة' الشفق كلها فقد بطلت وقت' الدخول

في صلاة المغرب ، إلا للمسافر المسجدة' وبزدلفة ليلة' يوم النحر

فقط ، ودخلت وقت' صلاة العشاء الآخرة' وهي العتمة' ، ثم

يتبادى وقت' صلاة العتمة إلى انقضاء الليل الأول وابتداء النصف

الثاني ، فمن كبر لها ومن الحمرة في الأفق شيء : لم يجزه ، ومن

كبر لها في أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة

بلاكرامة ولا ضرورة ، فلماذا زاد على ذلك فقد خرج وقت

الدخول في صلاة العتمة . وقتها أوسع الأوقات . ( ١٦٤/٣

م ٣٣٥ و ١٩١/٣ م ٣٣٧ و ١٩٢/٣ م ٣٣٨

### ٢ - ركعاتها .

( صلاة' العشاء : أربع' ركعات على المقيم ، مريضاً كان . =

## صلاة العشاء

= أو صحيحاً أو آمناً ، وهي على المسافر الآمين . ركعتان ، وأما  
المسافر الخائف ، فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها  
ركعة واحدة .

وكونها في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة  
أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، آمناً كان أو خروفاً . فإن  
انتهى أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت  
صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد السهو بعد السلام فقط . (

٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١ ، ٥١٢

### ٣ - القراءة فيها .

( يستحب أن يقرأ في العنّة في الأُوليين مع أم القرآن بالتثنية  
والزيتون والشمس وضحاها ونحو ذلك . ويستحب الجهر في  
الأُوليين من العنّة الإمام والفتنة ، أما المأموم ففرض عليه  
الإصرار بأمر القرآن ، فلو جهر فيها بطلت صلاته ١٠١/٤

م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦

### ٤ - تأخيرها :

( تأخير صلاة العنّة إلى آخر وقتها في كل حال وكل  
زمان : أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم  
أولى . ) ١٨٢/٣ م ٣٣٦

## صلاة العصر

### ١ - وقتها .

( إذا زاد ظل كل شيء من مثله ، سوى الظل الذي كان له في أول الشمس ، بما قل أو كثر : فقد خرج وقت الظهر ودخل أول وقت العصر ، فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك : لم تجزه ، إلا يوم عرفة بعرفة فقط .

ثم يتأدى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصفر الشمس إلا لمنذر . ومن مكبر للعصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر .

وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يصلي الظهر في وقتها ، ثم يصلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . ووقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان . ( ٣ / ١٦٤ م ٣٣٥ و ٣ / ١٩١ م ٣٣٧

### ٢ - ركعاتها .

( صلاة العصر : أربع ركعات على المقيم ، مريضاً كان أو صحيحاً ، خائفاً أو آمناً . وهي على المسافر الآمن ركعتان ، وأما المسافر الخائف ، فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها ركعة .

وكونها في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، آمناً كان أو خروفاً . فإن أمنها أو بعاً عادداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : =

صلاة العصر = بطلت صلاته، وإن كان ساهياً؛ مسجد للسهر بعد السلام فقط.

٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١ م ٥١٢

٣ - القراءة فيها .

( يستحب أن يقرأ في الصبر في الأولين مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية ، وفي الآخرين منها أم القرآن فقط . ويستحب الإصرار فيها كلها ، أما المأموم ففرض عليه الإصرار فيها بأم القرآن ، فلا جهر : بطلت صلاته . )

١٠١/٤ م ١٤٥ و ١٠٨/٤ م ١٤٦

٤ - كونها الوسطى .

( الصلاة الوسطى : هي الصبر . ) ٢٤٩/٤ م ٥٠٥

صلاة العيدين

١ - اجتماع العيد مع الجمعة في يوم واحد .

( إذا اجتمع عيد في يوم جمعة : صلى العيد ثم الجمعة ولا بد . )

٨٩/٥ م ٥٤٧

٢ - وقتها .

( سنة صلاة العيد أن يترز أهل كل قرية ضحوة لثرت

ايضا الشمس وحين ابتداء جواز التطوع . ) ٨١/٥ م ٥٤٣

٣ - تأخيرها عن أول يوم .

( من لم يخرج يوم النحر ولا يوم الأضى لصلاة العيدين : =

صلاة العيدين = خروج اصلاتها في اليوم الثاني ، وإن لم يخرج غدوة : خرج  
ما لم تزل الشمس . ( ٩١/٥ م ٥٥٢ )

#### ٤ - مكات أدائها .

( سنة صلاة الميدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة  
الى فضاء واسع بمضرة منازلهم ، وإن كانت عليهم مشقة في  
البروز الى المصلى : صلوا جماعة في المسجد . ) ( ٨١/٥ م ٥٤٣ )  
٨٦/٥ م ٥٤٤

#### ٥ - كيفيتها .

( سنة صلاة الميدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة  
الى فضاء واسع بمضرة منازلهم ضحوة ، إثر ابيضاض الشمس  
وحين ابتداء جواز التطوع ، وبأني الإمام فيتقدم بلا أدان  
ولا إقامة .

فيصلي بالناس ركعتين ، يجهر فيها بالقراءة ، في كل ركعة  
أم القرآن وسورة ، ولستحب أن تكون السورة الأولى وق ،  
وفي الثانية « اقرب الساعة » أو « سبع اسم ربك الأعلى »  
وهل أنك حديث الغاشية ، وما قرأ من القرآن مع أم  
القرآن : أجزاء .

ويكبر في الركعة الأولى إثر تكبيرة الإحرام سبع  
تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في الثانية إثر  
تكبيرة القيام خمس تكبيرات يجهر بمجيبهم قبل قراءته أم  
القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر =

صلاة العيدين = الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة إلا تكبيرة الركوع فقط .

فإذا سلم الإمام قام فخطب الناس خطبتين مجلس بينهما جلسة ، فإذا أنقضا افترق الناس ، فإذا خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له . ( ٨١/٥ م ٥٤٣ )

#### ٦ - المصلى لها .

( يصلي صلاة العيدين : العبد ، الحر ، والحاضر ، والمساقر ، والمنفرد ، والمرأة والنساء ، وفي كل قرية صغرت أم كبرت ، إلا أن المنفرد لا يخطب . وإن كان عليهم مشقة في العبوز الى المصلى : صلوا جماعة في الجامع .

ويخرج الى المصلى النساء حتى الأبيكار والحائض وغير الحائض ، ويمتثل الحائض المصلى ، وأما الطواهر فيصلبن مع الناس ، ومن لا جلباب لها فللستمر جلباباً وتخرج . ( ٨٦/٥ م ٥٤٤ و ٨٧/٥ م ٥٤٥ )

#### ٧ - جوازها من المنفرد .

( يصلي صلاة العيدين المنفرد ، إلا أنه لا يخطب . ) ( ٨٦/٥ م ٥٤٤ )

#### ٨ - التنفل قبلها .

( التنفل قبل صلاة العيدين في المصلى : حسن . ) ( ٩٠/٥ م ٥٥٠ )

#### ٩ - الأكل قبل التفتدؤ إلى المصلى .

( يستحب الأكل يوم الفطر قبل التفتدؤ إلى المصلى ، =

صلاة العيدين = وإن أكل يومَ الأضحية قبل عُذُوهُ إلى المصلّى فلا بأس ،  
وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسنٌ ولا يجل صيامها  
أصلاً . ( ٨٩/٥ م ٥٤٩ )

١ - وعظ الناس بعد خطبتها

( إذا أتم الإمام الخطبة فختار له أن يأتينهم يعظون ،  
ويأمرهم بالصدقة ، وتستحب لمن الصدقة يومئذ بما ليسم . )  
( ٨٧/٥ م ٥٤٥ )

١ - تغيير طريق العودة منها .

( نستحب السير إلى العيد على طريق والرجوع على آخر ،  
فإن لم يكن ذلك فلا حرج . ) ( ٨٨/٥ م ٥٤٦ )

## صلاة الكسوف

١ - كيفيتها .

( صلاة الكسوف على وجوه ، أحدها : أن تعلى ركعتين  
كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف  
القمر أيضاً .

وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طالع  
الشمس إلى أن يصلي الظهر : صلى ركعتين كما قدمنا ، وإن  
كسفت من بعد صلاة الظهر إلى آخرها في الغروب : صلى أربع  
ركعات كجملة الظهر أو العصر .

وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين في كل ركعة  
ركعتان ، يقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع =



## صلاة الكسوف

= فيقول : « سمع الله لمن حمده » ثم يسجد سجدتين ، ثم يقوم  
فيركع أخرى في كل ركعة ركعتان كما وصفنا ، ثم يسجد  
سجدتين ثم يجلس ويتشهد ويسلم .

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين ، في كل  
ركعة ثلاث ركعات . وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة  
ركعتين ، في كل ركعة خمس ركعات . ( ١٠/٩٥ م ٥٥٥ )

### ٢ - الإقامة لها .

( لا يُقام شيء من النوافل ، كالكسوف . ويتعبد بإعلام  
الناس بذلك ، مثل : « الصلاة جامعة » . ) ( ٣/١٤٠ م ٣٢٢ )

### ٣ - أداؤها جماعة .

( أصلي صلاة الكسوف التبري والآيات في جماعة . )  
( ١٠٥/٥ م ٥٥٥ )

### ٤ - حضور النساء لها .

( يجوز للنساء أن يشتركن في صلاة الكسوف . ) ( ١٠٥/٥ م ٥٥٥ )

### ٥ - أداء المنفرد لها .

( يجوز للمنفرد أن يصلي صلاة الكسوف . ) ( ١٠٥/٥ م ٥٥٥ )

### ٦ - أداء المسافر لها .

( يجوز للمسافر أن يصلي صلاة الكسوف . ) ( ١٠٥/٥ م ٥٥٥ )

## صلاة المسافر

### ١ - ركعاتها

( صلاة الصبح : ركعتان في السفر والحضر أبداً ، وفي الحوف كذلك . وصلاة المغرب : ثلاث ركعات في الحضر والسفر والحوف أبداً . ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعشاء ؛ فلها أربع في الحضر للصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الحوف ركعة . ) ٢٦٤/٤ م ٥١١

### ٢ - المسافة الموجبة لقصر الصلاة .

( من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه مسافراً ، فشى ميلاً فصاعداً : صلى ركعتين ولا بد ، إذا بلغ الميل . فإن مشى أقل من ميل : صلى أربعاً . ) ٢/٥ م ٥١٣

### ٣ - مدة السفر الموجبة للقصر .

( إن سافر المرء في ممرة أو جهاد أو حج أو غير ذلك من الاسفار ، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها : قصر ، وإن أقام أكثر : أتم ؛ نوى إقامتها أو لم ينو . فإن ورد على ضيقة له أو ماشية أو دار فنزل هناك : أتم ، فإذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر . ) ٢٢/٥ م ٥١٥

### ٤ - قصرها .

( الصلوات التي يختلف عدد ركعاتها في السفر هي : الظهر والعصر والعشاء ، وكون صلاتها ركعتين : فرض ، سواء ==

## صلاة المسافر

= كان سفره معصية أو طاعة أو لاطاعة ولا معصية ، أمناً كان أو حرقاً . فإن أمنها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد السهو بهمسد السلام فقط .

وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة الى ركعة في الخوف في السفر فباح ، من صلاها ركعتين فحسن ومن صلاها ركعةً فحسن ، وسواء كان السفر في بر أو بحر أو جحر . وإن صلى مسافر صلاة امام مقيم : قصر ولا بد ، وإن صلى مقيم صلاة امام مسافر أتم ولا بد ( ٤/٢٦٦ م ٥١٢ و ٥/٢٢٢ م ٥١٤ و ٥/٣١٠ م ٥١٠ )

## صلاة المغرب

### ١ - وقتها

( إذا غاب جميع قرص الشمس : فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب ، ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتأدى وقت صلاة المغرب الى أن يفيب الشفق الذي هو الحمرة ، فمن كبر للمغرب قبل ان يفيب آخر حمرة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهية ولا ضرورة .

وأما بزدلفة ليلة عيد النحر خاصة فإنه لا يصلي المغرب الا بزدلفة أي وقت جاءها ، فإن جاءها وقت صلاة العتمة صلاها ثم صلى العتمة =

## صلاة المغرب

= وأما المسافر فإنه إذا غربت له الشمس وهو غافل ، فإنه يصلي المغرب في وقتها ، فإن غابت له الشمس وهو ماشٍ ، فله أن يؤخرها إلى أول العتمة ، ثم يجمع بين المغرب والعتمة .  
ووقت صلاة الصبح مساوٍ لوقت المغرب أبداً في كل زمان ومكان ، وهما دوماً أقل من وقت الظهر ووقت العصر .  
١٦٤/٣ م ٣٣٥ و ١٩١/٣ م ٣٣٧ و ١٩٢/٣ م ٣٣٨

### ٢ - ركعاتها .

( المغرب : ثلاث ركعات أبداً ، على كل أحد من صحيح أو مريض ، أو مسافر أو مقيم ، أو خائف أو آمن . )  
٢٤٨/٣ م ٧٨١ و ٢٦٦/٤ م ٥١١

### ٣ - القراءة فيها .

( يستحب أن يقرأ في المغرب في الأوليين في كل ركعة مع أم القرآن نحو خمس عشرة آية ، وفي الآخرة منها أم القرآن فقط ، ولو قرأ في المغرب بالاعراف أو المائدة ، أو الطور أو المرسلات فحسن . )

ويستحب الجهر في الأوليين من المغرب للإمام والقراءة ، أما المأموم ففرض عليه الإسرار فيها بأمر القرآن ، فلو جهر :  
بطلت صلاته . ( ١٠١/٤ م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦ )

## صلاة الوتر

### ١ - أفضلها .

( أفضل الوتر : من آخر الليل ، ونجزيه ركعة واحدة ،  
ومن أوتر في أوله فصن . ) ٢٩٠ م ٤٢/٣ و ٤٩/٣  
م ٢٩١

### ٢ - أداؤها في غير وقتها .

( من صلى الوتر قبل صلاة العشاء فهي باطلة أو مثناة ، لأنه  
أتى بالوتر قبل وقته ، والشرائع لا تجزيه إلا في وقتها ، لا  
قبل وقتها ولا بعده . ) ٣٠٦ م ١٠٣/٣

### ٣ - القراءة فيها .

( يقرأ في الوتر بما تبسر من القرآن مع أم القرآن ، وإن قرأ  
في الثلاث ركعات مع أم القرآن به سبحانه أمم ربك الأعلى ،  
و قد قل يا أيها الكافرون ، و قد قل هو الله أحد ، فصن ،  
وإن اقتصر على أم القرآن فصن ، وإن قرأ في ركعة الوتر مع  
أم القرآن بآية من النساء فصن . ) ٢٥٢ م ٥٠/٣

### ٤ - أداؤها قاعداً وعلى الدابة .

( يوتر المرء قائماً وقاعداً لغير عذر إن شاء ، وعلى الدابة . )  
٢٩٣ م ٥١/٣

## صلاة الوتر

### ٥ - الصلاة بعدها .

( الصلاة بعد الوتر : جائزة ، ولا يعيد وتر آخر ، ولا  
يشفع بركعة . ) ٢٩١ م ٤٩/٣

### ٦ - تركها عمداً أو نسياناً .

( من ترك الوتر حتى طلوع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه  
أبداً ، ولو نسيه أحببنا له أن يقضيه أبداً متى ذكره ولو بعد  
أعوام . ) ٣٠٥ م ١٠١/٣

### ١ - وجوه جوازها في المال والمعين .

صلح

( إذا صح الإقرار بالصلح ، فلما أن يكون في المال فلا  
يجوز إلا بأحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يعطيه بعض ماله  
عليه ، ويبرئه الذي له الحق من باقيه باختياره ، ولو شاء أن  
يأخذ ما أبرأه منه أقبل فهذا حسن جائز بلا خوف ، وهو  
فعل خير .

ولما : إن يكون الحق المقر به عيناً معينة حاضرة أو غائبة ،  
فتراضياً على أن يبيعها منه ، فهذا بيع صحيح يجوز فيه ما يجوز  
في البيع ويجرم فيه ما يجرم في البيع ولا مزيد ، أو بالإجارة  
حيث تجوز الإجارة . ) ١٢٦٩ م ١٦٠/٨

### ٢ - وجوه جوازها في غير الأموال الواجبة المعلومه .

( لا يجوز الصلح في غير الأموال الواجبة المعلومه بالإقرار =

= والبيئة إلا في أربعة أوجه فقط : في الخلع ، أو في كسر سن ممدأ ، أو في جراحة ممدأ عوضاً من القرد ، أو في قتل النفس عوضاً من القرد بأقل من الدية أو بأكثر ، وبغير ما يجب في الدية . ( ١٦٦/٨ م ١٢٧٣ )

### ٣ - اقتصار جوازه على الحق المأثور به .

( لا يحل الصلح البتة على الإنكار ، ولا على الكفوت الذي لا إنكار معه ولا إقرار ، ولا على إسقاط عين قد وجبت ، ولا على أن يصلح مقر على غيره وذلك الذي صولح عنه منكر ، وإنما يجوز الصلح مع الإقرار بالحق فقط . ) ( ١٦٠/٨ م ١٢٦٩ )

### ٤ - فوات بدل الصلح أو استحقاقه .

( من صلح عن دم أو كسر سن أو جراحة أو عن شيء معين بشيء معين فذلك جائز ، فإن استحق بعضه أو كله : بطلت المصالحة ، وعاد على حقه في القرد وغيره . وكذلك لو صلح من سلعة بينها لكن دار أو خدمة عبد ، ثم أتى العبد وانهدمت الدار أو استحقا : بطل الصلح ، وعاد على حقه . ) ( ١٦٨/٨ م ١٢٧٤ )

### ٥ - جهالة المال المصالح عليه .

( لا يجوز الصلح على مال مجهول القدر . ) ( ١٦٥/٨ م ١٢٧٢ )

### ٦ - شرط الأجل بما فيه إبراء من البعض .

( لا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط =

صلح = تأجيل أصلاً ، فهو باطل لكنه يكون حائلاً في الذمة ، يُنظر .  
به ما شاء بلا شرط ، لأنه فعل خير . ١٦٥/٨ م ١٢٧١  
٧ - الوكالة عليه .

( لا تجوز الوكالة على صلح . ) ٢٤٥/٩ م ١٣٦٣

٨ - العاقلة وبدل صلح قتل العمد .

( لا تحمل العاقلة الصلح في العمد . ) ٤٨/١١ م ٢١٤٠

صلب

١ - قصه .

( قص الصلب لا ينقض الرضوخ . ) ٢٥٥/١ م ١٦٩

٢ - نقشه في الثوب واتخاذ لعة .

( لا يحل اتخاذ الصليب للثعب الصبايا ، ولا يحل تركه في

ثوب ولا في غيره . ) ٢٦/٩ م ١٥٣٧

٣ - السجود له .

( من أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لإنسان ،

وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره

إت لم يفعل : فليسجد لله تعالى قبالة الصنم أو الصليب أو

الإنسان ، ولا يبالي إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها . ) ١٧٦/٤

٤٧٤ م و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٢



صليب ٤ - بيعه .

( لا يحل بيع الصليب ، لا المؤمن ولا الكافر . ) ٨/٩

م ١٥١٢

٥ - كسره .

( من كسر صليباً فلا شيء عليه ، سواء كان مسلماً أو لادمي . )

١٢٦٦ م ١٤٧/٨ .

صم ١ - تمسه .

( تمس الصم لا ينقض الوضوء . ) ٢٥٥/١ م ١٩٩

٢ - بيعه .

( لا يحل بيع الصم ، لا المؤمن ولا الكافر . ) ٨/٩ م ١٥١٢

صور ١ - بيعها واتخاذها .

( لا يحل بيع الصور ، إلا للعب الصابا ، واتخاذها لمن خاصة حلال حسن . وكذلك لا يحل اتخاذ الصور إلا ما كان رفقاً في ثوب .

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كره الصور الملتقى فيه التصاوير ، فجعلت له منه وسادة فلم ينكرها ، فصح أن الصور في الصور مكروهة غير محرمة ، وفي الرسائد وغير الصور ليست مكروهة الاستخدام بها . ) ٢٥/٩ م ١٥٣٧

و ٧٥/١٠ م ١٩١٤

## صوم ١ - أقسامه .

( الصوم قسبان : فرض ، وتطوع . ومن الفرض : صيام شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال . ) ١٦٠/٦ م ٧٢٦

## ٢ - المفروضه .

( رمضان : فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حراً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضها البتة ولا أيام نفاسها ، ويقضيان صيام تلك الأيام . ) ١٦٠/٦ م ٧٢٧

## ٣ - وثبة الهلال موجبة له والنفط .

( من صح عنده بخبر من يصدقه من رجل واحد أو امرأة واحدة ، عبد أو حر أو أمة أو حرة فصاعداً ، أن الهلال قد روي البارحة في آخر شعبان ، ففرض عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده .  
ولو صح عنده بخبر واحد أيضاً فصاعداً أن هلال شوال قد روي : فليطرح ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فإن خشي في ذلك أدى فليستربذلك ( ٢٣٥/٦ م ٧٥٧

## ٤ - وثبة الهلال قبل الزوال .

( إذا روي الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ، يصومون من حينئذ باقي يومهم إن كان أول رمضان ، ويفطرون إن =

صوم = كان آخره . فإن روي بعد الزوال فهو الية المقبلة .  
٧٥٨ م ٢٣٩/٦

٥ - صيام يوم الشك والنوم فيه .

( لا يجوز صوم يوم الشك ، وهو الأخير من شعبان ، ولا صيام اليوم الذي قبله ، إلا من صادف يوماً كان بصومه فيصومها حينئذ . ولا معنى للتوهم في يوم الشك . )  
٧٩٨ م ٢٣/٧ و ٧٩٩ م ٢٥/٧

٦ - تدريب الصبيان عليه .

( نستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان إذا أطاقوه . )  
٨٥٥ م ٣٠/٧

٧ - تجديد النية فيه لكل يوم .

( لا يجوز صوم أصلاً إلا بنية جديدة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تعد ترك النية : بطل صومه . )  
١٦٠/٦ م ٨٢٨ و ١٧٠/٦ م ٧٣٠

٨ - تقديم النية من الليل .

( لا يجوز صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، ولم يحس النسي من ذلك إلا ما كان فرحاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النسي العام . )  
٧٣٠ م ١٧٠/٦

## ٩ - نسيان تقديم النية من الليل . صوم

( من نسي أن ينوي من الليل في رمضان ، فأبى وقت ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة أكل أو لم يأكل : فإنه ينوي للصوم من وقته إذا ذكر ، ويمسك ويُجزئه ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبق عليه من النهار إلا مقدار النية فقط . فإن لم ينس كذلك : فلا صوم له ، وهو عاصي لله تعالى ، متعمد لإبطال صومه ، ولا يقدر على القضاء .

وكذلك من جهاه الخبر بأن هلال رمضان رؤي الباردة . وكذلك من عليه صوم نذر معين في يوم بعينه ، فنسي النية ، وذكر في النهار . وكذلك من نسي النية في ليلة من ليالي الشهرين المتتابعين الواجبين . وكذلك من قام قبل غروب الشمس في رمضان أو في الشهرين المتتابعين أو في نذر معين ، فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم . فالو لم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ولا استيقظ حتى غابت الشمس فلا إثم عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ولا قضاء عليه . ) ١٦٤/٦

م ٧٢٩ و ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

## ١٠ - مزج النية فيه .

( من مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع ، أو فعل ذلك في صلاة أو زكاة أو حج أو عمرة أو عتق : لم يُجزئه شيء من كل ذلك ، وبطل ذلك العمل كله ، صوماً كان أو صلاة أو زكاة أو حجاً أو عمرة أو عتقاً ، إلا مزج العمرة =

صوم = بالجمع لمن أحرم ومعه المدي فقط ، فعكسه اللازم له .  
١٧٤/٦ م ٧٣١

#### ١١ - وقت الإمساك .

( لا يلزم صومٌ في رمضان ولا غيره إلا بليتين طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يتيقن فالأكل والشرب والجماع مباحٌ كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع . ) ٢٢٩/٦ م ٧٥٦

#### ١٢ - وثبة الفجر أثناء تناول المفطور .

( من رأى الفجر وهو يأكل فليغترف ما في فيه من طعام أو شراب ، وليجم ، ولا قضاء عليه . ومن رأى الفجر وهو يجامع فليترك من وقته ، وليجم ، ولا قضاء عليه . وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر بعد مدة طويلة أو قريبة ، فلو توقفت باعثاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ولو أقام عامداً فعليه الكفارة . )  
٢٢٩/٦ م ٧٥٦

#### ١٣ - شك الصائم بغروب الشمس .

( من أكل أو شرب شاكاً في غروب الشمس فهو عاصٍ لله تعالى ، مفسدٌ لصومه ، ولا يقدر على القضاء . فإن جامع شاكاً في غروب الشمس فعليه الكفارة . ) ٢٣٠/٦ م ٧٥٦

#### ١٤ - تعجيل الفطر وتأخير السحور .

( من السنة : تعجيلُ الفطر ، وتأخيرُ السحور . ولغاؤه =

صوم = مغيب الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد . ( ٢٤٠/٦ م ٧٥٩

### ١٥ - للنظر على الصوم .

( يجب على من وجد التمر أن يفطر عليه ، فإن لم يجد فعلى الماء ، وإلا فهو عاصٍ لله تعالى إن قامت عليه الحجة فعند ، ولا يبطل صومه بذلك . ) ( ٣١/٧ م ٨٠٦

### ١٦ - النظر على ما يحرم .

( لو أنظر على خمر أو لحم خنزير أو زنى : فصومه تام ، وهو عاصٍ لله تعالى . ) ( ٣١/٧ م ٨٠٦

### ١٧ - الاقتصار على صوم الفرض .

( الاقتصار على صوم الفرض : حسن\* . ) ( ١٧/٧ م ٧٩٢

### ١٨ - أفضل أنواعه .

( الأفضل بعد صوم الفرض : صيام يوم وإفطار يوم ، ولا يحل لأحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلاً ، والزيادة عليه ممصية . ) ( ١٢/٧ م ٧٩٠

### ١٩ - صوم الليل ووصل اليومين به .

( لا يحل صوم الليل أصلاً . ولا أن يصل المرء صوم يوم بصوم يوم آخر لا يفطر بينهما . وفرض على كل أحد أن يأكل أو يشرب في كل يوم ولية ولا بد . ) ( ٢١/٧ م ٧٩٧

صوم ٣٠ - صوم السادس عشر من شعبان .

( لا يجوز صوم السادس عشر من شعبان تطوعاً أصلاً ،  
ولا لمن صادف يوماً كان يصومه . ) ٢٥/٧ م ٨٠٠

٣١ - صوم الاثنين والخميس .

( صوم 'يوم الاثنين والخميس : مستحب' . ) ١٧/٧ م ٧٩١

٣٢ - صوم ثلاثة أيام من كل شهر .

( صوم 'ثلاثة أيام من كل شهر . مستحب' . ) ١٧/٧ م ٧٩١

٣٣ - صوم يوم الجمعة .

( لا يجزئ صوم يوم الجمعة إلا لمن صام يوماً قبله ويوماً بعده ،  
فلو نذره انسان : كان نذره باطلاً ، ولو كان انسان يصوم يوماً  
ويطير يوماً فجاءه صومه في الجمعة : فليصمه . ولو نذر المرأة  
صوم يوم 'يُفَيِّقُ' أو نحو ذلك ، فوافق يوم الجمعة : يلزمه . )  
٢٠/٧ م ٧٩٥ و ٢١/٧ م ٧٩٦

٣٤ - صوم عشر ذي الحجة .

( صوم 'عشر ذي الحجة قبل النحر : مستحب' . ) ١٩/٧ م ٧٩٦

٣٥ - صوم يوم عرفة .

( صوم 'يوم عرفة : مستحب' ، 'الحاج' وغيره . ) ١٧/٧ م ٧٩٣

## صوم ٢٦ صوم يومي الفطر والأضحي

( صوم يوم الأضحي وصوم يوم الفطر : لا يحل أصلاً ، لا في  
فرض ولا في تطوع . ) ٥/٨٩ م ٥٤٩ و ٧/٢٧٧ م ٨٠١

## ٢٧ - صوم أيام التشريق .

( صوم أيام التشريق : لا يحل ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم  
الأضحي ، لا في قضاء رمضان ، ولا في نذر ، ولا في كفارة ،  
ولا لمنتهى بالحج لا بقدر على الغدّي . ) ٧/٢٨ م ٨٠٢

## ٢٨ - صوم يوم عاشوراء .

( صوم يوم عاشوراء : مستحب ، وهو التاسع من المحرم ،  
وإن صام العاشر بعده فحسن . ) ٧/١٧ م ٧٩٣

## ٢٩ - صوم الدهر .

( لا يحل صوم الدهر أصلاً ) ٧/١٣ م ٧٩٠

## ٣٠ - صوم المستحاضة .

( المستحاضة تصوم كما تصلي . ) ٦/٢٦٠ م ٧٦٦

## ٣١ - صوم المرضع والشيخ والحامل .

( الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم ،  
فصوم رمضان فرض عليهم ، فإن خافت المرضع على المرضع  
قوة اللبن وضعفته لذلك ، ولم يكن له غيرها أو لم يقبل ندي =



صوم = غيرها ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخُ عن الصوم لكبره : أفطروا ، ولا قضاء عليهم ولا إطعام ، فإن أفطروا لمرض بهم عارض فعليه القضاء . ( ٢١٢/٦ م ٧٧٠ )

٣٢ - صوم المسافر في رمضان تطوعاً أو من واجب لزمه .

( فرض على المسافر : أنظر يوم سفره ، وله أن يصومه تطوعاً أو من واجب لزمه أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، أو ان وافق فيه يوم نذره صامه لنذره . ( ٢١٣/٦ م ٧٦٢ )

٣٣ - الإقامة الموجبة له في السفر .

( المسافر في رمضان إن أقام يوماً وليقة في خلال السفر لم يسافر فيها ، ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف ، وكذلك إن نزل ونوى إقامة ليلة والفد ، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم . ( ٢٢/٥ م ٥١٥ )

٣٤ - إقامة المسافر يوماً توجبه .

( من أقام من قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس في سفره ، فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا بد ، فإن نوى من الليل وهو في سفره أن يحل قدا ، فلم ينز الصوم ، فلما كان من الغد حدث له إقامة فهو مفطر ، وهو على سفر ما لم ينو الإقامة المذكورة . ( ٢٥٩/٦ م ٧٦٣ )

٣٥ - فطر المسافر .

( من سافر في رمضان سفر طاعة أو معصية أو لاطاعة =

صوم = ولا معصية ، ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو إزاقه ، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد ذلك في أيام آخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب .  
لزمه ، أو قضاء عن رمضان خالٍ لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذوه صامه لثفره . ( ٦ / ٢٤٧ م ٧٦٢ )

### ٣٦ - انقضاء العذر المبيح للفطر بعد الفجر .

( من أسلم بعد ما تبين الفجر له ، أو بلغ كذلك ، أو رأت الطهر من الحيض كذلك أو من النفاس كذلك أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك : فلازم يأكلون باقي نهارهم ، وبطؤون من نساءهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ، ويستأنفون الصوم من غد .  
ولا قضاء على من أسلم أو بلغ ، وتقضي الحائض والمفلق والقادم والنفساء . ( ٥ / ٢٤١ م ٧٦٠ )

### ٣٧ - تأخير الحائض والنفساء فسلها بعد الطهر لما بعد الفجر .

( إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو وأنه النفساء ، وأغتسلت عدة أيام الحيض والنفاس قبل الفجر ، فأخرت الغسل عمداً إلى طلوع الفجر ثم اغتسلت ، وأدركنا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس : لم يضر مما شئت ، وصومها تام . فإن تعدت ترك الغسل حتى تفوتها الصلاة بطل صومها بترك الصلاة عمداً . فلو نسبنا أو جهلنا فصومها تام . ( ٦ / ٢٦٠ م ٧٦٥ )

صوم ٣٨ - الإسلام والبلوغ بعد الفجر وما في حكمها .

( من أسلم بعد ما تبين الفجر له ، أو بلغ كذلك ، أو رأت الطهر من الحيض كذلك أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك : فلازم يأكلون باقي نهارهم ، ويصوون من نسايم من لم يبلغ أو من طهرت في يومها ، ويتأثقون الصوم من غد .

ولا قضاء على من أسلم أو بلغ ، وتلضي الحائض والمثيق والقادم والنساء . ) ٢٤١/٦ م ٧٦٠

٣٩ - فطر اليهود بالجوع والعطش .

( من جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ، ففرض عليه أن يفطر . فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح ولا قضاء عليه . ) ٢٢٩/٦ م ٧٥٥

٤ - الفطر في التطوع .

( لله أن يفطر في صوم التطوع ، ولا يكره ذلك ، إلا أن عليه إن أفطر عامداً : قضاء يوم مكانه . ) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

١ ٤ - الانطار في صوم التطوع .

( لله أن يفطر في صوم التطوع إن شاء ، لا يكره له ذلك ، إلا أن عليه إن أفطر عامداً : قضاء يوم مكانه . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

## ٤٢ - أحوال لا تنقض الصوم .

( لا ينقض الصوم : حجامه ، ولا احتلام ، ولا استنسا ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أخته المباحة له فيها دون الفرج ، وتعتمد الإمناه أم لم يُعْمِنْ ، أمدى أم لم يُعْمِدْ ، ولا قُبلة كذلك فيها ،

ولا في غالبه ، ولا قلنس خارج من الخلق ما لم يتعد رده بعد حصوله في فيه وقد وليه على رمية ، ولا دم خارج من الأستان أو الجوف ما لم يتعد بلعه ،

ولا حقنة ، ولا سحوط ، ولا تطهير في أذن أو في إحليل أو في أنف ، ولا استنشاق وإن بلغ الخلق ، ولا مضضة دخلت الخلق من غير عمد ، ولا كحل بمقارير أو بغيرها ، ولا غبار طحين ، أو غربة دقيق أو حنّاء أو غير ذلك أو عطري أو حنظل أو أي شيء كان ، ولا ذهاب دخل الخلق بغلبة ، ولا من رفع رأسه فوق في حلقه نقطة ماء بغير عمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكي أو علك ،

ولا من عمد أن يصبح جنباً ما لم يترك الصلاة ، ولا من تسحر أو وطئ وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ، ولا من أظفر بأكل أو وطئ ويظن أن الشمس قد غربت فإذا جهلم تغرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصى ناسياً لصومه ،

ولا سواك يوطئ أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ما لم يتعد بلعه ، ولا مداواة جائفة أو مأمومة بما يؤكل أو =

صوم

= يشرب أو يغير ذلك، ولا طعامٌ وجد بين الأسنان أي وقت  
من النهار وجد إذا رُمي ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ،  
ولا دخول الحمام ، ولا لغطيس في ماء ، ولا دهنٌ شارب .

٧٥٢ م ٢٠٣/٦

٤٣ - الحيض المبطّل له .

( الحيض الذي يُبطل الصوم هو الأسود ، لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم : « إن دم الحيض أسود يُعرف » . )

٧٦٤ م ٢٦٠/٦

٤٤ - الإغماء والجنون فيه .

( الجنون غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس  
في ذلك بطلانٌ صومه الذي لزمه قبل جنونه ولا عودته عليه  
بعد إفاقته ، وكذلك المغمى عليه ، فوجب أن من جن بعد  
أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مضطراً بجنونه ، لكنه  
فيه غير مخاطب وقد كان مخاطباً به .

فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان  
فإنه ينوي الصوم من حينه ، ويكون حائماً ؛ لأنه حينئذٍ علم  
بوجوب الصوم عليه . ) ٧٥٤ م ٢٢٦/٦

٤٥ - نية إبطاله .

( من نوى متعمداً وهو صائم إبطال صومه : بطل وإن لم  
يأكل ولا شرب ولا وطئ ، وهكذا القول في سائر الاحتمال . )

٧٣٢ م ١٧٤/٦

صوم ٤٦ - تعمد الفطر في رمضان .

( من تعمد الفطر في يوم من رمضان أصحاً لله تعالى : لم يحل له أن يأكل في باقيه ولا أن يشرب ولا أن يجامع ، وهو متزبد من المعصية من ما تزبد فطراً ، وهو غير صائم . ) ٢٤٢/٧

م ٧٦١

٤٧ - تعمد الأكل أو الشرب أو الوطء أو القيء فيه .

( يبطل الصوم لعمد الأكل أو تعمد الشرب أو تعمد الوطء في الفرج أو تعمد القيء ، وهو في كل ذلك ذاكراً لصومه ، وسواء قل ما أكل أو شرب ، أخرجه من بين أسنانه أو أخذه من خارج فيه .

فمن تعمد ذاكراً لصومه ، شيئاً مما ذكرنا : فقد بطل صومه ، ولا يقدر على فضائه إن كان في رمضان أو في غيره معين ، إلا في تعمد القيء خاصة فعليه القضاء . ) ١٧٥/٦ م ٧٣٣

و ١٨٠/٦ م ٧٣٥

٤٨ - تعمد المعصية فيه .

( يبطل الصوم لعمد المعصية ، أي معصية كانت إذا فعلها عامداً ذاكراً لصومه . ولا يقدر على القضاء إن كان في رمضان أو في نذر معين . ولا ينقض الصوم من عصي فاسياً لصومه . ) ١٧٧/٦ م ٧٣٤ و ١٨٠/٦ م ٧٣٥ و ٢٠٤/٦ م ٧٥٣

٤٩ - بطلانه بترك الحائض والنفساء صلاتها عمداً بعد الطهر .

( الحائض والنفساء إذا رأتا الطهر قبل الفجر ، فأخترت =

صوم = الفصل عمداً الى طلوع الفجر، ثم اغتسلت وأدركت الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس : لم يضرها شيئاً ، وصومها تام ، فإن فاتتها الصلاة بطل صومها ؛ لأنها عاصية بترك الصلاة عمداً . ( ٦ / ٢٦٠ م ٧٦٥ )

#### ٥٠ - تكوار الوطء فيه .

( من وطئ مراً في اليوم عامداً : فكفارة واحدة فقط ومن وطئ في يومين عامداً فصاعداً : فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل أن يخطئ الثانية أو لم يكفر . ) ( ٦ / ٢٦٦ م ٧٧١ )

#### ٥١ - قضاؤه .

( لا قضاء إلا على خمسة فقط ، وهم : الحائض ، والنفساء ، فلأنها يقضيان أيام الحيض والنفساء ، والمريض ، والمسافر ، سفرأ ' تقصر فيه الصلاة ، والمتقي ' عمداً . ) ( ٦ / ١٦٠ م ٧٢٧ و ٦ / ١٨٥ م ٧٣٥ و ٦ / ١٨٥ م ٧٣٦ و ٦ / ٢٤١ م ٧٦٠ )

#### ٥٢ - قضاء الشهر بعدد أيامه .

( من أفطر في رمضان كله بسفر أو مرض ، فلأنه عليه عدد الأيام التي أفطر ، ولا يميزه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص . ) ( ٦ / ٢٦٨ م ٧٧٢ )

#### ٥٣ - المتابعة في قضاء رمضان .

( متابعة الصوم في قضاء رمضان : واجبة ، فإن لم يفعل فليقضها متفرقة ، ونجزه . ) ( ٦ / ٢٦١ م ٧٦٨ )

## صوم ٥٤ - الفطر في قضاء رمضان .

( من أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يومٍ فقط . ) ٢٧١/٦ م ٧٧٤

## ٥٥ - شهود رمضان قبل قضاء الفائت .

( من كانت عليه أيامٌ من رمضان فأختر قضاءهما ممدداً أو لعذر أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر ، فإنه يصوم ومضات الذي ردد عليه ، فإذا أفطر في أول شوال : قضى الأيام التي كانت عليه ، ولا إطعام عليه في ذلك ، وكذلك لو أخرها سنين ، إلا أنه قد أساء في تأخيرها ممدداً . ) ٢٦٠/٦ م ٧٦٧

## ٥٦ - صوم المعتكف .

• ( ليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم . ) ١٨١/٥ م ٦٢٥

## ٥٧ - صوم ذات الزوج أو السيد .

( لا يجزئ صوم ذات الزوج أو السيد تطوعاً بغير إذنه ، وأما المفروض كلُّها فتصومها ، أحب أم كره ، فإن كان غائباً لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع إن شاءت . )  
٨٠٤ م ٣٠/٧

## ٥٨ - لدوء .

( من نذر صوم يومٍ فأكثر ، شكراً لله عز وجل أو تقرباً إليه تعالى ، أو إن أفاق ، أو إن أواه الله تعالى أملاً يؤمله =



صوم = لا معصية لله عز وجل في ذلك الشيء المأمور ، ففرض عليه أداؤه .

فإن نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالأمر في دار فلان ، أو أن لا يأكل خبزاً : لم يلزمه ، ولا حكم لحذا إلا استعمال الله تعالى ، وينهى عن النذر جملة ، فإن وقع لزم كما قدمنا .

ومن قال : « لله تعالى علي صوم يوم أفتق » أو ما أشبه ذلك ، فكان ما رغب فيه ليلاً أو نهاراً : لم يلزمه صيام ذلك اليوم ولا فضاؤه . ولو قال في كل ذلك : « علي صوم ذلك اليوم أبداً » ، فإن كان ليلاً : لم يلزمه ، وإن كان نهاراً : لزمه في المستأنف صوم ذلك اليوم إذا تكررت كل نذره ، ولا غشاه عليه في يومه ذلك . ( ٩/٧ ، ٧٧٨ ، ٨٨١ )

## ٥٩ - النذر في صوم النذر

( من أفطر في صوم نذر ، حامداً أو لئداً : فلا قضاء عليه ، إلا أن يكون نذراً أن يقضيه ، فيلزمه . ) ( ١٠/٧ ، ٧٨٣ )

## ٦٠ - الصوم المنفوخ 'مخروج' يمين

( لا يحل صوم أخرج 'مخرج' اليمين ، كأن يقول القائل : وأنا لا أدخل دارك . فإن دخلتها فعلي صوم شهر ، أو ما جرى هذا المجرى . ) ( ٣٠/٧ م ٨٠٣ )

## ٦١ - إجابة الصائم للدعوة .

( من دعي إلى طعام وهو صائم : فليجب ، فإذا أقام =

صوم = فليدع' لهم ، وليقل : إني صائم . ( ٣٢/٧ م ٨٠٨ و ١٥٠/٩ م ١٨٢٠ )

٦٢ - فعل الغير في رمضان .

( يستحب للصائم في رمضان : فعل الخير . ) ( ٣٢/٧ م ٨٠٧ )

٦٣ - موت من عليه صوم فرض .

( من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة واجبة ، فرض على أوليائه أن يصوموا عنه هم أو بعضهم ، ولا طمسام في ذلك ، أو صى أو لم يوص ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه ، وهو مقدم على ديون الناس .

وإن اقتسمه أوليائه بينهم جاز ذلك أيضاً ، إلا أنه لا يميزى أن يصوموا كلهم يوماً واحداً ، فلا بد من أيام متفرقة . فلو لم يصح حتى مات : ولا شيء على أوليائه ولا عليه ، فإن أبوا من الصوم فهم عصاة لله تعالى ، ولا شيء على الميت . ) ( ٢/٧ م ٧٧٥ و ٨/٧ م ٧٧٦ )

٦٤ - الإجارة عليه .

( الإجارة على كل واجب تعين على المرء ، من صوم أو صلاة أو حج أو فنيا أو غير ذلك : لا تجوز ، وجائز للمرء أن يأخذ الأجرة على فعل التطوع عن غيره ، مثل أن يجع عنه التطوع ، أو يصلي عنه التطوع ، أو يؤذن عنه التطوع ، أو يصوم عنه التطوع . ولا تجوز الإجارة في أداء فرض من ذلك إلا عن =

صوم = عاجز أو ميت . ( ٨/١٩١ م ١٣٠٢ - ١٣٠٤ )

٦٥ - جهل الأسير بدار الحرب بدخول الشهر وإشكاله عليه .

( الأسير في دار الحرب إن عرف رمضان : لزمه صيامه إن كان مقيماً ، فإن سافر به : أفطر ولا بد ، وعليه قضاؤه ، فإن لم يعرف الشهر وأشكل عليه : سقط عنه صيامه ، ولزمته أيام أخر إن كان مسافراً ، وإلا فلا . فإن صح عنه بعد ذلك أنه كان فيه مريضاً أو مسافراً : فعليه ما افترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه ، وهو عدة من أيام أخر . ) ٦/٢٦٣ م ٧٦٩

صيام ر : صوم

صيد ١ - الجائز وغير الجائز .

( كل من ذكرنا أنه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر : لم يحل أكل ما قتل من الصيد ، كغير الكتاني والحي ، ومن نصيذ بآلة مأخوذة بغير حق ، وكل من قلنا أنه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر : جاز أكل ما قتل من الصيد ، كالكتاني والمرأة والعبد وغيرهم . ) ٧/٤٦١ م ١٠٦٨

٢ - أثر اللبنة في غلكه .

( من نصب فغاً أو حيالة ، أو حفر ثوبية ، كل ذلك للصيد ، فكل ما وقع في شيء من ذلك : فهو له ، ولا يحل لأحد سواه ، فإن نصبها لغير الصيد فوقع فيها صيد : فهو لمن أخذه ، وكذلك من وجد صيداً قد صاده جارج أو فيه =

صيد = ومبة قد جعلته غير مجتمع ، فلا يحل أخذه .

وإذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه بما قصد غلكه ،  
وإذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها فهو باقٍ على حاله لكل  
من غلكه . وكذلك ما عتش في شجرة أو جذرات داره ،  
هو لمن أخذه إلا أن يحدث له غلكاً . فلو مات في الحباله أو  
الزنبية : لم يحل أكله ، سواء جعل هنالك حديدة أم لا يحل .  
٤٦٦/٧ م ١٠٧٩ ، ١٠٨٠

### ٣ - أثر التبة في حل أكله .

( من رمى جماعة صيد ، وسمى الله تعالى ونوى أيها أصاب :  
فأيها أصاب حلال . فلو لم ينو إلا واحداً بعينه ، فإن أصابه  
فهر حلال ، وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكانه فهو حلال ، فإن  
لم يدرك ذكانه : لم يحل أكله . وكذلك لو رمى وسمى الله تعالى  
ولم ينو صيداً ، فأصاب صيداً : لم يحل أكله إلا أن يدرك ذكانه .  
ومن خرج بمجارحه فأرسله ، وسمى ونوى ما أصاب من الصيد ،  
فسواء فعل كل ذلك من منزله أو في الصحراء ، ما أصاب في ذلك  
الإرسال من الصيد فقتله فأكله حلال . ) ٤٦٥/٧ م ١٠٧٩ ،  
١٠٧٧ و ٤٧٨/٧ م ١٠٩٦

### ٤ - وقت التسمية فيه .

( وقت التسمية في الصيد : مع أول لإرسال الرمية ، أو مع  
أول الضربة ، أو مع أول لإرسال الجارح ، لا تجزئ قبل ذلك  
ولا بعده . ) ٤٦٢/٧ م ١٠٦٩

## صيد ٥ - ذكاته وآلتها .

( ما شرد فلم يُقدر عليه ، من حيوان البركته وحشيته وإنسيه ، لا يُحاش شيئاً لاطئراً ولا ذا أربع ، مما يحل أكله ، فإن ذكاته : أن يُرمى بما يعمل حمل الرمح أو حمل السهم أو حمل السيف أو حمل السكين ، حاشاً ما لا تحمل التذكية به ، فإن أحسب بذلك فوات قبل أن تُدرك ذكاته فأكله : حلال ، فإن أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع ، فإن ذُبح أو نُحر : فحسب ، وإلا فلا بأس بأكله .

وإن كان لا يموت سريعاً : لم يحل أكله إلا بذبح أو نحر أو بأن يرسل عليه سبع من سباع الطير أو ذوات الأربع ، لا ذكاة له إلا بأحد هذين الوجهين ، وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قُتل به من الصيد . ( ٤٥٩/٧ م ١٠٦٧ و ٤٦١ م ١٠٦٨ و ٤٦٥/٧ م ١٠٧٥

## ٦ - ملكيته .

( لا يملك الصيد إلا بالتذكية ، أو بأن يُقدر عليه قبل موته . ومن رمى صيداً فأصابه فتمه ذلك الأمر من الجري أو الطيران ولم يصب له مقتلاً أو أصاب : فهو له ، ولا يكون لمن أخذه ؛ لأنه قد جعله مقدوراً عليه غير محتسب . ( ٤٦٣/٧ م ١٠٧١ و ٤٦٤/٧ م ١٠٧٤

## ٧ - ملكيته عند الاشتراك في وحيه .

( لو رمى جماعة سهاماً ، وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم ، فأصابوا صيداً : فأكله حلال ، وهو بينهم إذا أصابت =

صيد

== سهامهم مقتله وسمى الله تعالى جميعهم . وإذا لم يصب أحدهم مقتله : فلا حق له فيه .

فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده الذي سمي الله تعالى : فهو ميتة لا يحل أكله ، فإن لم يسم الله تعالى أحدهم أصاب مقتله فلا حق له فيه ، وهو كاله الذي سمي .

بخلاف القول في المقدور عليه المتملك ، وذلك لأن الذبيحة قد صحت عليه فهو حلال ، فأما الصيد فلا يملك إلا بالذكاة ، أو بآلة يُقدر عليه قبل موته ، فهذا لم يذكره لكن جرحه فلم يملكه ، وإنما ملكه الذي ذكاه بالذبيحة ، وأما المتملك قبل أن يدركه فهو مذكى بنفسية من ممي ، والملك باقٍ لمن سلب له فيه ملك كما كان . ( ١٠٧١ م ٤٦٣/٧ )

## ٨ . كونه بالفتح وما في حكمه .

( من نصب فخاً أو حبالاً ، أو حفر حفرة ، فإذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه بما قصد تملكه ، وإذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها ، فهو باقٍ على حاله . وكذلك ما عثش في شجرة أو جذرات داره ، فلو مات في الحبال أو الحفرة : لم يحل أكله ، سواء جعل هنالك حديدة أم لم يجعل ، لأنه لم يقصد تملكه كما أمر أن يذكره به ، من دميه أو قتل جرحه . ) ( ١٠٧٩ م ٤٦٦/٧ ، ١٠٨٠ )

## ٩ - ومي المتخّن المقدور عليه .

( لو أن امرأة أرمي صيداً فأنقذه وجعله مقدوراً عليه ، ثم =

صيد = رماه هو أو غيره فسمى الله تعالى قتلته فهو ميتة ، فلا يحل أكله ، لأنه إذ قدر عليه لم تكن ذكاته إلا بالذبيح أو النحر . ( ١٠٧٨ م ٤٦٦/٧ )

#### ١٠ - إدواكه حياً .

( إن أصيب الصيد فمات قبل أن تدرك ذكاته ، فأكله حلال ، فإن أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع ، فإن ذبح أو نحر : فحسن ، وإلا فلا بأس بأكله إلا بزيغ أو نحر . )  
٤٥٩/٧ م ١٠٦٧ ر ٤٦٥/٧ م ١٠٧٥

#### ١١ - فبسته أو ترديه أو غرقه بعد إصابته .

( من رمى صيداً فأصابه ، وغاب عنه يوماً أو أكثر أو أقل ثم وجده ميتاً ، فإن ميز سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله : حل له أكله ، وإلا فلا يحل . وكذلك لو رماه فأصابه ثم تردى من جبل أو في ماء ، فإن ميز أيضاً سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله : حل له أكله ، وإلا فلا . وسواء أنقذ أم لم ينقذ . )  
١٠٧٣ ، ١٠٧٢ م ٤٦٣/٧

#### ١٢ - العضو البائن منه .

( من رمى صيداً فقطع منه عضواً أي عضو كان ، فمات منه يمين ، موتاً مريباً كوت سائر الذكاة ، أو بطنياً إلا أنه لم يدركه إلا وقد مات ، أو هو في أسباب الموت الحاضر : أكله كله ، وأكل أيضاً العضو البائن ، فلو لم يميت منه موتاً =

صيد = مريباً ، وأدركه حياً وكان يعيش منه أكثر من عيش المذكس : ذكاه وأكله ، ولم يأكل العضو البائن أي عضو كان . فلم يأكل يدركه حياً فهو ذكاه متى مات مما أصابه ، وهو مذكس كل ، وما كان بخلاف ذلك فهو غير مذكس . ( ١٠٧٥ م ١٠٧٥ م )

### ١٣ - الجارح المعلوم وغير المعلوم .

( لا يجاز الجارح من أن يكون معاشاً أو غير معلوم ، قائم : هو الذي لا ينطلق حتى يطلقه صاحبه ، فإذا أطلقه / انطلق وأخذ وقتل ولم يأكل من ذلك الصيد شيئاً . فإذا تعلم هذا العمل فأول مرة يقتل ولا يأكل منه شيئاً فهو معلوم حلال : أكل ما قتل بما أطلقه عليه صاحبه وذكر اسم الله تعالى عند إطلاقه ، وسواء قتله بجرح أو برص أو بصدم أو بجثق ، كل ذلك حلال .

فإن قتله وأكل من لحمه شيئاً فذلك الصيد حرام لا يجزأ أكل شيء منه ، وسواء في كل ما ذكرنا الكلب وغيره من سباع دواب الأربع والبازي وغيره من سباع الطير ولا فرق . ( ١٠٨٢ م ١٠٨٢ م ١٠٨٢ م )

### ١٤ - أكل الجارح منه .

( إن أكل الجارح من الرأس أو الرجل أو الحشوة أو قطعة انتطعت منه ، فكل ذلك سواء ، ولا يجزأ أكل ما قتل ، فلم يقتله ولم يأكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه : =



صيد = فباقيه حلال ولو قتل ولم يأكل ثم أخذه مرسلاً فقطع له قطعة فأكلها، أو خلاه بين يديه فأكل منه : قالباقي حلال . ( ٤٧٤/٧ م ١٠٨٤ و ٤٧٥/٧ م ١٠٨٧ ، ١٠٨٨

١٥ - شرب الجارح من دمه .  
( إن شرب الجارح الكلب أو غيره من دم الصيد : لم يضر وحل ما قتل . ) ( ٤٧٤/٧ م ١٠٨٣

١٦ - صيد غير المملوم .  
( الجارح غير المملوم سواء كان متسلحاً أو برياً من صياع الطير أو دواب الاربع غير المتسلح ، أرسل أو لم يُرسل ، كل ذلك سواء ، وحكمه أن لا يؤكل ما قتل أصلاً ، فان أدرك فيه بقية من الروح وذكته : حل ما قتل . ) ( ٤٧٥/٧ م ١٠٨٩

١٧ - كونه بجراح علمه ونفي أو سهم صنعه ونفي .  
( كل جارح مملوم فعلاً أو قتل ، سواء علمه ونفي أو مسلم . وكذلك الصيد بسهم صنعه ونفي أو مسلم . ) ( ٤٧٦/٧ م ١٠٩٢

١٨ - عودة المملوم للأكل منه .  
( إذا كان الجارح مملوماً ، ثم إنه عاد فأكل مما قتل : لم يسقط بذلك عن أن يكون مملوماً ، لكن يجرم أكل الذي قتل وأكل منه فقط ، ولا يجرم أكل ما قتل ولم يأكل منه .

صيد = فإن أدركه مرحلة حق قتله وهو يريد الأكل منه فأخذه  
والجراح ينزعه الى الأكل منه : لم يحل أكله أصلاً ، وهو  
ميتة . ( ٤٧٤/٧ م ١٠٨٥ ، ١٠٨٦

### ١٩ - انطلاق الجراح من غير اوسال

( إذا انطلق الجراح 'المعلم' أو غير 'المعلم' من غير ان يطلقه  
حاجبه : لم يحل أكله ما قتل ، إلا أن 'تدرك' فيه بقية 'من الروح  
فيذكت' ويؤكل . ( ٤٧٥/٧ م ١٠٩٠

٢٠ - كونه بكلب أسود أو ذي نقطتين .

( لا يحل إمساك كلب أسود بهيمة أو ذي 'نقطتين' ، لا لصيده  
ولا لغيره ، ولا يحل تعليقه ولا أكله ما قتل من الصيد أصلاً ،  
إلا أن 'تدرك' ذكائه . ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلاً ، إلا  
لزعر أو ماشية أو صيد أو ضرورة خوف . ( ٤٧٦/٧ م ١٠٩٥

٢١ - وجدانه بين جارحين لا يعلم قاتله منها .

( من وجد مع جارحه جارحاً آخر أو سبباً لم يدرك ألبها  
قتل الصيد : فهو ميتة ، لا يحل أكله ، إلا أن 'تدرك' ذكائه  
فيذكت ، فيحل . ( ٤٧٧/٧ م ١٠٩٦

٢٢ - كونه يأخوذ بغير حق .

( من تصيد بجراح أخذ بغير حق : فلا يحل أكله ما =

صيد = قتل ، فلو أدرك حيًّا ، أو نصب المرء حيالة مأخوذة بغير حق ، أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق فأدرك كل ذلك فيه بنية حياة : ذكاه ، وهي له حلال ، وعليه أجره مثل الجارح وذلك السهم والرمح وتلك الحيازة أحاطب كل ذلك . ( ٤٧٦/٧ م ١٠٩٣ )

٢٣ - إلالته بعد تملكه .

( كل من ملك حيواناً وحشياً حيًّا أو مذكى ، أو بعض صيد الماء كذلك : فهو له ، كساير ماله بلا خلاف ، فإن أفلت وتوحش وعاد إلى البر أو البحر فهو باقٍ على ملك ما ملكه أبداً ، ولا يحل لسواه إلا بطيب نفس ماله ، وكذلك كل ما تناسل من الإناث من ذلك ) ( ٤٧٧/٧ م ١٠٨١ و ٣٨٨/٨ م ١٤٢١ )

٢٤ - رميه بسهم مسموم .

( كل من رمى بسهم مسموم فوجد الصيد ميتاً : لم يحل أكله ، إلا إن كان السهم أنفذ مقاتله إنفاذاً كان يموت منه لو لم يكن مسموماً . ) ( ٤٧٦/٧ م ١٠٩١ )

٢٥ - صيد الحرم والحل في الحرم .

( من تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمرة أو بقران أو بحجفة تنشع ما بين أول إحرامه إلى دخول وقت رمي جمره المعية ، أو قتله محرم ، أو محيل في الحرم ، فإن فعل ذلك =

صيد = عامداً لقتله غير ذاكراً لإحرامه أو لأنثى في الحرم ، أو غير عامداً لقتله سواء كان ذاكراً لإحرامه أو لم يكن : فلا شيء عليه ، لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله . فإن قتله عامداً لقتله ذاكراً لإحرامه أو لأنثى في الحرم : فهو عاص لله تعالى ، وحجته باطل ، وهرثه كذلك ، وعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة ، أو كفارة طعام مساكين ، أو عدل ذلك صياماً . ( ٢١٤/٧ )

م ٨٧٦

### ٢٦ - أمر المحرم الحلال بالنصيد .

( لو أمر محرمٌ حلالاً بالنصيد ، فإن كان ممن يطعمه وبأمر له ، فالمحرم هو القاتل للصيد ، فهو حرامٌ ، وإن كان ممن لا يأمر له ولا يطعمه فليس المحرم مهناً قاتلاً ، بل أمرٌ بإباح حلاله للمأمور . ) ( ٢٥٤/٩ م ٨٩٣ )

### ٢٧ - اشتراك المحرم والحلال في اصطیاده .

( اشتراك حلالٍ ومحرمٍ في قتل صيد : كان ميتة ، لا يحل أكله ، لأن لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاءه كالأهله . ) ( ٢٥٤/٧ م ٨٩٣ )

### ٢٨ - قتل صيد الحلال في الحرم وذبحه وأكله .

( كل ما صاده الحليل في الحليل ، فأدخله في الحرم ، أو وهبه لمحرم ، أو اشتراه محرم ، فحلال للمحرم ولمن في الحرم ملكه =

صيد = وذبحه وأكله . وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك ، أو في منزله قريباً أو بعيداً ، أو في قفص معه : فهو حلال له كما كان ، أكله وذبحه وملكه وبيعه .

٢٤٨/٧ م ٨٩٢

٢٩ - حيلته للحوم مما سكن الماء .

( صيد كل ما سكن الماء ، من اليرك والأنهار أو البحر أو الميرت أو الآبار : حلال للحوم ، صيده وأكله . )

٢٣٥/٧ م ٨٨٣

٣٠ - قننه في الحل من الحوم وبالعكس .

( من تعدد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء ، فإن كان الصيد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصي لله تعالى ، ولا يؤكل ذلك الصيد ، ولا جزاء فيه . ) ٢٣٦/٧ م ٨٨٥

٣١ - جزاء صيد الحوم والحل في الحوم فوداً أو جماعة .

( المتعد للقتل الصيد وهو محرم ، فهو مخير بين ثلاثة أشياء : إما أن يهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم ، وهي الإبل والبقر والغنم ، وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل ، بما قد حكم به عدلان من العصابة أو من التابعين ، وليس عليه أثر يستأنف تحكيم حكّمين الآن ، وإن شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشبع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً . )

== والجزاء واجب سواء فيما أصيب في حرم مكة أو في حرم المدينة، أصابه حلال أو محرم . والقارن والمعتسر سواء في الجزاء، سواء في حِلٍّ أصابه أو في حرم ، إنما في كل ذلك جزاء واحد فإن اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم : فليس عليهم كلهم إلا جزاء واحد . ( ٢١٩/٧ م ٨٧٨ و ٢٣٦/٧ م ٨٨٤ و ٢٣٧/٧ م ٨٨٦ ، ٨٨٧ )

٣٢ - تعدد جزاء المحرم أو الحِل في الحرم .

( من قتل الصيد مرة بعد مرة : فعليه لكل مرة جزاء . )

٢٣٨/٧ م ٨٨٨

• • •

# حرف الضاد





## ضرورة ١ - إباحتها السؤال .

( لا يحل السؤال إلا لضرورة ، وفرض على المضطر أن يسأل ما يقوّه وأعلمه بما لا بد لهم منه ، من أكل وشرب وسكنى وكسوة ومعونة ، فإن لم يفعل فهو ظالم ، فإن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه . ) ١٥٨/٩ م ١٦٣٨

## ٢ - بيع المضطر .

( بيع المضطر إلى قوته وقوت أهله ، وبيعه ما يبتاع به القوت : بيع صحيح لازم ومن باع في إنقاذ نفسه أو حمية من يد كافر أو ظلم ظالم فهو بيع صحيح لازم .  
والكن الذي أكره عليه من دفع المال في ذلك هو الباطل  
الذي لا يلزمه فهو باق في ملكه كما كان ، يقضى له به متى قدر على ذلك ، وبأخذه من الظالم ومن الحربي الكافر متى أمكنه أو متى وجده . وأما المسلم الظالم فيقتبه به أبداً أو بمثل أو قيمته ، سواء كان خارجياً أو محارباً أو باغياً أو ساطعاً أو متغلباً ، لأنه أخذ منه بغير حق . ) ٢٢/٩ م ١٥٢٩

## ٣ - ما تبيحه من الأفعال .

( من الأفعال ما تبيحه الضرورة كالأكل والشرب ، ومنها ما لا تبيحه الضرورة كالقتل والجراح والضرب وإفساد المال . )  
٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

## ٤ - إباحتها تناول الخمر ، وحملها .

( كل ما حرّم الله عز وجل من المأكول والمشرب ، من =

ضرورة = خنزير أو صيد حرام أو ميتة أو غير ذلك ، فهو كالميتة عند الضرورة حلال ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل ولو بضرورة ، فمن اضطر إلى شيء كما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذممي : فله أن يأكل حتى يشبع ، ويتقوّد حتى يجد حلالاً ، فإذا وجده : عاد الحلال من ذلك حراماً .

وحدّ الضرورة أن يبقى يوماً وليّة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن دى أدّى إلى الموت أو قطع به عن طريقه وشقه : حلّ له الأكل .  
١٠٢٦/٧ م ١٠٢٥ و ١٠٥٣/٧ م ١٠٥٦ و ١٠١٦/٧ م ١١٠٢ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ .

#### ٥ - هل يعتبر ضرورة لمن كان في سبيل معصية .

( من كان في سبيل معصية ، كسفر لاجل أو قتال لاجل ، فلم يجد شيئاً يأكله إلا الميتة أو الدم أو حنزير أو لحم سبع أو بعصر ما حرم عليه : لم يحل له أكله إلا حتى يتوب ، فإن تاب فليأكل حلالاً ، وإن لم يتوب فإن أكل حراماً ، وإن لم يأكل فهو عاصي لله تعالى بكل حال . )  
١٠٢٦ م ١٠٢٧/٧ و ٣٣١/٨ م ١٤٠٦

و : غصب

ضمان

#### ١ متى يجب وكيف يُقدّر ؟

( من أخذ شيئاً من مال غيره أو صار إليه بغير حق ، فإن كان عامداً عالماً بالغايميزاً : فهو عاصي لله عز وجل ، وإن كان =

= غير عالم او غير عامد أو غير مخاطب : فلا إثم عليه ، إلا أنها سؤالات في الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه ، او في وجوب ضمان مثله إن كان ما صار اليه من مال غيره قد تلفت عينه أو لم يرد عليه .

فمن غصب شيئاً أو أخذه بغير حق ، لكن يبيع محرماً أو هبة محرمة أو بمقد فاسد أو وهو يظن أنه له ، ففرض عليه : أن يرد إن كان حاضراً ، أو ما بقي منه إن تلف بعضه أقله أو أكثره ومبثلاً ما تلف منه ، أو يرد ومثل ما تكس من صفاته ، أو مثله إن فاتت عينه ، وأن يرد كل ما اغتلب منه وكل ما تولد منه ، سواء في ذلك الحيوان والدور والشجر والأرض والرفيق وغير ذلك ( ١٣٤/٨ م ١٢٥٨ و ١٣٥/٨ م ١٢٥٩ و ١٤٢/٨ م ١٢٦٠ و ١٤٢/٨ م ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ و ١٤٢٨/١٠ م ٢٠٣٠ )

## ٢ - متى يجب على الأجير والمصانع ؟

( لا ضمان على اجير مشترك أو غير مشترك ، ولا على صانع أصلاً ، إلا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضاعه ، والقول في ذلك ما لم تقم عليه بينة : قوله مع بينة ، فإن قامت عليه بينة بالتعدي أو الإضاعة ضمن ، وله في كل ذلك الأجرة فيما أثبت أنه كان عمله ، فإن لم تقم بينة : حلف صاحب المتاع أنه ما يعلم أنه عمل ما يدعي أنه عمله ، ولا شيء عليه حينئذ . )

١٣٢٥ م ٢٠١/٨

٣ . وجوبه على مجنون أو سكران أو صغير .

و : قصاص ١٤ - إقامة على سكران أو مجنون أو صغير .

٤ - حكمه في 'حلي' النفضة أو الذهب .

( من كسر حلية فضة في سرّج أو لجام أو مہاميز أو سيف أو تاج أو غير ذلك ، أو 'حلي' ذهب لامرأة أو لرجل بعده لاهله أو للبيع : 'كلّف اعادةه صحيحاً كما كان ، فإن تراخيا جيباً على أن يضمن له ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً : جاز ذلك ؛ لأنه مثل ما اعتدى به .

وجائز أن يتقاع من ذلك في 'حلي' الذهب على ذهب وفي حلي النفضة على فضة ، وله أن يؤخره به ما شاء ؛ لأنه ليس هو بيبعاً ، وإنّما هو اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه . ) ١٤٨/٨ م ١٢٦٧

٥ - كونه في المنوع بيعه أو ملكه .

( ما لا يجل بيعه ولا ملكه : لا ضمان فيه ، فن كسر إناة فضة أو ذهب فلا شيء عليه ، وقد أحسن ؛ وكذلك من كسر صلياً أو أهرق خمرًا لمسلم أو لدمي . ) ١٤٧/٨ م ١٢٦٦

٦ - وجوبه في تخفيف أحوال السفينة .

( إن حال البحر وخافوا العطب فليخففوا الاثقل فالأثقل ولا ضمان فيه على أهل المركب . ) ٢٠٠/٨ م ١٣٢١

## ٧ - مسؤولية صاحب البهية فيما تحنيه

( لا ضمان على صاحب البهية فيما جتنه في مال أو دم ليلاً أو نهاراً ، لكن يؤمر صاحبه بضبطه ، فإن ضبطه فذاك ، وإن عاد ولم يضبطه : يبيع عليه . ) ١٤٦/٨ م ١٢٦٥

## ٨ - وجوبه فيما يتلفه الحيوان .

( العجاء جرحها : جبار ، ومملها : جبار ، فلا ضمان فيما أفده الحيوان من دمه أو مال لا ليلاً ولا نهاراً . أما الحيوان الضاري ففرد إلى صاحبه ثلاث مرات دون تضيئ ، ثم يعقر .

وإذا أضر الحيوان ، أي حيوان كان ، في أفساد الزرع أو الثمار فإن صاحبه 'يؤدّب' بالوسط ويسجن إن أهله ، فإن نفقه فقد أدى ما عليه ، وإن عاد إلى إهماله : يبيع عليه ولا بد ، أو 'ذبح' ويبيع لحمه ، أي ذلك كان أعود عليه : أنفذ ذلك عليه .

وأما من زرع في الشمواء أو حيث 'المسرح' ، أو غرس هنالك غرساً : فإنه 'يكتلف' أن يحظر على زرعه وغرسه بما يدفع عن ذلك من بناء وغيره . وهكذا القول فيما تعذر على أهل الماشية منع ماشيتهم منه في مروجها في طريقها إلى المسرح بين زرع الناس وغارم ، فإن أهل الزرع والثمار 'يكتلفون' منها بحظير ما تولى الطريق من زروعهم وغارم . =

ضمان

= وأما الثمار المنصبة من الزرع والفرس التي لا مسرح فيها :  
فليس عليهم تكليف الخطر ، فمن أطلق مواشيه هنالك عامداً أو  
مهللاً : أدب الأدب المورج ، ويبحث عليه مواشيه إن عاد ،  
وضمن ما باشر إطلاقها ، ولا يُعقر الحيوان الضاري البتة ،  
قنبي الوارد . ( ١١/٥ م ٢١٠٦ )

٩ - ضمان دافع عدوان البهيمة عن نفسه أو ماله .

( من عدت البهيمة عليه فغشي أن تقتله أو أن تجرحه أو  
أن تكسر له عضواً أو أن تفسد ثيابه : فهو مأمور بدفعها عن  
نفسه ، منهي عن إمكانها من روحه أو جسده أو ماله أو أخيه  
المسلم ، فإذا هو مأمور بذلك ولم يقدر على النجاة منها إلا بقتلها ،  
فهو مأمور بقتلها ؛ لأن قتلها هو الدفع الذي أمر به ، ومن  
فعل ما أمر به ، فهو محسن ، وإذا هو محسن فقد قال الله تعالى :  
' ما على المحسنين من سبيل ' . ) ( ٨/١٤٥ م ١٢٦٤ )

١٠٠ - لزومه المكره .

ر : إكراه - تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمثلته .

١١ - متى يضمن السارق .

( التراجب قطع يد السارق ولا بد ، ثم يلزمه احضار  
ماسرق ليُرَدَّ إلى صاحبه إن عُرف ، أو ليُكون في جميع مصالح  
المسلمين إن لم يُعرف صاحبه ، فإن عدم الشيء المرسوق : ضمنه . )  
٣٣٩/١١ م ٢٢٧٥

ضمان

١٢ - ضمان إتمام الحمر أو زرقته .

( من كسر إناث خمر ، أو شقّ زقّ خمر : ضمانه . )

٣٧٢/١١ م ٢٢٩٤

١٣ - ضمان الناصب ما يركبه من المصوب .

( لو زكّى الناصب المال الذي غصبه : ضمينه كله ،

وضمن ما أخرج منه في الزكاة . / ٩٣/٦ م ٦٩٠ )

١٤ - ضمان منافع المصوب وما يتولد منه .

ر : غصب ١٠ - ضمان منافع المصوب وما يتولد منه

وغرله ؟

١٥ . ضمان العارية .

ر : عارية ع - تلفها .

١٦ - الوكالة عليه .

ر : وكالة ١ - الأمور التي تجوز فيها .

ضيافة

١ - حكمها .

( الضيافة : فرض على البدوي والحضري والفقير والجاهل ،

يوم و ليلة : مبرّة وإتحاف ، ثم ثلاثة أيام : ضيافة ، ولا مزيد .

فلن زاد فليس قراء لازماً ، وإن تقادى على قراء فعسن =

ضيافة = فإن منع الضيافة الواجبة فلا أخـ ما مغالبة وكيف أمكنه ،  
و يقضى له بذلك . ( ١٧٤/٩ م ١٦٥٩ )

٣ - إجابة الدعوة إلى طعام أو وليمة .

( فرض على كل من دعي إلى وليمة أو طعام : أن يجيب ،  
إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرض عليه أن يأكل ، فإن  
كان صائماً فليدع الله لهم . ) ( ٤٥٠/٩ م ١٨٢٠ )





# حرف الطاء



## طاعون

ر : مرض

١ - تعويفه

( الطاعون : هو الموت يكثر في بعض الأوقات كـمفزة

خارجة عن الممهورد . ) ١٧٣/٥ م ٦١٣

٢ - الهرب عنه .

( لا يجمل أن يهرب أحد عن الطاعون إذا وقع في بلد هو

فيه ، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن  
الطاعون ، ولا يجمل الدخول إلى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجاً

عنه ، حتى يزول . ) ١٧٣/٥ م ٦١٣

## طلاق

١ - ألقاؤه .

( لا يقع الطلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة ألقاؤه ، إما : الطلاق ،

وإما : السراح ، وإما : الفراق ، هذا إذا نوى به الطلاق ،

فإن قال في شيء من ذلك : « لم أتر الطلاق » صدق في الفتيا ولم

يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه ، وصدق في سائر

ذلك في القضاء أيضاً .

وما عدا ذلك من الألقاؤه فلا يقع بها طلاق البتة ، نوى بها

طلاقاً أو لم ينو ، لا في فتيا ولا في قضاء ، مثل : الخلية ،

والبرية ، وأنت مبرأة ، وقد بارأك ، وحبك على غاربك ،

والخرج ، وقد وهبتك لأهلك ، والحقي بأهلك ، واعتدي ،

والبتة ، والبائن . ) ١٨٥/١٠ م ١٩٥٦ - ١٩٥٨

٢ - الطلاق في النفس .

( من طلق في نفسه : لم يلزمه الطلاق . ) ١٩٨/١٠ م ١٩٦٣

٣ - الكتابة به الى الزوجة .

( من كتب الى امرأته بالطلاق : فليس شيئاً . ) ١٩٦/١٠ م ١٩٦٠

٤ - الوكالة فيه .

( لا تجوز الوكالة في الطلاق . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

و ١٩٦/١٠ م ١٩٥٩

٥ - الاستثناء فيه .

( من قل : أنت طالق إن شاء الله ، أو قل : إلا أن يشاء

الله ، أو قال : إلا أنت لا يشاء الله : فلا يقع بشيء من ذلك

طلاق . ) ٢١٧/١٠ م ١٩٧٣

٦ - الطلاق البائن .

( لا يكون طلاقاً بائناً أبداً إلا في موضعين ، أحدهما :

طلاق غير الموطوءة ، والثاني : طلاق الثلاث بمجموعة أو مفرقة . )

٢١٦/١٠ م ١٩٧٢ .

٧ - امساك المطلقة البائن أو اتيانها .

( من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث ، أو =

طلاق

= دون ثلاث ولم يشهد على مراجعتها إيهما حتى تمت عدتها ، ثم أمكها ممتدباً ، ففرض عليها : أن تهرب عنه إن لم تكن لها دينته . فإن أكرهها فلها قتله دفاعاً عن نفسها ، وإلا فهو زنى منها إن أمكنته من نفسها ، وهو اجنبى كما هو السبيل في كل شيء . ( ١٠ ) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٥

## ٨ - حكم الطلاق الرجعي .

( المطلقة طلاقاً رجعياً : هي زوجة المطلقة ما لم تنقض عدتها ، بتواران ، وبعثها طلاقه وإيلاؤه وظهاره ، وإمانته فإن قذفها ، وعليه نفقتها وكسوتها وإسكانها ، فإذا هي زوجته فعلا ، أن ينظر منها إلى ما كان ينظر إليه منها قبل أن يطلقها ، أن بطأها ، فإن وطئها : لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعملها بذلك قبل قيام عدتها ، فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعاً . ) ٢٥١/١٠ م ١٩٨٦

## ٩ - متى يكون رجعياً .

( لا يكون طلاق لا يملك فيه المطلق الرجعة ما دامت في المدة إلا طلاق الثلاث بمجموعة أو مفردة ، وطلاق التي لم بطأها المطلقة ، سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ، إلا أنه فيها دون الثلاث إن رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي وإشهاد وصدق ، وهذا حكم الفسخ ، وأما طلاق الموطوءة واحدة أو اثنتين فللمطلق مراجعتها ، أحببت أم كرهت ، بلا صدق ولا ولي ، ولكن بإشهاد فقط . ) ٢٥٥/١٠ م ١٩٨٧

- طلاق ١٠ - متى يكون الطلاق طلاقاً رجعيّاً ؟  
 ( الخلع طلاق رجعي إلا أن يكون ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ،  
 أو تكون غير موطوءة . ) ١٠ / ٢٣٥ - ٢٣٩ م ١٩٧٨
- ١١ - البين به .  
 ( البين بالطلاق لا يلزم ، سواء برّ أو حنت : لا يقع به  
 طلاق . ) ١٠ / ٢١١ م ١٩٦٩
- ١٢ - الإيلاء به .  
 ( الإيلاء فليس مؤبداً ، وعليه الأدب ، لأنه حلف  
 بما لا يجوز الحلف به . ) ١٠ / ٤٢ م ١٨٨٩
- ١٣ - نكاح الزوجه .  
 ( من قال لامرأته : أنت عليّ حرام ، أو قال : كالميتة  
 والدم ولم يخزير ، فهو كله باطل وكذب ، ولا تكون  
 بذلك عليه حراماً ، وهي امرأته كما كانت ، نوى بذلك طلاقاً  
 أو لم ينو . ) ١٠ / ١٠٩ م ١٩٣٤ و ١٠ / ١٢٤ م ١٩٣٨
- ١٤ - نكاح ارباع الطلاق .  
 ( لم قال لموطوءة : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ،  
 فإن نوى التكرير لكلمة الأولى وإعلامها : فهي واحدة ،  
 وكذا إن لم ينو بتكراره شيئاً . فإن نوى بذلك أن كل  
 طلاقه غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثاً ، وهي اثنتان =

طلاق

= إن كررها مرتين ، بلا شك . ولو قال لغير موطوءة منه :  
أنت طالق أنت طالق أنت طالق : فهي طالقة واحدة فقط .  
١٩٥١ م ١٧٤/١٠

#### ١٥ - تكرار .

( من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه : فهو طالق واحد ، لا يلزمه أكثر من ذلك . )  
١٩٧٤ م ٢١٨/١٠

#### ١٦ - اقتران لفظ الطلاق بعده .

( لو قال لغير موطوءة منه : أنت طالق ثلاثا ، فإن كان نوى في قوله : أنت طالق ، أنها ثلاث فهي ثلاث ، فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قل وثلاث ، لم تكن طلاقاً إلا واحدة . )  
١٩٥٢ م ١٧٦/١٠

#### ١٧ - لية الثنتين أو الثلاث في واحدة .

( من قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ، سواء قال ذلك في موطوءة أو في غير موطوءة . )  
١٩٥٠ م ١٧٤/١٠

#### ١٨ - طلاق من لا يحسن العربية .

( بطلت من لا يحسن العربية بلفظه ، باللفظ الذي يتوهم منه في العربية بالطلاق . )  
١٩٦١ م ١٩٧/١٠

طلاق ١٩ - طلاق المريض والأبكم .

( يطلق الأبكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها مَنْ سمعها قطعاً أنها أرادوا الطلاق . ) ١٩٧/١٠ م ١٩٦١

٢٠ - طلاق المريض والموقوف للقتل ومن في حكمهما .

( طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق ، مات من ذلك المرض أو لم يمِتْ منه ، فإن كان طلاق المريض ثلاثاً أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها ، مات أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعيّاً فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بهـ تمام العدة : فلا ترقه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلاً . وكذلك طلاقُ الموقوف للقتل والحامل المقتلة . ) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٦

٢١ - طلاق فير القاصد .

( من طلق وهو غير قاصد إلى الطلاق لكن أخطأ لسانه ، فإن قامت عليه بينة : 'قضي عليه بالطلاق' ، وإن لم تقم عليه بينة لكن أتى مستفتياً : لم يلزمه الطلاق . ) ٢٠٠/١٠ م ١٩٦٤

٢٢ - طلاق المكره وتوجيه بطلانه .

( طلاق المكره : غير لازم له ، وهو باطل ؛ إنا هو حاكم لا أمر أن يقول فقط . ) ٢٠٢/١٠ م ١٩٦٦

٢٣ - طلاق المكره ورجعته .

( طلاق المكره : غير لازم له ، وكذا رجعته . ومن =



طلاق = حكم بإمضاء طلاق المكره : فحكمه مردود أبداً . ( ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٦ و ٢٠٢/١٠ م ١٩٦٦ )

### ٢٤ - طلاق السكران وفاقد العقل .

( طلاق السكران : غير لازم ، وكذلك من فقد عقله بغير الحر ، وحدث السكر : هو أن يخلط في كلامه فيأتي بما لا يعقل وبلا يأتي به إذا لم يكن سكران وإن أتى بما يعقل في خلال ذلك . وأما من ثقل لسانه وتخلل مخرج كلامه وتخللت مشيئة وعريده فقط ، إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل : فليس هو سكران )  
٢٠٨/١٠ م ١٩٦٨ .

### ٢٥ - طلاق الغائب .

( من طلق امرأته وهو غائب : لم يكن طلاقاً ، وهي امرأته كما كانت ، حتى يبلغ إليها الخبر من تصدقه أو بشهادة تقبل في الحكم ، فعينه . يلزمها الطلاق إن كانت حاملاً أو طاهراً في طهر لم يمسه فيها . )  
١٩٧/١٠ م ١٩٦٢

### ٢٦ - طلاق الوفيق .

( طلاق العبد بيده لا يبد سيده ، وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة ، كل ذلك سواء : لا تحرم واحدة ممن ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطبيقات : مجموعة أو مفرقة لا بأقل أصلاً . )  
٢٣٠/١٠ م ١٩٧٧

## ٢٧ - طلاق المشترك .

( لا يلزم المشترك طلاقه . ) ٢٠١/١٠ م ١٩٦٥ .

## ٢٨ - طلاق الموطوءة .

( من أراد طلاق امرأة له قدوطئها : لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه ، فإن طلقها طليقة أو طلقين في طهر وطئها فيه أو في حيضتها : لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهي امرأته كما كانت ، إلا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة ، فيلزم .

فإن طلقها في طهر لم يطأها فيه : فهو طلاق "سنة" ، لازم كينها أو قمه ، إن شاء طليقة واحدة ، وإن شاء طليقتين مجموعتين ، وإن شاء ثلاثاً مجموعة . فإن كانت حاملاً منه أو من غيره : فله أن يطلقها حاملاً ، وهو لازم ولو إثر وطئها إياها . ) ١٦١/١٠ م ١٩٤٩

## ٢٩ - طلاق غير الموطوءة .

( إن كان لم يطأها قط ، فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضها إن شاء واحدة ، وإن شاء اثنتين ، وإن شاء ثلاثاً . )

١٦١/١٠ م ١٩٤٩ .

## ٣٠ - طلاق من لم تحض أو التي انقطع حيضها .

( إن كانت لم تحض قط ، أو قد انقطع حيضها : طلقها متى شاء ، وهو لازم ولو إثر وطئها إياها ، كالحامل تماماً . )

١٦٠/١٠ م ١٩٤٩ .

طلاق ٣١ - طلاق الحامل .

( إن كانت حاملاً منه أو من غيره : فله أن يطلقها حاملاً ، وهو لازم ولو بغير وطئه إباحاً ) ١٠/١٦٦ م ١٩٦٩ .

٣٢ - طلاق النفساء .

( طلاق النفساء كالطلاق في الحيض سواء سواء : لا يلزم ، إلا أن يكون ثلاثاً مجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان ) ١٠/١٧٦ م ١٩٥٣ .

٣٣ - جملة إلى المرأة .

( من جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها : لم يلزمه ذلك ، ولا تكون طلاقاً ، طلفت نفسها أو لم تطلق . ) ١٠/٢١٦ م ١٩٧١ .

٣٤ - قليلك الزوجة أمر نفسها .

( من ملك زوجته أمر نفسها ، أو جعل أمرها بيدها : فلا تطلق بذلك ، ولا تحرم عليه ، ولا شيء من ذلك حكم . ) ١٠/١١٧ م ١٩٣٧ .

٣٥ - اختيار الزوجة نفسها أو الطلاق .

( من خبر امرأته ، فاختارت نفسها ، أو اختارت الطلاق ، أو اختارت زوجها ، أو لم تختار شيئاً : فكل ذلك لا شيء ، =

طلاق = ولا تطلق بذلك ، ولا تحرم عليه ، ولا شيء من ذلك حكم ، ولو كثر والتغيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة . وكذلك إن ملكها أمر نفسها ، أو جعل أمرها بيدها ولا فرق . ( ١٠ / ١١٦ م ١٩٣٧ )

٣٦ - تعليقه برأس الشهر أو بوقت ما .

( من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ، أو ذكر وقتاً ما : فلا تكون طالقاً بذلك ، لا الآن ولا إذا جاء رأس الشهر . ) ( ١٠ / ٢١٣ م ١٩٧٠ )

٣٧ - تعليقه بالزواج من اجنبية .

( من قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قال : فهي طالق ثلاثاً فكل ذلك : باطل ، وله أن يتزوجها . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة ، كل ذلك باطل لا يلزم . ) ( ١٠ / ٢٠٥ م ١٩٦٧ )

٣٨ - انتفاء تأثيره بالانحفاء .

( لا يبطل الإنشاء بالطلاق . ) ( ٦ / ٢٢٦ م ٧٥٤ )

٣٩ - وطء المطلقة ثلاثاً .

( من طلق ثلاثاً ثم وطئ . فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل : =

=فعليه حدة الزنى كاملاً، وعليها ولأنتها أجنبية. فإن كان جامعاً: فلا شيء عليه، ولا يلحق الولد ههنا أصلاً؛ لأنه وطئها فيها لا عقد له منها، لا صحيحاً ولا فاسداً. ( ١٩/٢٤٨ م ٢٢٩٠ )

### ٤ - زواج المطلق ثلاثاً .

( من طلق امرأته ثلاثاً : لم يحل له زواجها إلا بعد زوج يطؤها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحلُّها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دبر ، ولا وطؤها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها ، ولا هو كذلك . )  
١٧٧/١٠ م ١٩٥٤

### ١ ٤ - نكاح المحلل .

( لو رغب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ويطؤها ليحلها له : فذلك جائز ، وإذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده نكاحه إباحا ، فإذا تزوجها فهو باختيار : إن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها ، فإن طلقها حلَّتْ للأول . فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلقها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبداً ولا تحل له به .

ولا تحل للأول حتى يطأها الثاني في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها . ولا يحلُّها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دبر ولا وطؤها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها ، ولا هو كذلك . ( ١٧٧/١٠ م ١٩٥٤ و ١٨٠/١٠ م ١٩٥٥ )

## ٤٢ - أثر زواج المطلقة بغير زوجها في عدد الطلاقات .

( من طلق امرأته طليقة أو نطيقتين ، فاعتدت ؛ ثم تزوجت زوجاً وطئها في فرجها ، ثم مات عنها أو طلقها ، ثم راجعها الذي كان طلقها ، ثم طلقها : لم تحل له إلا حتى تنكح زوجاً آخر يطؤها في فرجها إن كان طلقها قبل ذلك طليقتين ، فإن كان إنما طلقها طليقة واحدة : فإنه تبقى له فيها طليقة هي الثالثة ) ( ٢٤٩/١٠ م ١٩٨٥ )

## ٤٣ - الزواج إثر طلاق الرابعة .

( من كان عنده أربع زوجات ، فطلق إحداً من ثلاثاً وهي حاملٌ منه أو غير حامل ، وقد وطئها إذ كانت في عصته أو انفسخ نكاحها منه : فله أن يتزوج إثر طلاقها ، رابعة أو أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أختها أو بنت أختها ، ويدخل بها ، ما لم يكن طلاقاً جمعياً فإلى أن تنتهي عدتها . ) ( ٢٩/١٠ م ١٨٧٤ )

## ٤٤ - عددته ونجدتها .

( العدد ثلاثة ، إما : من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر ، وإما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها ، وإما : المعتقة إذا اختارت نفسها وفراق زوجها ؛ فإن هذه =

## طلاق

== خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدتها ' المطلقة ، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ، ولهن أن يتكهن ساعة الفسخ وساعة الطلاق .

أما عِدَّةُ المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة أقروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر، ثم الحيفة التي تلي بقية ذلك الطهر ، ثم طهرٌ ثانٍ كاملٌ ، ثم الحيفة التي تليه ، ثم طهرٌ ثالثٌ كاملٌ ، فإذا رأت ثبوته أولَ فهي من الحيض فقد تمت عدتها ، ولها أن تنكح حينئذ إن شاءت .

فإن أتبعها في عدتها قبل انقضاء طلاقاً بائناً ولم تكن عدتها ناك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلاق ثالثة : فعليها أن تبتدىء العدة من أولها ، فإن طلقها بعد اثنتين ثالثة فتبتدىء العدة أيضاً ولا بد . وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فلإنها تبتدىء العدة ولا بد . وأما الموطوءة التي لا تحيض : فعدتها ثلاثة أشهر . ( ٢٥٦/١٠ م ١٩٨٨ و ٢٥٧/١٠ م ١٩٨٩ و ٢٦٢/١٠ م ١٩٩٠ و ٢٦٥/١٠ م ١٩٩٣ )

## ٤٥ - مواجهة الزوجة أثناء الإحرام .

( المحرم أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فقط ، ولها أن يراجعها زوجها كذلك أيضاً ما دامت في العدة . )  
٨٦٩ م ١٩٧/٧

## طلاق ٤٦ - خطبة المعتدة من طلاق .

( لا يحل لأحد أن يخاطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة ،  
إلا أن يكون الرجل طلق امرأته فله أن يرجعها في عدتها منه  
ما لم يكن طلاق ثلاث ، وكذلك الرجل تكون تحته الأمة  
ويدخل بها فتستق فتخير فتختار فراقه ويمنع نكاحه ، فعنده  
يحمل أو بالأطهار : فله وحده دون سائر الناس أن يخاطبها في  
عدتها منه . ) ٤٧٨/٩ م ١٨٤٠

## ٤٧ - صداق المطلقة قبل الدخول :

( المطلقة قبل الدخول : لها نصف الصداق المسمى ، وكذلك  
لو دخل بها ولم يطأها . ) ٤٨٢/٩ م ١٨٤٢

## ٤٨ - إيجاب المطلقة على الرضاع .

( لا تجبر المطلقة على إرضاع ولدها : إلا إذا لم يقبل غير  
نديها ، أحبت أم كرهت ، أحب الزوج الجديد أم كره . )  
٣٣٥/١٠ م ٢٠١٧

طواف ر : حج .

طهارة ١ - الشك فيها أو في الحدث .

( من أيقن بالوضوء والفعل ثم شك هل أحدث أو كان منه =



= ما يوجب الغسل أم لا؟ فهو على طهارته ، فلو اغتسل وتوضأ ثم  
أيقن أنه كان محدثاً أو 'جنباً' أو أنه قد أتى بما يوجب الغسل :  
لم 'يجزه' الغسل ولا الوضوء للذات أحدهما بالشك ، وعليه أن  
يأتي بغسل آخر ووضوء آخر .

ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الغسل : فعليه أن  
يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشكّه ثم أيقن  
أنه لم يكن محدثاً ولا كان عليه غسل : لم 'يجزه' صلاته تلك  
أصلاً . ( ٧٩/٢ م ٢١١ )

### ٣ - الشك في ماء التطهير .

( من كان بمحضرة ماء وشك أو شك في الكلب 'أم لا ؟  
أم هو فضل' امرأة أم لا ؟ فله أن يتوضأ به لغير ضرورة وأن  
يغتسل به . فإن شك أمر ماء أم معتصر من بعض النبات ؟ لم  
يجل له الوضوء به ولا الغسل .

فإن كان بين يديه إياهان فصاعداً ، في أحدهما ماء طاهر ييقن  
وسائرهما ما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحد ولغ فيه الكلب  
وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئاً : فله أن يتوضأ بأيهما  
شاه ، ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ  
بما لا يجل الوضوء به . ( ٢٢٥/٢ م ٢٧٦ )

### ٣ - كونها بالمنصوب أو المأخوذ بغير حق .

( لا يجل الوضوء بما أخذ بغير حق ، ولا من إياه منصوب =

## طهارة

طهارة = أو مأخوذ بغير حق ، ولا الفسل ' إلا لما حبه أو بإذن صاحبه ،  
فمن فعل ذلك : فلا صلاة له ، وعليه إعادة ' الوضوء والفسل : ( )  
١٥٢ م ٢١٦/١

٤ - الأذان والإقامة بدونها .

( ' يجزئ الأذان والإقامة بلا طهارة ، وفي حال الجنابة . )  
١١٧ م ٨٥/١ و ١٤٣/٣ م ٣٢٥

حرف الظاء



١ - تمويهه .

( من قال من حرّ أو عبد لامرأه أو لأمته التي يحل له وطؤها : أنت عليّ كظهر أمي ، أو قال لها : أنتِ مِنِّي كظهر أمي ، أو كظهر أمي ، أو مثل ظهر أمي : فلا شيء عليه ، ولا يجرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرةً أخرى ، فإذا قالها مرةً ثانية : وجبت عليه كفارة الظهار . ولا يحل له أن يطأها ، ولا أن يمسها بشيء من بدنه إلا حتى يكفر ، ولا يجب شيء بما ذكرنا إلا بذكر ظهر الأم ، ولا يجب بذكر فرج الأم ، ولا بعمود غير الظهر ، ولا بذكر الظهر أو غيره من غير الأم . ) ٤٩/١٠ م ١٨٩٤

٢ - انتفاء تأثروه بالإغناء .

( لا يبطل الإغناء الظهار ) ٢٧٧/٦ م ٧٥٤

٣ - الظهار من أجنبية .

( من ظاهر من أجنبية ثم كثره ثم تزوجها : فليس عليه ظهار ولا كفارة . ) ٥٦/١٠ م ١٨٩٥

٤ - كفارته .

( من وقع عليه الظهار : وجبت عليه كفارته ، وهي : عتق رقبة ، ويجزئ في ذلك المؤمن والكافر ، والذكر والأنثى ، والمعيّب والسالم ، فمن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين ، ويجرم عليه وطؤها أو مسّها بشيء من بدنه حتى يكفر بالعتق =

ظهار = أو بالصيام ، فإن أقدم أو نسي فوطئه قبل أن يكفر بالعتق  
أو بالصيام : أمسك حتى يكفر ولا بد .  
فإن عجز عن الصيام : فعليه أن يطعم ستين مسكيناً متفايرين  
شبتهم ، ولا يجوز عليه وطؤها قبل الإطعام . ( ١٩/١٠ م  
١٨٩٤ م

### ٥ - تعدد الكفارة بتكراره .

( من ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثة : فليس عليه إلا كفارة  
واحدة ، فإن كرر رابعة فعليه كفارة أخرى ؛ لأن الثانية بها  
وجبت الكفارة ، وحصلت الثالثة منفردة فلما تكررت الرابعة  
وجبت الكفارة الثانية ، وهكذا القول في كل ما أعاد الظهار . )  
١٨٩٦ م ٥٧/١٠

### ٦ - العاجز عن كفارته .

( من عجز عن جميع الكفارات فعليه الإطعام أبداً ،  
أنسرت بعد ذلك أم لم يوسر ، قوي على الصيام أم لم يقو ومن  
كان حين لزومه كفارة ظهار له قادراً على عتق رقبة : لم يميزه  
غيرها أبداً .

ومن كان عاجزاً عن الرقبة قادراً على صوم شهرين متتابعين ،  
لا يحول بينها رمضان ولا يوم لا يحمل صيامه ، واتصلت قوته  
كذلك إلى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ، ثم عجز عن الصوم  
إلى أن مات : لم يميزه إطعام ولا عتق أبداً ، فإن صح صامها ،  
وإن مات صامها عنه وليه . =

ظهار = فلو لم تتصل صحتة وقوته على الصيام جميع المدة التي ذكرنا ،  
فلان أبسر في خلالها فالتحق 'فرضه أبداً' ، فلان لم يوسر فالإطعام  
فرضه أبداً . ( ٥٧/١٠ م ١٨٩٨

٧ - تعلق كفارته في الذمة لما بعد الموت .

( من لزمته كفارة الظهار : لم يستطعها عنه موته ولا موته ،  
ولا طلاقه لها ، وهي من رأس ماله إن مات ، أو من بها أو لم  
يوصر . ( ٥٧/١٠ م ١٨٩٧

\* \* \*





# حرف العين

- ٧٢٧ -

مجموعه الله الخ (١٧)



١ - تعريفها .

( العارية : إياحة منافع بعض الشيء ، كالإدابة الركوب ،  
والثوب للباس ، والفأس للقطع ، لأجل غير مسمى . ) ١٦٨/٩ م  
١٦٤٩ م

٢ - حكمها .

( العارية جائزة ، وفعل محسن ، وفرض في بعض المواضع .  
وهي : إياحة منافع بعض الشيء ، كالإدابة الركوب والثوب  
للباس . ولا يحل شيء من ذلك إلى أجل مسمى ، لكن يأخذ  
ما أعاره متى شاء . ومن سأل إياه محتاجاً إليها ففرض عليه إعارته  
إياها إذا وثق بوفائه ، فإن لم يأمنه على إضاعته ما يستعير أو على  
جده فلا يعرّه شيئاً . ) ١٦٨/٩ م ١٦٤٩ م

٣ - تحديدها بمدة معينة .

( لا تحل العارية إلى أجل مسمى ، لكن يأخذ ما أعاره من  
شاء . ) ١٦٨/٩ م ١٦٤٩ م

٤ - تلفها .

( العارية غير مضبوطة إن تلفت من غير تعدي المستعير ،  
وسواء ما غيب عليه من العاري وما لم يُغيب عليه منها ،  
فإن ادعى عليه أنه تعدى أو أضاعها حتى تلفت أو عرض فيها  
عارض ، فإن قامت بذلك بينة أو أقر : ضمن بلا خلاف ، وإن  
لم تقم بينة ولا أقر : لزمته المين ويرى ؛ لأنه مدعى عليه ، =

عارية = وقض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيع على المدعى عليه .  
١٦٩/٩ م ١٦٥٠

عاقلة ر : دية .

عتق ١ - حكمه .

( العتق فعل حسن لا خلاف في ذلك . ) ١٨٣/٩ م ١٦٥٨

٢ - كونه له خاصة .

( لا يحل أن يعتق الرقيق إلا لله تعالى ، لا لنفسه . )  
١٨٣/٩ م ١٦٥٩

٣ - تعليقه بشرط .

( لا يجوز عتق بشرط أصلاً ، ولا بإعطاء مال إلا في  
الكتابة فقط ، ولا بشرط خدمة . ) ١٨٥/٩ م ١٦٦١

٤ - تعليقه بشرط الزواج .

ر : نكاح ٣١ - تعليقه بالعتق .

٥ - تعليقه بالملك .

( من قال : إن ملكت عبد فلان فهو حر ، أو قال : إن  
اشتريته فهو حر ، أو قال : إن بعث عبدي فهو حر ، أو قال  
شيئاً من ذلك في أمةٍ لسواء أو أمةٍ له ، ثم ملك العبد والأمة =

عتق = أو اشتراها أو باعها : لم يعتق بشيء من ذلك . ( ١٨٤/٩ م ١٦٦٠ )

٦ - أخذ المال عليه .

( لا يجوز أخذ مال على العتق إلا في الكتابة خاصة . )  
( ١٨٣/٩ م ١٦٥٩ )

٧ - جعله صداقاً .

( من أعتق أمته على أن يتزوجها ، وجعل عتقها صداقها : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة فاضلة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء . فلو أبت أن تتزوج : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما كانت . ) ( ٥٠١/٩ م ١٨٤٨ )

٨ - عتق الأمة بشرط الزواج منها وجعله صداقاً لها .

( من أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها : لا صداقاً لها غيره : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة فاضلة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء . فلو أبت أن تتزوج : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما كانت . )  
( ٥٠١/٩ م ١٨٤٨ )

٩ - عتق العبد بشرط الزواج منه .

( لا يحل للمرأة عبداً ، فمن تزوجت عبداً ووطئها فعليها =

عتق = حدّ الزنى كاملاً إن كانت عاتلة بأن هذا لا يحمل ، وعلى العبد كذلك إن كان عالماً . فإن كانت جاهلة فلا شيء عليها ويُعتق الولد بها ، أما التفريق فلا بد منه . فإن اعتقه بشرط أن يزوجها فالعتق باطل "مردود" . ( ٢٤٨/١١ م ٢٢١١ )

١٠ - عتق المكروه .

( لا يجوز عتق المكروه . ) ( ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ و ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩ )

١١ - عتق غير القاصد .

( من لم ينو العتق لكن أخطأ لسانه : لا يجوز عتقه ، لكن إن قامت عليه بينة ولم يكن له إلا الدعوى : قضى عليه بالعتق ، وأما بينته وبين الله تعالى فلا يلزمه . ) ( ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩ )

١٢ - عتق من لم يبلغ .

( لا يجوز عتق من لم يبلغ . ) ( ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩ )

١٣ - عتق من لا يعقل .

( لا يجوز عتق من لا يعقل ، من سكران أو مجنون . ) ( ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩ )

١٤ - كونه من غير مخاطب ، أو مكروه ، أو غطى .

( لا يجوز عتق من لم يبلغ ، ولا عتق من لا يعقل ، من سكران أو مجنون ، ولا عتق "مكروه" ، ولا من لم ينو العتق لكن أخطأ لسانه ؛ إلا أن هذا وحده إن قامت عليه بينة ولم =

عتق = يكن له إلا الدعوى : 'فضي عليه بالعتق ، وأما بينه وبين الله تعالى فلا يلزمه . ( ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

# ١٥ - عتق ولد الزنى .

( جائز عتق ولد الزنى . ) ( ٢٠٨/٩ م ١٦٧٣

# ١٦ - عتق المحتاج الى قلته أو خدمته أو مخمته .

( لا يصح عتق من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو قلته أو خدمته ، فإن أعنته فهو مردود إلا في وجه واحد وهو من مملك ذا رحم محرمة . ) ( ٢٠٥/٩ م ١٦٦٨

# ١٧ - عتق من أحاط الدين بماله .

( من أحاط الدين بماله كله ، فإن كان له غنى عن مملوكه : جاز عتقه فيه ، وإلا فلا . ) ( ٢١٧/٩ م ١٦٨١

# ١٨ - عتق الرحم المحرمة والأصول بالشراء .

( من مملك ذا رحم محرمة فهو حر ساعه يملكه ، فإن مملك بعضه : لم يعتق عليه إلا الرالد ين خاصة والأجداد والجذات فقط ؛ فإنهم يعتقون عليه كلهم إن كان له مال يحمل قيمتهم ، ومن كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة : أجبر على ابتياعهم بأغلى قيمتهم وعتقهم إذا أراد سيدهم بيمهم . ) ( ٢٠٠/٩ م ١٦٦٧

# ١٩ - عتق المسلم عبده الكتاني .

( عتق المسلم عبده الكتاني : جائز في أرض الإسلام =

عتق = وأرض الحرب ، ملءكه هنالك أو في دار الإسلام .  
٢٠٨/٩ م ١٦٧١

٣٠ - وقت تحقه بإسلام العبد .

( إن كان الذمي أو الحرابي عبداً كافر فأسلما معاً فهو عبده  
كما كان ، فلو أسلم العبد قبل سيده بطفرة عين فهو حر ساعة  
يُسلم ، ولا ولاء عليه لأحد . )  
٢٠٨/٩ م ١٦٧٢ و ٢٢٦/٩ م ١٦٨٦

٣١ - عتق الأب أو الوصي عبد الولد أو اليتيم .

( لا يجوز لأبٍ عتق ولده الصغير ، ولا للوصي عتق يتيه  
أحلاً ، وهو مردود . )  
٢١٥/٩ م ١٦٧٨

٣٢ - عتق الرقيق عبداً .

( عتق العبد وأمه الولد ابدهما جائز ، والولاء لهما يدور  
معهما حيث دارا ، وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من أحرار  
عصبته أو لبيت مال المسلمين ، فإذا أعتق فإن مات فالميراث له  
أو لمن أعتقه أو لعصبته . )  
٢١٦/٩ م ١٦٧٩

٣٣ - عتق الحامل وحكم جنينها .

( إن أعتق الأمة وهي حامل ، فإن كان جنينها لم يُنفخ فيه  
الروح فهو حر ، فإن استنناه فهي حرة وهو غير حر ، وإن  
كان قد نُفخ فيه الروح ، فإن أنجعا إياه إذا أعتقها فهو حر ،  
وإن لم يُنجعها إياه أو استنناه فهي حرة وهو غير حر . وحده =



عتق = تنفخ الروح فيه : تمام أربعة أشهر من حملها . ( ١٨٧/٩ م ١٦٦٣ )

#### ٢٤ - عتق الجنين دون أمه .

( لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا 'تنفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ، وإذا لم 'ينفخ فيه الروح' : يجوز ، ولكون أمه بذلك العتق حرّة وإن لم 'يرد عتقها . ( ١٨٧/٩ م ١٦٦٣ )

#### ٢٥ - عتق بعض الرقيق .

( من أعتق عضواً ، أي "عضو" كان ، من أمته ، أو من عبده أو أعتق "عشرهما أو جزءاً مسمى كذلك : عتق 'العبد' كله والامة' كلها . وكذلك لو أعتق 'ظفراً أو شعراً أو غير ذلك . ومن ملك عبداً أو أمة بينه وبين غيره ، فأعتق نصيبه كله أو بعضه أو أعتقه كله : عتق جميعه حين يلفظ بذلك ، فإن كان له مال 'يفي بقية حصة شريكه حين لفظ بعتق ما أعتق منه أداها إلى من يشتركه ، فإن لم يكن له مال 'يفي بذلك : 'كأنف العبد' أو الامة' أن يسمى في قية حصة من لم يعتق على حسب طاقته ، لا شيء للشريك غير ذلك ، ولا له أن 'يعتق ، والولاء' للذي أعتق أولاً . ( ١٨٩/٩ م ١٦٦٦ و ١٩١/٩ م ١٦٦٥ و ٢٠٠/٩ م ١٦٦٦ .

#### ٢٦ - عتق الوليد بوطء أمه دون عتقها هي .

( لا يحل لأحد أن يوطأ امرأة حبلى من غيره ، فإن فعل : =

عق

= أدب . فإن كانت أمة له : أعتق عليه ما ولدت من ذلك  
الحمل ولا بد ، ولا تعتق به بذلك . ( ١٩٠٦ م ٧٠/٩٠ )

٢٧ - حربة الجنين بجروده وطء السيد أمته الحامل من غيره .  
( من وطئ امرأة حاملاً من غيره فجنينها حر ، أمنى فيها  
أو لم يؤن . ) ٢١٦/٩ م ١٦٨٠

٢٨ - نفاذه في غير المعين .

( من قال : أحدٌ عبدي "هذين حر" : فليس منها حر ،  
وكلاهما عبدٌ كما كان ، ولا يكلف عتق أحدهما . ) ٢٠٩/٩ م ١٦٧٤

٢٩ - حصوله بالطمع وضرب الحد .

( من طعم خدَّ عبده أو أمته يباطن كفه فيها حران ساعته ،  
إذا كان اللاطم بالتماً ، يبرأ . وكذلك إن ضربها أو حدَّهما حداً  
لم يأتياه ، فيها حران بذلك ، ولا يعتق عليه مملوك لا بمئة ولا  
بغير ما ذكرنا . فإن كان اللاطم محتاجاً إلى خدمة المملوك  
الملطوم أو الأمة كذلك ولا غنى له عنه أو عنها : استخدمه أو  
استخدمها ، فإذا استغنى عنه أو عنها فهي أو هو حران . )  
٢٠٩/٩ م ١٦٧٥

٣٠ - نذره .

( من نذر عتقَ معينٍ أو غير معين : لزمه الوفاء ، ومن  
أخرج نذره 'مخرج اليقين' فقال : عليّ المشي' إلى مكة إن كلمتُ  
فلاناً ، أو عليّ عتقُ خادمي فلانة' إن كلمتُ فلاناً : فلا =

عتق = يلزم الوفاء . ومن قال : إن كان أمر كذا ، بما لا مصلية فيه ، فعبدي هذا حر ، فكان ذلك الشيء : فهو حر .  
١١١٤ م ٢/٨ و ٢٣/٨ م ١١١٥ و ١٨٧/٩ م ١٦٦٢

### ٣١ - الأيلاء به .

( من أتى بعتاق فليس مؤبداً ، وعليه الأدب ؛ لأنه حلف بما لا يجوز الحلف به . ) ٤٢/١٠ م ١٨٨٩

### ٣٢ - الوكالة عليه .

( الوكالة على العتق : لا تجوز . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

### ٣٣ - تخيير الزوجة بعد عتقها .

( مملوكة مزوجة بعبدي أو حر ، عتقت : فإنها تخير ، فإن اختارت فراقه فلها ذلك ، وإن اختارت أن تقرر عنده فلها ذلك ، وقد بطل خيارها ، وعليها العدة في اختيارها فراقه ، كمدة الطلاق . ) ١٥٢/١٠ م ١٩٤٦

### ٣٤ - الجزاء في كفارة الصوم .

( يجزى في كفارة الصوم رقة مؤمنة أو كافرة ، صغيرة أو كبيرة ، ذكر أو أنثى ، معيب أو سليم . ويجزى في ذلك أم الولد ، والمدير ، والمعتق بصفق ، وإلى أجل ، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته . ولا يجزى في ذلك إصفاً من رقتين ، ولا من بعض حر . ) ١٩٧/٦ م ٧٤٠

عق ٣٥ - الوصية بعقوقي وقيق له لا يملك غيرهم .

( الوصية بعقوقي وقيق لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة : لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة . ، فمن خرج سهمه : صح فيه العتق ، سواء مات العبد بعد الموصي وقبل القرعة أو عاش إلى حين القرعة . ومن خرج سهمه كان باقياً على الرق سواء مات قبل القرعة أو عاش إليها . فإن شرع السهم في بعض مملوكي : عتق منه ما حل الثلث بلا استعفاء ، وعتق باقيه واستعفي للورثة في قيمة ما بقي منه بعد الثلث ، فلو ستمهم بأسمائهم : بدىء بالذي ستمى أولاً فأولاً ، فإذا تم الثالث : رق الباقيون . )  
١٧٦٧ م ٣٤٢/٩

٣٦ - بيع المعتق إلى أجل أو بصفة .

( بيع المعتق إلى أجل أو بصفة : حلال ، ما لم يجب له المعتق بمحاول تلك الصفة ، كمن قال لعبد : أنت حر غداً ، فله بيعه ما لم يصبح الغد . أو كمن قال له : أنت حر إذا أفلق مريض ، فله بيعه ما لم يفلق مريضه ؛ لأنه عبد ما لم يستحق العتق . فإن باعه ثم رجع إلى ملكه فقد بطل ذلك العقد ، ولا عتق له بعينه ذلك الأجل ، ولا رجوع له في عقده ذلك أصلاً إلا بإخراجه عن ملكه . )  
١٥٥٣ م ٤٠/٩ و ٢٠٦/٩  
١٦٧٠ م

٣٧ - بطلان الوصية به بالبيع .

( تبطل الوصية ببيع الموصي بعته . )  
١٥٥١ م ٣٥/٩

عق ٣٨ - الرجوع بوصية العتق .

( جائزٌ للوصي أن يرجع في كل ما أوصى به ، إلا الوصية بمقتدر ملك له يملكه حين الوصية ، فإنه ليس له أن يرجع فيه أصلاً ، إلا بإخراجه عن ملكه ببيعة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك . وأما من أوصى بأن يعتق عنه رقبةً فلا أن يرجع في ذلك . ) ١٧٦٥ م ٣٤٠/٩

٣٩ - فوات المغيب بالعتق .

( إن فوات المغيب يعتق ، فلهشتوي أو البائع الرجوع بقيمة المغيب ولا سبيل إلى رد الصفة . ) ١٥٧٢ م ٧٠/٩

٤٠ - إرث المعتق .

( الرجل والمرأة إذا أعتق أحدهما عبداً أو أمةً : ورث مال المعتق إن مات ولم يكن له من يحيط ببيرائه أو ما فضل من ذري السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده . ) ١٧٣٩ م ٣٠٠/٩

٤١ - مصير مال المعتق .

( من أعتق عبداً وله مال : فالله له ، إلا أن ينزعه السيد قبل عتقه إياه ، فيكون حينئذ للسيد . ) ١٦٧٧ م ٢١٣/٩

٤٢ - ولاء المعتق .

( ما ولد لمولى من مولادة لآخرين ، فولاؤه لمن أعتق أباه أو أجداده . ) ١٧٣٩ م ٣٠١/٩

عدالة

١ - حدّها .

(العدل : هو من لم تعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة ،  
والكبيرة : هي ما سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة ،  
أو ما جاء فيه الوعيد . والصغيرة : ما لم يأت فيه وعيد . )  
٣٩٣/٩ م ١٧٨٥

٢ - أثر الإغماء فيها .

( لا يبطل الإنماء العدالة . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

عدّة

١ - ابتداءها .

(تعتمد المطلقة - غير الحامل - والحامل المتوفى عنها زوجها - :  
من حين يأتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة . وتعتمد الحامل المتوفى  
عنها : من حين موته فقط ) ٣١١/١٠ م ٢٠٠٩

٢ - مدة الفروء المعتبر فيها .

( سواء تقاربت الاقراء أو تباعدت : لا حد في ذلك ،  
إلا أن المرأة لا تصدق فيه إذا أنكر الزوج قولها إلا بأربع  
عدول من النساء عالقات ، يشهدن أنها حاضت حيضاً أسود ثم  
طهرت منه هكذا ثلاثة أقراء ، أو بشهادة امرأتين كذلك مع  
يمينها . ) ٢٧٢/١٠ م ١٩٩٨

٣ - مدتها للمستحاضة .

( عدّة المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها  
إن كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها : فعدتها =

عدة

= ثلاثة أشهر . فإن كانت من كان لما حيض معروف فبنت أو  
نسبت مقدار و وقته فعليها أن تقربس مقداراً توقن فيه أنها قد  
أتمت ثلاثة أطهار وحيضتين وصارت في الثالثة ولا بد .  
وأما إذا تميز دمها فأمرها بين : إذا رأت الدم الأسود فهو  
حيض ، وإذا رأت الأحمر أو الصفرة فهو طهر . وكذلك التي  
لا يتبين دمها إلا أنها تعرف أيامها ، فإنها تعدد إذا جاءت أيامها  
التي كانت تحيض فيها حيضاً ، وبأيامها التي كانت تطهر فيها طهرأ .  
١٩٩٧ م ٢٦٨/١٠

ع - تحللها في ثلاث أحوال .

( العدة : ثلاث ، إما من طلاق في نكاح وطأها فيه مرة  
في الدمر فأكثر ، وإما من وفاة سواء وطأها أو لم يطأها ، وإما  
المعتقة إذا اختارت نفسها و فراق زوجها ؛ فإن هذه خاصة  
دون سائر وجوه الفسخ عدتها المطلقه سواء سواء ، وأما  
سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهم ،  
ولكن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق .  
ولا عدة من نكاح فاسد ، ولا عدة على أم ولد إن اعتقت  
أو مات سيدها ، ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها . )  
١٩٨٨ م ٢٥٦/١٠ و ٢٠٠٦ م ٣٠٣/١٠ ، ٢٠٠٧

٥ - تحللها عند الفسخ .

( لا عدة في شيء من وجوه الفسخ إلا في الوفاة وفي المعتقة  
التي تختار فراق زوجها . ) ١٩٤٦ م ١٥٢/١٠ و ١٦٠/١٠  
١٩٤٨ م

عدّة ٦ - مدة الحمل .

( إن كانت المولدة حاملاً من الذي طلقها أو من زنى أو بإكرام : فعديتها وضع حملها ولو إثر طلاق زوجها لما بساعة أو أقل أو أكثر ، وهو آخر ولد في بطنها ، فإذا وضعته كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج . وكذلك المعتقة وهي حامل تتغير فراق زوجها ولا فرق .

وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنى أو من إكرام ، فإن عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في بطنها ، ولو وضعته إثر موت زوجها ، ولما أن تزوج إن شاءت ، وكذلك لو أسقطته ولا فرق . فإن مات في بطنها فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه إلا إصبع أو بعضها .

وإن أسقطت الحامل المولدة أو المتوفى عنها زوجها أو المعتقة المتغيرة فراق زوجها : حلت وحده ذلك : أن تسقطه علقه فصاعداً ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء ، ولا تنقضي بذلك المدة . ( ٢٦٣/١٠ م ١٩٩١ و ٢٦٥/١٠ م ١٩٩٢ و ٢٦٦/١٠ م ١٩٩٥ )

٧ - مدة المولدة الموطوءة التي تحيض .

( عدّة المولدة الموطوءة التي تحيض : ثلاثة قروء ، وهي : بقية الطهر الذي طلقها فيه ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ، ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ، ثم طهر ثانٍ كامل ، ثم الحيضة التي تليه ، ثم طهر ثالث كامل . فإذا رأت إثر أول شيء من الحيضة فقد تمت عدتها ولما أن تنكح حينئذ إن شاءت . =



= فإن أتبعها في عدتها قبل انقضائها طلاقاً باننا ولم تكن عدتها  
تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلاق ثالثة: فعليها أن تبتدىء  
العدة من أولها . فإن طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدىء العدة ايضاً  
ولا بد . وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يطأها فلها  
تبتدىء العدة ولا بد . ( ١٠/٢٥٧ م ١٩٨٩ و ١٠/٢٦٢ م  
١٩٩٠ م

#### ٨ - عدة المطلقة التي لا تحيض .

( إن كانت المطلقة لا تحيض ، اصفر أو كبر أو خيلقة ولم  
تكن حاملاً ، وكان قد وطئها ، فعدتها : ثلاثة أشهر من حين  
بلوغ الطلاق اليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة .  
فإن طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب  
الشمس : اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع ، فإذا ظهر  
حلت من عدتها . فإن طلقها قبل ذلك أو بعده : لزمها أن تعتد  
مبجراً وثمانين ليلة يمثلن من الأيام كلى ، مثل الوقت الذي لزمها  
فيه العدة ، ولا يلغى كسره اليوم ولا كسره الليلة )  
١٠/٢٦٥ م ١٩٩٣ و ١٠/٢٦٦ م ١٩٩٤

#### ٩ - عدة المطلقة التي لم تحض إن طوأ عليها الحيض أو الحمل أو وفاة الزوج أثناء عدتها .

( إن طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة :  
تأدت على العدة بالشهور ، فإذا أنقضا حلت ولم تلتفت إلى الحيض  
وكذلك لو حلت منه أو من غيره إثر طلاقها أو قبل انقضاء =

عدة = الثلاثة أشهر ، فومات هو قبل انقضاء الثلاثة أشهر :  
ابتدأت عدة الوفاة كاملة . ( ١٠ / ٢٦٧ م ١٩٩٦

١٠ - عدة الوفاة للصغيرة .

( عدة الوفاة والإحداد تلزم كل زوجة ، ولو صغيرة في  
المهد . وكذلك المجنونة . ) ( ١٠ / ٢٧٥ م ١٩٩٩

١١ - عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة .

( عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة : كعدة الحرة  
سواء سواء ، ولا فرق . ) ( ١٠ / ٣٠٦ م ٢٠٠٨

١٢ - حرمة الأمة على سيدتها في عدتها .

( الأمة المعتدة : لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها . )  
١٠ / ٣٠٣ م ٢٠٠٥

١٣ - المنوع على المعتدة من الوفاة

( فرض على المعتدة من الوفاة : أن تجتنب الكحل كله ،  
لضرورة أو انقياد ضرورة . ولو ذهبت عينها ، لا ليلا ولا  
نهاراً ؛ وأما الضماد فباح لها .

وتجتنب أيضاً فرضاً كل ثوب مصبوغ ، يلبس في الرأس  
أو على الجسد أو على شيء منه ، سواء في ذلك السواد والحضرة  
والخمرة والصفرة وغير ذلك ، إلا العصب وحده ، وهي ثياب  
موشاة تعمل باليمن فهو مباح لها . =

عدة = وتجنب أيضاً فرضاً الحجاب كله ، ولا تقربه كله جملة .

وتجنب الامشاط ، حاشا التدريج ، ولشط فقط فهو حلال لما .

وتجنب أيضاً فرضاً الطيب كله ولا تقربه ، حاشا شيئاً من فسطح أو أظفار عند طهر ما فقط .

ومباح لما أن تلبس بعد ذلك ما شئت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ، وصوف البحر ، والظنن الأبيض . ومباح لما أن تلبس المنسوج بالذهب ، والخلي كله من الذهب والفضة والجواهر والقوت والزمرد ، وتدخل الخيام ، ٢٧٦/١٠ م ٢٠٠٠

#### ١٤ - مواجعة الزوجة في عدة الخلع .

( الخلع طلاق رجعي ، إلا أن يطلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث أو تكون غير موطوءة ، فإن واجعا في العدة جاز ذلك ، أحب أم كرهت ، ويؤد ما أخذ منها إليها . ) ٢٣٥/١٠ م ١٩٧٨

#### ١٥ - نكاح المرأة في عدتها .

( امرأة تزوجت في عدتها ، فإن كانت عالة بأن ذلك لم يجل ولم تقلط في العدة فهي زانية وعليها الرجم ، وإن كانت جارية أو غلظت فلا شيء عليها ، ويلحق الولد . ) ٤٧٨/٩ م ١٨٤٠ و ٢٤٧/١١ م ٢٢١٠

عَدَّة ١٦ نفقة المعتدة وسكناها .

( تعدد التوفى عنها، والمطلة ثلاثاً أو آخر ثلاث، والمعتقة تختار فراق زوجها : حيث احببت، ولا سكنى لمن لا على المطلق ولا على ودة الميت ولا على الذي اختارت فراقه ، ولا نفقة ، ولهن أن يجعلن في عدتهن وأن يرسلن حيث شئن .

وأما كل مطقة للذي طلقها عليها الرجعة ما دامت في العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه اذ طلقها ، ولها عليه النفقة والكسوة فإن كان خوف شديد أو لزمها حد فلهما أن تخرج حينئذ ، والا فلا أصلاً الا لضرورة لا حيلة فيها . )  
٢٨٣/١٠ م ٢٠٠٤

عرش ١ - الاعتقاد في حقه .

( نؤمن بأن العرش مخلوق ، وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق . ) ٧/١ م ٧

عرفة ر : جمع .

عَصِيَّة ر : مواريت .

عطية ١ - قامها .

( من وهب هبة سائلة من شرط الثواب أو غيره أو أعطى عطية كذلك ، أو تصدق بصدقة كذلك : فقد تمت باللفظ ، ولا معنى لطاقتها ولا لقبضها ، ولا يبطلها تلك الواهب لها أو المتصدق =

= بها ، وسواء بإذن المرهوب له أو المنصديق عليه كذلك أم بغير  
إذنه ، سواء تملكها إلى أن مات أو مدة يسيرة أو كثيرة ، على  
ولد صغير كانت أو على كبير أو على أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد  
كل ما استغل منها كالتغصب سواء سواء في حياته ، ومن رأس  
ماله بعد وفاته . ( ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

٢ . دفعها مكافأة بلا شرط .

( من نصر آخر في حق ، أو دفع عنه ظمناً ولم يشترط عليه  
في ذلك عطاء ، فأهدى إليه مكافأة : فهذا حسن لا نكرهه .  
ولا نحل الرشوة وهي : ما أعطاه المرء ليُبجِّمَ له بباطل أو ليولس  
ولابة ، أو ليظلم له إنسان فهذا يأثم المعطي والآخذ . ( ١٥٧/٩ م  
١٦٣٦ و ١٥٨/٩ م ١٦٣٧

٣ - قبولها إذا كانت من غير مسألة .

( من أعطى شيئاً من غير مسألة ، فقرض عليه قبله ، وله  
أن يهبه بعد ذلك إن شاء للذي وعبه له ، وهكذا القول في  
الصدقة والمدية وسائر وجوه النفع . ( ١٥٢/٩ م ١٦٣٥

٤ - بطلان الكافر وقبولها منه .

( إعطاء الكافر مباح ، وقبول ما أعطى هو كقبول ما أعطى  
المسلم . ( ١٥٩/٩ م ١٦٣٩

٥ - التسوية بين الأولاد فيها .

( لا يحل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده =

عقبة = الإحق يعطي أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحل له أن يفضل ذكراً على أنثى ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فهو مفسوخ مردود أبداً ولا بد ، وأما هذا في التطوع ، وأما في الصفات الواجبات فلا ، وكذلك الكسوة الواجبة ، لكن ينفق على كل امرئ منهم بحسب حاجته ، وينفق على الفقير منهم دون العني .

ولا يلزمه ما ذكرنا في ولد الولد ولا في أمهاتهم ولا في نسائهم ولا في رقباتهم ولا في غير ولد ، بل له أن يفضل به كل من أحب فزك كان له ولد فأعطاه ثم ولد له ولد فعليه أن يعطيه بما أعطاه أو بشرتهم بما أعطاه وإن تغيرت عين العقيقة ، ما لم يمت أحدهم فبغير ماله لم يره ، فعلى الأب حينئذ أن يعطى هذا الولد كما أعطى غيره ، فإن لم يفعل أعطى ما ترك أبوه من رأس ماله مثل ذلك (

١١٢٢/٤ م ١٦٣٢

١ - حكم الناسد .

( كل ما قلنا أو نقول إنه فاسد : فهو مفسوخ أبداً ، محكوم

فيه بحكم النصب . ) ١١٠/٩ م ١٦١٦

١ - حكمها وتعيينها .

( العقيقة : فرض واجب ، يجبر عليها إذا فضل عن القوت مقدورها ، وهو أن يذبح عن كل مولود بولد حياً أو ميتاً بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية ، إن كان ذكراً فشائتان ، وإن كان أنثى فشاة واحدة ، يذبح كل ذلك في اليوم =

عقبة = السابع من: لادة ، ولا يجزى قبل اليوم السابع أصلاً ، فإن لم يذبح في اليوم السابع دبح بعد ذلك متى أمكن فرضاً .  
ولا بأس بأن يسر المولود بشيء من دم العقبة . ( ٥٢٣/٧ م ١١١٣ )

## ٢ - عموم أحكامها

( الحر والمبد ، والمؤمن والكافر في كل أحكامها سواء . )  
( ٥٢٣/٧ م ١١١٣ )

## ٣ - الواجبة في ماله .

( العقبة في مال الأب أو الأم إن لم يكن له أب أو أم لم يكن للمولود مال ، فإن كان له مال ففيه في ماله . ) ( ٥٢٣/٧ م ١١١٣ )

## ٤ - المجزى فيها .

( لا يجزى في العقبة إلا ما يقع عليه اسم شاة ، ولما من الضأن وإما من الماعز فقط ولا يجزى في العقبة شيء غير .  
مذكرونا ، لا من الإبل ولا من البقر الإنسانية ولا من غير ذلك .  
ولا يجزى في ذلك جذعة أصلاً ، ولا يجزى ما دونها بما لا يقع عليه اسم شاة . ويجزى الذكر والأنثى من كل ذلك ، ويجزى المعيب سواء كان بما يجوز في الإضاحي أو كان بما لا يجوز فيها ،  
والسالم أفضل . ) ( ٥٢٣/٧ م ١١١٣ )

عمامة

١ - المسح عليها .

( من خضب رأسه ، أو حمل عليه دواء ، ثم لبس العمامة أو الحمار ليسح على ذلك : فقد أحسن . ولو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعها فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، وبصلي كذلك . ) ٢/١٠٥ م ٢١٩ و ٢/١٠٩ م ٢٢٠

٣ - صبغها بالزعفران .

المصلي لبث صبغ عمامته بالزعفران : فصحت ، وصلاته جائزة . ( ١/٧٦ م ٤٣٠

عمرة

١ - كيفيتها .

( إذا قدم المعتمر أو المعتمرة مكة فليدخل المسجد ولا يبدأ بشيء ، لا ركعتين ولا غير ذلك قبل القصد إلى الحجر الأسود قبلاته ، ثم يقيم على البيت على اليسار ولا بد ، ثم بطواف بالبيت من الحجر الأسود إلى أن يرجع إليه سبع مرات ، منها ثلاث مرات خبباً وهو مشي فيه مرة ، والأربع طوافات الباقى مشياً .

ومن شاء أن يحب في الثلاث الطوافات وهي الشواطئ من الركن الأسود ما رآ على الحجر إلى الركن اليماني ، ثم يشي رفحاً من اليماني إلى الأسود في كل شوط من الثلاثة ، فذلك له . وكلما مر على الحجر الأسود قبله ، وكذلك الركن اليماني أيضاً فقط . فإذا تم الطواف المذكور أتيا إلى مقام إبراهيم عليه السلام ، فصليا هنالك ركعتين وابستا غرضاً ، ثم خرجا ولا بد إلى =



عمرة = الصفا فصعدا عليه ثم هبطا ، فإذا حارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشي حتى يخرج عنه ثم يمشي حتى يأتي المروة فيصعد عليها ، ثم ينحدر كذلك حتى يرجع إلى الصفا ، ثم يرجع كذلك إلى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات ، منها ثلاث خفياً وأربع مشياً ، وليس الحتّيب بينها فرحاً .  
ثم يحلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ، ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحلّ لها كل ما كان حرّم عليها بالإحرام من لباس وغيره . ( ٧/٩٥ م ٨٣٠

#### ٢ - الملوّضة عليه .

( العمرة فرض على كل مؤمن عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى بكر أو ذات زوج ، الحر والعبد والحرّة والأمة في كل ذلك سواء ، مرّة في العمر إذا وجد من ذكرنا إليها سبيلاً . وهي أيضاً على أهل الكفر إلا أنه لا تقبل منهم إلا بعد الإسلام ، ولا يتوكّن ودخول الحرم حتى يؤمنوا . ) ( ٧/٣٦ م ٨١١ و ٧/٤٢ م ٨١٢

#### ٣ - الاستطاعة الموجبة لها .

ر : حج ٢ - الاستطاعة الموجبة له .

#### ع - تأخيرها عن وقت الاستطاعة .

( لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لها ، فمن فعل ذلك فقد عصي ، وعليه أن يتشر ويحج . )  
٧/٢٧٣ م ٩١١

عمره ٥ - موت المستطيع لما قبل أن يموت .

و : حج ٩ - موت المستطيع له قبل أن يحج .

٦ - دخوله في الحج .

( المرة تدخل في الحج ، لأن الحج لا يجوز إلا بعمره متقدمة له يكون بها متستماً ، أو بعمره مقرونة معه ، ولا مزيد . )

١٠١/٧ م ٨٣٣

٧ - تقليد الهدي فيها وإشعاره .

( من ساق من المعتمرين الهدي : فعمل فيه من الإشعار والتقليد ما ذكرنا في الحج . )

و : حج ٢٢ - تقليد الهدي وإشعاره .

٨ - النذر بها .

و : نذر ٢٦ - كونه على الحج أو العمرة .

٩ - وقتها .

( العمرة جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها ، لا تحاشر شيئاً . )

٦٥/٧ م ٨١٩

١٠ - إحرامها .

و : إحرام ٢ - اللباس فيه للرجل والمرأة .

عمرة

١١ - موافقتها .

ر : ميقات .

١٢ - طوافها .

ر : ١ - كيفيتها

١٣ - سعيها .

ر : ١ - كيفيتها

١٤ - التلبية فيها والإكثار منها ورفع الصوت بها .

( من لم يلبس في شيء من حج أو عمرة : بطل حجته و عمرته ،  
فإن لبس ولو مرة واحدة : أجزاءه ، والأجزاء فصل . فلو  
لبس ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة من حيث أهل التلبية  
أجزأه . وهي : يا أيك اللهم يا أيك ، يا أيك إن الحمد والنعمة  
لك والملك ، لا شريك لك . ) ١٩٣/٧ م ٨٢٩

و ١٩٦/٧ م ٨٦٦

١٥ - أطلق فيها .

ر : كيفيتها

١٦ - أداؤها أكثر من مرة في السنة .

( يجب الإكثار من العمرة . وأما الحج فلا يجوز إلا مرة

واحدة . ) ٦٨/٧ م ٨٢٠

١٧ - قصر الصلاة في سفرها .

ر : سفر ٧ - قصر الصلاة فيه .

١٨ - نعيد قتل الصيد فيها وأثره .

( من قصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمرة أو بقران أو بحجة  
 تمتع ، ما بين أول إحرامه الى دخول وقت رمي جرة العقبة ،  
 أو قتله محرم "أو محل" في الحرم فإن فعل ذلك عامداً لقتله  
 ذاكراً لإحرامه أو لانه في الحرم : فهو عاص لله تعالى ، وحجه  
 باطل ، و عمرته كذلك ( ٢١٤/٧ م ٨٧٦ )

١٩ - التلظاظ القطة فيها .

( لا تحل القطة في حرّم مكة ، ولا القطة "تمن" أحرم  
 بجمع أو عمرة ، من يحرم الى أن يتم "جميع عمل حجه ، إلا لمن  
 ينشدها أبداً لا يجد تعريفها بعام ولا بأكثر ولا بأقل ، فإن  
 ليس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت حينئذ لو أجدوها ،  
 بخلاف سائر اللقطات التي تحل له بعد العام . ( ٢٧٨/٧ م ٩١٨ )

٢٠ - موت المحرم بها .

ر : حج ٢٧ - كيفية تغسيل المحرم وتكفينه إذا مات .

٢١ - للوادة بعد أدائها .

( من اعتسر ثم اراد ثم هداه الله فأسلم : ليس عليه إعاة  
 'ممرته . ( ٢٧٧/٧ م ٩١٧ )

عمري ١ - تعريفها .

( العمري : هي أن يقول المُعْثِر : « هذه الدار وهذه الارض أو هذا الشيء عمري لك ، أو قد أمرتك بإياها ، أو هي لك عمرك » أو قال : حيانك ، أو قال : رُقْبِي لك ، أو قد أوقبتُها ، كل ذلك سواء ) ١٦٦/٩ م ١٦٦٨

٢ - حكمها .

( العمري والرُقْبى : هبة صحيحة تامة ، يملكها المُعْثِر والمُرْقَب كسائر ماله ، يبيعها إن شاء ، ونزوت عنه ، ولا ترجع إلى المعبر ولا إلى ورثته ، سواء اشترط أن ترجع إليه أو لم يشترط ، وشرطه بذلك : ليس بشيء . ) ١٦٦/٩ م ١٦٦٨

٣ - حديثها لآل البيت .

( العمري : حلال لآل البيت ومواليهم . ) ١٦٠/٩

١٦٦٣ م

عذين ١ - حرمه التفريق لعينة .

( من تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها ، سواء كان وطئها مرة أو مراراً أو لم يطأها قط : فلا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بينها أصلاً ، ولا أن يؤجل له أجلاً ، وهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك . ) ٥٨/١٠ م ١٨٩٩

٢ - قذفه .

( من قذف عثيناً : وجب عليه الحد . ) ٢٧٣/١١

٢٢٢٨ م

عورة ١ - حدثها .

( العورة' المفترض' ستوها على الناظر وفي الصلاة من الرجل:  
الذكر' وحلقه' الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من  
المرأة: جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر' والعبد'  
والحرّة' والامة' سواء' في كل ذلك ولا فرق . وإباحة' النظر  
الى وجه المرأة لغير لذّة . ) ٣١٠/٣ م ٣٤٩ و ٣٩/١٠ م  
١٨٧٧

٢ - النظر إليها لضرورة .

( لا يحل لأحد أن ينظر من اجنبية لا يريد زواجها ، أو  
شراءها إن كانت أمة ، لتلذّذ ، إلا لضرورة . فإن نظر في  
الزنى الى الفرجين ليشهد بذلك فباح' له . ) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٣ - نظر الرجال بعضهم الى بعض .

( يجوز للرجل أن ينظر بعضهم من بعض جميع الجسد  
حاشا الدبر والفرج فقط . ) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٤ - نظر النساء بعضهم من بعض .

( نظر' النساء بعضهم من بعض جميع الجسم جائز' ، حاشا  
الدبر' والفرج فقط . ) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٥ - نظر المحرم الى حريمته .

( نظر ذي السحرّم الى جميع جسم حريمته كالأم والجدّة =

عورة = والبنت وابنة الابن والحالة والعمة وبنت الاخ وبنت الأخت  
وامرأة الأب وامرأة الابن : جائز ، حاشا الديور والفرج . ( ١٨٧٨ م ٣٢/١٠ )

#### ٦ - نظر الزوج الى فرج زوجته .

( حلال للرجل أن ينظر الى فرج امرأته ، زوجته وأخته  
التي يحل له طؤها ، وكذلك لها أن ينظر الى فرجه ، لا كراهية  
في ذلك أصلاً . ) ( ١٨٧٩ م ٣٣/١٠ )

#### ٧ - مس الذكور والفروج منها .

( لا يجوز لأحد مس ذكره يمينه جهة الا عند ضرورة  
لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن لمس يمينه ثوباً على ذكره .  
ومس الذكر بالشمال مباح ومس ساير أعضائه - أي الباقي -  
يمينه وبشماله مباح .  
ومس الرجل ذكر صغير لداواة أو نحو ذلك من أبواب  
الحير كالختان ونحوه جائز باليمين وبالشمال . ومس المرأة فرجها  
يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر فرجها أو سيدها  
يمينها أو بشمالها جائز . ) ( ١٩٠٧ م ٧٧/٢ )

عول : و : موايد .

#### عيد ١ . التكبير في ليلة .

( التكبير ليلة عيد الفطر : فرض ، وهو في ليلة عيد  
الأضحى : حسن ، وتقضى من ذلك تكبيرة . وأما ليلة =

= الأضحية ويومَ الفطر فلم يأت به أمر، لكن التكبير  
فعل 'خير وأجر'. ( ٥/٨٩ م ٥٤٨

٣ - صلاة .

ر : صلاة المدين .

٣ - التكبير فيه .

( التكبير 'إتوكل' صلاة وفي الأضحية وفي أيام التشريق  
ويوم عرفة : حسن كله . ) ( ٥/٩١ م ٥٥١

٤ - صيام يومه .

( لا يحل صيام يومي الفطر والأضحية . ) ( ٥/٨٩ م ٥٤٩

٥ - القناء واللعب فيه .

( القناء واللعب والزفن في أيام العيدين : حسن ، في المسجد  
وغيره . ) ( ٥/٩٢ م ٥٥٣



# حرف الفين



غرّة ر : دبة .

غسل ١ - وجوبه بالإجنب .

( يجب الغسل بالإجنب ، فلو أجنب كل من ذكره :  
وجب عليه غسل الرأس وجميع الجسد ، إذا أفاق المتس على  
والجنون ، واتبه التائم - أي المحتلم - ، وصحا السكران ،  
وأسلم الكافر . ) ١٧١ م ١/٢

٢ - انقطاع دم الحيض والتفاس يوجب .

( انقطاع دم الحيض في مدة الحيض ، ومن جلت دم النفاس :  
يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس . ) ١٨٣ م ٢٥/٢

٣ - إهلال النساء والحائض بالحج أو العمرة يوجب .

( النساء والحائض شيء واحد ، فزيتها أرادت الحج أو العمرة  
ففرض عليها أن تغتسل ثم تهل . ) ١٨٦ م ٢٦/٢

٤ - تعدد بتعدد أسبابه .

( من أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة : فلا يجزئه إلا  
غسلان : غسل ينوي به الجنابة ولا بد ، وغسل آخر ينوي  
به الجمعة ولا بد . فلو غسل ميتاً أيضاً : لم يجزه إلا غسل ثالث  
ينوي به ولا بد .

فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالحيار ، إن شأت  
عجلت الغسل للجنابة وإن شأت أخرته حتى تطهر ، فإذا =

غسل = طهرت : لم يجزها إلا 'غسلان' : 'غسل' تنوي به الجنابة ،  
 وغسل آخر تنوي به الحيض . فلو حادفت يوم جمعة وغسلت  
 ميتاً : لم يجزها إلا أربعة أغسال .  
 فلو نوى بغسل واحد غسليين بما ذكرنا فأكثر : لم يجزه ولا  
 لواحد منها ، وعليه أن يعيدهما . ( ٤٢/٢ م ١٩٥ )

## ٥ - اليقين والشك بما يوجب الغسل .

من أيقن بالغسل ثم شك هل كان منه ما يوجب الغسل أم  
 لا ؟ فهو على طهارته ، وليس عليه أن يجدد 'غسله' . ومن أيقن  
 بالحدث وشك في الغسل فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك . ( ٢١١ م ٢٧٩/٢ )

## ٦ - صفة الماء الموجب له .

( الجنابة : هي الماء الذي يكون من نوعه الرلد ، وهو من  
 الرجل أبيض 'غليظ' ، رائحته رائحة 'الطلع' . وهو من المرأة  
 رقيق أصفر ومنه المقيم والمافر يوجب الغسل . وماء الحنطي  
 لا يوجب الغسل . وأما المجهوب الذكر السالم الأتنيين أو  
 إحداهما فإثؤه يوجب الغسل . ( ٥/٢ م ١٧٢ )

## ٧ - إيجابه بالإبلاج .

( إبلاج الحشفة ، أو إبلاج مقدارها من الذكر الذاهب  
 الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة ، في فرج المرأة الذي هو  
 مخرج الولد منها ، بجرام أو حلال ، إذا كان تمعداً ، أنزل =

غسل = أو لم ينزل . فإن عدت مي ابصاً لذلك فكذلك ، أنزلت أم لم تنزل .

فإن كان أحدهما مجنوناً أو سكران أو قائماً أو مغمى عليه أو مكرهاً : فليس على من هذه صفته منها إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل . فإن كان أحدهما غير بالغ فلا يغسل عليه ولا وضوء ، فإذا بالغ لزمه الغسل ' فبا ' يحدث ، لا فبا سلف له من ذلك ، والوضوء . ( ٢/٢ م ١٧٠ )

## ٨ - دخول ماء الرجل فوج المرأة .

( لو أن امرأة شقّرتها رجلٌ فدخل ماؤه فوجها فلا يجب عليها الغسل إذا لم ' تنزل مي . ( ٢/٢ م ١٧٥ )

## ٩ - خروج المني من الفرج بعد الغسل .

( إذا خرج ماء الرجل من فرج المرأة بعد اغتسالها من الوضوء : فلا شيء عليها ، لا يغسل ولا وضوء . ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منها وطء دون تنزال ، فافتسلا وبالا أو لم يبولا ، ثم خرج منها أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كلّه : فأنفسل ' واجب في ذلك ولا بد ، فلو صليا قبل ذلك أجزأتها صلاتها ثم لا بد من الغسل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أنه أو أكثره : لزمها أو الذي خرج ذلك منه ابتداء الغسل ولا بد . ( ٢/٢ م ١٧٤ و ٢/٢ م ١٧٦ )

١٠ - النية فيه .

( من أولج في الفرج وأجنب فعليه النية في 'غسله ذلك لها' ممّا ، وعليه أيضاً الوضوء ولا بد ، ويميزه في أعضاء الرضوء غسل واحد ينوي به الرضوء والغسل من الإبلاج ومن الجنابة فإن نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما : أجزاء لما نوى وعليه الإعادة لما لم ينو ، فإن كان مجنباً باحتلام أو يقظة من غير إبلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط . )

١٧٧ م ٨/٢

١١ - النية مع صب الماء من الغير والانغاس فيه .

، 'من صب' على 'مفتل ونوى ذلك المفتل' الغسل : أجزاء وكذلك لو وقت تحت ميزاب ونوى به ذلك الغسل أجزاء إذ أعم جميع جسده . وكذلك لو انغمس من عليه الغسل في الماء الجاي مع نية ذلك الغسل أجزاء . ( ٢٥/٢ )

١٨٢ - و ١٩٣ م ٤٠/٢

١٢ - الترتيب فيه .

( للره أن يبدأ بالغسل من وجهه أو من أي أعضائه شاء ، حاشا لغسل الجمعة والجنابة ؛ فلا يميز فيهما إلا البداءة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فإن انغمس في ماء فعليه أن ينوي البداءة برأسه ثم جسده ولا بد . ) ١٩٧ م ٤٨/٢

١٣ - الموالاة فيه .

( من فرق 'غسله' أجزاءه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت ، ما لم يحدث في خلال 'غسله' ما ينقض 'الغسل' . )

٢٨/٢ م ٢٠٧

١٤ - المسح فيه .

( لا يجوز المسح على لباس الرأس في الغسل ، ولا بد فيه من خلعه وقيل الرأس . ) ٢٥/٢ م ٢٠٩

١٥ - تحليل اللحية فيه .

( لا معنى لتحليل اللحية في الغسل ، ولا في الرضوء . )

٣٣/٢ م ١٩٠

١٦ - حل الصفائر والناصية فيه .

( يلزم المرأة حل 'صفائرها' وناصيتها في 'غسل' الحيض والجمعة والغسل من قتل الميت ومن النفاس . وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو صفائرها في 'غسل' الجنابة فقط . ) ٣٧/٢ م

١٩١ ، ١٩٢

١٧ - ترك بعض الأجزاء بلا غسل .

( من ترك بما يلزمه غسله في الغسل الواجب ، ولو قدر شعرة ، ممدداً أو نسياناً ، لا تجزئ معه الصلاة بذلك الغسل حتى يوعبه كله . ) ٢٦/٢ م ٢٠٥

٢٧٥ -

١٨ - العجز عن غسل بعض أعضائه .

( من قطع يده أو رجلاه أو بعض ذلك ؛ سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل ما بقي . ) ٢٢٤/٢ م ٢٧٣

١٩ - الفصل بين الوطأين .

( جائز للرجل أن يطأ جميع زوجته وإمائه في فود واحد ، فإن نظهر بين كل اثنين فهو أحسن ، وإن اقتصر على غسل واحد للجميع فحسن . ولا كراهة في ذلك . ) ١٠١/١٠٨ م ١٩٠٤

٢٠ - غسل المتصلة الدم .

( المتصلة الدم الأسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها ، فإن الغسل فرض عليها ، وإن شئت لكل صلاة فرض أو تطوع ، وإن شئت إذا قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلى الظهر بقدر ما تلم منها بعد دخول وقت العصر ، ثم تتوضأ وتصلّي العصر ثم إذا كان قبل غروب الشفق اغتسلت وتوضأت وصلى المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلّي العشاء ، ثم تغتسل وتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك . ) ٢٧/٢ م ١٨٦

٢١ - فصل الجمعة .

( غسل يوم الجمعة إتماماً لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والعصر ولم يغتسل أجزاء ذلك . وأول أوقات الغسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى أن يبقى من قرص الشمس =



غسل = مقدار ما يُتم غسله قبل غروب آخره . وأفضله أن يكون متصلاً بالرواح الى الجمعة ، وهو لازم للمحاض والنساء كلزومه لغيرهما ( ١٩/٢ م ١٧٩ )

## ٢٢ - غسل الاحرام .

( نستحب الغسل عند الاحرام ، للرجال والنساء . وليس فرضاً ، لا على النساء وحدها . ) ( ٨٢/٧ م ٨٢٤ )

## ٢٣ - الغسل في الماء الراكد .

لا يجوز غسل الجنابة في ماء راكد ، فإن اغتسل فيه : فلم يغتسل ، والماء طاهر بحبه ، وله أن يعيد الغسل منه . وكذلك لا يجوز الجنابة أن يغتسل تعرض غير الجنابة في ماء راكد . فإن كان غير جنب أجزاء الاغتسال في الماء الراكد ، كان الغسل من الحيض والنفاس ومن غسل الجمعة ومن الغسل من غسل الميت . ( ٢١٠/١ م ١٥٠ و ٤٠/٢ م ١٩٤ )

## ٢٤ - الغسل بماء خالطه طاهر .

( كل ماء خالطه شيء طاهر مباح ، فظهر فيه لونه وريحه وطعمه ، فسقط عنه اسم الماء جملة ، كالنبيذ وغيره : لا يجوز الغسل به . ) ( ٢٠٢/١ م ١٤٨ )

## ٢٥ - الغسل بماء مقصوب .

( لا يحل الغسل بماء أخذ بغير حق ، او مقصوب . ) ( ٢١٦/١ م ١٥٢ )

٣٦ - المنوع القُسلُ به من الآنية .

( لا يحل القُسلُ ، لا لرجل ولا لامرأة ، في إياه مُحمل من عظم ابن آدم ، ولا في إياه مُحمل من عظم خنزير ، ولا في إياه من جلد ميتة قبل أن يُدبغ ، ولا في إياه ففة أو إياه ذهب . ولا يحل القُسلُ بإياه منصوب أو مأخوذ بغير حق . )

٢٢٣/٢ م ٢٧١

٣٧ - الإكثار من الماء فيه .

( يكره الإكثار من الماء في القُسل . ) ٢٧٢/٢ م ٢٠٨

٣٨ - التثيف منه بغير ثوبه .

( يكره المتقسل أن يتثقف في ثوبٍ غير ثوبه الذي يلبسه ، فإت فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك في الوضوء . )

٤٧/٢ م ١٩٦

٣٩ - غسل الميت .

( غُسلُ كل ميت من المسلمين فرضٌ ولا بد ، فإن دُفن بغير غُسل : أخرج ولا بد ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ويفعل ، إلا الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة مات فيها فإنه لا يلزم غُسله . ) ٢٢٢/٢ م ١٨٠

٤٠ - فروضه من غُسل الميت .

( من غُسل ميتاً متولياً ذلك بنفسه بصبر أو عركٍ فعليه أن يغُسل فرحاً . ويلزم المرأة حلٌ خفافرها وناصيتها في القُسل من غُسل الميت . ) ٢٣٣/٢ م ١٨١ و ٣٧/٢ م ١٩٢

## غسل الميت

### ١ - حكمه :

( غَسَلَ الميت فرضٌ لازم على المصلين فرضٌ كفاية ؛  
فإن دُفِنَ بغير غَسَل : أُخْرِجَ ولا بد ما دام يمكن أن يوجد  
منه شيء ، ويُغسل ، إلا الشهيد الذي قُتِلَ المَشْرُكُونَ في المعركة  
فَمَاتَ فيها فإنه لا يلزم غسله ، فإن حصل عن المعركة وهو حي  
فَمَاتَ : غَسَلَ وكَفَنَ وصلي عليه . ) ٢٢/٢ م ١٨٠ ١١٣/٥  
٥٥٨ م ١١٤/٥ م ٥٥٩ م ١١٥/٥ م ٥٦٢ م ١٢١/٥ م  
٥٦٩ م

### ٢ - وجوبه فيما يوجد من الميت .

( يُغسل ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شعرة فما  
فوق ، إلا أن يكون من شهيد فلا يغسل لكن يلف ويدفن . )  
١٣٨/٥ م ٥٨٠

### ٣ - كيفيته .

( صفة الغسل أن يُغسل جميعُ جسد الميت ورأسه بماه قد  
قد رُمِيَ فيه شيء من سدر ولا بد إن وجد ، فإِذَا لم يوجد  
فبالماء وحده ثلاث مرات ولا بد ، يبتدأ باليمين ويؤخَّرُ ، فإن  
أُجِزوا الزيادة فعلى اليمين أبدأ ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات  
وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسله إن غسل أكثر من  
مرة شيئاً من كافور ولا بد فرجاً ، فإن لم يوجد فلا حرج .  
فإن مات المحرم ما بين أن يحرم إلى أن تطلع الشمس من ==

## غسل الميت

= يوم النحر إن كان حاجباً ، أو قبل أن يتم طوافه وسعيه إن كان معتمراً ، فإن الفرض أن يغسل بياه وسدو فقط إن وجد الصدر ، ولا يُمس بكافور ولا بطيب ، ولا يغطي وجهه ولا رأسه . وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا أن رأسها تغطي ، فمن مات من محرم أو مُحَرَّمَة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموتى ، رُمي الجمارَ أم لم يرمها . ٥٦٨/٥ م ١٢١ و ٥٩٠ م ١٤٨/٥ و : ٥ - قيام المرأة به للرجل أو الرجل للمرأة .

٤ - تحديد وقته .

( الأمر بالفصل ليس بمحدود أبوقت ، فهو فرض أبداً وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالسلي وبين تقطعه بالجراح والجذوي ، لا يمنع شيء من ذلك من غسله . ) ٥٩٠ م ١١٤/٥

٥ - قيام المرأة به للرجل أو الرجل للمرأة .

( جائز أن تغسل المرأة زوجها وأم الولد سيدها وإن انقضت العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحها لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات . وجائز للرجل أن يغسل امرأته وأم ولدته وأمنته ما لم يتزوج حريمها أو يستحل حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها . وليس للأمة أن تغسل سيدها أصلاً . فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم : غسل النساء الرجل وغسل الرجال =

## غسل الميت

= المرأة على ثوب كثيف، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة  
باليد . ( ١٧٤/٥ م ٦١٧ و ١٧٦/٥ م ٦١٨ )

٦ - شرط العدول منه الى التيمم .

( إن عدم الميت الماء : يمتنع كما يتيمم الحي ، ولا يجوز  
أن يعوض التيمم من الغسل إلا عند عدم الماء فقط . ) ( ١٥٨/٢ م  
٢٥١ و ١٢٢/٥ م ٥٦٩ و ١٧٦/٥ م ٦١٨ )

٧ - الغسل منه .

و : غسل ٣٠ - فرضيته من غسل الميت .

١ - غصب : - حكمه :

و : ضمان ١ - متى يجب وكيف بقدر ؟

٢ - الطهارة بقاء مقصوب أو مأخوذ بغير حق .

و : طهارة ٣ - كونها بالمقصوب أو المأخوذ بغير حق .

٣ - الصلاة في المقصوب أو المأخوذ بغير حق .

و : صلاة ١٥٥ - حكمها في المقصوب أو المأخوذ بغير حق .

٤ - وجوب الزكاة في المقصوب .

و : زكاة ١٥٥ - حكمها فيما تلف أو غصب أو حبل بينه  
وبين مالكه .

٥ - الوقوف بعرفه على مفصوب .

( من وقف بعرفه على بيع مفصوب أو جلال - يا بطل  
الجلّة - : بطل حجه إذا كان عالماً بذلك . وأما من حج بمال  
حرام فأنقله في الحج ولم يتول هو حمله بنفسه فحجه تام . )  
١٨٧/٧ م ٨٥٢

٦ - التذكية بمفصوب أو مأخوذ بغير حق .

( لا يؤكل ما ذبح أو نحر أو رمي بآلة مأخوذة بغير حق . )  
١٠٥١ م ٤٥٠/٧

٧ - حكمه في الأرض زُرعت أم لم تُزروع .

( من غصب أرضاً فزرعها أو لم يزرعها فعليه ردّها وما  
نقص منها ومزارعة مثلها . ) ١٤٤/٨ م ١٣٦٣

٨ - حكمه في الدار إذا تهدمت .

( من غصب داراً تهدمت : كتلف الغاصب ودّ بنائها كما  
كان ولا بد . ) ١٤٤/٨ م ١٣٦١

٩ - استهلاك المفصوب لا ينقل ملكيته للغاصب .

( استهلاك المفصوب لا ينقل ملكيته للغاصب فالصعابة  
لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكاً لآخذه وإن أكله ، بل  
يرون عليه إخراجاً وأن لا يبقى في جسده مادام يقدر على ذلك  
وإن استهلكه ، وهذا نقول ، فإدام المرء يقدر على أن  
يتقيأ ففرض عليه ذلك ، ولا يحل إمساك الحرام أصلاً . =

غصب = فإن عجز عن ذلك فلا يكلف الله نقلاً الا وسعها .  
١٤٣/٨ م ١٢٦٠

١ - ضمان منافع المقصوب وما يتولد منه وثمرته .

( من غصب أرضاً فزرعها أو لم يزرعها فعليه ردّها وما نقص منها ومزارعته مثلها . ومن غصب قريةً فزرعها ، أو نوى ففرسه ، أو مائلاً ففرسها : فكل ما تولد من الزرع فلصاحب القرية بضنه له الزارع ، وكل ما نبت من النوى والمولوخ فلصاحبها ، وكل ما أنثرت تلك الشجر في الأبد فله ، لا حق للغاصب في شيء من ذلك ؛ لأن كل ما تولد من مال المرء فله ، وإنما يحل للناس من ذلك ما لا خطب له به مما يتبرأ منه صاحبه فيطرعه مبيعاً له من أخذ ، من النوى ونحو ذلك فقط . وإذا كان البذر للغاصب الأرض فما تولد عنه فهو له ، وأما إذا كان البذر مغصوباً فلا حق له فيه ولا فيما تولد عنه . ) ٢٥٠/٥

٦٤٣ م و ١٤٤/٨ م ١٢٦٢ ، ١٢٦٣  
ر : ضمان ١ - متى يجب وكيف يقدر ؟

ر : ملامه . غناء

١ - شروط حله وشروط حرمة .

( من نوى باستئاع الغناء هوئاً على معصية الله تعالى فهو فاسق وكذلك كل شيء غير الغناء . ومن نوى به ترويع نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع بحسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو طاعة =

غناه = ولا موصية فهو لغو معفو عنه . ( ٩٢/٥ م ٥٥٣ و ٩٠/٩ م ١٥٦٥ )

غنائم ١ - تخميس كل ما يفتن من دار الحروب .

( كل من دخل من المسلمين فغنم في أرض الحرب ، سواء كان وحده أو في أكثر من واحد ، بإذن الامام وبغير إذنه ، فكل ذلك سواء : الخمس فنيا أصيب ، والباقي لمن غنمه . )  
٩٦٤ م ٣٥١/٧

٢ - قسمتها .

( بقسم 'خمسة' الغنية على خمسة أسهم : فمهم يضعه الامام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر المسلمين ، وسهم لابني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ؛ غنيهم وفقيرهم وذكرهم وأنثاهم وصغيرهم وكبيرهم وصالحهم وطالحهم ، وسهم لليتامى من المسلمين ، وسهم للمساكين من المسلمين ، وسهم لابن السبيل من المسلمين .

وتقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الوقعة أو الغنية : لصاحب الفرس ثلاثة أسهم ؛ له سهم ولفرسه سهران ، ولراجل وراكب البقل والمار والجل سهم واحد فقط . ومن حضر بجبل : لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط . ويسهم للأجير وللتاجر وللعبد وللحر والمريض والصحيح سواء سواء . ( ٣٢٧/٧ م ٩٤٩ و ٣٣٠/٧ م ٩٥٠ و ٣٣١/٧ م ٩٥١ و ٣٣٢/٧ م ٩٥٢ )



### ٣ - قسمتها بالقيمة .

( 'تقسم الغنائم كما هي بالقيمة ، ولا تباع . ) ٣٤١/٧

٩٥٧ م

### ٤ - قسمة الأرض أو وقفها .

( 'تقسم الأرض وتُخمس كسائر الغنائم ، فإن طابت نفوس  
المجاهدين على تركها : أو وقفها الإمام للمسلمين ، وإلا فلا . ومن  
أسلم نصيبه : كان ممن لم يُسلم على حقه ، لا يجوز غير ذلك . )

٣٤١/٧ م ٩٥٧

### ٥ - تعجيل القسمة في دار الحرب .

( 'تعجل القسمة في دار الحرب . ) ٣٤١/٧ م ٩٥٧

### ٦ - تنفيل الامام قبل قسمتها .

( للإمام أن ينفل من رأس الغنينة بعد الخمس وقبل القسمة :  
ممن رأى أن ينقله من أغنى عن المسلمين ، وممن معه من النساء  
اللواتي يتنفع بهن أهل الجيش ، وممن قاتل بمن لم يبلغ . وهو  
أمر حسن . )

وإن رأى أن ينفل من أتى بغنم في الدخول ربع ماسق  
بعد الخمس فأقل ، أو ثلث ماسق بعد الخمس فأقل لا أكثر  
أصلاً : فحسن أيضاً . ) ٣٤٠/٧ م ٩٥٦

### ٧ - تنفيل المرأة والصغير منها .

( لا يُسهم للمرأة ، ولا لمن لم يبلغ ، قاذلاً أو لم يقاتل ، =

غنائم = وينفثلان دون سهم الرجل (١٠) ٣٣٣/٧ م ٩٥٣

٨ - سلب القتل الكافر .

( كل من قتل قتيلًا من المشركين : فله سلبه ، قال ذلك الإمام أو لم يقله ، كيفما قتله صبراً أو في القتال . ولا يُجَمَّس السلبُ قلّ أو كثر . ولا يُصدّق إلا بينة في الحكم ، فإن لم تكن له بينة أو خشي أن ينتزع منه أو أن يُجَمَّس فله أن يغنيّه ويغني أمره .

والسلب : فرس المقتول وسرجه ولبامه ، وكل ما عليه من لباس وحلية ومهايز ، وكل ما معه من سلاح ، وكل ما معه من مال في نطاقه أو في يده ، أو كيف كان معه . )  
٣٣٥/٧ م ٩٥٥

٩ - أخذ أو أكل شيء منها .

( لا يحل لأحد أن يأخذ مما غنم جيش أو سرية شيئاً ، خطأً فما فوقه . وأما الطعامُ فكل ما أمكن حمله فحرام على المسلمين ، إلا ما اضطرّوا إلى أكله ولم يجدوا شيئاً غيره ، وأما ما لا يقدر على حمله فبائنٌ لإفباده وأكله وإن لم يضطرّوا إليه . وأما هذا فبائنٌ ملكوه وأما ما لم يملكوه من صيد أو حجر أو عود شعر أو ثار أو غير ذلك فهو كله مباح كما هو في أرض الاسلام . )  
٣٥٠/٧ م ٩٦٣

١٠ - السرقة منها .

( من سرق من الغنيمة زائداً على نصيبه مما يجب في مثله =

غنائم

= القطع' : 'قطع ولا بد ، فان سرق أقل فلا قطع عليه . إلا أن يكون قد منع حقه فلم يصل اليه الا بما فعل فلا يقطع ؛ ولما عليه أن يرد الزائد على حقه . ( ١١ / ٣٢٧ م ٢٢٦٤ )

١١ - إفساد ما لم يقدر على حمله من الطعام .

( ما لم يقدر على حمله من الطعام بما غنم جيش أو مربة ، فجاؤز : إفساده وأكله وإن لم يضطروا اليه ) . ٧ / ٣٥٠ م ٩٦٣

١٢ - ظهور مال المسلم أو الذمي فيما غنمه المسلمون من الكافر .

أكل ما غنمه الكافر من مال ذمي أو مسلم فهو باق على ملك صاحبه . متى قدر عليه رد على صاحبه ، قبل القسمة وبعدما دخلوا به أرض الحرب أو لم يدخلوا ، ولا يكاف مالكمه عوضاً ولا ثناً ، ولكن يعوق إذا مير من كان صار في سهمه من كل مال جماعة المسلمين ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في سهمه ولا صدقة ولا هبة ولا بيع ولا تكون له الأمة أم ولد . وحكمه حكم الشيء الذي يغنمه المسلم من المسلم ولا فرق . ٧ / ٣٠٠ م ٩٣١

١٣ - وجدان مال الكافر غير الذمي دينياً .

( من وجد كنزاً من دين كافر غير ذمي ، جاهلياً كان الدافئ أو غير جاهلي ، فأربعة أخماسه له حلال ، الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، ولا يعطي للسلطان من كل ذلك شيئاً ، =

= إلا إن كان إمام عادل فيعطيه الخمس فقط .

وسواء وجدته في فلاة في أرض الحرب أو في أرض خراج أو  
أرض عنوة أو أرض صلح ، أو في داره أو في دار مسلم أو ذمي  
أو حيثما وجدته ، حكمه سواء . سواء وجدته حر . أو عبد أو  
امرأة . ( ٧/٣٣٤ م ٩٤٨ )

٤١ - حرمان الكافر منها .

( لا يحضر الكافر مغازي المسلمين ، فان حضر : لم يسهم له  
أصلاً ، ولا يُنْفَل ، قاتل أو لم يقاتل . ( ٧/٣٣٣ م ٩٥٣ )

# حرف الفاء



١ -.. الفاسق في ثوبه . فاسق

( الصلاة جائزة في ثوب الفاسق ما لم يُؤقِن فيها شيئاً يجب اجتنابه . ) ١٠ / ٧٥ م ٢٩٩

١ -.. فدية خلق الرأس المحرم . فدية

( من اضطرر لخلق الرأس وهو محرم ، لمرض أو مداعج أو لقمل أو لجرح أو نحو ذلك : فليحلقه ، وعليه أحد ثلاثة أشياء هو بخير في أيها شاء لا بد له من أحدها : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين متغافرين ؛ لكل مسكين منهم نصف صاع تمر وذاً بد ، وإما أن يُهدي شاةً يتصدق بها على المساكين . وبدوم أو يطعم أو يسلك الشاة في المكان الذي خلق فيه أو غيره .

فإن حلق رأسه تغير ضرورة ، أو حلق بعض رأسه دون بعض عامداً علماً أن ذلك لا يجوز : بطل جميعه . فلو قطع من شعر رأسه ما لا يسمى به حالئاً بعض رأسه : فلا شيء عليه ، لا إثم ولا كفارة . ١٠ / ٧٠٨ م ٨٧٤

٣ - مكان أدائها .

( الإطعام والصيام في الفدية : حيث شاء المطيع أو الصائم . ) ٧ / ٢٣٥ م ٨٨٢

فرائض ر: موارد.

فرض ١ - أقسامه .

( الفرض فسان: فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ذكر أو أنثى حر أو عبد ، كالصلاة . وفرض على الكفاية يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنائز المسلمين . ) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

نسخ ١ - أحواله في الإجارة .

( تنسخ الإجارة إن اضطُرَّ المستأجر أو المؤجر إلى الرحيل عن البلد وكان في بقائها ضرر على أحدهما ، كما تنسخ إن هلك الشيء المستأجر ، أو كان لا يمكن البتة بقاء المؤجر واستأجر إلى مدتها ، وتنسخ أيضاً إجارة الأرض مطلقاً والإجارة الفاسدة إن أدركت أو ما أدرك منها . ١٨٧/٨ م ١٢٩٢ و ١٨٨/٨ م ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ و ١٩٠/٨ م ١٢٩٧ و ١٩١/٨ م ١٣٠٠ )

٣ - وجوبه عند التفضيل في الأولاد في التطوع .

ر: أب ٢ - تسويته بين أولاده في المبة والصدقة .

٣ - حالات وجوبه في زواج البنت .

ر: أب ٥ - ولابته في تزويج بنته .



فسخ ٤ - كونه في حج التطوع أو اعتكاف التطوع .  
( من فسخ عمداً حج تطوع ، أو اعتكاف تطوع : لا نكره له ذلك ، ولا قضاء عليه . ) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

فسق ١ - أثر الإغماء فيه .  
( لا يبطل الإغماء الفسق . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

### فضول الأموال

١ - قيام الأغنياء بالفقراء .

( فرض على الأغنياء من أهل كل بلد : أن يتروا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكاة فيهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من الثريد الذي لا بد منه ، ومن لباس الشتاء والخصيف بثل ذلك ، ويمكن يكتفون من المطر والخصيف والشمس ويعبرون النار . )  
١٥٨/٦ م ٧٢٥

٢ - بذلها من الزائد عن الحاجة .

( لا تفذ صدقة ولا هبة لأحد إلا فيما أبقي للصدق ولحياله غنى ، فإن أعطى ما لا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى : فسخ كله . ) ١٣٦/٩ م ١٦٣١

٣ - صدقة التجار عند البيع .

( فرض على التجار أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشرائهم بما طابت به نفوسهم . ) ٨٢/٩ م ١٥٩٣

## فضول الأموال

٤ - بذل الابن عند الوَرء .

( فرض على كل ذي إبل وبقر وغنم أن يجلبها يومَ وِردِها  
على الماء ويصدق من لبنها بما طابت به نفسه . ) ٥٠/٦ م ٦٧٩

٥ - بذل الزوج عند حصاده .

( فرض على كل من له زوج عند حصاده : أن يعطي منه  
من حضر من المساكين ما طابت به نفسه . ) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

٦ - البذل عند قسمة التركة .

( إذا قسم اثبات فحضر قرابة لليت أو للورثة أو يتامى  
أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى  
وكيل الخائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم ،  
مما لا يخفف بالورثة . ويجوز لهم الحكم على ذلك إن أبوا . )

٣١٠/٩ م ١٧٤٧

٧ وصية من ترك مالا .

( الوصية فرض على كل من ترك مالا . ) ٣١٢/٩ م ١٧٤٩

٨ - الوصية لغير الوارثين من الأقارب .

( فرض على كل مسلم : أن يوصي لقرابته الذين لا يرثون ،  
إما لرقية ، وإما لكفر ، وإما لأن هنالك من يحجبهم ، أو لأنهم  
لا يرثون ، فيوصي لهم بما طابت به نفسه ، لا حد في ذلك . فان  
لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصي . )

## فضول الأموال

= فان كان والده أو أحدهما على الكفر أو بملوكاً ، ففرض عليه أيضاً : أن يوصي لها أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك فان لم يفعل أعطي أو أعطيا من المال ولا بد ، ثم يوصي فيها شاء بعد ذلك .

فان أوصى ثلاثة من أقاربه المذكورين أجزاء ، والأقربون : هم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي به 'يعرف إذا نسب ، ومن جهة أمه كذلك أيضا هو : من يجتمع مع أمه في الأب الذي 'يعرف بالنسبة إليه ولا يجوز أن 'يوقع على غير هؤلاء اسم الأقارب . ( ٩ / ٣١٤ م ١٧٥١

٩ - التصديق عن الميت غير الموصى .

( من مات ولم يوصي ففرض أن يتصدق عنه بما يتيسر ولا بد ، ذن فرض الوصية واجب ) ( ٩ / ٣١٣ م ١٧٥٠

١٠ - الباقي بعد أصحاب الحقوق في التركة .

١ لا يصح نفي في ميراث الخال ، فما فضل عن سهم ذوي السباء والفراخ ولم يكن هناك عاصب ولا معتق : ففي مصالح المسلمين ، لا يرد شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام ، فإن كان ذوو الأرحام فقراء أعطوا على قدر فقرهم والباقي في مصالح المسلمين . ( ٩ / ٣١٢ م ١٧٤٨

١١ - تكفين الميت بما له من حضور من الغرماء .

( الكفن من مال الميت بعد إخراج دين الغرماء ، فان =

## فضول الأموال

= لم يكن له مالٌ فعلى مَنْ حضر ؛ من الغرماء أو غيرهم .

١٧٠٦ م ٢٥٢/٩

١ - بعض خصامها . فطرة

( السواك مستحب ؛ ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل ،  
وتنف الإبط ، والحنان ، وحلق العانة ، وقص الأظافر .  
وأما قص الشارب ففرض . ولا يحل للمرأة تنف الشعر  
من وجهها .

ويستحب للجنب أن أراد الأكل أو النوم أو الشرب أن  
يتوضأ ؛ وليس فرضاً عليه ، وإن أراد العودة فيجب عليه أن  
يتوضأ أيضاً ، وإن وطئ زوجتين له أو زوجات أو إماء  
وزوجات فيقتل بين كل اثنتين : فحس ، وإن لم يغتسل إلا  
في آخر ذلك فحس . ١٠ ٢١٨/٢ م ٢٧٠

١ - تعريفه : فقير

١ الفقير : هو الذي لا شيء له أصلاً ، والمسكين : هو الذي  
له شيء لا يقوم به . ١٤٨/٦ م ٧٢٠

٢ نفقة قوتهم وإعالتهم ومكنتهم .

( فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم .  
ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ، فيقام لهم  
بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشاء  
والصيف بمثل ذلك ، ويمكن يكنتهم من المطر والصيف  
والشمس ويعيون المارة . ١٥٦/٦ م ٧٢٥

# حرف القاف



ثالث ١ - تحكيها في نسب الولد  
( الحكم بالقائمة في لـحاق الولد : واجب ، في الخرائز  
والإمام . ) ١٨٠٦ م ٤٣٥/٩

قبر ١ - عذابه  
( بن عذاب القبر حق . ) ١٠٠/٢١ م ٢٢ م ٣٩  
ر : روح ١ - حالها ومكانها .

٢ - لحده أو شقه .  
١ نـشـعـب اللـحـد ؛ وهـو : الشـق في أـحـد جانـبي القـبر . وهـو  
أحب إلينا من الضريح ؛ وهـو : الشـق في وـسط القـبر .  
ونـشـعـب اللـشـيـن أن تـوضـع عـلى فـتـح النـحـد ، ونـكـره الحـتـب  
والقـصـب والحـجـارة ، وكـل ذلـك جـائـز . ١٣٢/٥١ م ٥٧٦  
٣ - إـمـصـاقه .

( إـمـصـاق حـفـير القـبر : فـرض عـلى الكـفـاية ) ١١٦/٥ م ٥٦٣  
وهـو ١٢١/٥ م ١٦٧  
٤ - فـرشـه .

( لا بأس بأن يـسـط في القـبر تـحت المـيت تـوب ، وهـذا من  
جـمـة ما يـكـسـاه المـيت في كـفـنه . ) ١٦٤/٥ م ٦٠٤  
٥ - كـيف يـوضـع فـيـه المـيت .

( يـجـبـل المـيت فـي قـبره عـلى جـنبه الـيـمين ، ووجـهه مـقـبـلة القبـة =

قبر = ورأسه ورجلاه الى عين القبلة ويسارها . وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يُوجَّه فلا حرج .

وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ كَيْفَ أَمَكْنُ ، إِمَّا مِنْ الْقِبْلَةِ أَوْ مِنْ دُبُرِ الْقِبْلَةِ أَوْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ أَوْ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ . ( ١٧٢/٥ م ٦١٥ ، ٦١٦ و ١٧٧/٥ م ٦٢١ )

٦ - تعدد الدفن فيه .

جائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويُقَدِّمُ أَكْثَرُهُمْ قَرَأْنَا ١١٦/٥ م ٥٦٣

٧ - صلاة الجنازة عليه .

١ الصلاة جائزة على القبر ، وإن كان حُلِيِّ عَلَى مَدْفُونٍ فِيهِ ( ١٣٩/٥ م ٥٨١ )

٨ - زيادته .

( نَسَبُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَلَوْ مَرَّةً ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَزُورَ الْمُسْلِمُ قَبْرَ حِمِيهِ الْمَشْرُكِ ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ سَوَاءٌ ) . ١٦٠/٥ م ٦٠٠

٩ - قول زائده .

( نَسَبُ مَنْ حَضَرَ عَلَى الْقُبُورِ أَنْ يَقُولَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ » ) ١٦١/٥ م ٦٠١



١٠ - بناءً وما إليه .

( لا يحل أن يُبنى القبر ولا أن يُحصص ولا أن يزداد على ترابه شيء . ويُعدُّ كل ذلك . فإن بُني عليه بيت أو قامة : لم يكره ذلك . وكذلك لو نُقش اسمه في حجر لم يكره ذلك ، وإيهاً نهى النبي ﷺ عن بناء قبة على القبر . ( ٥/١٣٣ م ٥٧٧

١١ - الجلوس عليه .

( لا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فإن لم يجد أين يجلس فليقف حتى يقضي حاجته ، ولو استوفى ولم يقعد لم يبين أنه يخرج . ( ٥/١٣٣ م ٥٧٧ و ٥/١٣٤ م ٥٧٨

١٢ - الاتعال عنه .

( لا يحل لأحد أن يشب بين القبور بتعليق سبتين ، وما اللتان لا شعر فيهما ، فإن كان فيها شعر جاز ذلك ، فإن كانت إحداهما بشعر والأخرى بلا شعر جاز المشي فيها .

٥/١٣٦ م ٥٧٩

١٣ - اجرة حفرة المرأة

( حفر قبر المرأة : من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها .

٥/١٢٢ م ٥٧١

١٤ - جراح ، دية ، قدام .

قتل

١ - كونه كبيرة .

( لا ذنب عند الله عز وجل بعد الشرك اعظم من شيئين . أحدهما : تعمد ترك صلاة فرض حتى يخرج وقتها ، والثاني : قتل مؤمن أو مؤمنة عمداً بغير حق . ( ١٠/٣٤٢ م ٢٠١٨

٢ - كونه من اكبر الكبائر ، ووجوب انتقاذ من سيقتل ظلمًا .

( كتب الله علينا تحريم القتل والوعيد الشديد عليه ، ففرض علينا اجتنابه واعتقاده أنه من اكبر الكبائر بعد الشرك ، وهو مع ترك الصلاة أو بعده .

وبما كتبه الله تعالى أيضاً استغاذ كل متورط من الموت ، إما يبد ظالم كافر ، أو مؤمن متعدي ، أو حية أو سبع ، أو نار أو سيل أو هدم أو حيوان ، أو من علة صعبة تقدر على معاقبته منها ، أو من أي وجه كان ، ففرض علينا أن نأتي من كل ذلك ما افترضه الله تعالى علينا . ) ١١/١٨ م ٢١١٥

٣ - أقسامه .

( القتل قسبان : عمد ، وخطأ ، والخطأ : من رمى شيئاً ، فأصاب مسلماً لم يُردّه ، بما قد يمات من مثله ، فمات المصاب أو وقع على مسلم فمات من وقته ، فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ ، أو قتل في دار الحرب إنساناً يرى أنه كافر فاذا به مسلم ، أو قتل إنساناً متاولاً غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ . وادعي أن هنا قسماً ثالثاً ، وهو : عمد الخطأ وهو شبه العمد ، وهو قول فاسد . ) ١٠/٣٤٣ م ٢٠١٩

٤ - حكم قتل المسلم عمداً .

( من قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم ، فولي المقتول غير : إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به وليه ، وإن شاء عفا عنه . ) ١٠/٣٦٠ م ٢٠٢٢ مكرر .

## قتل - ٥ - حكم قتل المسلم خطأ .

( إن قَتَلَ المسلمُ أو الذميُّ البالغان العاقلان مسلماً خطأً :  
فالدِّيةُ واجبةٌ على عاقلة القاتل ، وهي عَشْرَةُ وُقَيْلَتِهِ ، وعلى  
القاتل في نفسه إن كان بالغاً عاقلاً مسلماً : عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ولا  
بد ، فإن لم يقدر عليها لفقره فعليه صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، لا  
يجوز بينهما شهرُ رمضان ، ولا يومُ فطر ولا يومُ أَضْحَى ،  
ولا بَرِض ، ولا بِأَيَّامِ حَيْضٍ إن كانت امرأةً .

وذلك واجب على الذمي ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق  
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ولا على صِيَامٍ حتى يُسَلِمَ ، فإن أسلم يوماً ما : لزمه  
العتقُ أو الصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لقي الله عز وجل  
وذلك زائداً في إثمِهِ وعذابه ، ولا يصوم عنه وليه .

وتؤخر المرأةُ صِيَامَهَا حتى ترتفع حَيْضَتُهَا ؛ لأنها لا تقدر على  
المتابعة ، ففرضها أن تؤخر حتى تقدر ، كالرَيْضِ وغيره . )

٢٠٢٢ م ٣٥٩/١٠

## ٦ - قتل المسلم بالكافر .

رَ : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

## ٧ - الذمي يقتل الذمي ثم يسلم هو أو إسلامهما .

( لو أن كَافِراً ذمياً قَتَلَ ذمياً ثم أسلم القاتل بعد قَتْلِهِ المقتولُ  
أو قَبِلَ مَوْتَ المقتولِ : فلا قَوْدَ على القاتل أصلاً . ولأوليائه ديةُ المقتول  
إن اختاروا الدية قبل إسلام قاتلِ وليهم أو فادَوْهُ ثم أسلم بقيت =

= القرامة لم عليه ؛ لأنه مال استحققه عنده ، والأموال تحب  
للكافر على المؤمن وللمؤمن على الكافر . فلو أن المجرع أسلم  
أيضاً ثم مات وهو مسلم : فالقود له واجب ؛ لأنه مؤمن  
بؤمن ( ١٠ ) ٣٩/١١ م ٢١٣٠

### ٨ - تولده عن فعل مباح .

لو رمى حجراً فأصاب ذلك الحجر حجراً فقلعه فتدمره ذلك  
الحجر فقتل أو أفسد ، فلا شيء في ذلك ، وإنما يضمن المرمي ما  
تولد عن فعله ، ولا يضمن ما تولد عما تولد عن فعله .  
ولو أن إنساناً في بئر وآخر يستقي ، فانقطع الجبل فوقعت  
الدلو فقتلت الذي في البئر ، فإن كان ذلك لضعف الجبل : فهو  
قاتل خطأ ، والدية على العاقبة ، وعليه الكفارة . فلو غلب فلم  
يقدر على إمساكه الدلو ففتح يديه : فلا شيء عليه . ( ١١ ) ٢/١١  
م ٢١٠٤

### ٩ - صدوره من سكران أو مجنون أو صغير .

ر : قصاص ١٤ إقامة على سكران أو مجنون أو صغير .

### ١٠ - حكمه في أمر الغير به .

( من أمر بالقتل وكان متولي القتل مطيعاً للأمر منفذاً  
لأمره ؛ ولولا أمره إياه لم يقتله : كانا جميعاً قاتلين ، فعليها ما  
على القاتل من القود . وأما إذا أمره بفعل ذلك باختياره طاعة  
للأمر ، فالمباشر وحده : القاتل والقاطع والكاسر والفاق ،  
والجاني ، فعليه القود وحده ، ولا شيء على الأمر . =

قتل

= وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما ، والأمر : هو القاتل ' القاطع الجالد الكاسر الفاقس ؛ فالقود' عليه وحده .

وأما من أمر عبداً له أو لغيره أو حراً ، وكانوا جبالاً لا يدرون تحريم ما أمرهم به ، فالأمر' وحده : هو القاتل الجاني ، وعليه القود' ، ولا شيء على الجاهل .

ولا فرق بين أمره عبده وبين أمره غيره ، ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان .

ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره ، فإن كان فعل ذلك في نفسه مطيعاً للأمر ، ولو لا ذلك لم يقتل نفسه ، فالأمر' :

قاتل' ، وعليه القود . فلو أمره فقال : اقتلني ، فقتله مؤتمراً لأمره فهو أيضاً قاتل' ، وعليه القود . ( ١٠ / ٥١١ م ٢٠٨٩

و ٢ / ١١ م ٢١٠٤

١١ - كون الأمر به عذراً .

( يجب للأمر إنساناً بقطع يد نفسه بغير حق ، أو بقتل عبده ، أو بقتل ابنه : ما يجب' له لو لم يأمر بذلك من القود أو الدية ؛ لأن وجود أمره بذلك باطل . وكذلك من أباح لآخر أن يقتله ففعل : فأولياؤه المقتول القود' أو الدية . ( ١٠ / ٤٧١ م

٢٠٧٢ م

ر : معصية ١١ الأمر والانتهاز بها .

١٢ - الإكراه عليه .

ر : إكراه ٤ - تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمثلة له .

### ١٣ - المسك القتل ومن في حكمه .

( المسك القتل : ليس قاتلاً ، لكنه حَبَسَ إنساناً حتى مات ، فعليه مثلُ ما فعل ، فواجبُ أن يفعل به مثلُ ما فعل ، فيُمسك محبوباً حتى يموت . وكذلك : الراقبُ الناظرُ والربنيةُ والمحبوبُ والدالُّ والمتبِعُ والباغي ) ١٠ / ١٥١ م ٢٠٩٠

ر : قصاص ١٣ - إقامة على المسك ومن في حكمه أم على المباشر ؟

### ١٤ - كونه بترك إغاثة الملهوف .

( من استسقى قوماً فلم يسقوه حتى مات ، فإن الذين لم يسقوه إن كانوا يعلمون أنه لا ماء له البتة إلا عديم ولا يمكنه إدراكه أصلاً حتى يموت فهم قتلوه عمداً ، وعليهم : القود ؛ بأن ينعوا الماء حتى يموتوا ، كثروا أم قلوا ، ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بأمره ولا من لم يمكنه أن يسقيه . فإن كانوا لا يعلمون ذلك ويُقدِّرون أنه سيدرك الماء فهم قتلوه خطأ ، وعليهم الكفارة وعلى عواقبهم الدية . وهكذا القول في الجائع والعاري ولا فرق .

وليس هذا كمن اتبعه سبعٌ فلم يؤذِهِ حتى أكله السبع ؛ لأن السبع هو القاتل ، ولكن لو تركوه فأخذه السبع وم قادرون على إنقاذه : فهم قتلوه عمداً ، وهذا كمن أدخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ) ١٠ / ٥٢٢ م ٢٠٩٧

١٥ - حكم من غرّ إنساناً فبأهلكه أو دفعه لمهلكة .

( لو أن امرأة حفر حفرة وغطاها ، وأمر انساناً أن يمشي عليها ، ففسى عليها ذلك الإنسان غتاراً للشيء عالمياً أو غير عالمياً : فلا ضمان على أمره بالشيء ، ولا على الحافر ، ولا على المغطي .  
ولا فرق بين هذا وبين من غرّ إنساناً فقال له : طريق كذا آمن ؟ فقال له : نعم هو في غاية الأمن ، وهو يدري أن في الطريق المذكور أسداً حاجباً أو جلاً حاجباً أو كلاباً عترة أو قوماً قطاعين للطريق يقتلون الناس ، فنهض السائل مغتاراً بغير هذا الغار له ، فقتل وذهب ماله .

وكذلك من رأى أسداً فأراد الهروب عنه فقال له إنسان من يقرّ به : لا تخف فإنه مقيّد ، فاعتبر بقوله ومشى ، فقتله الأسد .

فهذا كلّه لا قرد على الغار ولا ضمان أصلاً في دم ولا مال .  
فلو أنه أكرمه على المشي على الحفرة فهلك فيها أو طرحه إلى الأسد وإلى الكلب فعليه القود . ولو طرحه إلى أهل الحرب أو البغاة فقتلوه نهم القتل لا الطارح ، بخلاف طرحه إلى من لا يعقل . وكذلك لو أمسكه لأسد فقتله ، أو لجنون فقتله ، فالملك هنا هو القتال بخلاف إمساكه إمّا لقتل من يعقل . )

٢١١١ م / ١١ / ١١

١٦ - التسبب فيه بغير قصد .

( الحبة تخرج من الحائط ، والقصار ينضح والقصاب =

= كذلك ، وإخراج شيء في طريق المسلمين ، والرحى ،  
والخفان والذئبان في المسجد ، والقاعد فيه ، والقنديل ،  
وظلال السوق - ما يظلل به أمام الخوانيت - ، ومن رش أمام  
بابه : لا يحل إلزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو إجماع ،  
فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك .

وإن وقع حائط فأتلف نفساً أو ماله فلا دية في ذلك  
ولا كفارة ولا ضمان لما تلف من مال .

وفي الحجرة توضع إلى باب أو لإنسان يستند إلى باب فيفتح  
الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الإنسان فيموت ، الظاهر  
عندنا أنه ضامن للمتاع ، والدية على عاقبته ، والكفارة عليه ؛  
لأنه مباشر . ولو أنه فعل هذا عمداً لكان عليه القود .

ولو أن امرأة رقدت ليلاً في طريق ، فداسه إنسان فقتله : فإنه  
خطأ ، وكذلك لو دخل دار إنسان ليُسرق ، فداسه صاحب  
المنزل فقتله : فهو مباشر ، عليه القود في العمد ، والدية في ذلك  
والكفارة على العاقلة في غير العمد . ( ١٠ / ٥٢٥ م ٢١٠١  
و ١٠ / ٥٢٧ م ٢١٠٢ و ١٠ / ٥٢٨ م ٢١٠٣ )

### ١٧ . كونه بالسّم أو بالطعام المسموم .

( من أطعم آخر سمّاً فمات منه ، ومن سمّ طعاماً ودعا  
إنساناً لأكله فمات : لا قودَ عليه ولا دية عليه ولا على عاقبته .  
ولا فرق بين هذا وبين من غرّ آخر ثمري له طريقاً ، أو دعا  
إلى مكان فيه أسد فقتله . وأما إذا أكرهه وأوجره السّم أو =



قتل = أمر من "يؤجر". فهو قاتل بلا شك، ومباشر لقتله، ويسمى

قاتلاً في اللغة . ( ٢٨/١١ م ٢١٢١

١٨ - كونه بالقاتل بالماء .

(المتأقون في الماء ، إن عُرف أبهم غُطسه في الماء حتى مات ، فان كان عمداً فالقود ، وإن كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقدي آخر فنعتاه من الخروج غير قاصد لذلك ، فالدية على عاقلة ، وعليه الكفارة ؛ لانه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قتل خطأ .

فان كان غطسه تغطية لا مياه البتة من مثلها ، فوافق منيته فهذا لا شيء فيه ؛ لانه لم يقتله لا عمداً ولا خطأ ، بل مات بأجله ختف أنه . فان نجبل من عمل ذلك به ، فتحكم القسامة هنا واجب . وكذلك من قتل في اختلاط قتال أو ليلاً أو ابن قتل . . . ١٠/٥٠٤ م ٢٠٨٧

١٩ - كونه بالسقوط من علو .

( من سقط من علو على إنسان ، فماتاً جميعاً أو مات الواقع أو الموقوع عليه فان الواقع هو المباشر لإتلاف الموقوع عليه بلا شك وبالمشاهدة ؛ لان الوقعة قتلت الموقوع عليه ، ولم يعمل الموقوع عليه شيئاً ، فدية الموقوع عليه إن هلك : على عاقلة الواقع ان لم يتعمد الوقوع عليه ؛ لانه قاتل خطأ . فان تعمد فالقود واقع عليه إن سلم أو الدية ، وكذلك الدية في ماله إن مات الموقوع عليه قبله ، فان ماتاً معاً أو مات الواقع قبل : فلا شيء في ذلك . ) ١٠/٥٠٤ م ٢٠٨٧

٢٠ - كونه بالهدم أو سقوط الجرف . قتل

( لو أن قوماً حفرُوا في حائطٍ يَحْتَرِ أو يَبْاطِلُ ، أو في معدنٍ أو بئرٍ ، فتردَّى عليهم الحائطُ أو الجرفُ ، فماتوا أو مات بعضهم فإن كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم : فهو قتلٌ عمدٌ ، والقودُ على من عاش أو ديةٌ كاملةٌ لجميع من مات ، لكل واحد منهم ديةٌ ، وإن كانوا لم يقصدوا إلا العمل : فبهم قتلةٌ خطأ ، على عواقلهم كلُّهم ديةٌ ديةٌ لكل من مات قتلًا ، فإن لم يكن لهم عواقلٌ فإنَّ سهمَ الغارمين أو من كل مالٍ لجميع المسلمين . )  
٢٠٨٧ م ٥٠٥/١٠

٢١ - كونه بالرجل من إنسان أو حيوان .

( كل ما جُنِيَ برجلٍ من إنسانٍ أو حيوانٍ فهو هدرٌ ، لا غرامةٌ فيه ولا قودٌ ولا كفارةٌ ، إلا ما صح الإجماعُ به بأنه محكومٌ فيه بالقودِ ؛ كالتعمد لذلك . ) ٢١١٨ م ٢١/١١

٢٢ - كونه بالافزاع من السلطان أو غيره .

( الذي سَلَّ سيفاً على امرأةٍ أو صبيٍّ يريد بذلك إفزاعها ، فمات ، فليس فيه إلا الأدبُ . ومن أفزعه السلطان قتلٌ : فلا شيء على السلطان ؛ إذ لم يباشر ، فلم يَحْزِرْ شيئاً أصلاً ، ولا فرق بين هذا وبين من رمى حجراً إلى العدو ففزعه من هربه إنسانٌ فمات ، فهذا لشيءٍ عليه . وكذلك من بنى حائطاً فانهدم ، ففزعه إنسانٌ فمات . ) ٢١٠٤ م ٣/١١ و ٢١٢٠ م ٢٤/١١

## ٢٣ - حكمه في المتصارعين أو المتصارعين ومن إليهم .

( السيفتان إذا اصطدمتا بغلبة ربح أو غفلة : فلا شيء في ذلك ؛ لانه لم يكن من الركبان حمل أصلاً ، فان كانوا تصادفوا أو حلوا وكل أهل سفينة غير عارقة بكان الاخرى لكن في الظلمة لم يروا شيئاً : فهذه جنابة والاموال مضمونة ، وأما الانتس فعلى عواقلهم كلهم ؛ لأنه قتل خطأ . وإن كانوا تعمدوا فالأموال مضمونة ، وعلى من سلب منهم القود أو الدية كاملة . والقول في الفارسين أو الرجلين يصطدمان : كذلك . وكذلك أيضاً الرماة بالمتجنيق ، تنقسم الدية عليه وعليهم ، وتؤدي عاقلة دية . وكذلك القول في المتصارعين والمتلاعبين ولا فرق . ) ٢٠٨٧ م ٥٠٣/١٠

## ٢٤ - حكمه اذا كان بالضبط في زحام .

( من ضغط في زحام حتى مات من ذلك الضغط ، فقد عرفنا أن الجماعة تلك بعينها كلهم قتله ؛ إذ كلهم تضاعلوا حتى مات من ضغطهم ، فاذا عرف قاتلوه : فالدية واجبة على عواقلهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم ، وإن جهلوه فهم غارمون حيث كانوا ، وحق الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر الأموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين . وإن كان مات من أمر لا يدرى من أصابه : فدية واجبة على جميع الأموال الموقوفة لمصالح المسلمين ؛ لأن مصيبة غارم أو عاقلة ولا بد . )  
٢٠٧١ م ٤٦٨/١٠ =

قتل = ر : قتل ٢٤ - كونه بالنقل بالماء

## ٢٥ - حكمه اذا وجد الطفل ميتا قرب كبير فأمم .

( امرأة ماتت بقرب ابنها أو غيره ، فوجد ميتاً ، إن مات من فعلها مثل أن تجر اللعاف على وجهه ثم ينام فينقلب فيموت غمّاً ، أو وقع ذراعها على فم أو وقع ثديها على فم ، أو رقدت عليه وهي لا تشعر ، فلا شك أنها قاتلته خطأ : فعليها الكفارة ، وعلى عاقلها الدية أو على بيت المال . وإن كان لم يمّ من فعلها : فلا شيء عليها في ذلك ، ولا دية أصلاً . فإن شكّت أمات من فعلها أم من غير فعلها : فلا دية في ذلك ولا كفارة . )  
٢٠٧٤ - ٤٧٤/١٠

## ٢٦ المرأة تتعمد اسقاط ولدها .

١ . إن كان لم ينبغ فيه الروح : فالغُرّة عليها ، وإن كان قد 'نبغ فيه الروح' ، فإن كانت لم تتعمد قتله : فالغُرّة أيضاً على عاقلها والكفارة عليها ، وإن كانت عمدت قتله فالقود عليها أو المعادة في مالها . فإن ماتت هي في كل ذلك قبل إلقاء الجنين ثم ألقته : فالغُرّة واجبة في كل ذلك في الخطأ على عاقلة الجاني هي كانت أو غيرها ، وكذلك في العمد قبل أن ينبغ فيه الروح فالقود على الجاني إن كان غيرها ، وأما إن كانت هي فلا قود ولا غُرّة ولا شيء . ١١٠٠ / ٣١ م ٢١٢٥

## ٢٧ - حكمه في الحامل . قتل

( إن قُتِلَتْ حَامِلٌ بَيْنَهُ الْحَمْلُ ، فَسَوَاءُ طَرَحَتْ جَنِينَهَا مَيِّتاً  
أَوْ لَمْ تَطْرَحْهُ : فِيهِ غُرَّةٌ ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، كَيْفَا أُصِيبَ ، الْقَتْلُ  
أَوْ لَمْ يُقْتَلْ ) ٢٨/١١ م ٢١٢٣

## ٢٨ - حكم من دخل دار غيره فأصيب فيها .

( من أدخل إنساناً داراً فأصابه شيءٌ ، فما لم يتبين أن هذا  
الإنسان جناه بعمد أو خطأ ، فلا شيء عليه . فإن وُجد في داره  
مقتولاً : فله حكم القسامة . وإن ادعى وهو حي على صاحب  
الدار : فعليه حكم التداعي . وإن لم يخرج إلا ميتاً لا أثر فيه ،  
فأموت يغدو ويروح ، ولا شيء به إلا التداعي ؛ إذ قد يمكن  
أن يُغَمَّ فلا يظهر فيه أثر ، فاذا أمكن فهو من باب التداعي ،  
ولو أيقنا أنه مات حتبأنفه لم يكن هنالك شيء أصلاً .  
٢١/١١ م ٢١٠٥

## ٢٩ - حكم من قتل إنساناً يجهل بنفسه الموت .

( من قتل إنساناً يجهل بنفسه الموت : فهو قاتل نفس ، فمن قتلته  
في تلك الحال ممدأ فهو قاتل نفس ممدأ ، ومن قتلته خطأ فهو قاتل  
نفس خطأ ، وعلى العائد القود أو الدية أو المفاداة ، وعلى الخطيئة  
الكفارة والدية على عاقلته . وكذلك في أعضائه القود في  
العمد ) ١٠/١٠٨ م ٢٠٩٤

قتل ٣٠ - مسؤولية حامل الصبي اذا وقع في مهواة .

( من حمل صبياً فسقط في مهواة ومات الصبي ، إن كان موته من وقوع حامله عليه فبر ضامن ، والضمان على العاقلة ، وعليه الكفارة ؛ لانه قاتل خطأ ، وإن كان مات من الوقعة لا من وقوع حامله عليه ؛ فلا ضمان في ذلك . فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه ؛ فلا ضمان على عاقلة ؛ لانه لا جنابة على ميت ) ١٢/١١ م ٢١١٢

٣١ - مسؤولية النائم عما يتلف بسببه من نفس أو مال .

( لو أن نائماً انقلب في نومه على إنسان فقتله ؛ فالدية على علقته ، والكفارة عليه في ماله ؛ لانه مخاطب . وأما من أوقد ناراً ليصطي أو ليطبخ شيئاً أو أوقد سراجاً ثم نام ، فاشتعلت تلك النار فأتلفت أمتعة وناس ؛ فلا شيء عليه في ذلك أصلاً ، إلا ما تعتمد الإنسان طرحتها للافساد والاتلاف ، فهذا مباشر متعد . فعليه القود فيما عمده قتلته ، والدية على العاقلة في الخطأ . وأما ناراً أوقدها غير متعد فهي مجبار - أي هدر لا ضمان فيها - ) ١٩/١١ م ٢١١٦ ، ٢١١٧

٣٢ - مسؤولية راكب الدابة أو قائدتها أو الرديف عليها أو سائقها فيما تصيبه .

( الراكب مصرف لدابته حامل لها ، فما أصابت بما حملها =

= عليه ، فان عمّد فعليه القصاص في النفس فما دونها ،  
وإن كان مما لا يضمنه . فان كان ذلك وهو لا يعلم بما بين  
يديه : فهو إصابة خطأ ، يضمن المالك وعلى عاقلة الدية في النفس  
وعليه الكفارة . وما أصابت برأسها أو بعضتها أو بذنها أو  
بنقحتها بالرجل أو ضربت بيديها في غير المشي : فليس من فعله  
فلا ضمان عليه .

وأما القائد ، فان كان يمك الرسن أو الحيطام فهو حامل  
للدابة على ما مشت عليه ، فان عمّد : فالقود كما قلنا والضمان في  
المال ، وإن لم يعدد : فهو قاتل خطأ ، فالدية على العاقلة والكفارة  
عليه في ماله ويضمن المالك . وسواء كان على الدابة المقودة راكب  
أو لم يكن : لا ضمان على الراكب إلا إن حملها أو أعان فهو  
والقائد شريكان ، وإلا فلا . فان كان القائد لا رسن يده ولا  
عقال فلا ضمان عليه البتة .

وأما الرديف ، فان كان يمك العنان هو وحده ولا يمكه  
المقدم ، فحاجب العنان هو الضامن وحده ، وعليه في العمد  
القود ، وفي الخطأ الكفارة والدية على العاقلة ، ولا ضمان ولا  
شيء على المتقدم إلا أن يعين في ذلك .

وأما السائق فان حملها بضرب أو نخس أو زجر على شيء ماء ،  
فان عمّد فالقود والضمان ، وإن لم يعدد فهو قاتل خطأ ، فان

لم يحملها على شيء فلا ضمان عليه . ٨/١١ م ٢١٠٦

٣٣ مسؤولية الأمر يجبس الدابة الهاربة أو المأمور بحبسها .  
(رجل طلب دابة فنادى رجلاً : احبسها علي ، فصدته =

== فقتلته أو رماها فقتلها ، أما الذي قال للرجل : « احبس لي الدابة »  
فصدته فقتلته : فلا ضمان على الذي أمره بحبسها . فلو أن  
المأمور بحبس الدابة رماها فقتلها أو جنى عليها : فهو ضامن على  
كل حال ، وكذلك لو أمره بقتلها أو الجناية عليها ففعل : ينمّن ؛  
لأنه أمره بما لا يحل . وأما من ضم صبيّةً من دابة فرمحتها  
الدابة فقتلها : فلا ضمان عليه . ( ١١/١٢ م ٢١١٢ )

٣٤ . مسؤولية موثق الدابة على طريق المسلمين أو موسليها .  
( من أوثق دابته على طريق المسلمين : فلا ضمان عليه ، وكذلك  
لو أرسلها وهو يمشي ، وكذلك من حمل دابة أو طائرًا عن رباطها :  
فلا ضمان عليه فيما أصابت ؛ لأنه لم يعمد ولا باشر ولا تولى .  
وأما من ركب دابةً ولها فليؤت يتبعها ، فأصاب الفيلسُ  
إنسانًا أو مالا : فهو الحامل له على ذلك ، فإن عمّد فالقودُ ،  
وإن لم يعمد فهو قاتل خطأ . فلو ترك الفلّو اتباع أمّته وأخذ  
بلعب أو خرج عن اتباعها فلا ضمان على راكب أمه أصلاً .

وكذلك من استدعى بجمّة بشيء تأكله وهو يدري أن في  
طريقها متاعاً تتلفه أو إنساناً راقدًا ، فأقتنه فأتلفت في طريقها  
شيئًا : فالقودُ في العمد ، وهو قاتل خطأ إن لم يعمد . وكذلك  
من أشل أسدًا على إنسان أو حَفَشًا ، وليس كذلك من أطلقها  
دون أن يقصد بها إنسانًا . ( ١١/٨ م ٢١٠٦ )

٣٥ . مسؤولية ملاحق الدابة فيما تصيبه في هربها .  
( لو أن امرأًا اتّبع حيوانًا ليأخذه ، ففكّل ما أفسده ==



= الحيوان في هروبه ذلك بما هو حامله عليه مما يوقن أن ذلك الحيوان إنما يراه ويرب عنه : فهو ضامن له ما عمده وقد صد بالتقوّد ، وما لم يقصد فالدية على العاقبة والكفارة عليه . وأما ما أتلف ذلك الحيوان في جزيئيه وهو لا يراه فلا ضمان على متبعه ( ١١/١١ م ٢١١٠ )

### ٣٦ - مسؤولية صاحب البهيمة فيما تجنيه .

لا ضمان على صاحب البهيمة فيما تجته من دم أو مال ، لا ليلا ولا نهاراً ؛ لأن العجاء جرحاً جباراً وعملها جبار - أي عذر - لكن يؤمر صاحبها بضبطها ، فان ضبطها فذلك وإن عاد ولم يضبطها : بيعت عليه .

فان أتى بها وحدها على شيء وأطلقها فيه : ضمن حينئذ ليلاً كان أو نهاراً ، فإذا نفرت وليس للذي نفرت منه ذنب إلا أن يكون نفرها عامداً : فان عليه القود فيما قتلت إذا قصد بذلك أن تطأ الذي أصابت ، فان لم يقصد ذلك : فهو قاتل خطأ ، والدية على العاقبة ، والكفارة عليه . ويضمن المال في كلتا الحالتين إذا تعمّد تغييرها ؛ لانه المحرك لها . ( ١٤٦/٨ م ١٢٦٥ و ١١/١١ م ٢١٠٦ و ١٠/١٦ م ٢١١٠ )

### ٣٧ - مسؤولية صاحب الكلب المقود وما في حكمه .

( إن قتل الكلب ، أو الفهد ، أو السبع الداجن ، أو الكبش النطاح ، أو نطح الثور ، أو البعير ، أو الفرس الذي =

قتل

= الذي بعض فيعمر : مسكيناً أو زامراً أو عابداً ، أو أصاب واحداً من هذه الدواب كثر يدر أو رجل أو فقّة عين أو أي أمر خرج من ذلك بأحد من الناس : فهو هدر ؛ لأن العجاء جرحها مجار ، إلا أن يكون قد استعدي في شيء من ذلك فأمره السلطان بإيثاق ذلك فلم يفعل : فان عليه أن يغرم ما خرج بالناس . ١٠ / ١١ / ٩ م ٢١١٠

٣٨ - مسؤولية مهيج الكلب أو مطلق الأسد أو معطي الأحق سيفاً .

أ لو أن إنساناً مهيج كلباً ، أو أطلق أسداً ، أو أعطى أحق سيفاً ، فقتل رجلاً كل من ذكرنا : فلا ضمان على المهيج ولا على المطلق ولا على المعطي السيف ؛ لأنهم لم يباشروا الجناية ، ولا أمروا بها من يطيعهم .

فلو أنه أشلى الكلب على إنسان أو حيوان فقتله : ضمن المال وعليه القود مثل ذلك ، وبطلت عليه كلب مثله حتى يفعل به مثل ما فعل الكلب باطلاقة . ١١ / ١١ م ٢١١١

٣٩ - مسؤولية من شق نهراً أو ألقى ناراً أو هدم بناءً فيما يتلف من نفس أو مال .

( من شق نهراً فغرق قوماً ، فان كان فعل ذلك عامداً لغيرتهم : فعليه القود والديات من قتل جماعة ، وإن كان شقاً لمنفعة أو لغير منفعة وهو لا يدري أنه يصيب به أحداً ، فما هلك به فهو قاتل خطأ ، والديات على عاقلته ، والكفارة =

قتل = عليه ، لكل نفس كفره ، وبضمن في كل ذلك ما أئلف من مال .

وهكذا القول فيمن ألقى ثاراً أو هدم بناء ولا فرق ، وإن عمد إحراق قوم أو قتلهم بالهدم : فعليه القود ، وإن لم يعد ذلك فهو قاتل خطأ . ولو ساق مائة فر على حائط فهدم المائاً الحائط فقتل فكما قلنا أيضاً سواء سواء ولا فرق . فإن مات أحد بذلك بعد موت الجاني أو تليف به مال بعد موته : فلا ضمان في ذلك ؛ لأن الجناية حدثت بعده ، ولا جناية على ميت ١٠ ١٩/١١ م ٢١١٦

٤ - مسؤولية صاحب السفينة أو المعبر إذا غرق ما فيها .

الضمان على صاحب المعبر يعبر بدواب إذا غرقت ، إلا أن ياتر تعصيب المعبر أو تعصيب السفينة فيضمن حينئذ ، ١٠ ١٤/١١ م ٢١١٣

١ ٤ - مسؤولية المدافع عن نفسه أو ماله .

١ من أراد أخذ مال إنسان ظالماً ، من لص أو غيره ، فإن تيسر له طرده منه ومنعه : فلا يحل له قتله ، فإن قتله حينئذ فعليه القود . وإن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص فليقتله ولا شيء عليه ؛ لأنه مدافع عن نفسه ١٠ ١٣/١١ م ٢١١٣

٢ ٤ - حكمه بين الأجير والمستأجر .

ر : فاص ٢ - تحققه بين الأجير والمستأجر .

قتل ٤٣ - حكم من زنى بامرأة ثم قتلها .

(لو زنى بامرأة حرة أو أمة ثم قتلها: فعليه حد الزنى كاملاً،  
والقود أو الدية والقيمة . ١١/٢٥٢ م ٢٢١٤

٤٤ - حكمه إذا جهل القتال .

(إذا مات إنسان في غفلة أو نزال أو في وجه ماء ،  
فانه لا يحل أن يعزّم من حفر شيئاً من دية ولا عواقلهم ؛  
لأننا ندرى أحبهم قتله أم بعضهم ، بل نوقن أن جميعهم لم  
يقتله ، فعن هذا أن يؤدي من سهم الغارمين أو من الاموال  
الموقوفة لمصالح جميع المسلمين . وهكذا من أصابه حجر لا يدري  
من رماه ، أو سهم كذلك ولا فرق . ١٠/٤٦٩ - ٤٧٠  
٢٠٧١ م

٤٥ - الاقرار به .

ر : إقرار ٦ - تحققه ونتائجه .

٤٦ - تعدد المقيمين به .

(قوم أقر كل واحد منهم بقتل قتيلا وبرا أصحابه ، إن  
صدق أولياء المقتول الجميع : فلهم القود من جميعهم أو بمن  
شاهوا ، ولهم الدية على ما قدمنا أو المفاداة ، فان كثبوا بعضهم  
وحذفوا بعضهم : فلهم على من صدقوه القود أو الدية أو المفاداة ،  
وقد برى من كثبوا ١٠/٥٢٥ م ٢١٠٠

## ٤٧ المقتول بين جماعة .

و . قسامة ٩ - القتل تضربه الجماعة .

## ٤٨ - حكم من ألت جنينين فصاعداً .

١ في الجنبه إذا طرح ميتاً : "غرة" عبد أو ولده ، فان كانا اثنين ففيها "غرتان" ، ولو أنهم عشرة ففي كل جنين غرة "عبد" أو أمة ، فلو قتلوا بعد الحياة ففي كل واحد دية "وكتارة" .  
٢/١١ م ٢١٢٦

## ٤٩ - حكم جنين الذمية أو المسلمة إذا ضربها فمي .

القول سنداً أن في جنين الذمية أيضاً "غرة" عبد أو أمة ، يقضى على عاقلة الغارب به ، فيطلبون غلاماً أو أمة "كافرتين" فيدفعونه أو يدفعونها إلى من نجب له ، فان لم يرجدا بقيت أحدهما لو وجد ، والقيمة في هذا وفي الغرة حجة إذا عدت : أقل ما يمكن .

ولو أن ذمياً ضرب امرأة مسلمة خطأ فأسقطت جنيناً : يكلف أن تتنازع عاقته عبداً كافراً أو أمة كافرة ولا بد ، ولا يجوز أن يتنازع عبداً مسلماً ولا أمة مسلمة ، والرقبة "كافرة" نجري ، في الغرة المذكورة سواء كان الجنين وعاقته مسلمين أو كفاراً ، وإنما الواجب عبد أو أمة فقط . ، ٣٧/١١ م ٢١٢٨ مكررو .

## ٥٠ - حكم جنين الامة .

( لا خلاف في أن جنين الامة من سيدها الحر مثل جنين  
الحرّة ولا فرق ، والخلاف في جنين الامة من غير سيدها الحر ،  
والصواب أنها سواء ولا فرق . وأما ما تنص الامة للقائه  
الجنين فهو الواجب على الجاني في ماله ولا بد زيادة على الغرّة . )  
٢١٢٨ م ٣٤/١١

## ٥١ - جنين البهيمة .

( في جنين البهيمة عندنا أن تقام البهيمة في بطنها ولدها ثم  
تقام بعد أن تطرح جنينها ، فيكون فضل ما بين ذلك : على  
الذي أصابها حتى طرحت جنينها . ) ٢١٢٩ م ٣٨/١١

## ٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

١ من ضرب حاملاً فأسقطت جنيناً ، فإن كان قبل الأربعة  
الأشهر قبل تمامها فلا كفارة في ذلك ، لكن الغرّة واجبة  
فقط . وإن كان بعد تمام الأربعة الأشهر وتيقنت حركته بلا  
شك وشهد بذلك أربع قوابل عدول ، فإن فيه غرّة عبداً أو  
أمة فقط ؛ لانه جنين قتل فذهبه دينه ، والكفارة واجبة  
بعق رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ؛ لانه قتل  
مؤمناً خطأ .

ومن تعددت قتل جنينها وقد تجاوز مائة ليلة وعشرين ليلة  
يقين فقتله ، أو تعدد أجني قتلها في بطنها فقتله : فالقود واجب  
في ذلك ولا بد ، ولا غرّة حيث لا أن يعفى عنه فتجب الغرّة =

قتل

= فقط ؛ وإنما وجب القودُ لأنه قاتل نفس مؤمنة عمداً فهو نفس  
بنفس ، وأهلُهُ بين خيرَين : إما القود ، وإما الدية أو  
المقادة ١١٠ / ٣٠ م ٢١٢٤

### ٥٣ - دعوى الجاني بموت المجني عليه قبل الجناية .

• من هدم بيتاً على إنسان ، أو ضربه بسيف وهو راقد فقطع  
رأسه ، وقال : « هدمت البيت وهو قد كان مات بعداً » ،  
أو قال : « ضربه بالسيف وهو ميت » : لم يلتفت له ولا يمين  
على أوليائه في ذلك ، ووجب القودُ عليه بشل ما فعل .  
١١٠ / ٢١٣٨

٥٤ - موت الجاني أو جنوه أو إغماؤه قبل إصابة المجني عليه .  
لو أن إنساناً رمى حجراً أو سهماً ثم مات إثر خروج  
السهم أو الحجر ، فأصاب الحجر أو السهم إنساناً عتده أو لم  
يعتده . فلا ضمان عليه ولا على عاقلته ؛ لأن الجناية لم تكن  
إلا وهو بمن لا يفعل له ، بخلاف ما خرج خطأ ثم مات ؛ لأن  
الجناية وقعت وهو حي .

فلو جنّ إثر رمي السهم أو الحجر فكموته ولا فرق ،  
وكذلك لو أنمي عليه . وأما النائم فيخلاف المقصود عليه والمجنون ؛  
لأنه مخاطب ومما غير مخاطبين ، إلا أنه لا عمد له .  
١١٠ / ١٩ م ٢١١٦

### ٥٥ - قتل الجاني قبل موت المجني عليه .

( لو أن جانياً جنى على إنسان جناية قد يعاش منها ، أو لا =

قتل

= سبيل إلى العيش منها ، فقام ولي هذا الجاني عليه فقتل الجاني قبل موت الجاني عليه فلا شيء في ذلك ؛ لأن كل جناية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها ؛ لأن القود قد بطل بمرته وقد صار المال في حياة الجاني عليه لغير الجاني وهم الورثة فهو مال من ماله ولا حق له عندهم ، ولا مال للبعاني أصلاً ، فبجانيته باطلة . ( ٢٠٨١ م ٤٩١/١٠ )

٥٦ - قتل الجاني بعد العفو أو أخذ الدية .

( إذا عفا الولي أو أخذ الدية ثم قتل : فقد قتل نفساً محرمة ، وإذا قُتل نفساً محرمة فالتقود واجب ١٠١ / ٤٩١ م ٢٠٨٢ )

٥٧ . صحة العفو فيه ، ومن يملكه ؟

ر : قصاص ١٥ - شروط صحة العفو فيه ومن يملكه .

٥٨ - اللغو في قتل النملة أو الحوابة .

( لولي المقتول غيبة أو حراية : حق ثابت في العفو أو في القود . ) ١٠ / ٥١٨ م ٢٠٩٥

٥٩ - حكم عفو الجاني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

( بطل أن يكون للمقتول خطأ أو عمداً : عفو أو حكم أو وصية في القود أو الدية . ومن جني عليه جرح أو قطع أو كسر ، فعفا عنه فقط أو عنه ومما يحدث عنه : فعفوه مما يحدث منه باطل ، وأما عفوه مما جني عليه فهو جائز ، وهو له لازم . ) ١٠ / ٤٨٦ م ٢٠٨١



قتل ٦٠ - تحمل العاقلة الصلح في العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المقتول في الخطأ .

( لا تحمل العاقلة العمد ولا الصلح في العمد . أما المنقرء بقتل الخطأ فإن كان عدلاً : حلف أولياء القتل معه واستحقوا الدية على العاقلة ، فإن نكلوا فلا شيء لهم . فلو أقر اثنان عدلان بقتل خطأ : وجبت الدية على عراقلها بلايين ؛ لأنها شاهدا عدل على العاقلة . وأما العبد فيقتل خطأ : فتحمل قيمته العاقلة ؛ لأن ما يزدحم في العبد دية والدية على العاقلة . )  
٢١٤٠ م ٤٨/١١

٦١ - خلع الجاني .

( لا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، إذ لم يأت عنه إجازة خلع ، والخلع باطل لا معنى له . وكل جاني بعمد فليس على عشيرته من جنائنه تبعه ، وكل جاني بخطأ فكذلك ، إلا ما أوجبه نص أو إجماع . )  
٢٠٩٦ م ٥٢١/١٠

١ - حكمه بين المسلمين .

قتال

٢ - قتال ٢ - الاحتجاز فيه .

٣ - الاحتجاز فيه .

( واجب على المقتلين أن ينجز بعضهم عن بعض فلا يقتلون ، وأن يبدأ بالانحياز الأول فالأول ، ففرض الانحياز واقع على الأول فالأول من المقتلين ولو أنه امرأة ؛ لأن القتال فيما بيننا محرم . )  
٢٠٧٧ م ٤٧٧/١٠

قتال

٣ - القصص والديبة فيه .

ر : قصاص ١٠ - حكمه في اقتال المسلمين .

قدر

١ - الإيمان به .

( القدر حق ، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ) ٣٧/١ م ٦٩

٢ - تعلقه بأعمال العباد .

١ جئنا أعمال العباد ، خيرها وشرها ، كل ذلك مخلوق ، خذلقه الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده . ٣٧/١ م ٧٢

٣ - أمثلة له .

( لا يموت أحد قبل أجله ، مقتولاً أو غير مقتول ، وحتى يستوفي رزقه ويعمل بما يشتر له ، السعيد من سعيد في علم الله تعالى ، والشقي من شقي في علمه تعالى ) ٣٧/١ م ٧٠ ، ٧١

٤ - صلته بالاختيار والارادة والمعرفة .

ر : قدر ٢ - تعلقه بأعمال العباد .

٥ - اظهار القول باطلاله .

ر : شفاعه ٤ - حكم القول باطلالها .

٦ - الاعتذار به .

ر : الله ١٧ - الاعتذار بقدره .

قذف

ر : مسجد .

قذف

١ - تعريفه .

( إن القذف والرمي : إسكان لمن واحد ، وهو : الرمي بالزنى بين الرجال والنساء . ) ٢٢٢٣ م ٢٦٥/١١

٢ - كونه كبيرة .

( قذف المؤمنات : من الكبائر الموجبة لعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم في الآخرة . ) ٢٢٢٥ م ٢٦٨/١١

٣ - تسوية الرجال والنساء في حكمه .

( المراد من قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات » الفروج المحصنات ، وعلى هذا فالنقض عام للرجال والنساء . ) ٢٢٢٦ م ٢٦٩/١١

٤ - تسوية الامة بالحوة في حكمه .

( قذف المؤمنات المحصنات البريات : من الكبائر الموجبة لعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم ، والامة والحوة : سواء . ) ٢٢٢٥ م ٢٦٨/١١

٥ - الاكراه عليه .

( المكره على القذف : لا يجب عليه شيء . ) ٣٢٩/٨

١٤٠٣ م

## ٦ - تحديد الاختلاف في الشهادة عليه .

الذي ينبغي ان يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد إما هو : ما لا تم الشهادة إلا به ، والذي إن أنقص لم تكن شهادة ، فهذا إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة ؛ لأنها لم تم . وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة ولا يحتاج إليه فيها وتم الشهادة مع السكوت عنه : فلا ينبغي ان يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكره أو لم يذكره ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .

فلما وجب هذا كان ذكره في الشهادة لا معنى له ، وكان أيضاً ذكره في الوقت في الشهادة في الزمان وفي الحرفة وفي القذف وفي التهم لا معنى له ، وإن أيضاً ذكره في المكان في كل ذلك لا معنى له . ١١ / ٣٤١ : ٢٢٧٦

## ٧ - أداء الشهادة لانقاذ قاذف الزاني .

من كانت عنده شهادة على إنسان في قذف ذلك الزاني ، إنسان قذف القاذف على أنه مجلد بالمقذوف ، ففرض على الشاهد على المقذوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سألها أو لم يسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم . وهو عاص مه تعالى إن يؤديها حينئذ . ١١ / ١٤٦ : ٢١٧٥

## ٨ - آلة الضرب فيه .

الواجب أن يضرب الخد في القذف بالسوط ، أو الجلب من شعر أو مكتة إن أو من قنب أو صوف أو حلفاء أو غير ذلك

قذف = ذلك، أو تقر أو قضيب من خيزران أو غيره، وليس في الأدلة ما يشير إلى أن الحدود تضرب بسوط خاصة دون سائر ما يضرب به (١٠) ١٧٢/١١ م ٢١٨٩

#### ٩ - ضرب المريض في حدة .

( إذا أصاب المريض حداً من زنى أو قذف أو خمر :  
يجلد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له ، فمن  
ضعف جداً جلد بشراخ فيه مائة عكول جلد واحدة ،  
فانون عكلاً كذلك (١٠) ١٧٣/١٠ م ٢١٩٠

#### ١٠ - قذف المكروه على الزنى .

١ من قذف مكرهاً : وجب عليه الحد (١٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

#### ١١ - قذف العتيق .

١ من قذف عتيقاً : وجب عليه الحد (١٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

#### ١٢ - قذف المحبوب .

( من قذف محبباً : وجب عليه الحد (١٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

#### ١٣ - قذف المجنون .

( من قذف مجنوناً : وجب عليه الحد (١٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٤ - قذف البكر .

( من قذف بكراً : وجب عليه الحد . ) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٥ - قذف الرقءاء .

( من قذف رتقاءً : وجب عليه الحد . ) ٢٧٣/١١ م

٢٢٢٨

١٦ - قذف القرناء .

( من قذف قرناء : وجب عليه الحد . ) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٧ - قذف الصغير .

( من قذف صغيراً : وجب عليه الحد . ) ٢٧٣/١١ م

٢٢٢٨

١٨ - قذف الجماعة .

( من قذف جماعة ، أو وجد يظاً النساء الأجنبية مرة

بعد مرة ، أو وجد يسرق تمرات ، أو رؤي يشرب الخمر

مرات ، فشهد بكل ذلك فأقام بينة علي صدقه في قذفه من

قذف إلا واحداً ، أو صدقه جميعهم إلا واحداً : فعليه الحد

في القذف ولا بد ؛ لأن الحد في قذف ألف أو في قذف

واحد : حد واحد ولا مزيد . ) ٣٠٠/١١ م ٢٢٥١

١٩ - قذف الكافر المسلم .

( يجب الحد على من قذف كافراً . فإذا قذف الكافر =

قذف = مسلماً : وجب الحكم عليه بحكم الإسلام وهو القتل ؛ لنقضه العهد  
وفسخه الذمة . ( ١١ / ٢٧٤ م ٢٢٢٩ )

٢٠ - قذف الكافرة .

( من قذف كافرة : فهو فاسق ، إلا أن يتوب ، وعليه الحد . )

١١ / ٢٦٨ م ٢٢٢٥

٢١ - القذف بالفسوق أو بالفسوق .

( من قال لآخر : « فحرت بفلانة » : فلا حد عليه ،

وكذلك لو قال : فسقت بفلانة . ) ( ١١ / ٢٩٨ م ٢٢٤٧ )

٢٢ - القذف بالجمور .

( القذف بالجمر : فيه التعزير فقط . ) ( ١١ / ٣٧٣ م ٢٢٩٥ )

٢٣ - سب الزاني أو قذفه بالزنى .

( من سب مسلماً يزني كان منه ، أو بسرقة كانت منه ، أو

معصية كانت منه ، وكانت ذلك على سبيل الأذى لاعلى سبيل

الوعظ والتذكير بالجليل سراً : لزمه الأدب ؛ لأنه منكر .

فان قذف إنسان إنساناً قد زنى يزني غير الذي ثبت

عليه ، وبين ذلك وصرح : فعلى القاذف الحد ، سواء حد

المقذوف في الزنى الذي صرح عليه أو لم يحد . ) ( ١١ / ٢٨٢ م

٢٢٣٢ )

٢٤ - القذف باللواط .

( القذف بفعل قوم لوطي : أذى ، ليس فيه إلا التعزير . )

١١ / ٢٨٣ م ٢٢٣٦ و ١١ / ٣٨٨ م ٢٣٠١

قذف ٢٥ - القذف باتيان البيهية .

( من رمى إنساناً ببيهية : فلا حدّ عليه . ) ٢٨٥/١١

م ٢٢٣٧

٢٦ - قذف الأب ابنته أو أمّ عبيده أو أمّ ابنه .

( إذا قذف الأب ابنته أو أمّ عبيده أو أمّ ابنه : يجب عليه

الحد . ) ٢٩٥/١١ م ٢٢٤٣

٢٧ - قول الزوجة : زنيّت بك ، جواباً لقوله : يا زانية .

( إذا قال الرجل للمرأة أو قالت المرأة للرجل : زنيّت بك ،

فهذا اعترافٌ بمجرد بالزنى ، وليس قذفاً ، فنقائِلُ هذا القول إن

قاله معترفاً فعليه حدّ الزنى فقط ، ولا شيء عليه غير ذلك ،

وإن قاله لها سافاً فليس قاذفاً ولا معترفاً : فلا حدّ عليه ، لا

للزنى ولا للقذف ، ولكن يُعزّر للأذى فقط .

فلو قال لها : زنيّنا معاً ، أو قالت له ذلك ، فهذا إن كان

قاله سافاً فهو قذفٌ صحيح ، عليه حدّ القذف فقط ، وإن قاله

معترفاً فعليه حدّ الزنى فقط . وكذلك على المرأة إن قالت ذلك

ولا فرق . ) ٢٩٠/١١ م ٢٢٤٠

٢٨ - قذف الزوجة قبل انتهاء لعانه .

( من قذف زوجته ، فأخذ في اللعان ، فلما شرع فيه ومضى

بعضه ، أقلّه أو أكثره أو مجّله أعاد قذفها قبل أن تتمّ هي التبعانها

فلا بدّ له من ابتداء اللعان . ) ٢٩٩/١١ م ٢٢٥٠



قذف

٢٩ - سب عائشة أو إحدى أمهات المؤمنين .

( من سب عائشة رضي الله عنها : قُتل ، وكذلك لو رمى إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ) ١١/٤١٥ م ٢٣٠٨

٣٠ - نفى النسب .

( لاحد فيمن نفى آخر عن نسب ) ١١/٢٦٦ م

٢٢٢٤ م

٣١ - عفو المذوف .

( اخذ من حقوق الله تعالى ، لا مدخل للمذوف فيه أصلاً ، ولا عفو له عنه ) ١١/٢٨٨ م ٢٢٣٩

٣٢ - سقوط حده عن السكران .

( السكران غير مأخذ بشيء أصلاً ، فذفاً كان أو غيره ، إلا حد الحمر فقط ) ١١/٢٩٣ م ٢٢٤٢

٣٣ - الوكالة عليه .

( لا تجوز الوكالة على قذف ) ٨/٢٤٥ م ١٣٦٣

قرآن

١ - كونه كلام الله وحيه .

( إن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً ما بين ذلك ، من أول أم القرآن الى آخر الموعدين : كلام الله عز وجل وحيه ، أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم . من كفر بحرف منه فهو كافر . ١/١٠٤ م ٢١ ر : الله عز وجل ١١ - قرآنه وكلامه .

## قرآن ٢ - الرجوع اليه عند الاختلاف .

ر : ٣ - التمسك به

اجماع ٤ - الرجوع اليه .

اسلام ٢ - مصادره .

٣ - التمسك به .

( لا يحل ترك ما جاء في القرآن ، أوصح عن رسول الله ﷺ  
لقول صاحب أو غيره ، سواء كلف هو راوي الحديث أو لم  
يكن ) ١١/١ م ٩٣

٤ - أخباره .

( كل ما في القرآن من خبر عن نبي من الأنبياء أو منج أو  
عذاب أو نعم أو غير ذلك : فهو حق على ظاهره ، لا رمز في  
شيء منه ) ١١/١ م ٢٢

٥ - نسخه .

ر : نسخ .

٦ - الحلف به .

ر : أيمان ٢ - شرط انعقادها بالقرآن أو بكلام  
الله تعالى .

٧ - الإجارة على تعليمه ونسخه .

ر : إجارة ١٤ - حكمها على التعليم والنسخ والرقية .

٨ - مدة ختمه ومقدار ما يقرأ منه في اليوم واليلة .

( يستحب أن يحتم القرآن كله مرة في كل شهر ، فان ختمه في أقل فحسن . ويكره أن يحتم في أقل من خمسة أيام ، فان فعل ففي ثلاثة أيام ؛ لا يجوز أن يحتم القرآن في أقل من ذلك . ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم ولية . )  
٥٣/٣ م ٢٩٤

٩ - التبعده على غير طهارة .

( قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف : جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء ، والجنب والحائض . )  
١١٦ م ١٥٧/١

١٠ - قراءته بغير العربية .

( من أحال القرآن متعمداً فقد كفر . ومن كانت لغته غير العربية جاز له أن يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز له أن يقرأ بها . ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له . )  
١٥٩/٤ م ٤٦٦

١١ - تبديل ألفاظه بمعانيها ، وتقديمها وتأخيرها ، وقراءتها كذلك .

و : ترجمة ١ - التزام الألفاظ بالأمور بها .

١٢ - الافتراء عليه .

( لا يجب حشد القرينة على من افتري على القرآن . )

٢٨٦/١١ م ٢٢٣٨

- قراض ر. مضاربة .  
قرض ر. دين .  
قرعة ١ - اختيار المؤذن بها .

( إن تشاح المؤذنون وهم سواء في التأدية والصوت والفضل  
والعرق والأوقات : أقرع بينهم ، سواء عظمى أقطار المسجد  
أم لم تعظم ( ٠ ١٤٢/٣ م ٣٢٤

٢ - الاقتراع بين النساء للسفر .

( لا يجوز للرء أن يخص امرأة من نسائه بأن تسافر معه إلا  
بقرعة ( ٠ ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

٣ - إلقاء الولد المدعى به من رجلين ، بها .

( إن تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد ، أو ابتاع  
أحدهما أمة من الآخر فوطئها ؛ وكان الأول قد وطئها أيضاً ،  
ولم يعرف أيهما الأول ولا تاريخ النكاحين أو المليكين ،  
فظهر بها حمل فأتت بولد ، فإنه إن تداعيا جميعاً فإنه يقرع  
بينهما ، فأبشها خرجت قرعته ألحق به الولد وفضي عليه حصه  
بحصته من الدية ، إن كان واحداً فنصف الدية ، وإن كانوا ثلاثة  
فلهما ثلثا الدية وهكذا ، سواء كان المتداعيان أجنبيين أو أباً  
وابناً ، أو حراً وعبدًا . فإن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً :  
ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة ( ٠ ١٤٨/١٠ م ١٩٤٥

قرعة ٤ - اختيار من يتولى القصاص بها .

( إذا نشأ الأولياء في دولتي قتل قاتل ولبيهم : قيل لهم : إن اتفقتم على أحدكم أو على أجنبي فذلك لكم ، وإلا أقرعنا بينكم فأيكم خرجت قرعته قولت القصاص . ) ٤٢/١١ م ٢١٣٥

٥ - تحكيمها فيمن يقع عليه العتق .

( من أوصى بعتق رقيق له لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة : لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة ، فمن خرج سهمه صحر فيه العتق ، سواء مات العبد بعد الموصي وقبل القرعة أو عاش إلى حين القرعة . ومن خرج سهمه كان ماقياً على الرق ، سواء مات قبل القرعة أو عاش إليها . ) ١٠ ٣٤٢/٩ م ١٧٦٧

قریش ١ - نسبهم .

( قریش : من ولد جبر بن مالك ؛ من قبل آبائه . ) ١٣٩٩ م ٣٥٩/٩

٣ - إقامة الحد والقصاص عليهم .

( يقتل القرشي فيما يوجب القتل ؛ من رجس المحسن إذا زنى ، والقود والجرباة ، والبرذرة ، وإذا شرب الخمر بعد أن حُدّ فيها ثلاث مرات . فهو كفيره : يقتل صبراً كما يقتل غيره ، وتقام عليه الحدود كما تقام على غيره ولا فرق . ) ٢٣٠٨ م ٤٠٦/١١

١ - جَوَازُهَا .

( كانت القسامة في الجاهلية ، فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت عليه ، وقضى بها بين أناس من الأنصار في قتل اذْءَوْه .  
- على يود خير . ) ١١ / ٧٦ م ٢١٤٨

٢ - كَوْنُهَا مِنْ حَقِّقِ النَّاسِ .

( القسامة ليست من الحدود ، بل هي من حقوق الناس . )  
١١ / ٧٧ م ٢١٤٩

٣ - وَجُوبُ الْحُكْمِ بِهَا .

١ لا يحل ترك حكم القسامة ، إذ لا يحل أخذ شيء من أحكامه  
يُتَّبَعُ وترك سائرها ؛ إذ كُفِّهَا من عند الله تعالى ، وكلها حق ،  
وفرض الوقوف عنده والعمل به ، وليس بعض أحكامه عليه  
السلام أو نى بالضاة من بعض . ) ١١ / ٧٦ م ٢١٤٩

٤ - مَوْضِعُ الْحُكْمِ بِهَا .

١ لا قسامة إلا في القتل يوجد فقط ، فإن وجد لا أثر فيه  
فقد قلنا : إن رسول الله ﷺ إنما حكم في مقتول ، وليس كل  
ميت مقتولا .

فإن يَظُنُّ أنه قُتِلَ بآثر وجد فيه ضرب أو شدة أو خنق  
أو ذبح أو طعن أو جرح أو كسر أو سم فهو مقتول ،  
والقسامة فيه .  
=

قَسَامَة

= وإن ثبتنا أنه ميتٌ حَتَفَ أنه لا أثر فيه البتة فلا قسامة .  
وإن أشكل أمره فأمكن أن يكون ميتاً حَتَفَ أنه وأمكن  
أن يكون مقتولاً فمَنَّهُ بشيء وضعه على فيه ففقط نفسه فمات  
فالقسامة فيه .

وسواءٌ 'وجد القتيل في دار أعداء كفار أو مؤمنين ، أو  
أصدقاء أو دار قريب . وسواء وجد في مسجد أو في دكانه أو في  
السوق أو في الفلاة أو في السفينة تجري أو في البحر أو على عنق  
إنسان أو في سقف أو شجرة أو غار أو على دابة ، كل ذلك  
سواء وفيه القسامة متى ادعى أوليائه في كل ذلك على أحد .  
وهي واجبة في العبد والحُر والمسلم والنمسي ( ١٠ ) ٨٤/١١ م ٢١٤٩  
و ١١/ ٨٨ م ٢١٥٠

٥ - انتفاؤها في أمور .

١ - لا قسامة في ييمة ' وجدت مقتولة ، ولا في شيء وجد  
من الأموال مفسوداً . ( ١١/ ٨٨ م ٢١٥٠ )

٦ - عدة الأيمان فيها .

( البعين في الدعاوى كلها سواء ، دماء كانت أو غيرها ،  
في كل ذلك بين واحد فقط على من ادعى عليه ، إلا في الزنى  
والقسامة ، ففي الزنى أربعة من الشهود فصاعداً ، وفي القسامة  
حسون مينا لا أقل ( ١٠ ) ٧٨/١١ م ٢١٤٩ و ٩٣/١١ م ٢١٥٢  
٧ - الخالف فيها .

( 'يخلف' في القسامة العصبه ' وإن لم يكونوا وارثين ، ومن =

قسامة

== نَشِيطُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ ، سِوَاهُ كَانَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَقْتُولِ أَوْ أَبْعَدُ مِنْهُ . وَلَا يَدْخُلُ فِي التَّحْلِيفِ إِلَّا الْبَطْنُ الَّذِي يُعْرَفُ الْمَقْتُولُ بِالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْعَصَةِ عَبْدٌ صَرِيحٌ النَّسَبِ فِيهِمْ إِلَّا أَنْ أَبَاهُ تَزَوَّجَ أُمَةً لِقَوْمٍ فَلَحَقَهُ الرِّقُّ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يُحْلَفُ مَعَهُمْ إِنْ شَاءَ .

وَيُحْلَفُ الْمَرْأَةُ فِي الْقِسَامَةِ ، وَأَمَّا الصَّبِيَّانِ وَالْمُجَانِنُ فَغَيْرُ مُخَاطَبَيْنِ أَصْلًا بِشَيْءٍ مِنَ الدِّينِ . وَلَا يُحْلَفُ الْمَوْلَى وَالْحَلِيفُ فِي الْقِسَامَةِ أَبْضًا . ( ٨٩/١١ م ٢١٥١ )

٨ - رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي فِيهَا .

( إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلطَّالِبِ بَيِّنَةٌ وَأَبَى الْمَطْلُوبُ مِنَ الْيَمِينِ : أُجِبَ عَلَيْهِ ، أَحَبُّ أُمِّ كُرْهٍ ، بِالْأَدَبِ ، وَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِنَكْوَلِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَصْلًا ، وَلَا تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الطَّالِبِ الْبَيِّنَةَ . وَلَا تَرُدُّ بَيِّنَ أَصْلًا إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ، وَهِيَ : الْقِسَامَةُ ، فَمَنْ وَجَدَ مَقْتَرًا فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِأَوْلِيَانِهِ بَيِّنَةٌ حَلَفَ خَمْسُونَ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ وَبَرَّوْهُ ، فَإِنْ نَكَلُوا أُجِبُوا عَلَى الْيَمِينِ أَبَدًا ؛ وَهَذَا مَكَانٌ يُحْلَفُ فِيهِ الطَّالِبُونَ فَإِنْ نَكَلُوا رَدُّ عَلَى الْمَطْلُوبِينَ .

- الْمَوْضِعُ الثَّانِي : الْوَصِيَّةُ فِي السَّفَرِ .

- الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ : مَنْ قَامَ لَهُ بَدْعُوهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَدِلَ

أَوْ أَمْرَانِ عَدِلْتَانِ . ( ٣٧٣/٩ م ١٧٨٣ )

٩ - الْقَتِيلُ تَضَرُّبُهُ الْجَمَاعَةُ فَيَمُوتُ فِي دَارٍ قَوْمٌ بَعْضُ الْجَمَاعَةِ مِنْهُمْ .

( الْجَمَاعَةُ تَضْرِبُ الرَّاحِدَ فَيَمُوتُ ، وَلَا يُدْرَى مَنْ أَصَابَهُ ==



قَسَامَة

== منهم ، فإنه إن وجد مقتولاً في دار قوم فادعى أهله على أهل تلك الدار وكان الذين ضربوه من غير أهل تلك الدار : فليس هنأ حكم القسامة ولكن حكم التداعي : البينة على المدعي واليمين على من أنكر . ( ١٠ / ٥٠١ م ٢٠٨٦

١٠ - حكم القتل بحمل وفيه رمق فيموت في مكان آخر .

( لا قسامة في قتل يوجد وفيه رمق فيموت في مكان آخر أو في الطريق ، أو يوت لآخر وجوده له وفي حياة ، ولما فيه التداعي فقط ( ١٠ / ٨٣ م ٢١٤٩

١١ - حكم من وجد في دار غيره مقتولاً .

ر : قتل ٢٨ . من دخل دار غيره فأصيب فيها .

١٢ - الفوق بين جماعة المتفاسين .

( المتفاسون في الماء . إن عرف أيهم غطسه في الماء حتى مات : إن كان عمداً فالقود وإن كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج اتى ساقبي آخر ففتحاه الخروج غير قاصد لذلك فالدية على عاقلته وعليه الكفارة ، وإن كان غطسه تغطية لا يمت من مثله البية فوافق منيته ، فهذا لا شيء فيه ، فإن مجبل من حمل ذلك به فالقسامة واجبة . ( ١٠ / ٥٠٤ م ٢٠٨٧

قسمة ١٣ - حكم من اعتصم قاتله المجهول في بيت أو أي مكان معين .

( لو أن امرءاً خرج إليه عدو في طريق فقتله ، وجماعة ثقات ينظرون إلى ذلك إلا أنهم لا يعرفون القاتل فمن هو ، فلما رآهم الثقات هرب وصار خلف ديوحة أو في بيت أو في خان ، فاتبعته الجماعة فوجدوا خلف الرابية أو الحان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين ، فيهم ثقات وغير ثقات ، فسألهم : من دخل عند الساعة ؟ فقال كل امرئ منهم : لا ندري ، كل امرئ منا مشغول بأمره . الواجب في هذا : أن لا يسجن واحد منهم ، لكن من ادعى عليه : حلف المدعون ، على حكم القسمة ، فإن نكلوا حلف هو عينا واحدة . وكذلك لو ادعى على جماعة بأعيانهم كل واحد منهم يحلف عينا واحدة . ٤٦٨/١٠٠٠ م ٢٠٧١ م

قسمة ١ - قسمة العين الواحدة المشتركة .

( القسمة جائزة في كل حق مشترك إذا أمكن ، وعلى حسب ما يمكن ، سواء كان أرضاً أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حتماً أو ثوباً أو سيفاً أو لؤلؤة أو غير ذلك ، إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء . حاشا المصنف ، والرأس الواحد من الحيوان ، فلا يقسم أصلاً ، لكن يكوثر بينهم يؤاجرونه ويقسمون أجرته ، أو يخدمهم أياً ما معلومة . ١٢٨/٨ م ١٢٤٨ م و ١٣٠/٨ م ١٢٥٢ م

قصة ٢ - التصرف في المشترك قبلها .

( من كان بينه وبين غيره أرض أو حيوان أو عرض ، فباع شيئاً من ذلك أو وهبه أو تصدق به أو أصدقه ، فإن كان شريكاً غائباً ولم يُعْجِبْ إلى القسمة ، أو حاضراً يتعذر عليه أن يضمه إلى القسمة أو لم يُعْجِبْهُ إلى القسمة : فله تعجيل أخذ حقه والقسمة والعدل فيها .

فإن أنفذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متزيد ولا محابٍ لنفسه بشيء أصلاً : فهي قسمة حق ، وكل ما أنفذ من ذلك جائز نافذ أحب شريكه أم كره . فإن كان حابياً نفسه فسخ كل ذلك .

فلو غرس وبني وعمر : فنفذ كل ذلك في مقدار حقه ، وقضي له بما زاد الذي يشركه ، ودَّ حق له في بناءه وعماراته وغرسه ، إلا قلع عين ماله كالغصب ولا فرق . ولو كان طعماً فأكل منه : ضمن ما زاد على مقدار حقه . فإن كانت مملوكاً فأعتق : ضمن حصة شريكه . ١٤٣/٨ م ١٢٥٧

٣ - إنفاذ الحكم في شيء من المشترك قبلها .

( لا يحل لأحد من الشركاء إنفاذ شيء من الحكم في جزء معين بما له فيه شريك ولا في كله ، سواء قل ذلك الجزء أو أكثر ، لا يبيع ولا صدقة ولا هبة ولا إصداق ولا إقرار فيه لأحد ولا تحييس ولا غير ذلك . فإن وقع شيء مما ذكرنا : فسخ أبداً ، سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع . ) ١٣٣/٨ م ١٢٥٦

قصة ٤ - قصة الاعيان المتفرقة .

( إن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين إلى إخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه : فحضي له بذلك ، أحب شركاؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ولا كل دار بين جميعهم ولا كل ضيعة بين جميعهم إلا باتفاق جميعهم على ذلك . ويقسم الرقيق ، والحيوان ، والمصاحف وغير ذلك ؛ فمن وقع في سهمه عبد وبعض آخر : بقي شريكاً في الذي وقع حظه فيه . )  
١٣٢/٨ م ١٢٥٣

٥ - قصة ذى العاوى والسفل .

١ لا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين "علو" بناء والآخر "سفل" ، وهذا مفروغ أبدأ إن وقع . ١٣٣/٨ م ١٢٥٥

٦ - قصة لا يجوز بيعه .

١ "يقسم كل" ما لا يحل بيعه إذا حل ملكه ، كالكلاب والسنائير ، والنحر قبل أن يبدؤا صلاحه ، والماء وغير ذلك ، كل ذلك بالمساواة والمماثلة ، وكذلك تقسم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة ، فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى . ١٣٣/٨ م ١٢٥٤

قصة ٧ - اجبار الممتنع عليها .

( يجبر الممتنع عن القسمة عليها ، ولا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ، ولا على تقاومها الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً ، كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم من الحيوان ، لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم ، أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا يمكن القسمة . ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبع حصتك وإن شئت فامسك ، وكذلك شريكك ، إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حينئذ لواحد كان أو لشريكين فصاعداً ، إلا أن يكونا اشتراكاً لتجارة ، فيجبر على البيع هنا خاصة ممن أباه . ) ١٢٨/٨ م ١٢٤٩ و ١٣٠/٨ م ١٢٥١

٨ - البذل من المقسوم عندها .

( فرض على كل آخذ حظه من المقسوم أن يعطي منه ممن حضر القسمة من ذوي قرىبي أو مكين : ما طابت به نفسه ، ويعطيه الولي عن الصغير والمجنون والغائب . ) ١٢٨/٨ م ١٢٥٠

٩ - الوكالة عليها .

( يوكل للصغير والغائب ممن يعزل له حقه في القسمة ) ١٢٨/٨ م ١٢٤٩

قسم ر: آيات .

قسم ١ - حكمه في السفر :

( السفر بامرأة من زوجاته أو بامرأتين أو بثلاث لا يكون إلا بالقرعة ، فان خرج بها بالقرعة لم يجاسبن بليلتين معه في السفر ، فان خرج بها بغير قرعة جاسبن بتلك الليالي ولزمه فرضاً أن يوفقي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وله ألا يسافر بواحدة منهن ، وهو عدل بينهن في المنع . ) ٦٧/١٠ م ١٨٩٩ ب

٢ - مدته في النوام والبدء .

( حد القسمة للزوجات من ليلة فما زاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز أن يزيد على سبع ، ولية لية أحب إلينا .  
ولذا تزوج الرجل بكراً حرة أو أمة مسلمة أو كتابية وله زوجة أخرى حرة أو أمة : فعليه أن يخص البكر بمبيت سبع ليالٍ عندها ثم يقسم فيعود ، ولا يجاسبها بتلك السبع ولا بشيء منها . فان تزوج ثيباً فله أن يخصها بمبيت ثلاث ليالٍ كذلك ، فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها ويسقط حكمها في التفضيل . ) ٦٧/١٠ م ١٩٠٢ و ٦٣/١٠ م ١٨٩٩ ب

٣ - تحديد شعوله .

( لا يجوز أن يفضّل في قسمة الليالي حرة على أمة =

قَسَم

= متزوجة ، ولا مسلمة على ذمية ، ولا يجوز للرجل أن يقسم  
لأم ولده ، ولا لأمته مع زوجته إن كانت ، ، فلو طابت نفس  
الزوجة بذلك : فله أن يقسم لأمته ، لكن له أن يطا أمته متى  
شاء . ( ١٠ ) ١٨٨٨ م ٤١/١٠ و ١٩٠١ م ٦٧/١٠

٤ - حق للزوجة الجديدة فيه .

ر : قَسَم ٢ - مدته في الدوام والبدء .

٥ - الضرعة فيه .

ر : قَسَم ١ - حكمه في السفر .

٦ - هبته .

( إن وهبت المرأة ليتها لضرتها : جاز ذلك ، فان بدا لها  
فرجعت في ذلك فلها ذلك . ) ١٩٠٣ م ٦٨/١٠

ر : جراح ، دية ، قتل .

قصاص

١ - موضوع وجوبه .

( القصاص واجب في كل ما كان بعمد ، من جرح أو

كسر . ) ٢٠٢٥ م ٤٠٣/١٠

٢ - تحققه بين الأجير والمستأجر .

( لم يفرق الله تعالى بين المستأجر وغيره ، فلا شيء في الخطأ  
إلا ما أوجب الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص ،  
سواء الأجير والمستأجر . ) ٢٠٢٥ م ٤٧٤/١٠

٣ - إثباته لدى الحاكم . قصاص

( حَكَمَ عليه الصلاة والسلام بالقَوْدِ والقتلِ قصاصاً : بظاهر  
البينة أو الإقرار التام ، وهذا هو الحقُّ المفترضُ على الحكام  
المتيقن أن الله أمرهم به ، ولم يكلفهم علم الغيب . )  
٢٠٧٠ م ١٦٧/١٠

٤ - تحديد تعيين القصاص .

( إن كان الوارثُ صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث  
هناك غيره : فقد وجب القودُ بلا شك . ) ٢٠٧٩ م ١٨٥/١٠

٥ - اختيار بين القصاص والعفو والدية ، وهل يورث ؟

( من قَتَلَ مؤمناً عمداً غولي\* المتقول مخير :  
- إن شاء قتله بمثل ما قُتِل هو به وليه ،

- وإن شاء عفا عنه ، أحب القتاتلُ أم كره ، وليس عفوُ  
الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بمقتضى لها ، إلا أن يلفظ  
بالعفو عن الدية أيضاً ،

- وإن شاء عفا عنه بما يتلفان عليه فهنا خاصة إن لم يرضه  
القاتل لم يلزمه ، ويكون للولي القود أو الدية ، فإن أبى الولي إلا  
أكثر من الدية : لم يلزم القتاتل أن يزيد على الدية ولو برئة .

ومن مات من الأهل : لم يورث عنه الخيار ، فإن كان الوارث  
صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث غيره : فقد وجب القودُ  
بلا شك . ) ٢٠٧٢ م ٣٦٠/١٠ و ٢٠٧٩ م ١٨٤/١٠



## قصص ٦ - حق التمثيل بالجاني قصاصاً .

( من أخاف إنساناً ، فقطع ساقه ومنكبّه وأندّه وقتله  
فلولّي المقتول أن يفعل به كل ذلك ويقتله ، وله أن يقتله دون  
أن يفعل به شيئاً من ذلك ، وله أن يفعل به كل ذلك أو بعضه  
ولا يقتله لكن يعفو عنه . ) ٢١٣٦ م ٤٢/١١

## ٧ . حكمه إذا كان بين الأولياء صغير أو مجنون أو غائب .

( إذا كان في أولياء المقتول غائب أو صغير أو مجنون :  
فلكبير وللحاضر وللعاقل أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغير  
ولا إفاقة المجنون ولا قدوم الغائب ، فإن عفا الحاضرون البالغون  
لم يجز ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون ، بل هم  
على حقهم في القود حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون . فإن مات  
الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الأمر إلى من بقي  
من الورثة . ) ٢٠٧٩ م ٤٨٢/١٠

## ٨ - تنازع الأولياء فيمن يتولاه منهم .

( إن تشاح الأولياء في تولّي قتل قاتل ولبيهم قبل لهم ،  
إن انتقم على أحدهم أو على أجنبي فذلك لهم ، وإلا أفرعنا بينهم  
فاشكم خرجت قرعته : تولى القصص . ) ٢١٣٥ م ٤٢/١١

## ٩ - متوّلّيه من المحارب القتال . . .

( إذا قتل المحارب قتيلاً اجتمع حقان ، أحدهما : لله ، والثاني :

=لولي المقتول، وحق الله تعالى أحق بالقتلاء، ودينه أولى بالأداء،  
وشرطه : المقدم في الوفاء على حقوق الناس . فان قتله الإمام  
أو صلبه للمحاربة كان للولي أخذ الدية في مال المقتول، لأن حقه  
في القود قد سقط ، فبقي حقه في الدية أو العفو عنها ، فان اختار  
الإمام قطع يد المحارب ورجله أو نفيه : أنفذ ذلك و«كان  
حينئذ للولي الخيار في قتله أو الدية أو المصاداة أو العفو .

٢٢٥٦ م ٣١٢/١١

١٠ - حكمه في اقتتال المسلمين .

( إن جنى المقتول على قاتله جنابة مات منها بعد موت  
المقتول : فالرد واجب تعجيله على الحي إذا كانا ظالمين معاً  
أو كان الحي منها ظالماً والمقتول مظلوماً ، فيستقار من الحي في  
نفسه وفي الجراح التي جرح المقتول بها ، أو يؤخذ الدية منه  
أو من ماله ، مات أو عاش ، ولا شيء في مال المقتول إلا إذا  
كان قطع له أصباً أو أصابع أو بدأ أو رجلاً فالدية في ذلك في  
مال الميت .

وأما إذا كان القاتل الحي مظلوماً والمقتول ظالماً : فلا شيء  
على القاتل الجراح ، لا قود ولا دية . ( ١٠ / ٥٠٢ م ٢٠٨٧ .

١١ - إقامته في الشهر الحرام .

( من قتل أو جرح في شهر حرام فلم يظفر به إلا في شهر  
حلال فإن ولي الاستقادة من الدم أو الجرح مخير : إما شاء  
تأخيرته إلى شهر حرام فذلك له ، وإن لم يُريد ذلك فهو بعض  
حقه تجافى عنه . ( ١٠ / ٤٩٩ م ٢٠٨٤

قصاص ١٢ - إقامته في حرم مكة .

ر : مكة ١٤ - القصاص وإقامة الحد والجن ودفع الأذى فيها .

١٣ - إقامته على المسك ومن في حكمه أم على المباشر .

( من أمسك آخر حتى فُتنت عينه أو قطع عضوه أو ضرب ، فاطمكم فيه أن يقتل من الفاقه والسكران والقاطع والضارب بثل مافعل ، ويعزّر المسك ويسجن على ما يراه الحاكم . والمسك القاتل ليس فائزاً ، ولكنه حبس لإنساناً حتى مات ، فعليه مثل مافعل ، فواجب أن يفعل به مثل مافعل فبذلك محبوباً حتى يموت . وكذلك الواقف الناظر والريثة والمصوب والدال والمتبع . الباغي . ) ١٠ / ٢٧٧ م ٢٠٢٩  
١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

( لا قنود على مجنون فبا أصاب في جنونه ، ولا على سكران فبا أصاب في سكره المخرج له من عقله ، ولا على من لم يبلغ ، ولا على أحد من هؤلاء دية ولا نكاح ، هؤلاء والبهائم سواء . إلا أن من فعل هذا من العبيان أو المجانين أو السكران في دم أو مخرج أو مال ففرس : يُنْقَضُ في بيته ليُكْفَ آذاه ، حتى يتوب السكران ويُبدى المجنون ويبلغ الصبي . فلو أن صبياً أو مجنوناً جرحاً إنساناً ثم عطل المجنون وبلغ الصبي ، ثم مات الجروح فلا شيء له ذلك ، لادية ولا قود . )  
١٠ / ٣٤٤ م ٢٠٢٠ و ١١ / ٢٩٩ م ٢١٣٠

قصاص ١٥ - شروط صحة العفو فيه ومن يملكه .

( الحكم في ذلك للأهل ، وهم الذين يُعرف المقتول بالانتباه إليهم ، ويستحقون القود أو الدية ، فمن أراد منهم القود سواء كان ولداً أو ابن عم أو ابنة أو اختاً أو غير ذلك من أمر أو زوج أو زوجة أو بنت عم أو عمية : فالقود واجب ، ولا يلتفت الى عفو من عفا عن هو أقرب أو أبعد أو أكثر في العدد لما ذكرنا . فان اتفق الورثة كلهم على العفو فإلهم الدية حيثنذ ويحرم الدم ، فان أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك في حصته خاصة ؛ إذ هو مال من ماله . ولو عفا الورثة أو أحدهم عن نصيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول ، أو عفو كلهم عن القود قبل موت المقتول . فهو كله باطل . ) ١٠/٤٧٧ م ٢٠٧٨ و ١٠/٤٩١ م ٢٠٨١

١٦ - عفو المجني عليه فيه .

ر : قتل ٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

١٧ - وقوعه على الأمر بالجناية أو المباشر لها .

ر : قتل ١٠ - حكمه في أمر الغير به .

١٨ - قتل المسلم بالكافر .

( إن قتل مسلم عاقل بالغ ذمياً أو مستأمناً عمداً أو خطأ : فلا قود عليه ولا دية ولا كفارة ، ولكن يؤدب في العمد =

قصاص

= خاصة" ، ويُسجن حتى يتوب ؛ كفاً لضرره .

فلو أن مسلماً جرح ذمياً عمداً ظالماً ، فأسلم الذمي ثم مات من ذلك الجرح ؛ فالقودُ في ذلك بالسيف خاصة" ، ولا قود في الجرح ؛ لأن الجرح حصل ولا قود فيه لأنه كافر ، فلما أسلم ثم مات مسلماً من جناية ظلم يمات من مثلها حصل مقتولا عمداً وهو مسلم (٠) ٣٤٧/١٠ م ٢٠٢١ و ٣٩/١١ م ٢١٣٠

١٩ - بطلانه بالموت .

ر : قتل ٥٥ - قتل الجاني قبل موت المجني عليه .

٣٠ - الوكالة فيه .

١ جائزٌ إذا أمر الوليُّ منْ يأخذ له القودَ أن يغيب فيستفيد المأمور وهو غائب ، فإن غاب الوليُّ ثم عفا فليس غفوه بشيء ، ولا شيء على القاتل ، ولا يصح عفو الولي إلا بأن يَبْلُغَ ذلك المأمور بالقود ويصح عنده (٠) ٤١/١١ م ٢١٣٣

٣١ - تحديد التعدي وعدمه فيه وحكم كل .

( القصاص الذي أمر الله أن يأخذه لا يخلو من أحد وجهين ، إما أن يكون بما يمات من مثله ، أو بما لا يمات من مثله .  
فإن كان بما يمات من مثله ؛ فذلك الذي قصد فيه ؛ لأنه تعدي بما قد يمات من مثله ، فإن مات فعلى ذلك 'بني' فيه - أي ثُوِّقَ في ضربه الموت - وعلى ذلك 'بني' هو - أي تَوَقَّعَ - فيما تعدي فيه ، فاذا ذلك كذلك فليس عدواناً ، فلا قود ولا دية =

قصاص = وإن كان الذي اقتص به منه بما لا يات منه أصلاً ، فوافق  
 منيته ، فلما مات بأجله ، فلا قود ولادية . فإن تعمد المقتص  
 فتعدى على المقتص منه ما لم يُبيح له ؛ فهو متعدي ، وعليه القود  
 في النفس فما دونها ، وإن أخطأ فأتى بما لم يُبيح له عمله ؛ فهو  
 خطأ ، الدية على عاقلته ، وعليه الكفارة في النفس .  
 ٢٤/١١ م ٢١١٩

#### قضاء ١ - صفات من يتولاه .

( لا يحل أن يلي القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين  
 وأهل الذمة إلا مسلم بالغ عاقل ، عالم بأحكام القرآن والسنة  
 الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وناسخ ذلك ومنسوخه ، وما كان  
 من النصوص مخصوصاً بنص آخر صحيح .  
 وجائز أن تلي المرأة الحكم ، وكذلك العبد وولد الزنى .  
 ولا يجوز الحكم إلا لمن ولّاه الإمام القرشي الواجبة  
 طاعته ، فإن لم يقدر على ذلك : فكل من أنفذ حقاً فهو نافذ ،  
 ومن أنفذ باطلاً فهو مردود . ) ٣٦٣/٩ م ١٧٧٥  
 و ٤٢٩/٩ - ٤٣٠ م ١٨٠٠ - ١٨٠٢ و ٤٣٥/٩ م ١٨٠٧

#### ٢ - مرجع أحكامه .

( لا يحل الحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ،  
 وهو الحق ، وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ،  
 وينسخ أبداً إذا حكم به حاكم .  
 =

قضاء = ولا يحل الحكم بقياس ، ولا بالرأي ، ولا بالاستحسان ، ولا  
بقول أحد من دون رسول الله ﷺ دون أن يوافق قرأناً أو  
سنة صحيحة . ( ١٧٧٦ م ٣٦٢/٩ و ١٧٧٦ م ٣٦٣/٩ )

٣ - الحكم بالقياس .

( لا يحل الحكم بالقياس . ) ( ١٧٧٦ م ٣٦٣/٩ )

٤ - الحكم بالاستحسان .

( لا يحل الحكم بالاستحسان . ) ( ١٧٧٦ م ٣٦٣/٩ )

٥ - الحكم بالرأي .

( لا يحل الحكم بقول أحد من دون رسول الله ﷺ دون أن  
يوافق قرأناً أو سنة صحيحة . ) ( ١٧٧٦ م ٣٦٣/٩ )

٦ - الحكم بعلم القاضي .

( فرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والقصاص  
والأموال والفروج والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد  
ولايته ، وأقرى ما حكم : بعلمه ، ثم بالإقرار ، ثم بالينة . )  
١٧٩٦ م ٤٢٦/٩

٧ - الغضب فيه .

( لا يحل للقاضي الحكم وهو غضبان . ) ( ١٧٧٧ م ٣٦٥/٩ )

قضاء ٨ - كونه لا يحل الحوام ولا يجوز الحلال .

( حكم القاضي لا يحل ما كان حراماً قبل قضاءه ، ولا يحرم ما كان حلالاً قبل قضاءه ، إنما القاضي منفذ على المستمع فقط ، لا مزبة له سوى هذا . ) ١٧٩٢ م ٤٢٢/٩

٩ - شرط تنفيذ الحكم .

( من قال له قاضٍ : قد ثبت على هذا الصلب ، أو القتل ، أو القطع ، أو الجلد ، أو أخذ مالٍ مقداره كذا منه ، فأنفذ ذلك عليه :

فإن كان المأمور من أهل العلم بالقرآن والسنن : لم يحل له إنفاذ شيء من ذلك إن كان الأمر له جاهلاً أو غير عدل حتى يوقن أنه قد وجب عليه ما ذكر له ، فيلزمه إنفاذه حينئذ ، وإلا فلا . وإن كان الأمر له عالماً فاضلاً : لم يحل له أيضاً إنفاذ أمره حتى يسأله من أي وجه وجب ذلك عليه ، فإذا أخبره فإن كان ذلك موجبا عليه ما ذكر : لزمه إنفاذ ذلك ، وعليه أن يكتبني بخبر الحاكم العدل في ذلك .

وأما الجاهل فلا يحل له إنفاذ أمر من ليس عالماً فاضلاً . فإن كان الأمر له عالماً فاضلاً سأل : أوجب ذلك بالقرآن والسنة ؟ فإن قال : نعم ، لزمه إنفاذ ذلك ، وإلا فلا . ولا يحل أخذ قول أحد بلا برهان . ) ١٨١٠ م ٤٣٦/٩

١٠ - للتأني في انفاذ الحكم .

( لا يحل التأني في إنفاذ الحكم إذا ظهر . ) ١٧٩٣ م ٤٢٢/٩



١١ - درجات البينات . قضاء

( أقوى ما حكم به القاضي : بعله ، ثم بالإقرار ، ثم بالينة . ) ١٧٩٦ م ٤٢٦/٩

١٢ - أثر البينة في إثبات الحكم .

( من ادعى شيئاً في يد غيره ، فإن أقام فيه البينة ، أو أقام كلامها البينة : قضي به للذي ليس الشيء في يده ، إلا أن يكون في بينة من الشيء في يده بيان زائد بانتقال ذلك الشيء إليه ، يلوح بتكذيب بينة الآخر . فلو لم يكن الشيء في يد أحدهما ، فأقام كلامها البينة : قضي به بينهما ، فلو كان في أيديهما معاً فأقاما فيه بينة أو لم يقبا : قضي به بينهما . فإن تداعيا وليس في أيديهما ، ولا بينة لهما ، أقرع بينهما على اليمين ، فأشبه خرج سهمه حلف وقضي له به . ) ١٨١١ م ٤٢٦/٩ - ١٨١٣

١٣ - صفة اليمين فيه .

( ليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف إلا بالله تعالى ، أو باسم من أسماء الله تعالى ، في مجلس الحاكم فقط ، كيما شاء من قعود أو قيام أو غير ذلك من الأحوال ، ولا يبالى إلى أي جهة كان وجهه . ) ١٧٨٤ م ٣٨٣/٩

١٤ - حلف المدعى عليه مسقط لحكم بينة المدعي الثالفة .

( كل من ادعى على أحد وأنكر المدعى عليه ، فكلف المدعي البينة فقال : لي بينة غائبة ، أو قال : لا أعرف لنفسي بينة ، أو قال : لا بينة لي ، قيل له : إن شئت فدع تحليفه حتى تمحضر =

قضاء

= بينتك ، أو لهلك تجد بينة وإن شئت حلقت، وقد سقط حكم بينتك الغائبة جملة فلا يقضى لك بها أبداً ، وسقط حكم كل بينة تأتي بعد هذا ، فأي الأمرين اختار قضي له به ولم يلتفت له إلى بينة في تلك الدعوى بعدها ، إلا أن يكون تواتر يوجب صحة العلم ويقينه أنه حلف كاذباً ؛ فيقضى عليه بالحق ، أو يُقر بعد أن يكون حلف ؛ فيلزمه ما أقرب به . ١٠ / ٣٧١ م ١٧٨٢

### ١٥ - النكول عن اليمين .

( إن لم يكن للطالب بينة وأبى المطلوب من اليمين : أجبر عليها أحب أم كره بالأدب ، لا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلاً . ولا ترد اليمين على الطالب البتة ، ولا ترد بينة أصلاً إلا في ثلاثة مواضع فقط ، وهي : القسامة فيمن وجد مقتولاً ، والوصية في السفر ، ومن قام له بدعواه شاهد واحد عدل أو امرأتان . ١٠ / ٣٧٣ م ١٧٨٣

### ١٦ - فسخه بينة المدعى عليه .

( من قضي عليه بينة عدل بغرامة أو غيرها ، ثم أتى هو بينة عدل أنه كان قد أدى ذلك الحق أو برىء من ذلك الحق : رد عليه ما كان غرم ، وفسخ عنه القضاء الأول . ١٠ / ٣٧١ م ١٧٨١

### ١٧ - القضاء على الغائب .

( يقضى القاضي على الغائب ، كما يقضى على الحاضر . ١٠ / ٣٦٦ م ١٧٨٠

١٨ - القضاء في المسجد .

( الحكم والحسام في المسجد : مباحٌ جائزٌ . ) ٢٤١/٤

م ٤٩٨

١٩ - تقاضي أهل الذمة .

( الحكم على أهل الذمة : يكون بواسطة الحكام المسلمين في كل شيء ، ولا يحل ردُّهم إلى أحكامهم أصلاً ، رضوا أم سخطوا ،

أثروا أو لم يأتونا . ) ٢٥/٩ م ١٧٩٥

٣ - الاستنجار عليه .

( إجارة الأمير من يقضي بين الناس مشاهرة : جائزة . )

١٩٦/٨ م ١٣٠٩ و ٢٥/٩ م ١٨٠٨

٢١ - الوكالة في الخصومة .

( لا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جلدب بينة ، وعلى طلب الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين . ولا يجوز التوكيل على الإقرار والإنكار أصلاً ، ولا يقبل إنكار أحد عن أحد ، ولا لإقرار أحد على أحد ، ولا بُد من قيام البينة عند الحاكم على إقرار المقرر نفسه أو إنكاره . ) ١٩٦/٨ م ١٣٠٨

و ٣٥/٩ م ١٧٧٨ و ٣٦/٩ م ١٧٧٩

٢٢ - عزل القاضي .

( جائزٌ للامام : أن يعزل القاضي متى شاء عن غير خربة -

أي خيانة . ) ٢٥/٩ م ١٨٠٩

- قضاء ٣٣ - أثر موت الامام في أحكام الولاية .  
( موت الإمام لا يبطل أحكام الولاية من قبله حتى يعزلهم الإمام الوالي - أي الذي يليه - . ) ٢٤٦/٨ م ١٣٦٦
- قود و : قصاص .
- قياس ١ - حكمه .  
( لا يحل القول بالقياس في الدين . وقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » ، بإبطال القياس . ) ٥٦/١٠ م ١٠٠
- ٣ - استفتاء صاحبه .  
( السائل عن الدين لا يحل له أن يسأل صاحب القياس . )  
٦٦/١ م ١٠٣ و ٦٧/١ م ١٠٤



# حرف الكاف



١ - تعريفه .

( كل من كفر بما بليغه وصح عنده عن النبي ﷺ ، أو أجمع عليه المؤمنون بما جاء به النبي ﷺ : فهو كافر . )  
١٢/١ م ٢٠

٢ - لعنه .

( لعن الكفار : مباح . ) ١٥٦/٥ م ٥٩٤

٣ - حكم قوله لا إله إلا الله أو محمد رسول الله .

( من قال من أهل الكفر ، بما سوى اليهود والنصارى أو المجوس : لا إله إلا الله ، أو قال : محمد رسول الله : كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الإسلام ، فإن أبى الإسلام قتل . وأما من اليهود والنصارى والمجوس فلا يكون مسلماً بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله إلا حتى يقول : وأنا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو أنا بريء من كل دين حاشا للإسلام . ) ٣١٦/٧ م ٩٤٠

٤ - إسلام صفاته بإسلامه .

( أي الأبرين الكافرين أسلم فكل من لم يبلغ من أولادهما فهو مسلم بإسلام من أسلم منها ، أسلمت الأم أم الأب . )  
٣٢٢/٧ م ٩٤٥

٥ - إسلام وادته ، وميراث أهل الذمة .

( من مات له موروثان هما كافران ، ثم أسلم أحدهما : أخذ ميراثه على سنة الإسلام . ولا تنقسم موارث أهل الذمة إلا على قسمين الله تعالى الموارث في القرآت . ) ٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

٦ - اسلام وقيقه .

( كل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما ، أسلما في دار الحرب أو في غير دار الحرب : فهما حران ، فلو كانا كذلك لزمي فأسلما فهما حران ساعة إسلامهما .  
وكذلك مُدَبَّرُ الذمي أو الحرابي أو مكاتبها أو أم ولدها ، أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه ، وتبطل الكتابة أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ، ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه .

وإن كان للذمي أو الحرابي عبد كافر ، فأسلما معاً فهو عبده كما كان ، فلو أسلم العبد قبل سيده بطرفة عين فهو حر ساعة يسلم ، ولا ولاية عليه لأحد . ( ٣١٨/٧ م ٩٤٣ ر ٢٠٨/٩ م ١٦٧٢ )

٧ - حسنة وسيناته إذا أسلم :

( من عمل في كفره عملاً سيئاً ، ثم أسلم ، فانت فمادى على تلك الإساءة : مُحَسَّبٌ وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه . ومن عمل في كفره عملاً صالحاً ثم أسلم : جوزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، فإن لم يسلم : جوزي بذلك في الدنيا ولم ينتفع بذلك في الآخرة . ) ( ١٩/١ م ٣٨ )

٨ - أثر إسلامه في عقد نكاحه .

( أيهما امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي أو حرابي ، =



كافر

= فعين إسلامها انفسخ نكاحها منه ، سواء أسلم بعدها بطريقة  
أو أكثر أو لم يسلم ، لا سبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها  
إن أسلمت ، وإلا فلا ، سواء حريةً أو ذميةً ( كانا . )  
٩٣٩ م ٣١٢/٧

٩ - سُؤره .

( سُورُ كُلِّ كَافِرٍ أَوْ كَافِرَةٍ : حَلَالٌ طَاهِرٌ . ) ١٣٢/١  
م ١٣٥

١٠ - لعابه ودمعه وعرقه وما يكون منه .

( لعابُ الكفار من الرجال والنساء الكتابيين وغيرهم :  
نجسٌ كله ، وكذلك العرق منهم ، والدمعُ ، وكلُّ ما كان  
منهم . ) ١٢٩/١ م ١٣٤

١١ - دبغ جلده وسلخه .

( جلدُ الإنسان لا يحل أن يدبغ ولا أن يسلم ، ولا يُبدَّ  
من دفته وإن كان كافراً . ) ١١٨/١ م ١٢٩

١٢ - الصلاة في ثوبه .

( الصلاة جائزة في ثوب الكافر ، ما لم يوقن فيه شيئاً يجب  
اجتنابه . ) ٧٥/٤ م ٤٢٩

١٣ - الصلاة خلفه .

( الصلاة خلف مَنْ يدري المرء أنه كافر : باطلة ، =

كافر = فان صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم أنه كافر: فصلاته

تامة. ( ١٠١/١ م ١١١ هـ ، ١٢٤ )

١٤ - أخذ الزكاة منه ، وإعطاؤه منها .

( لا يجوز أن تؤخذ من الكافر الزكاة ، لا مضاعفة ولا

غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . ولا يجوز أن

أن تعطى الزكاة لكافر . ) ١٠١/٥ م ١١١ هـ ، ١٢٨ و ١٠١/٥ م ١١١ هـ ، ١٢٩

و ١١١/٦ م ١١١ هـ ، ١٢٩ و ١١١/٦ م ١١١ هـ ، ١٢٩

١٥ - وجوب الحج والعمرة عليه ، وشروط دخوله الحرم .

( الحج إلى مكة والعمرة إليها : فرضان على أهل الكفر ،

إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد الاسلام ، ولا يتركون ودخول

الحرم حتى يؤمنوا . ) ١١١/٧ م ١١١ هـ ، ١٢٩

١٦ - وفاء ما نذره حال كفره .

( من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ، ثم أسلم :

لزمه الوفاء به . ) ١١١/٨ م ١١١ هـ ، ١٢٩

١٧ - نكاح المسلم لكافرة ووطؤه لأمة كذلك .

( جائز للمسلم نكاح الكتابية ، وهي اليهودية والنصرانية

والمجوسية ، بالزواج ، ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين ،

ولا نكاح كافرة غير كتابية أصلاً . ) ١١١/٩ م ١١١ هـ ، ١٢٩

١٨ - نكاحه للسلة وملكه الرقيق المسلم .  
( لا يحل لسلة نكاحٌ غير مسلم أصلاً . ولا يحل لكافر أن  
يملك عبداً مسلماً ولا أمة مسلمةً أصلاً . ) ١٨١٨ م ٤٤٩/٩

١٩ - ولد الكافرة من زنى أو إكراه .  
( ولد الكافرة النية أو الحربية من زنى أو إكراه : مسلم ولا  
بُدّ ) ٩٤٦ م ٣٢٤/٧

٢٠ - ولايته للسلة ، وولاية المسلم لكافرة .  
( لا يكون الكافر ولياً للسلة ، ولا المسلم ولياً للكافرة ،  
الأبٌ وغيره سواء في ذلك . والكافرُ وليٌ للكافرة التي هي  
وليته ، ينكحها من المسلم والكافر . ) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

٢١ - تصرفاته .

( لا يلزم المشرِكُ طلاقه . وأما نكاحه وبيعه وإتباعه  
وهب وصدقته وعتقه ومؤاجرته فباطلٌ كل ذلك . والكافر  
والمؤمن في الكفالة سواء ؛ لعموم النص ) ١٢٣٠ م ١١٧/٨

و ٢٠١/١٠ م ١٩٦٥

٢٢ - إعطاء العطية وقبولها منه .  
( إعطاء الكافر : مباحٌ ، وقبول ما أعطى هو : كقبول  
ما أعطى المسلم . ) ١٦٣٩ م ١٥٩/٩

٢٣ - التعامل بالربا معه وبين الذميين .  
( الربا بين المسلم والذمي ، وبين المسلم والحربي ، وبين الذميين : =

كافر = كما هو بين المسلمين ولا فرق ( ٨ / ٥١٤ م ١٥٠٦

٢٤ - حكم ما يفتنه من مال مسلم أو ذمي .

( لا يملك أهل الكفر الحربيون مال مسلم ولا مال ذمي أبداً ، إلا بالابتاع الصحيح ، أو الهبة الصحيحة ، أو ميراث من ذمي كافر ، أو بعمالة صحيحة في دين الإسلام ، فكل ما غنموه من مال ذمي أو مسلم أو آبق إليهم فهو باقٍ على ملك صاحبه ، فتقدر عليه رد على صاحبه ، ولا يكتسب مال كره عوضاً ولا ثناً ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في ملكه ولا صدقته ولا هبته ولا بيعه ، ولا تكون له الأمة أم ولد ، وحكمه حكم الشيء الذي يقبضه المسلم من المسلم ولا فرق ( ٧ / ٣٠٠ م ٩٣١

٢٥ - حكم ما يوجد من ماله إذا لم يكن ذمياً .

( من وجد كنزاً من دفين كافر غير ذمي ، جاهلياً كان الدافن أو غير جاهلي ، فأربعة أخماسه له حلال ، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، ولا يعطي للسلطان من كل ذلك شيئاً ، إلا إن كان إمام عدل فيعطيه الخمس فقط ، وحكمه سواء حيثما وجد ، وسواء وجد حراً أو عبداً أو امرأة . )  
٧ / ٣٢٤ م ٩٤٨

٢٦ - مكاتبته .

( لا تجوز كتابة عبد كافر أصلاً . ) ٩ / ٢٢٢ م ١٦٨٥

كافر ٢٧ - قيد قبول الجزية منه .

( لا يقبل من كافر إلا الإسلام أو السيف ، الرجال والنساء  
في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، فان أعطوا الجزية  
أقروا على ذلك مع الصغار . ) ٣٤٥/٧ م ٩٥٨

٢٨ - المباح قتله منهم .

( لا يحل قتل نساء المشركين ، ولا قتل من لم يبلغ منه ،  
إلا أن يقتل أحد من ذكرنا فلا يكون للسلم منجى منه إلا  
بقتله ، فله قتله حينئذ . فان أصبحوا في البيات أو في أحاطة الملحمة  
من غير قصد فلا حرج في ذلك . وجائز قتل كل من عدا من  
ذكرنا من المشركين من مقاتل أو غير مقاتل . )  
٢٩٦/٧ م ٩٢٦ .

٢٩ - توادته مع المسلم .

( لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ، المرتد  
وغير المرتد سواء . ) ٣٠٤/٩ م ١٧٤٤

كبائر ١ - تعريفها .

( الكبيرة : هي ما سمّاها رسول الله ﷺ كبيرة ، أو  
ما جاء فيه الوعيد . والصغيرة : ما لم يأت فيه وعيد . )  
٣٩٣/٩ م ١٧٨٥

٢ - صلاة المُعبر عليها . كباثر

( من صلى مُعبراً على الكباثر : فصلاته ثلثة . )

٣٠٣ م ٩٨/٣

١ - وجبها الصحيح . كتابة

( لا تصح الكتابة إلا بأن يقول له : إذا أدبت إلي هذا العدد  
على هذه الصفة فأنت حر ، فان كان إلى أجل مسمى أو أكثر

ذكر ذلك . ) ٢٤٣/٩ م ١٦٩٣

٢ - إجابة السيد طلب الملوكة لها .

( من كان له مملوك مسلم أو مسلمة ، فدعا إلى الكتابة  
ففرض على السيد الإجابة إلى ذلك ، ومُجبره السلطان على ذلك  
بما بدري أن المملوك يطيقه ، بما لا تحيف فيه على السيد ، لكن

بما يكتب عليه مثلها . ) ٢٢٢/٩ م ١٦٨٥

٣ - شروع العتق في المكاتب .

( المكاتب عبدٌ ما لم يؤد شيئاً من كتابته ، فإذا أدى شيئاً  
من كتابته فقد شرع فيه العتق والحرية بقدر ما أدى ، وبقي  
سائر مملوكاً ، وكان لما عتق منه حكم الحرية في الحدود  
والمواثيق والديارات وغير ذلك ، وكان لما بقي منه حكم العبيد  
في الديارات والمواثيق والحدود وغير ذلك ، وهكذا أبداً حتى يتم

عتقه بتمام أدائه . ) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٨

كتابة ٤ - المكاتب الى أجل غير مسمى .

( من مكاتب الى أجل غير مسمى : فهو على كتابته ماعاش السيد وهو ، وما لم يخرج عن ملك السيد ، فحق آدمي ما كاتب عليه : عتق . ) ٢٤١/٩ م ١٦٩٢

٥ - المكاتب الى أجل مسمى اذا عجز عن دفع نعيم من بدله .  
( من مكاتب الى أجل مسمى نعيم أو نعيمين فصاعداً ، فحل وقت النعيم وهو عاجز عن الدفع : وجبت النظرة الى الميرة . ) ٢٤١/٩ م ١٦٩٢

٦ - بدل الكتابة .

الكتابة جائزة على مال جائز ملكه ، وعلى عمل فيه الى أجل مسمى ، والى غير أجل مسمى لكن حالاً أو في الذمة ، وعلى نعيم ونعيمين وأكثر ، ولا تحل الكتابة على شرط خدمة فقط ، ولا على عمل بعد العتق ، ولا على شرط لم يأت به نص أصلاً . ولا تجوز الكتابة على مجهول العدد ولا على مجهول الصفة ، ولا بما لا يحل ملكه كالخمر والخنزير وغير ذلك ، ولا يصح بشيء من ذلك عتق أصلاً ولا بكتابة فاسدة . وهي جائزة بما لا يحل بيعه إذا حل ملكه ، كالكلب والخنزير والماء ، والنمرة التي لم يد صلاحيها ، والسبليل الذي لم يشتد . ) ٢٢٦/٩ م ١٦٨٦ و ٢٤١/٩ م ١٦٩١ و ٢٤٣/٩ م ١٦٩٤ و ٢٤٤/٩ م ١٦٩٥

٧ - ضمان بدل الكتابة من أجنبي .

( إذا حل النعيم أو الكتابة ووجبت فضاها من أجنبي جائز . ) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٨

كتابة ٨ - تعجيل أجل الكتابة .

( إن أراد العبدُ تعجيلَ النجوم أو تقديمَ الأجل : لا يلزم  
السيدَ قبولُ ذلك ، ولا يمتنعُ المكاتبُ به . ) ٢٤٥/٩ م ١٧٠١

٩ - مقاطعة المكاتب .

( لا تجوز مقاطعة المكاتب ، ولا أن يوضع عنه بشرط أن  
يُعجلَ . ) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٩

١٠ - مكاتبة بعض العبد .

( لا تجوز كتابةُ بعضِ عبدٍ ، ولا كتابةُ شخصٍ له في  
عبدٍ مع غيره . ) ٢٤٤/٩ م ١٧٠٠

١١ - بيع كتابة المكاتب .

( لا يحل بيعُ كتابة المكاتب . ) ٢٤١/٩ م ١٥٣٥

١٢ - مساعدة السيدِ عبدهَ فيها .

( فرضٌ على السيد أن يُعطيَ المكاتبَ مالاً من عند نفسه  
ما طابته به نفسه في أول عقد الكتابة ، ويُجبر على ذلك لمن أبى ،  
فلو مات قبل أن يعطيه : مكلف الورثةُ ذلك من رأس المال مع  
الغرماء . ) ٢٤٦/٩ م ١٧٠٢

١٣ - بطلانها بإسلام مكاتبِ الذمي .

( إذا أسلم مكاتبُ الذمي أو الحرِّي : بطلت كتابته أو ما  
بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطى قبل إسلامه ،  
ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه . ) ٣١٨/٧ م ٩٤٣



كتابة ١٤ - مكاتبة اثنين كتابه واحدة .

( لا يجوز مكاتبة مملوكين معاً كتابةً واحدة ، سواء كانا أجنبيين أو ذوي رحم محرمة . ) ١٦٨٩ م ٢٣٢/٩

١٥ - مكاتبة الصغير .

( لا يجوز أن يكتب مملوك لم يبلغ ، ولا يجوز كتابة الوصي غلاماً يتيمه ، ولا مكاتبة الأب غلاماً ابنه الصغير . )  
١٦٨٧ م ٢٢٧/٩

١٦ - مكاتبة العبد الكافر .

( لا يجوز كتابة عبد كافر أصلاً . ) ١٦٨٥ م ٢٢٢/٩

١٧ - انتزاع مال المكاتب .

( لا يحل للسيد أن ينتزع من مال عبده شيئاً مذ يكاتبه .  
ومال العبد له - أي السيد - وجاؤه للسيد انتزاعه ،  
بالنص ، فإذا كرتب فلا خلاف أن كسبه له لا للسيد . )  
١٦٩٦ م ٢٤٤/٩

١٨ - زكاة فطر المكاتب .

( المكاتب الذي أدى بعض كتابته يؤدي زكاة الفطر عن نفسه . وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبء يؤدي سيده عنه زكاة الفطر . ) ١٧٠٧ م ١٣٦/٦

كتابة ١٩ - دفع الزكاة للكاتب .

( جائز أن يُعطي المرء من الزكاة لمكاتبه أو لغير مكاتبه . )

٧٢١ م ١٥١/٦

٢٠ - تعرف المكاتب عتقاً وكتابةً .

( للمكاتب أن يكاتب أو يُعتق . ) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

٢١ - بيع المكاتب ووطؤه .

( بيع المكاتب والمكاتبه قبل أن يؤدّيا شيئاً من كتابتهما : جائز ، وكذلك وطء المملوكه جائز ما لم تؤدّ شيئاً من كتابتهما ، فان يبيع بطلت الكتابة ، فان عاد الى ملكه فلا كتابة لهما إلا بعقدٍ مجدّدٍ إن طلبه العبد أو الأمة . )

فإن أدّيا شيئاً من الكتابة قلّ أو كثر : حرم وطؤها جملةً ، وجاز بيع ما قابل منها ما لم يؤدّيا ، فان باع ذلك الجزء : بطلت الكتابة فيه خاصة . ) ٣٢/٩ م ١٥٥٠ و ٢٣٢/٩ م ١٦٩٠

٢٢ - ملك المكاتب ذا رحم منه .

( المكاتب يملك ذا رحم محرمة منه : فهو مُحَرَّمٌ منذ يملكه . )

٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

٢٣ - ولد المكاتب من أمته .

( ولد المكاتب من أمته : مُحَرَّمٌ . ) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

## كتابة ٢٤ - إرث المكاتب .

( المكاتب إذا أدت من مكاتبته فمات أو مات له موروث :  
يرثه ورثته بقدر ما أدت .، وورث هو بقدر ذلك ، ويكون  
ما فضل مما ورث : لسائر الورثة ، ويكون ما فضل عن ورثته :  
لسيده . ) ٣٠٢/٩ م ١٧١٤

كتابي ر : أهل الكتاب .

كسوف ر : صلاة الكسوف .

كفارة حج ١ - صفتها .

ر : إحرام ٨ - الحلق فيه اضرورة وغير ضرورية عامداً  
أو تالياً .

كفارة صوم ١ - صفتها .

( صفة الكفارة الواجبة : عتق رقبة ؛ لا يميزه غيرها  
مادام يقدر عليها ، فإن لم يقدر عليها لزمه صوم شهرين متتابعين ،  
فإن لم يقدر عليها لزمه حيثئذ إعطام ستين مسكيناً . )  
١٩٧/٦ م ٧٣٩

٢ - موجبا .

( لا كفارة على من تعمد فطراً في رمضان بما لم يبيع له ،  
إلا آمن وطء في الفرج من امرأته أو أمته ، المباح له وطءهما  
إذا لم يكن صائماً قطعاً ، فإن هذا عليه الكفارة . ) ١٨٥/٦ م ٧٣٧

كفارة صوم ٣ - طرود العذر الميسر للفطر بعد الوطء عمدًا .

( من وطئ عمدًا في نهار رمضان ، ثم سافر في يومه ذلك  
أو جن أو مرض : لا تسقط عنه الكفارة . ) ١٩٧/٦ م ٧٣٨

٤ - تسوية العبد بالحر فيها .

( الحر والعبد في أحكام الكفارة : سواء . ) ٢٠٣/٦ م ٧٥٢

٥ - اعتبار المقدور منها عند الوطء .

( من كان قادرًا حين وطئه على الرقبة : لم يجزه غيره ،  
افتقر بعد ذلك أو لم يفتقر . ومن كان عاجزًا عنها حينئذ قادرًا  
على صيام شهرين متتابعين : لم يجزه شيء غير الصيام ، أبسر بعد  
ذلك ووجد رقبة أو لم يوسر . ومن كان عاجزًا حين ذلك عن  
الرقبة وعن الصيام قادرًا على الإطعام لم يجزه غير الإطعام ،  
قدر على الرقبة أو الصوم بعد ذلك أو لم يقدر .

فمن لم يجد إلا رقبة لا غنى له عنها ، لأنه يضيع بعدها أو  
يخاف على نفسه من حبسها : لم يلزمه عتقها . ومن كان عاجزًا  
عن ذلك كله ففرضه الإطعام ، وهو باقٍ عليه . فان وجد  
طعاماً وهو إليه محتاج : أكله هو وأهله ، وبقي الإطعام ديناً  
عليه . ) ١٩٧/٦ م ٧٣٩ و ٢٠٢/٦ م ٧٤٩ - ٧٥١

٦ - المجزئ في عتقها .

( يجزئ في الكفارة الواجبة رقبة مؤمنة أو كافرة ، صغيرة  
أو كبيرة ، ذكر أم أنثى ، معيب أو سليم . ) =

كفارة صوم = ويميزىء في ذلك أم الولد والمسير والمعق بعضه وإلى أجل  
والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته ، ولا يميزىء في ذلك  
نصفان من رقتين ولا تمن بعضه حره . وكل ما قلنا ، إنه  
لا يميزىء فانه عتق مردود باطل لا ينفذ . ( ١٩٧/٦ م ٧٤٠  
و ١٩٩/٦ م ٧٤١

#### ٧ - بدء صومها ونهايته .

( إن بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام الى أن  
يرى الهلال الثالث ولا بد ، كملين كافاً أو ناقصين أو كاملاً  
وناقصاً . فان بدأ بها في بعض الشهر ولو لم يمس منه إلا يوم أو  
لم يبق منه إلا يوم ، لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر . )  
٢٠٠/٦ م ٧٤٤ ، ٧٤٥

#### ٨ - تقديم النية في صومها .

( لا يميزىء صوم الكفارات إلا بنية من الليل . )  
١٧٠/٦ م ٧٣٠

#### ٩ - ذكر النية بعد نسيانها أو النوم في وقتها ، في صومها .

( من نسي النية في ليلة من ليالي الشهرين المتتابعين الراجعين ،  
ثم ذكر بالنهار ، فانه ينوي الصوم من وقته إذا ذكر ، ويمسك  
عما أمسك عنه الصائم ، ويميزه صومه ذلك عاماً ولو لم يبق عليه  
من النهار إلا مقدار النية فقط .

وكذلك من قام قبل غروب الشمس في الشهرين المتتابعين ،  
فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ولو  
في آخره ، فانه ينوي الصوم من وقته . ( ١٦٤/٦ م ٧٢٩

كفارة صوم . ١ - اعتراض النذر أو رمضان أو ما لا يحل صومه في صومها .

( من كان فرضه الصوم فقطع صومه عليه رمضان أو أيام الأضحي أو ما لا يحل صيامه : فليصم متتابعين ، وإلما أمر بها متتابعين ، فإن اعترضه فيها يومٌ نذرٌ نذره : بطل النذر وسقط عنه ، ونمضى في صوم الكفارة . وكذلك في رمضان سواء سواء . ) ٢٠٠/٦ ٧٤٢ ، ٧٤٣

١ - الإطعام فيها .

( من كان فرضه الإطعام في الكفارة فإنه لا بُدَّ له من أن يطعمهم ويشبعهم من أي شيء أطعمهم وإن اختلف ؛ كان يُطعم بعضهم خبزاً وبعضهم ثمرأً وبعضهم ثريداً وبعضهم زبياً . ويميزه في ذلك مُدُّ عبد النبي ﷺ إن أعطاهم حبا أو دقيقاً أو غيرهما بما يؤكل ويُكال ، فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة أقل كان أو أكثر .

ولا يميزه إطعام رضيع لا يأكل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، فإن كان يأكل كل شيء الصبيان : اجزأ ، ولا يميزه إطعام أقل من ستين . ) ٢٠١/٦ ٧٤٦ و ٢٠٢/٦ ٧٤٧ ، ٧٤٨

١ - موت من وجبت عليه .

( من مات وعليه كفارة واجبة ففرضه على أوليائه أن يصوموا عنه ، فإن لم يكن له ولي : استؤجر له من رأس ماله من يصوم عنه ، أوصى بذلك أو لم يوص ، وهو مقدم على دين الناس ، ولا إطعام في ذلك أصلاً ، أوصى به أو لم يوص . )

٢٠٧/٧ ٧٧٥

## كفارة ظهار ١ - الظهار من أجنبية .

( من ظاهر من أجنبية ثم كرره ، ثم تزوجها : فليس عليه ظهار ولا كفارة . ) ١٠ / ٥٦ م ١٨٩٥

## ٢ - توقف وجوبها على التكراء .

( من قال من محرّ أو عبدٍ لامرأته أو لأمته التي يحل له وطؤها ، أنت عليّ كظهر أمي ، أو قال لها : أنت مني بظهر أمي ، أو كظهر أمي ، أو مثلَ ظهرِ أمي : فلا شيء عليه ، ولا يجرم بذلك ووطؤها عليه حتى يكرر القولَ بذلك مرةً أخرى ، فإذا قالها مرةً ثانية : وجبت عليه كفارةُ الظهار ، وهي : عتقُ رقبةٍ ، فمن لم يقدر فعليه صيامُ شهرين متتابعين ، فإن عجز عن الصيام فعليه أن يُطعم ستين مسكيناً . ) ١٠ / ٤٩ م ١٨٩٤

## ٣ - وجوبها ثانية بالتكرار .

( من ظاهر ثم كرّر ثانية ثم ثالثة : فليس عليه إلا كفارة واحدة ، فإن كرّر رابعةً فعليه كفارة أخرى . ) ١٠ / ٥٧ م ١٨٩٦

## ٤ - المجزئ في عتقها .

( مجزئ في العتق المؤمنُ والكافرُ ، الذكورُ والأنثى ، والمسيبُ والسالمُ . ) ١٠ / ٤٩ م ١٨٩٤

## كفارة ظهار ٥ - صفة الصوم فيها .

( من لم يقد على رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين ، ولا يحل له أن يوطأ زوجته ، ولا يمسه بشيء من بدنه فضلاً عن الوطء ، إلا حتى يكفّر بالعتق أو بالصيام ، فإن أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفّر بالعتق أو بالصيام : أمسك عن الوطء حتى يكفّر ولا بد . ) ٥٠/١٠ م ١٨٩٤

## ٦ - العجز عن واحد مما يجب فيها .

( من عجز عن جميع الكفارات فعليه الإطعام أبداً ، أنسى بعد ذلك أم لم يوسر ، ومن كان حين لزوم كفارة ظهار له قادراً على عتق رقبة : لم يميزه غيرها أبداً ، وإن اقتصر فأمره إلى الله عز وجل .

ومن كلف عاجزاً عن الرقبة قادراً على صوم شهرين متصليين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه واتصلت قوته كذلك إلى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ، ثم عجز عن الصوم إلى أن مات : لم يميزه إطعام ولا عتق أبداً ، فإن صح صامها ، وإن مات صامها عنه وليه .

فلو لم تصل صحته وقوته على الصيام جميع المدة التي ذكرنا ، فإن أنسى في خلالها فالعتق فرضه أبداً ، فإن لم يوسر فالإطعام فرضه أبداً . ) ٥٧/١٠ م ١٨٩٨

## ٧ - صفة الإطعام فيها .

( من عجز عن الصيام فعليه أن يطعم ستين مسكيناً =



كفارة ظهار = متغابرين شَبَهْتُمْ ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الإطعام .

١٨٩٤ م ٥٠/١٠

٨ - تعلقها في النعمة لما بعد الموت .

( من لزمته كفارة الظهار : لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقه لها ، وهي من رأس ماله إن مات ، أوصى بها أو لم

يوصى . ) ١٨٩٧ م ٥٧/١٠

كفارة قتل ١ - الصوم في كفارة قتل الخطأ عوض من العتق .

( لما كانت الدية في قتل الخطأ ليست على القاتل وإنما هي على عاقلته : لزم أن يكون صوم الشهرين عوضاً من العتق ان لم يجده فقط ، لا كما يظن أنه عوض من الدية والرقبة . وأما من لا عاقلة له فالدية واجبة في ذلك على كل مالٍ لجميع المسلمين . )

٢٠٨٨ م ٥٠٧/١٠

٢ - وجوبها في القتل العمد .

( لا كفارة في قتل العمد ، ولكن ليكثر من فعل الخير ؛ لأنه ابتلي بالكبر الكبار بعد الشرك وترك الصلاة ، ففرض عليه أن يسعى في خلاص نفسه من النار بفعل الخير ، من عتق وصدقة وجهاد وحج وصوم وصلاة وذكر في تعالى ، فلمله يأتي من ذلك بمقدار يوازي إساءته في القتل فيسقط عنه . )

٢٠٩١ م ٥١٤/١٠

### كفارة قتل ٣ - وجوبها في قتل الجنين .

ر : قتل ٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

٤ - وجوبها على المسلم بقتل الكافر .

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٥ - الواجبة عليهم وصفتها .

( أن قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل ، وهي : عشيرته وقبيلته ، وعلى القاتل في نفسه إن كان بالغاً عاقلاً مسلماً : عتق رقبة مؤمنة ولا بد ، فإن لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين ، لا يحول بينها شهر رمضان ، ولا يوم فطر ولا يوم أضحى ، ولا يمرض ، ولا بأيام حيض إن كانت امرأة . )

وذلك واجب على الذمي ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى 'يسلم' ، فإن أسلم يوماً ما لزمه العتق والصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لقي الله عز وجل . وذلك زائداً في إله وعذابه ، ولا يصوم عنه وليه . ) ١٠ / ٣٥٩ م ٢٠٢٢

### كفارة يمين ١ - معناها .

( معنى كفارة اليمين هو بلا شك : إسقاط الحنث . )

٦٩/٨ م ١١٧٧

### كفارة يمين ٣ - صفتها .

( صفة الكفارة : هي أنْ مَنْ حَنَثَ ، أو أراد الحنثَ وان لم يحنث بعدُ ، فهو بخيرٌ بين ما جاء به النصُّ ، وهو : إما أن يعق رقبةً ، وإما أن يكسو عشرةً مساكينَ ، وإما أن يطعمهم ، أي ذلك فعل فهو فرضٌ ومبجزه ، فإن لم يقدر على شيء من ذلك : ففرضه صيامُ ثلاثة أيامٍ ، ولا يبجزه الصوم ما دام يقدر على ما ذكرنا من العتق أو الكسوة أو الإطعام . ولا يبجزه بدَلْ ما ذكرنا صدقة ولا تعدي ولا قيمة . ) ٦٩/٨ م ١١٧٨

### ٣ - تقديمها على الحنث .

( من أراد أن يحنث في يمينه فله أن يقدم الكفارة على الحنث ، أي الكفارات لزمته ، من العتق أو الكسوة أو الإطعام أو الصيام . ) ٦٥/٨ م ١١٧٦

### ٤ - اعتبار المقدود عليه منها عند الحنث .

( مَنْ حَنَثَ وهو قادرٌ على الإطعام أو الكسوة أو العتق ، ثم امتنع فمبجز عن كل ذلك : لم يبجزه الصوم أصلاً . وأما ما لم يحنث : فلم يتعين عليه وجوب كفارة بعدُ ، إلا أن يجعلها فتجزيه . ومن حَنَثَ وهو عاجزٌ عن ككل ذلك ففرضه الصوم ، وقدر عليه حينئذٍ أو لم يقدر ، متى قدر ؛ فلا يبجزه إلا الصوم ، فإن أنسَرَ بعد ذلك وقدرَ على العتق والإطعام والكسوة : لم يبجزه شيء من ذلك إلا الصوم ، فإن مات ولم يصم : صام عنه وليه أو استؤجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه . ومن عنده =

كفارة يمين = فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين:  
لم يميزه الصوم أصلاً . ( ٦٩/٨ م ١١٨٠ ، ١١٨١  
و ٧٦/٨ م ١١٨٧

٥ - فعل المحالوف عليه بالاكراه أو التسيان .

( من حلف أن لا يفعل أمراً ففعله تائباً أو مكرهاً فلا  
كفارة عليه ولا إثم ، ومن هذا : من حلف على ما لا يدري  
أمر كذلك أم لا ؟ وعلى ما قد يكون ولا يكون ؛ كمن  
حلف لينزلن المطر غداً ، فنزل أو لم ينزل : فلا كفارة في  
شيء من ذلك .

واليمين في الغضب ، والرضى ، وعلى أن يطيع ، وعلى أن  
يعصي ، أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية : سواء في كل ما  
ذكرنا ؛ إن تعد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة ، وإن لم  
يتعد الحنث أو لم يعقد اليمين بقلبه فلا كفارة في ذلك ( .  
٣٥/٨ م ١١٣٢ ، ١١٣١ و ٤٠/٨ م ١١٣٤

٦ - وجوبها في تعد الحنث .

( لا كفارة إلا على من تعد الحنث وقصده ، فهي  
واجبة في كل حنث قصده المرة . ( ٣٥/٨ م ١١٣٢  
و ٤٠/٨ م ١١٣٤ و ٦٥/٨ م ١١٧٥

٧ - العذر الموجب لها .

( من قال : لله علي نذر ، ولم يسم شيئاً : فليس عليه إلا =

كفارة يمين = كفارة يمين (٠) ٣/٨ م ١١١٤ و ٢٤/٨ م ١١١٥

٨ - تعددها بتعدد اليمين .

( من حلف أيماناً على أشياء كثيرة ، على كل شيء منها يمين : فهي أيمان كثيرة ؛ إن حث في شيء منها فعله كفارة ، فإن عمل آخر فكفارة أخرى وهكذا .. فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها : إن شاء الله ، أو استثنى بشيء ما ، فلا استثناء لا يكون إلا لليمين التي تلي الاستثناء .

فان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة ، كمن قال : والله لا كلمت زيدا ولا خالداً ولا دخلت دلو عبد الله ، فهي يمين واحدة ، ولا يحث بفعله شيئاً مما حلف عليه ، ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ( ٠ ) ٥١/٨ - ٥٢

١١٤٣-١١٤٥ م

٩ - تسوية العبد والحر في أحكامها .

( العبد والحر في أحكامهما : سواء ( ٠ ) ٧٦/٨ م ١١٨٧

١٠ - المجزئ في عتقها .

( يجزئ في العتق : الكافر والمؤمن ، والصغير والكبير ، والمعيب والسالم ، والذکر والانثى ، وولد الزنى ، والمنخدم والمزاجر والمرهون ، وأُم الولد والمذبذبة والمدبر ، والمنذور عتقه والمعتق الى أجل ، والمكاتب ما لم يؤد شيئاً ؛ فان كان أدى من كتابته ما قل أو كثر : لم يجزئ في ذلك . ولا يجزئ من يعتق =

كفارة يمين = على المرء بحكم واجب ، ولا نصفا رقتين ( ٠ ) ٧١/٨ م ١١٨٢

### ١١ - حتى المألوف عليه بنية الكفارة .

( من حلف ألا يفعل عبده هذا ، فأعتقه ينوي بعته ذلك كفارة تلك اليمين : لم يُعْزَره . ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين ، فأطعمهم ينوي بذلك كفارة يمينه تلك : لم يُعْزَره . ولا يَحْتَبُ بأن يتصدق عليهم بعد ذلك ، وكذلك الكسوة ؛ لكن عليه الكفارة .

ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً ، ثم صام منها ثلاثة أيام ينوي بها كفارة يمينه تلك وهو من أهل الكفارة بالصيام : لم يُعْزَره ، ولا يَحْتَبُ بأن يصوم فيها بعد ذلك ، وعليه الكفارة . ( ٠ ) ٦٨/٨ م ١١٧٧

### ١٢ - إطعام ما دون العشرة فيها أو كسوتهم .

( لا يُعْزَرُ إطعام مسكين واحد أو ما دون العشرة ، يُرَدُّ عليهم . ولا يُعْزَرُ إطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم ( ٠ ) ٧٢/٨ م ١١٨٣ و ٧٦/٨ م ١١٨٨

### ١٣ - تحديد للكسوة فيها .

( أما الكسوة فواقف عليه اسم كسوة : قميص أو سراويل أو مِغْتَنَحٌ أو قلنسوة أو رداء أو عمامة أو بُرنس أو غير ذلك . ويُعْزَرُ كسوة أهل الذمة وإطعامهم إذا كانوا مساكين . ( ٠ ) ٧٤/٨ م ١١٨٤ و ٧٥/٨ م ١١٨٥

كفارة يمين ع ١ - كسوة أهل الذمة وإطعامهم فيها .

( 'يجزى كسوة' أهل الذمة وإطعامهم إذا كانوا مساكين ،

بخلاف الزكاة . ) ٧٥/٨ م ١١٨٥

١٥ التصديق بالقيمة بدلاً عنها .

( لا 'يجزى' في كفارة اليمين بدل العتق أو الكسوة أو

الإطعام أو الصيام : شيء من الصدقات ، ولا هدي ، ولا

قيمة . ) ٦٩/٨ م ١١٧٩

١٦ - تفريق صوم الأيام الثلاثة .

( 'يجزى' الصوم للثلاثة الأيام متفرقة إن شاء . ) ٧٥/٨

م ١١٨٦

كفالة ١ - تعويضها .

( الكفالة : هي الضمان ، وهي الزعامة ، وهي القبالة ،

وهي الجمالة ، فمن كان له على آخر حق مال من بيع أو من

غير بيع من أي وجه كان ، حالاً أو إلى أجل ، سواء كان الذي

عليه الحق حياً أو ميتاً ، فضمن له ذلك الحق إنسان لاثمي عليه

للمضمون عنه ، بطيب نفسه وطيب نفس الذي له الحق : فقد

سقط ذلك الحق عن الذي عليه ، وانتقل إلى الضامن ولزمه بكل

حال . ) ١١٠/٨ م ١٢٢٩

٢ - عموم أحكامها .

( حكمُ العبدِ والحرِّ ، والمرأةِ والرجلِ ، والكافرِ والمؤمنِ :  
سواءً في الضمان . ) ١١٧/٨ م ١٢٣٠

٣ - ضمان مجهول المقدار .

( لا يجوز ضمان مالا يُدرى مقداره ، مثل أن يقول له :  
أنا أضمنك ما لفلان عليك . ) ١١٧/٨ م ١٢٣١

٤ - ضمان ما لا يجب .

( لا يجوز ضمان مالٍ لم يجب بعد ، كمن قال لآخر : أنا  
أضمن لك ما تسترضه من فلان ، أو قال له : اقترض من فلان  
ديناراً وأنا أضمنه لك ، أو قال : اقترض فلاناً ديناراً وأنا أضمنه  
لك . ) ١١٧/٨ م ١٢٣٢

٥ - اشتراطها في العقود والخاصة .

( لا يجوز أن يشترط في بيع ولا سلم ولا في مداينة  
أصلاً إعطاءً ضامنٍ ، ولا يجوز أن يكلف أحدٌ في خصومة  
إعطاءً ضامنٍ به لثلايرب . ولا يجوز أن يكلف من وجب  
له حق من ميراث أو غيره ضامناً ، وكل ذلك جورٌ وباطل . )  
١١٩/٨ م ١٢٣٥

٦ - شرط أخذ أي الضامين شاء بالدين .

( لا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما =



كفاية = شاء بالجميع ، ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ، ولا أن يشترط أن يأخذ المنيء منها عن المعسر والحاضر عن الغائب . ( ١١٨/٨ م ١٢٣٣ )

٧ - توزيع الدين على الضامنين بالحصص .

( إن ضمن اثنان فصاعداً حقاً على انسان : فهو بينهم بالحصة . )

( ١١٨/٨ م ١٢٣٤ )

٨ - ضمان الوجه .

( لا يجوز ضمان الوجه ، لافي مال ولا في حد ولا في شيء )

من الاشياء . ( ١١٩/٨ م ١٢٣٦ )

٩ - اتخاذ كلب

( لا يحل إمساك كلب أسود جيم أو ذي نقطتين ، لا لصيد ولا لغيره ، ولا يحل تعليمه ، ولا أكل ما قتل من الصيد أصلاً ، إلا أن تدرك ذكاته ، ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلاً إلا لزراعة أو ماشية أو صيد أو ضرورة خوف . ) ( ١٧٧/٧ م ١٠٩٥ )

( ٩/٩ م ١٥١٣ )

٢ - لعابه وعرقه .

لو مس لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب أو الإماء أو متاعاً ما أو الصيد ، ففرض إزالة ذلك بما أزاله ، ماء كان أو غيره ولا بد من كل ما ذكرنا ، إلا من الثوب فلا يزال إلا بالماء . ( ١١٠/١ - ١١١ م ١٢٧ )

### كلب ٣ - ولوغه في الإناء .

( إن ولغ في الإناء كلبٌ ، أي إناء كان ، وأي كلب كان كلبٌ صيدٍ أو غيره صغيراً أو كبيراً ، فالفرض : إهراقُ ما في ذلك الإناء كائناً ما كان ، ثم يُغسل بالماء سبع مرات ولا بد ، أو لاهنً بالتراب والماء ولا بد .

فإن أكل الكلب في الإناء ولم يَلْغ فيه ، أو أدخل رجله أو ذنبه ، أو وقع بكتفه فيه : لم يلزم غسلُ الإناء ولا هرقُ ما فيه البتة . وكذلك لو ولغ الكلبُ في بقعة من الأرض أو في يد إنسان أو فيا لا يسمى إناءً : فلا يلزم غسلُ شيء من ذلك ولا هرقُ ما فيه . والولوغ : هو الشربُ فقط . )

١٢٧/١ م ١٠٩

### ٤ - أكل ما ولغ فيه .

( لا يجزئ أكلُ ما ولغ فيه الكلب ، فإن أكل منه ولم يَلْغ فيه فهو كله حلالٌ . ) ٢٢٧/٧ م ١٠٩

### ٥ - قطعه الصلاة .

( يقطعُ الصلاةُ كونُ الكلبِ بنِ يدي المصلي ، ماراً أو غير مارٍ ، صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً . ) ٨/٤١ م ٣٨٥

### ٦ - أكل كلب الماء .

( كلبُ الماء الذي يعيش في البرِّ والماء : لا يجوزُ أكله إلا

بذكاة . ) ٣٩٨/٧١ م ٩٩٠

كلب ٧ - بيعه .

( لا يحل بيع كلب أصلاً ، لا كلب صيد ، ولا كلب ماشية ولا غيرهما . فان اضطر إليه ولم يجد من يعطيه إياه فله ابتياعه ، وهو حلالٌ للمشتري ، حرامٌ على البائع ، ينزع منه الثمن متى قدر عليه ، كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة الظالم ولا فرق ١٠/٩/١٥١٣ م

٨ - قتله .

( قتل الكلاب : لا يحل ، ومن قتلها ضمنها بثلها أو بما يتراضيان عليه عوضاً منه ، إلا الأسود البهم أو الأسود ذا النقطتين فقتله واجبٌ حيث وجد . ٩/٩/١٠ - ١٥١٣ م

\* \* \*



# حرف اللام



## لباس ١ - ثوب الحرير أو المذهب .

( لا تحل الصلاة للرجل خاصة في ثوب فيه حرير أحسن من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب ، إلا اللينة والتكيفة فيها مباحان ، ولا في ثوب فيه ذهب ، ولا لابساً ذهباً في خاتم ولا في غيره .

فإن أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد : حل له الصلاة فيه ، أو كان به داء يتداوى من مثله بلباس الحرير ، فالصلاة له فيه جائزة . وكذلك لو حل ذهباً في كفه ليجرزه أو حريراً أو ثوب حرير كذلك ، فصلاته تامة .

ولباس المرأة الحرير والمذهب في الصلاة وغيرها : حلال .

٣٦/١ م ٣٩٥ و ٨٢/١٠ م ١٩١٩

## ٢ - طوله الجائز .

( حق كل ثوب يلبسه الرجل : أن يكون إلى الكعنين لا أسفل البتة ، فإن أسفه فزَعاً أو نسياناً : فلا شيء عليه . )

٧٣/٤ م ٤٢٨

## ٣ - تجرؤه وتطويله .

( لا تجزئ الصلاة بمن جبر ثوبه تخيلاً من الرجال ، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر ، فإن زادت على ذلك عالة بالنهي : بطلت صلاتها .

وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون إلى =

لباس = الكعفين لا أسفل البتة ، فان أسبله فزَعَا أو نسياناً : فلا شيء عليه . ( ٤ / ٧٣ م ٤٢٨ )

٤ - صبغه بالزعفران .

( إن صبغ الرجل ثيابه أو عمامته بالزعفران ، أوزعفر لحية : فحسن . وصلاته بكل ذلك جائزة . ) ( ٣ / ٧٦ م ٤٣٠ )

لحية ١ - صبغها بالزعفران .

( المصلي إن زعفر لحية : فحسن . وصلاته جائزة . ) ( ٤ / ٧٦ م ٤٣٠ )

لعان ١ - صفته وحكمه .

( صفة ' اللعان : أن يجمعها الحاكم في مجلسه ، ثم يسأله البيعة على ما رماها به فان أتى بيعة عدول بذلك أقبح عليها أحد ، فان لم يأت بالبيعة قيل له : ' التعن ' ، فيقول : « بانه إني من الصادقين » يكررها أربع مرات ، ثم يأمر الحاكم من يضع يده على فيه ويقول له : إنها موجبة ، فان أبى فانه يقول : « وعلي نعم الله إن كنت من الكاذبين » فاذا أتم هذا الكلام سقط عنه الحد لها . فان لم يلتعن حدّ حدّ القذف .

فاذا التعن كما ذكرنا قيل لها : إن التعنت وإلا محدثت حدّ الزنى ، فتقول : « بانه انه لمن الكاذبين » تكررهما أربع =



لعان = مرات ، ثم تقول : « وعلي غضب الله إن كان من الصادقين »  
 ويأمر الحاكم "من يوقفها عند الخامسة ويخبرها بأنها موجبة"  
 لغضب الله تعالى عليها .

فإذا قالت ذلك برئت من الحد ، وانفسخ نكاحها منه ،  
 وحرمت عليه أبداً الأبد ، لأن له أصلاً لا يعد زوج ولا قبله  
 وإن أكذب نفسه ، لكن إن أكذب نفسه : "حدّ فقط ، وأما  
 ما لم يتم هو اللعان أو نفسه هي فيها على نكاحها .  
 فان كانت المرأة للملاعة حاملاً ، فينأى اللعان منها جميعاً  
 ينتهي عنه الحمل ، إلا أن يقر به فيلحقه ، ولا حدّ عليه في  
 قذفه . ( ١٠ / ١٤٣ م ١٩٤٣

### ٣ - صفة من يحوي بينهم .

( من قذف امرأته بالزنى هكذا مطلقاً ، أو بانسان منزه ،  
 سواء كان قد دخل بها أو لم يدخل بها ، كانا يلوكن أو أحدهما  
 يلوكن والآخر حراً ، أو مسليماً أو هو مسلم وهي كتيبة ،  
 أو كانا كتيبيين ، أو كان محمداً في قذف أو في زنى أو هي  
 كذلك أو كلاهما ، أو أحدهما أمي أو كلاهما ، أو فاسقين أو  
 أحدهما ، ادعى رؤية أو لم يدع .

فان كانت هي صغيرة أو مجنونة "حدّ" هو حدّ القذف ولا  
 بد ، ولا لعان في ذلك . فان كان هو مجنوناً حين قذفها فلا  
 حدّ ولا لعان ويتلغن الآخران كما يقدران بالاشارة . ( ١٠  
 ١٤٣ م ١٩٤٣

## لعان ٣ - فسخه للنكاح بتمامه .

( يفسخ النكاح بعد صحته تمام التعانه والتعانها ، فالتم يتم هو اللعان أو تتمه هي فيها على نكاحها ، فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان ، لتوارثا . ولا معنى لتفريق الحاكم بينها أو لتركه ، لكن بتمام اللعان تلحق الفرقة . ) ١٠ / ١٤٢ م ١٩٤٢ و ١٠ / ١٤٤ م ١٩٤٣

## ٤ - حرمة الزوجة به .

( إن تم اللعان حرمت عليه أبداً الآبد ، لا تحل له أصلاً ، بعد زوج ولا قبله وإن اكذب نفسه . ) ١٠ / ١٤٤ م ١٩٤٣

## ٥ - لعان الحامل .

( ان كانت المرأة الملائنة حاملاً بتمام الالتعان عنها جميعاً ينتفي عنه الحمل ، ذكره أو لم يذكره ، إلا أن يُقر به فيلحقه ، ولا حد عليه في قذفه لما مع إقراره بأن حملها منه إذا التعن . فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي أن الحمل ليس منه : 'حدثت' ، ولا ينتفي عنه ما ولدت بل هو لاحق به . فان لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله ان يلاعنها لدرء الحد عن نفسه ، وأما ما ولدت فلا ينتفي عنه بعداً أصلاً . ) ١٠ / ١٤٤ م ١٩٤٣

## ٦ - إعادة القذف أثناء اللعان .

( من قذف زوجته فأخذ في اللعان ، فلما شرع فيه ومضى بعضه ألقه أو أكثره أو جله أعاد قذفها قبل أن تتم هي التعانها : فلا بُدَّ له من ابتداء اللعان . ) ١١ / ٢٩٩ م ٢٢٥٠

## ٧ - القذف قبل الزنى .

( من قذف أجنبية وامراته ، ثم زنت الأجنبية وامراته بعد القذف ؛ فعليه حد القذف كاملاً للأجنبية ولا بد ، ويلاعن ولا بد إن أراد أن ينفي حمل زوجته ، أو إن ثبت عليها الحد فإن أبى وقد جلد للأجنبية فالحمل لاحق به ، ولا شيء على زوجته لالعان ولا حد ولا حبس ، ولا عليه بعد ، ولو لم كان لم يجلد لاعتن إن أراد أن ينفي الحمل عنه ، فإن أبى جلد الحد ، فإن التحن والتعنت المرأة مجلد حد الزنى . )  
٢٢٤٥ م ٢٩٧/١١

## ٨ - قذف الممتدة .

( لو مللها وقذفها في عديتها منه ، لا عتها . ) ١٤٤/١٠  
١٩٤٣ م

## ٩ - قذف الصغيرة .

( إن كانت هي صغيرة حد هو حد القذف ولا بد ، ولا لعان . ) ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

## ١٠ - قذف الأجنبية .

( لو قذفها وهي أجنبية : حد ، ولا تلاعن . ) ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

لعان ١١ - ملاعنة الاخوس .

( يتلعن الأخرسان كما يقدران بالإشارة ١٠ / ١٠٤٤ م ١٩٤٣ )

١٢ - ولأه الولد الملاعن عليه .

( ولد المولاة الذي لاعت عليه : لاولاه عليه لأحد . )  
١٧٣٩ م ٣٠١/٩

لعب ١ - اتخاذ الصور للصبايا .

( الصور مجرمة ، ولا تجل لغير الصبايا خاصة ؛ فاللاعب  
بجائر لعن . ) ١٠ / ٧٥ م ١٩١٤

لعن ١ لعن الكفار .

( لعن الكفار : مباح . ) ٥ / ١٥٦ م ٥٩٤

لَعَلَّة ١ - تعريفها .

( من وجد مالاً في قرية أو مدينة أو صحراء ، في أرض العجم  
أو في أرض العرب ، العنوة أو الصلح ، مدفون أو غير مدفون ،  
إلا أن عليه علامة أنه من ضرب مُدَّة الإسلام ، أو وجد مالاً  
قد سقط ، أي مال كان ، فهو : لَعَلَّة . ) =

لَقَطَةٌ = وليس ما تعرف ربه خالصة ، وإنما الضالة ما ضلت جلة ، فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرف واجدوها لمن هي ؟ وهي التي أمر رسول الله ﷺ بنشدها . ( ٨ / ٢٥٧ م ١٣٨٣ )

### ٢ - كيفية التعريف .

( التعريف : هو أن يقول في الجامع التي يرجو وجود صاحبها فيها أو لا يرجو : « من ضاع له مالٌ فليخبر بعلامته » ، فلا يزال كذلك سنة قمرية . فان جاء من يقيم عليه بينة أو من يصف عفاصه ويصدق فيه ، ويصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف عدده ويصدق فيه ، أو يعرف ما كان له من هذا ؛ إما العدد والرعاة إن كان لا عفاص له ولا وكاء ، أو العدد إن كان منشوراً في غير وعاء : دفعها إليه ، كانت له بينة أو لم تكن . ويُجبر الواجد على دفعه إليه ، ولا ضمان عليه بعد ذلك ولو جاء من يثبت بينة . ( ٨ / ٢٥٧ م ١٣٨٣ )

### ٣ - وجوب التقاطها والاشهاد عليها والتعريف بها .

( فرض على من وجد اللقطة أن يأخذها ، وأن يشهد عليها عدلاً واحداً فاكثراً ، ثم يُعرفها . ( ٨ / ٢٥٧ م ١٣٨٣ )

### ٤ - لَقَطَةُ مَكَّةَ أَوْ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .

( لا تحل لَقَطَةُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ ، ولا لَقَطَةُ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَذْجَرَمٍ إِلَى أَنْ يُتِمَّ جَمِيعَ عَمَلِ حَجِّهِ ، إِلَّا لِمَنْ بَنَشْدَهَا =

= أبدأ ، لا تجد تعريفها بعام ولا بآكثر ولا بأقل ، فإن ينس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت حينئذ لواجدها ، بخلاف سائر اللقطات التي تحل له بعد العام . ( ٧ / ٢٧٨ م ٩١٨

## ٥ - وجدان الشيء الواحد بلا دباط ولا وعاء ولا عفاص .

( إن كان ما وجد شيئاً واحداً كدينار واحد أو درهم واحد أو لؤلؤة واحدة أو ثوب واحد أو أي شيء لا رابط له ولا وعاء ولا عفاص : فهو الذي يجده من حين يجده ، ويعرفه أبدأ طول حياته .

فإن جاء من يقيم عليه بينة فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعد ، وإلا فهو له أو لورثته ، بفعل فيه ما يشاء من بيع أو غيره ، وكذلك ورثته بعده ، ولا يرد ما أنفقوا فيه .

فإن كان ذلك في حرم مكة ، حرسها الله تعالى ، أو في رفقة قوم فاهضين إلى العمرة أو الحج : عرف أبدأ ، ولم يحل له ملكه ، بل يكون موقوفاً . فإن ينس يبين عن معرفة صاحبه فهو في جميع مصالح المسلمين . ( ٨ / ٢٥٨ م ١٣٨٣

## ٦ - حكم ما يوجد في التراب أو الطين أو تراب الصاغة .

( كل ما غلّه الغبارون من التراب ، أو استخرجته غسألو الطين من الطين ، أو استخرج من تراب الصاغة فهو لقطه ما أمكن أن يعرف كالفص أو الدينار أو الدرهم ، فما زاد فتعريفه كما ذكرنا في اللقطه ثم هو للملتقط مضموناً لصاحبه إن جاء ، وما =

لَقَطْلَةٍ = كان منه لا يمكن أن يعرف صاحبه أبداً من قطعةٍ أو غير ذلك  
فهو حلالٌ لو أجده ١٠/٨ م ١٤٠٤ م ١٤٣٠

٧ - دوام ملكها لصاحبها .

( من ترك دابته بفلاة ضائعة ، فأخذها إنسان فقام  
عليها فصلحت ، أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر  
متاعه فأخذته إنسان أو غاص عليه إنسان فأخذته ، فكل  
ذلك : لصاحبه الأول ، ولا حق فيه لمن أخذ شيئاً منه . )  
١٣٥٤ م ٢٤٠/٨

٨ - نفقتها على الواجب .

١ لا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي ( الذي  
وجده عنده ما أنفق عليه ؛ فإنه لم يأمره بذلك ، فهو مقطوع بما  
أنفق ١٠/٨١ م ٢٤١ م ١٣٥٤

٩ - الوقت الذي يتحللها الواجب فيه .

( إن لم يأت أحدٌ يصدق في صفته عفاؤها ووعاها  
وربأطها وعددها ، ولا بينة : فهي عند تمام السنة مالٌ من مال  
الواجد ، غنياً كان أو فقيراً ، يفعل فيها ما شاء ، وتورث عنه .  
إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بينة أو يصف شيئاً مما ذكرنا =

لَقِطَةٌ = فيصدق : ضمنه له إن كان حياً ، أو ضمنه له الورثة إن كان

الواجد له ميتاً . ( ٨ / ٢٥٧ م ١٣٨٣

لقيط

١ - حويته .

( اللقيط : حر ، ولا ولا عليه لأحد ؛ لأن الناس كلهم أولاد آدم وزوجه حواء عليهما السلام ، وهما حران ، وأولاد الحرية

أحرار . ( ٨ / ٢٧٤ م ١٣٨٥

٣ - ادعاء ثبوته .

١ كل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرّاً كان  
أو عبداً : صدق إن أمكن أن يكون ما قال حقاً ، فإن يتيقن  
كذبه : لم يلتفت إليه . ( ٨ / ٢٧٦ م ١٣٨٧

٣ - قيام الواجد بشؤونه .

( إن وجد صغير متبوء ففرض على من بحضرته أن يقوم به  
ولا يُبدّ . ( ٨ / ٢٧٣ م ١٣٨٤

٤ - ماله الموجود معه .

( كل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له ، وينفق عليه منه . )

٨ / ٢٧٦ م ١٣٨٦



لواط ١ - كونه كبيرة .

( فعل قوم لوط : من الكبائر الفواحش المحرمة ، من أحله فهو كافر مشرك حلال الدم . ) ٣٨٠/٧ م ٢٢٩٩

٢ - الشهادة عليه .

( الشهادة في القواط : كالشهادة في سائر الأحكام ، شهادة اثنين ، أو أربع نوبة ، أو رجل وامرأتين . ) ٣٩٠/١١ م ٢٣٠٢

٣ - عقوبته .

( فعل قوم لوط : فيه التعزير ، وهو اللادب . ) ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥

ليلة القدر ١ - وقتها .

( ليلة القدر واحدة في العام ، في شهر رمضان خاصة ، في العشر الاواخر خاصة ، في ليلة واحدة بعينها ، لا تنتقل ابداً . إلا أنه لا يدري أحد من الناس أي ليلة هي من العشر المذكور ، إلا أنها في وتر منه ولا بد ، فان كان الشهر تسعاً وعشرين يوماً فأول العشر الاواخر بلا شك : ليلة عشرين منه ، وإن كلف الشهر ثلاثين فأول العشر الاواخر ليلة إحدى وعشرين . ) ٨٠٩ م ٣٣/٧

ليلة القدر ٣ - صفتها .

(تلتبس ليلة القدر بالعمل الصالح ، لا بأن لها صورة  
وهيئة يمكن الوقوف عليها بخلاف سائر الليالي كما يظن أهل  
الجهل .) ٣٥/٧ م ٨١٠

\* \* \*

# حرف الميم



## مال - ١ - حرمته .

( لا يحل لأحد مالٌ مسلم ولا مالٌ ذمي إلا بأباح الله عز وجل على لسان رسول الله ﷺ في القرآن أو السنة - نقل - ماله عنه الى غيره ، أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضاً نقله عنه الى غيره ، كالمبتات الجائزة والتجارة الجائزة أو القضاء الواجب بالديات والتعاص وغير ذلك مما هو منصوص .

فمن أخذ شيئاً من مالٍ غيره أو صار إليه بغير ما ذكرنا ، فإن كان عامداً عالماً بالغاً بميزاً فهو عاصي لله عز وجل ، وإن كان غير عالماً أو غير عامداً أو غير مخاطب : فلا إثم عليه ، إلا أنها سواء في الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه ، أو في وجوب ضمان مثله إن كان ماصراً إليه من مالٍ غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه . ( ١٣٤/٨ م ١٣٥٨ .

## ٢ - الاقراء به .

( من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم ، أو بشركة ، وكان المقر عاقلاً بالغاً غير مكره ، وأقر إقراراً تاماً ، ولم يصد به يفسده ، فقد لزمه ، ولا رجوع له بعد ذلك . ( ٢٥٠/٨ م ١٣٧٨

## ٣ - التسبب بإتلافه بغير قصد .

ر : قتل ١٦ - التسبب فيه بغير قصد .

مال ٤ - أخذه على العتق .

( لا يجوز أخذ مالٍ على العتق إلا في الكتابة . ١٠ ١٨٣/٩ )

م ١٦٥٩

متعة الطلاق ١ - أحكامها .

ر ١ حج ٢٨ - المتمتع وأفضلية التمتع .

أيضاً ٢٩ - صوم المتمتع إن لم يقدر على الهدي .

متعة الطلاق ١ - الواجبة عليه .

( التمتع فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو آخر ثلاث ، وطئاً أو لم يطأها ، ففرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئاً أن يتعبد ، وكذلك المقتدبة أيضاً ، ويُجبره الحاكم على ذلك . ولا متعة على من أنسخ نكاحه منها بغير طلاق . ولا يُسقط التمتع عن المطلق مراجعته إياها في العدة ، ولا موته ، ولا موئها .

والتمتع لها أو لورثتها من رأس ماله يُضرب بها معها الغرما . وإن تعاسر في المتعة قضى على الموسر لها ، سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضة عن قوته وقوت أهله : خادمٌ يستقل بالخدمة ، وعلى من لا فضة عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقل ولو بدين أو بدرهم على حسب طاقته . ١٠ ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

### متعة الطلاق ٣ - مقدارها .

( إن تعاسر في المتعة 'قضي' على المويبر لها ، سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله : خادم يستل بالخدمة ، وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقل ولو بمدين أو بدرم على حسب طاقته . ) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤  
٣ - بقاء وجوبها للمراجعة في عدتها .

( لا يسقط التمتع عن المطلق مراجعة الزوجة في العدة . )  
٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

### ٤ - تعاسر الزوج فيها .

( إن تعاسر الزوج في المتعة 'قضي' على المويبر لها ، سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله : خادم يستل بالخدمة ، وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقل ولو بمدين أو بدرم على حسب طاقته . ) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

### ٥ - بقاؤها في الذمة بعد الموت .

( المتعة للمرأة أو لورثتها من رأس مال الرجل ، يضرب بها مع الغرماء ، لا يسقطها موته ولا موتها . ) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

متعة النكاح ١ - أحكامها .

ر : نكاح ٥٦ - كونه متعة .

مجذوم ١ - منعه من دخول المسجد .  
( لا يجوز أن يجمع المجذوم من دخول المسجد ) ٢٠٢/٤

٤٨٦ م

مجنون ر : مجنون .

مجوس ر : أهل الكتاب .

محاريبون ر : حرابة ، حرابي .

محاربي ١ - أحكامه .

ر : نكاح ٥٨ - عقده على شرط التحليل .

أيضاً ٥٩ - نية التحليل فيه .

أيضاً ٦٠ - الحلل الملعون .

أيضاً ٦١ - الأجرة على زواج التحليل .

محمد عليه السلام ر : نبي .

١ - عبوديته .

( إن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم الصلاة والسلام :  
عبيد الله تعالى ، مخلوقون ، ناس ، كسائر الناس ، مولودون  
من ذكر وأنثى ، إلا آدم وعيسى ؛ فإن آدم خلقه الله تعالى =



محمد عليه السلام = من آداب بيده لا من ذكر ولا من أنثى ، وعيسى 'خلق في بطن أمه من غير ذكر' (١٠/١ م ١٣)

## ٢ - خاتم الأنبياء .

( محمد عليه الصلاة والسلام : خاتم النبيين ، لا نبي بعده ، إلا أن عيسى و مريم عليه السلام سينزل ، وقد كان قبله عليه السلام أنبياء كثيرة ) (٨/١ م ١١)

## ٣ - الصلاة عليه .

١ - يستحب أن يقول المصلي إذا فرغ من التشهد : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين ، إننا حميد مجيد ، وفرض على كل مسلم أن يقول ذلك مرة في الدهر . (٢٧٢/٣ - ٣٧١)

## ٤ - التبرك بآثاره .

( تبرك أصحاب النبي ﷺ بموضع 'مصلاته' ، واستدعوه ليحلي في بيوتهم في موضع يتخذونه محلي فأجاب الى ذلك عليه السلام ) (٣٥٣/٧ م ٩٦٩)

## ٥ - إسراؤه .

( اسرى به ربّه ، يحبده وروحه ، وطاف في السموات سماه سماه ، ورأى أرواح الانبياء هنالك ) (٣٦/١ م ٩٦)

محمد  
عليه السلام ٣ - معجزاته .

( أتى عليه السلام بالقرآن ، ودعا مَنْ خالفه الى أن يأتوا  
بمثله فعيّزوا كلهم عن ذلك ، وشقّ له القمر ، وحنّ الجذعُ  
إذ فقدوه ، ودعا اليهود الى قبي الموت وأخبرهم أنهم لا يمشون  
فعيّزوا ، ودعا النصارى الى مبايعته فأبّوا ، وأعجز جميع العرب  
عن أن يأتوا بمثله ، ونبح لهم الماء من بين أصابعه ، وأطعم مشين  
من الناس من صاع شعير وجذري ، وأذعن ملوك اليمن  
والبحرين وعمان لامرءه للآيات التي صحت عنده ) ١٠م ٨/١

٧ - اتخذ الله له خليلاً .

( إن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمداً صلى الله عليهما وسلم  
خليلين ) ١٠م ٣٥/١

٨ - انتقاء وجهته الى الدنيا .

( لا يرجع محمدٌ رسول الله ﷺ ولا أحدٌ من أصحابه رضي الله  
عنهم إلا يوم القيامة ؛ إذا رجع الله المؤمنين والكافرين للحساب  
والجزاء . وهذا إجماع أهل الإسلام ) ١٠م ٢٣/١

٩ - شفاعته .

( إن شفاعته رسول الله ﷺ في أهل الكبائر من أمته : حق ،  
فيخرجون من النار ويدخلون الجنة ) ١٠م ١٦/١

١٠ - شفاعته والمذنب في إبطالها .

ر : شفاعته ٤ - القول بإبطالها .

مدبر ر : تدبير

١ - وقته .

( يدخل في الرقيق : أمهات الأولاد والمدبرون . )

١٣٧/٦ م ٧٠٩

٢ - إجزاؤه في الكفارة .

( يجزئ في الكفارة : المدبر . ) ١٩٧/٦ م ٧٤٠

١ - فضلها . المدينة

ر : مكة ١ - فضلها .

٢ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

ر : مكة ٣ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

٣ - سلب المحتطب فيها .

( من احتطب في حرّم المدينة خاصة فحلال سلبه كل

مانعه في حاله تلك ، ونجزيه إلا ما يستعوره فقط . وليس

هذا في الحشيش . ) ٢٦٠/٧ م ٨٩٧ و ٢٦٣/٧ م ٩٠١

٤ - إخراج العصاة منها .

( إخراج العاصي من حرّم مكة : واجب ، وليس هذا في

حرم المدينة . ) ٢٩٢/٧ م ٨٩٨

## مرأة ١ - عودتها .

( العودة المفترضة ستقرها على الناظر وفي الصلاة من المرأة :  
جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ، الحرة والامة في  
ذلك : سواء . ) ٢١٠/٣ م ٣٤٩

## ٢ - النظر إليها .

( لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يزيد زواجها ، أو  
شراعا إن كانت أمة ، للتدذذ إلا لضرورة ، فان نظر في الزنى  
الى الفرجين ليشهد بذلك فباح . ) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

## ٣ - تبوجها . منعها

( لا يحل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من الخروج لحضور  
حلاة الجماعة في المسجد ، إذا عرف أنها تيردن الصلاة ولا يحل  
لهم أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسن ، فإن فعلن فولي  
المرأة وسيد الأمة منعن من الخروج . ولا يحل للمرأة التبرج  
ولا الترتيش للخروج إذا خرجت طحاجة . ) ١٢٩/٣ م ٣٧١  
و ٤٠/١٠ م ١٨٨٥

## ٤ - لبسها الذهب والحوي .

( يحل للمرأة لباس الحرير والذهب في الصلاة وغيرها ، وجائز لها  
أن تصلي على الحرير . ) ٨٢/١٠ م ١٩١٩

## مرأة ٥ تفليج الأسنان .

( المتفلجة : هي التي تستعمل الفكّيج إن فعلت ذلك في نفسها  
أو في غيرها فهي ملعونة من الله ، وصلاتها قامة . ) ٧٩/٤ م ٤٣٤ و ٧٤/١٠ م ١٩١١

## ٦ - وثم الجلد .

( الرشم : النقش في الجلد ، والواشمة : هي التي تتولى الرشم .  
لا يحل للمرأة أن ترم شيئاً من جدها ، فإن فعلت ذلك في نفسها  
أو في غيرها فهي ملعونة من الله عز وجل ، وصلاتها قامة . )  
٧٩/٤ م ٤٣٤ و ٧٥/١٠ م ١٩١١

## ٧ - تنف شعر الوجه .

( النمص : هو تنف الشعر من الوجه ، والنامصة : هي التي  
تتولى النمص . إن فعلت ذلك في نفسها أو في غيرها فهي  
ملعونة من الله عز وجل ، وصلاتها قامة . ) ٧٩/٤ م ٤٣٤  
و ٧٤/١٠ م ١٩١١

## ٨ - وصلها لشعرها .

( لا يحل للمرأة أن تصلي وهي واصة شعرها بشعر إنسان  
أو غيره أو بصوف أو بأي شيء . وأما التي تضفر غديرتها أو  
غداثرها بخيط من حرير أو صوف أو كسان أو قطن أو سير  
فضة أو ذهب : فليست واصة ، ولا إثم عليها . ) ٧٨/٤ م ٤٣٣  
و ٧٤/١٠ م ١٩١١

## مرأة ٩ - واصل الشعر .

( لا يحل للمرأة أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً . والواصلة :  
هي التي تتولى وصل شعر غيرها ، ملعونة من الله ، وصلاتها تامة . )

٧٩/٤ م ٤٣٤ و ٧٤/١٠ م ١٩١١

## ١٠ - خلق شعرها .

( لا يحل للمرأة أن تخلق رأسها إلا من ضرورة لا يحيد منها ،  
ولا أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً ، لا من شعرها ولا من شعر  
إنسان غيرها أو من شعر حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو  
من الكبائر . ولا يحل لها أن تقلع أسنانها ، ولا أن تقتف الشعر

من وجهها . ) ٧٤/١٠ م ١٩١١

## ١١ - تقص وضونها بمس الرجل .

( ينقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ، بأي  
عضو مس أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً دون أن يحول بينها  
توب أو غيره ، سواء أمه كانت أو ابنته ، أو مسّت ابنتها أو  
أباها . الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك ،  
وكذلك لو مسّها على ثوب ؛ لا لذة . ) ٣٤٤/١ م ١٦٥

## ١٢ - إقامتها وأذاتها .

( لا أذان على النساء ولا إقامة ، فإن أذن وأتمن : فحسن . )

١٢٩/٣ م ٣٢٠

مرأة ١٣ - خروجها لصلاة الجماعة .

( لايجز لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد ، إذا عرف أنهم يُردن الصلاة ، ولا يجز لمن أن يخرج من متعلقات ولا في ثياب حسان ، فإن فعلت فليمنعها . وصلاتهن في الجماعة أفضل من صلاتهن منفردات . ) ١٢٩/٣ م ٣٢١

١٤ - منعها مع صغيرها من دخول المسجد .

( لايجوز أن تمتع المرأة مع صغيرها من دخول المسجد . ) ٤٨٦ م ٢٠٢/٤

١٥ - سواكها يوم الجمعة .

( يلزم المرأة السواك يوم الجمعة ، كما يلزم الرجل . ) ٥٣٦ م ٧٦/٥

١٦ - غسلها يوم الجمعة .

( يلزم الغسل يوم الجمعة للمرأة ، كما يلزم الرجل . ) ٥٣٦ م ٧٦/٥

١٧ - تطيبها يوم الجمعة .

( الغسل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة ، وكذلك الطيب ولا يتطيب لها المحرم ولا المرأة . ) ٥٣٦ م ٧٦/٥

## مرأة ١٨ - حضورها الجمعة .

( لا الجمعة على النساء ، فان حضرتهن صلواتهن ركعتين .  
وكذلك لو صلاها النساء في جماعة . ) ٥٥/٥ م ٥٢٥

## ١٩ - صلاتها الكسوف .

( يجوز للنساء أن يشتركن في صلاة الكسوف . ) ١٠٥/٥

م ٥٥٥

## ٢٠ - اعتكافها .

( يجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد الذي لا جماعة فيه ،  
ولا يجوز لها أن تعتكف في مسجد دارها . ) ١٩٣/٥ م ٦٣٣

## ٢١ - أضعيتها .

( الأضحية مستحبة للمرأة . ) ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

## ٢٢ - زكاة حليها .

( الزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد  
منها المقدار المطلوب وأتم عند مالكه عاماً قرياً ، سواء كان  
حلي امرأة أو حلي رجل . ) ٧٥/٦ م ٦٨٤

## ٢٣ - سفرها للحج بلا تحوم .

( المرأة التي لا زوج لها ولا ذا تحرم يحج معها ، فانها تحج  
ولا شيء عليها ، فان كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها ، =



مرأة = فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى ، ونجس هي دونه ، وليس له منعها من حجّ الفرض ، وله منعها من حجّ التطوع .  
٤٧/٧ م ٨١٣

#### ٢٤ - إحرامها .

( تلبس المرأة الحرمة ما تشاء بما يمنع عنه الرجل ، وتغطي رأسها إلا أنها لا تتكبد أصلاً ؛ إما أن تكشف وجهها وإما أن تستدل عليه ثوباً من فوق رأسها . ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صبيغ كله أو بعضه بورس أو زعفران ولا أن تلبس قفازين في يديها ، ولما أن تلبس الخفاف والمعصر . ) ٧٨/٧ م ٨٢٣

#### ٢٥ - تقص شعرها وتغسّطه حالة الإحرام .

( يُباح للمرأة أن تقص شعر رأسها وأن تمشطه حالة الإحرام ، ولا يُكره لها ذلك . ) ١٧٨/٧ م ٨٣٦

#### ٢٦ - طوافها بلا طهارة .

( الطواف على غير طهارة : جائز ، والنساء كذلك ، ولا يجرم إلا على الحائض . ) ١٧٩/٧ م ٨٣٩

#### ٢٧ - سعيها بين الصفا والمروة وهي حائض .

( للمرأة أن تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض . )  
١٨٠/٧ م ٨٤٠

## مرأة ٢٨ - حيضها أثناء الطواف .

( لو حاضت امرأة ولم يبقَ لها من الطواف إلا شوطٌ أو بعضه أو أشراطٌ فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بَنَتْ على ما طافت ولها أن تطوف بين الصفا والمروة ؛ لأنها لم تَنَسَ إلا عن الطواف بالبيت فقط . ) ١٨٠/٧ م ٨٤٠

## ٢٩ - وقوفها بعرفة ومزدلفة .

( من لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع الإمام فقد بطل حجّه إن كان رجلاً .

وأما النساء فإن وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر أو دفعن من يوم عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها : أجزأهن أطح ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجّها ، ومن لم تقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر : فقد بطل حجّها . ) ١١٨/٧ م ٨٣٥

## ٣٠ - نذرها .

( نذر المرأة البكر والرجل ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج : كنذر الرجل سواء بسواء . ) ٢٥/٨ م ١١١٧

## مرأة ٣١ - أيمانها .

الرجال والنساء والأحرار والمملوكون وذوات الأزواج  
والأبكار : سواء في أحكام الأيمان . ١٠ / ٨ م ١١٣٩

## ٣٢ - عقودها وتصرفاتها .

( لا يجوز الحبر على امرأة ذات زوج ، ولا بكري ذات  
أب ولا غير ذات أب وصدقها وهبتها فأنفذ كل ذلك إذا  
حاضت ، كالرجل سواء سواء . ولا اعتراض لأب ولا لزوج  
ولا لحاكم في شيء من ذلك ، إلا ما كان معصية لله تعالى . )  
٢٧٩/٨ م ١٣٩٤ و ٣٠٩/٨ م ١٣٩٦

## ٣٣ - هباتها وصدقاتها .

١ صدقة المرأة جائزة ومندوب إليها ، سواء كانت ذات  
زوج ، أو أيتما ، أو بكرا ، أو ذات أب ، أو يتيمة ، لأن الله  
تعالى ندب جميع البائعين المميزين أن يفعل الخير والصدقة وإنقاذ  
أنفسهم من النار . ١٠ / ٩ م ١٦٤٢

## ٣٤ - جعلها ولياً في النكاح .

( لا تكون المرأة ولياً في النكاح ، فإن أرادت نكاح أمتها  
أو عبيدها أمرت أقرب الرجال إليها من عصبتها أن يأذن لها في  
النكاح ، فإن لم يكن لها عاصب فالسلطان يأذن لها في النكاح . )  
٤٦٩/٩ م ١٨٣٣

## مرأة ٣٥ - جعل الطلاق بيدها .

( من جعل الى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ، ولا تكون طالقاً ، طلعت نفسها أو لم تطلق . ) ١٠ / ٢١٦ م ١٩٧١

## ٣٦ - بيعها وشراؤها .

( بيع المرأة مذبلغ ، البكر ذات الأب وغير ذات الأب والتيب ذات الزوج والتي لا زوج لها : جائز ، وابتاعها كذلك . ) ٩ / ٥٤ م ١٥٦٢

## ٣٧ - استنجاؤها للوضاء .

( جائز : استنجاؤها ذات اللبن لإرضاع الصغير مدة سنة . ) ٨ / ١٨٩ م ١٢٩٥

## ٣٨ - بيع ألبانها .

( بيع ألبان النساء : جائز . ) ٩ / ٣١ م ١٥٤٥

## ٣٩ - كفالتها .

( المرأة والرجل سواء في أحكام الكفالة . ) ٨ / ١١٧ م ١٢٣٠

## ٤٠ - وصيتها .

( وصية المرأة البكر ذات الأب وذات الزوج البالغة والتيب ذات الزوج : جائزة كوصية الرجل ، أحب الأب أو الزوج ، أو كرها ، ولا معنى لإذنها في ذلك . ) ٩ / ٣٢٧ م ١٧٦٠

مرأة ٤١ - توليها القضاء .

( جائز : أن تلي المرأة الحكم . ) ٤٢٩/٩ م ١٨٠٠

٤٢ - توليها الخلافة .

( لا يجوز للمرأة أن تلي الخلافة . ) ٤٢٩/٩ م ١٨٠٠

٤٣ - تنفيلها من الغنية .

( لا يسهم للمرأة من الغنية ، ولا لمن لم يبلغ ، قاتلا أو لم

يقاتل ، وثبث لأن دون سهم الرجل . ) ٣٣٣/٧ م ٩٥٣

٤٤ - قتالها مع البغاة .

( لو كان في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة قاتلا : دوفعا ،

فان أدى ذلك الى قتلها في حال المقاومة فيها هدر . ) ١١٦/١١

م ٢١٦٠

٤٥ - إخراجها من ظلمات الكفر .

( من غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم وذورهم

وفارم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ؛ فان إخراجهم من

ظلمات الكفر الى الإسلام فرضٌ بعصي الله من تركه قادراً

عليه . ) ٣٠٠/٧ م ٩٣٠

٤٦ - الاحسان إليها .

( الإحسان الى النساء : فرضٌ ، ولا يحل تتبع عثراتهن . )

٧٢/١٠ م ١٩٠٨

مرأة ٤٧ - تتبع عثراتها .

( لايجل تتبع عثراتها ) ١٩٠٨ م ٧٢/١٠

٤٨ - تأديها .

( إن عصت المرأة زوجها : حل له هجرانها حتى تقطيعه ،  
وغيرها بما لم يؤلم ولا يجرح ولا يكسر ، فان ضربها بغير ذنب :  
أقيمت منه . ) ١٨٨٨ م ٤١/١٠

٤٩ - النظر الى فرجها بشهوة .

( النظر الى الفرجين في الزنى للشهادة : مباح . ) ٣٢/١٠

١٨٧٨ م

٥٠ - استنكاحها البيمة .

( المرأة تستكح البيمة : عليها التعزير فقط . ) ٣٧٣/١١

٢٢٩٥ م

٥١ - كفنها وحفر قبرها .

( كفن المرأة وحفر قبرها : من رأس مالها ، ولا يلزم  
ذلك زوجها ، وإنما أوجب الله تعالى على الزوج النفقة والكسوة  
والإسكان . ) ١٢٢/٥ م ٥٧١

مراجعة ١ - أحكامها .

= ر : بيع ٤١ - المراجعة فيه .

مراجعة = أيضاً ٤٢ - الكتب في المراجعة .  
أيضاً ١١٥ - شراء البائع ما باعه من المشتري .

مرفق ١ - إحياءه .

( لا يجوز الانفراد بإحياء ما فيه ضررٌ ظاهرٌ بالناس ؛ كاللحم  
الظاهر والماء الظاهر ، والمرافق العامة كالزجاج ورحبة السوق  
والطريق والمصلى ، لا يجوز ذلك لا باقطاع الإمام ولا بغيره . )  
٢٣٣/٨ م ١٣٤٨

٢ - التدخين على الجار .

( ليس لأحد أن يدخن على جاره . ) ٢٤٢/٨ م ١٣٥٧

٣ - إرسال الماء على الجار .

( ليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره  
أصلاً ، فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء . ) ٢٤٢/٨ م ١٣٥٦

٤ - فتح الأبواب والكنوز .

١ لكل أحد أن يفتح ما شاء في حائطه من مَكْرَةٍ أو باب أو  
أن يهدمه إن شاء في دار جاره أو في دربٍ غير نافذ أو نافذ ،  
ويقال لجاره : ابن في حقلك ما تستر به على نفسك ، إلا أنه يُمنع  
من الاطلاع فقط . ) ٢٤١/٨ م ١٣٥٥

٥ - الاستناد الى جدار الجار .

( لا يجز لأحد أن يمنع جاره أن يدخل خشباً في جداره ، =

مرفق = ويُجبر على ذلك إن أبى ، ولصاحب الجدار هدم جداره  
إذا أراد ، ويقول لجاره : دغم خشبك أو انزع فاني أهدم  
حائطي ، ويُجبر صاحب الحطب على ذلك . ( ٨ / ٢٤٢ م ١٣٥٨

٦ - رفع البناء .

( لكل أحد أن يعطي بنيانه ماشاء ، وإن منع جاره الربيع  
والشمس . ) ( ٨ / ٢٤٢ م ١٣٥٧

٧ - بناء الحمام والقون والرسم .

( لكل أحد أن يبني في حقه ماشاء من حمام أو قون أو  
رسم أو كمد أو غير ذلك . ) ( ٨ / ٢٤٢ م ١٣٥٧

١ - اقرب من أرض الطاعون والدخول إليها .

( لا يحل لأحد أن يهرب من الطاعون إذا وقع في بلد هو فيه ،  
ومباح له الخروج لسفرو الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ،  
ولا يحل الدخول إلى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجاً عنه ،  
حتى يزول . ) ( ٥ / ١٧٣ م ٦١٣

٢ - عيادته .

عيادة مريض المسلمين : فرض ولو مرة ، على الجار  
الذي لا يتق عليه عيادته ، ولا يخص مريضاً من مرض . )

( ٥ / ١٧٢ م ٦١٢

٣ - تقبيل الزوجة ووطؤها مع العجز عن استعمال الماء .

( المريض الذي يشق عليه استعمال الماء له أن يقبل =



مريض = زوجته وأن يطأها ثم يتيمم . ( ١٤١/٢ م ٢٤٧

٤ - حضوره الجماعة في المسجد .

( من العذر للرجال في التغلف عن الجماعة في المسجد: المرض،  
وخوفُ ضياع المريض . ولا يجوز أن يُمنع المجنوم وذو العاهة  
من دخول المسجد . ) ( ٢٠٢/٤ م ٤٨٦

٥ - حضوره الجماعة .

١ لاجمة على معذور بمرض، فإن حضرها صلاها ركعتين .

٥٥/٥ م ٥٢٥

٦ - قضاؤه ما فاتته من الصوم .

( يقضي المريضُ صيام أيام مرضه ، واليوم الذي يفتق فيه  
من مرضه بعد تبين الفجر . ) ( ١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦ م  
٧٦٠

٧ - تصرفاته في أمواله .

( المريضُ مرضاً يموت منه أو يبرأ منه والصحيح: سواء ولا  
فرق في صدقاته وبيوعه وعقده وهباته وسائر أمواله ، ووصيته  
كوصية الصحيح ولا فرق . ) ( ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥ و ١٦٠/٩ م  
١٦٤٢ و ٣٤٨/٩ م ١٧٦٨

٨ - صدقته .

( صدقةُ المريض في مرض موته أو في غير مرض موته : =

- ٩٢٩ -

مجم فقه الحل (٥٩)

مريض = كصدقة الصحيح ولا فرق ، ولقد ندب الله تعالى جميع  
 البالغين المميزين الى الصدقة وفعل الخير وانتقاذ أنفسهم من النار .  
 ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

#### ٩ - إقراره .

( إقرار المريض في مرض موته وفي مرض أفاق منه لوارث  
 ولغير وارث : نافذ من رأس المال ، كإقرار الصحيح ولا  
 فرق . ) ٢٥٤/٨ م ١٣٨٠

#### ١٠ - وكالته .

( وكالة المريض : جائزة ، وأحكامها وأحكام الصحيح  
 سواء . ) ٢٤٤/٨ م ١٣٦٢

#### ١١ - إقامة الحدود عليه .

( يُجِلد المريض في الحدود على حسب وسعه ، فمن ضعف جداً  
 يُجلد بشراخ فيه مائة عُنكول جلدة واحدة ، أو فيه ثمانون  
 عُنكولاً كذلك ، ويُجلد في الحجر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب  
 على حسب طاقته ولا مزيد . ) ١٧٣/١١ م ٢١٩٠

#### ١ - الاشتغال بالزراعة عن الجهاد . مزارعة

( الإكثار من الزرع والغرس : حسن وأجره ما لم يشغله  
 ذلك عن الجهاد . ) ٢١٠/٨ م ١٣٢٩

#### ٢ - صودها بالمائة .

( لا يجوز كراه الأرض بشيء أصلاً ، لا بدنانير ولا بدراهم =

مزارعة

= ولا بعرض ولا بطعام مسمى ، ولا بشيء أصلاً ، ولا يجمل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه :

- إما أن يزرعها المرء بآله وأعدائه وبنوه وحيوانه .  
- وإما أن يبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئاً ، فإن اشتركا في الآلة والحيوان والبنو والأعداء دون أن يأخذ منه للأرض كراء فعسن .

- وإما أن يعطي أرضه لمن يزرعها يبنوه وحيوانه وأعدائه وآله يجره ، ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى ؛ إما نصف وإما ثلث أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل ، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شيء من كل ذلك ، ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو كثر ، فإن لم يصب شيئاً فلا شيء له ولا شيء عليه ، فهذه الوجوه جائزة ، فمن أبى فليمسك

أرضه . ( ٢١١/٨ م ١٣٣٠

٣ - عقدها إلى أجل .

( عقد المزارعة إلى أجل مسمى : لا يجمل ، لكن هكذا مطلقاً ، وأنها شاء ترك العمل فله ذلك . ) ( ٢٥٥/٨ م ١٣٣٤ ،

١٣٣٥

٤ - الشروط المفسدة لها .

( لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة والمفارقة والمعاملة في ثمار الشجر ، لا أبيض ولا عبد ولا سانية ولا قادوس ولا جبل ولا دلو ولا عمل ولا زبل ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل .

مزارعة = ولا يجوز أن يشترط في المزارعة وإعطاء الأصول مجزء  
مستى بما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط ولا  
سد ثلثة ولا حفر بئر ولا تنقيتها ولا حفر عين ولا تنقيتها ولا  
شيء من ذلك أصلاً ، فإن تطوع من ذلك بغير شرط جاز .  
وأما آلة الحرث والحفر كلها وآلة السقي كلها وآلة التعليم  
وآلة التزيبيل والدواب والأجرا ، فكل ذلك على العامل .  
٢٣٣/٨ م ١٣٤٥ ، ١٣٤٧

٥ - حكم الفاسد منها .

( إذا وقعت المعاملة فاسدة : رُدُّ الى مزارعة مثل تلك  
الأرض فيما زرع فيها ، سواء كان أكثر بما تعاقد أو أقل . )  
٢٢٦/٨ م ١٣٤٠

٦ - بطلانها بموت أحدهما .

( موت أحد المتعاقدين في المزارعة : يبطل المعاملة . )  
٢٢٥/٨ م ١٣٣٥

٧ - الاتفاق على نوع ما يزرع .

( إن اتفقا تطوعاً على شيء يزرع في الأرض فعسن ، وإن  
لم يذكر شيئاً فعسن ، إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد  
فهو شرط فاسد وعقد فاسد ، إلا أن يشترط صاحب الأرض  
أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره ، فهذا واجب ولا  
بد . ) ٢٢٥/٨ م ١٣٣٣

٨ - عون صاحب الأرض للعامل بغير شرط .

( إن تطوع صاحب الأرض بأن يُسلف العامل بذراً أو دراهم أو يعينه بغير شرط : جاز ، فإن كان شيء من ذلك عن شرط في نفس العقد : بطل العقد وفسخ . ) ٢٢٤/٨ م ١٣٣٢

٩ - خدمة الزرع بعد خروج العامل أو إخراجه .

( خروج العامل وإخراجه في المزارعة بعد الزرع بموت أحدهما أو في حياتها : جائز ، وعلى العامل أو ورثته خدمة الزرع حتى يبلغ الانتفاع به من كليهما . ) ٢٢٥/٨ م ١٣٣٦

١٠ - ترك العمل من أحدهما بعد الحوت قبل للزرع .

( إن أراد أحدهما ترك العمل في المزارعة بعد الحوت والقلب والتزيل وقبل الزرع : جائز ، ويكسب صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل ، وقيمة زبله إن لم يجد له زبلاً مثله .

فلو كان العامل هو المرید للنفروج فله ذلك ، ولا شيء له فيما عمل ، وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه وإلا فلا شيء . )

٢٢٦/٨ م ١٣٣٧ ، ١٣٣٨

١١ - التبن المطاوع فيها .

( التبن في المزارعة : بين صاحب الأرض وبين العامل ، على ماتعاملا عليه . ) ٢٢٤/٨ م ١٣٣١

## مزارعة ١٢ - زكاة الزروع الخارج .

( من أصاب من المزارع والمالك ما تجب فيه الزكاة : فعليه الزكاة ، ولا يحل استراط الزكاة من أحدهما على الآخر ، ومن قهر نصيبه مما فيه الزكاة : فلا زكاة عليه . ) ٢٢٦/٨ م ١٣٣٩

## ١٣ - انتقال ملك الأرض الى غير المعاهد .

( عَقَدَا مزارعة : فزرعَ العامل ثم انتقل ملكُ الأرض الى غير المعاهد بمرث أو هبة أو بصدقة أو إصداق أو ببيع ، فالزرع ، ظهر أو لم يظهر ، كلُّهُ للزارع وللذي كانت الأرض له على شرطها ، وللذي انتقل ملك الأرض إليه أخذُهما بقسطه أو قله في أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك . ) ٢٢٨/٨ م ١٣٤٣

مزدلفة ر : حج .

## مسابقة ١ - صودها الجائزة .

( السبق : هو أن يُخرج الأميرُ أو غيرهُ مالاً يجعله لمن سبق ، راكباً أو عذواً ، أو يُخرج أحد المتسابقين مالاً يجعله لصاحبه إن سبقه وإن سبق هو فلا شيء له ولا عليه ؛ وهذان الوجهان جائزان . ) ٣٥٤/٧ م ٩٧٢

## ٢ - وسائلها الجائزة من الآلات والحيوان .

( السابقة ' بالخيول والبغال والحمير وعلى الأقدام : حسن ' ، والمتأخرة ' بالرماح والنبل والسيوف : حسن ' . ) ٣٥٣/٧ م ٩٧١

مسافر ر : سفر .

# ١ - ركعات صلاته .

( صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً ، وفي الحرف كذلك . وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والحرف أبداً . ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعتمة ؛ فانها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الحرف ركعة . ) ٢٨١ م ٢٤٨/٢ و ٢٦٤/٤ م ٥١١

# ٢ - مسافة قصر الصلاة .

( من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه مسافراً ، فشى ميلاً فصاعداً : صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل ، فان مشى أقل من ميل : صلى أربعاً . ) ٥١٣ م ٢/٥

# ٣ - مدة السفر الموجبة للقصر .

( إن سافر المرء في حج أو عمل من الأعمال ، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها : قصر ، وإن أقام أكثر : أتم ، نوى إقامتها أو لم ينو ، فان ورد على ضيقة له أو ماشية أو دار فزل هنالك : أتم ، فاذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر . ) ٥١٥ م ٢٢/٥

# ٤ - قصر الصلاة .

( كون الظهر والعصر والعتمة في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة أو معصية ، أو لاطاعة ولا معصية ، أمناً =

مسافر = كان أو خوفاً ، فمن أيها أربعا عامداً ، فان كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد للسهو بعد السلام فقط . وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة المذكورة في الخوف في السفر فباح ؛ من صلاها ركعتين فصحت ومن صلاها ركعة فصحت .

وإن صلى مسافرٌ بصلاةٍ لإمامٍ مقيمٍ قصرَ ولا بد ، وإن صلى مقيمٌ بصلاةٍ لإمامٍ مسافرٍ أتم ولا بد . وسواء مسافرٍ في يَمِّ أو في بحرٍ أو في نهرٍ ( ٠ ) ٢٦٤/٤ م ١٢٥ و ٢٢٢/٥ م ١٤٥ و ٣١/٥ م ١٨٥

٥ - إمامته .

( إمامة كل واحدٍ من المقيم والمسافر للآخر : جائزة ولا فرق . ) ٣١/٥ م ١٨٥

٦ - وجوب الجمعة عليه .

( تجب الجمعة على المسافر في سفره ، ويكون إماماً فيها راتباً وغير راتب . ) ٤٩/٥ م ٢٣٥

٧ - صلاته للعيد .

( يصلي المسافرُ العيدَ كالحاضر . ) ٨٦/٥ م ٤٤٥

٨ - صلاته الكسوف .

( يصلي صلاة الكسوف النساء والمنفرد والمسافرون كغيرهم . )

١٠٥/٥ م ٥٥٥



## مسافر ٩ - أضحيتة .

( الاضحية 'متجبة' للسافر ، كما هي المقيم ولا فرق . )

٣٧٥/٧ م ٩٧٩

١ - تصرفه في ماله .

( كل ما أتخذ المسافر في ماله من هبة أو صدقة أو محاباة في بيع أو هدية أو إقرار ، كان ذلك لوارث أو لغير وارث ، أو إقرار بوارث أو عتق أو قضاء بعض غرمائه دون بعض ، كان عليهم دين أو لم يكن ، فكله نافذ من رؤوس أمواله كالقيم ولا فرق في شيء أصلاً ، ووصاياه كوصاياه ولا فرق . )

٣٤٨/٩ م ١٧٦٨

## مستأمن ١ - قتل المسلم بالمستأمن .

ر : قتل ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

## مسجد ١ - أفضل المساجد .

( مكة أفضل بلاد الله تعالى نعي ، الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات ، فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام ، ونعي حرمها وحده ، ثم بيت المقدس ، نعي المسجد وحده . )

٢٧٩/٧ م ٩١٩

## ٢ - بناؤه بالذهب والفضة .

( لا يحمل أن يبنى مسجد بذهب ولا فضة ، إلا المسجد الحرام

خاصة . ) ٢٤٧/٤ م ٥٠٢

٣ - بناءه فوق أو تحت بيت متملك ليس منه .

( لا يحل بناء مسجد عليه بيت متملك ليس من المسجد ، ولا بناء مسجد تحته بيت متملك ليس منه ، فمن فعل ذلك فليس شيء من ذلك مسجداً ، وهو باقٍ على ملك بانيه : )  
٢٤٨/٤ م ٥٠٣

٤ - إحداؤه للأفراد فيه .

( الواجب هدم كل مسجد أحدث لينفرد فيه الناس كالرهبان . ) ٤٤/٤ م ٣٩٩

٥ - وجوب هدمه إذا أثّر ضرراً .

( لا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضرراً على مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الأول ولا خرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه وهدم كل مسجد أحدث لينفرد فيه الناس كالرهبان ، أو يقصدها أهل الجبل لفضلهاء وليست عندها آثار لنبي من الأنبياء عليهم السلام . ) ٤٤/٤ م ٣٩٩

٦ - بطلان الصلاة في مسجد الضرار وما شابهه .

ر : صلاة ١٥٤ - حكم الصلاة في مسجد أحدث ضرراً أو مباهاة .

٧ - حكم الصلاة فيه إذا أحدث مباهاة أو ضرراً .

( لا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضرراً على =

مسجد = مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الاول  
ولا خرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه . ( ٤٤/٤ م ٣٩٩  
٨ - اتخاذ المحاريب فيه .

( تكره المحاريب في المساجد . ) ( ٢٣٩/٤ م ٤٩٧  
٩ - التقصد إليه طلباً للفضل .

( الواجب : هدم كل مسجد يقصده أهل الجبل طلباً للفضله  
وليس عنده آثار لشي من الانبياء عليهم السلام . ولا يحل قصد  
مسجد أصلاً يُظن فيه فضل زائد على غيره إلا مسجد مكة ومسجد  
المدينة ومسجد بيت المقدس فقط . ) ( ٤٤/٤ م ٣٩٩  
١٠ - تطيبه .

( يستحب أن تطيب المساجد بالطيب . ) ( ٢٣٩/٤ م ٤٩٧  
١١ - كلسه .

( كنس المسجد واجب . ) ( ٢٣٩/٤ م ٤٩٧  
١٢ - البصاق فيه .

( لا يجوز البصاق في المسجد البتة ، وإن كان في غير صلاة ،  
إلا أن يدفنه . ) ( ٢٢/٤ م ٣٩١  
١٣ - البول والبصاق فيه .

( لا يجوز البول في المسجد ، فمن بال فيه صب على يوله =

مسجد = ذنوباً من ماء . ولا يجوز الباق ، فمن بصر فيه فليدفن بصرته ( . ٢٢/٤ م ٣٩١ و ٢٤٧/٤ م ٥٠٢

١٤ - التطرق فيه .

( التطرق فيه ، أي جعله طريقاً : جائز ، إلا أن من خطر فيه يتنبأ فانه يلزمه أن يمك بجدائدها ، فان لم يفعل فعليه القردة في كل ما أصاب منها . ( ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٥ - الميت والسكنى فيه .

( السكنى في المسجد والميت : مباح ، ما لم يتصدق على المصلين . ( ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٦ - التحدث فيه بالمباح .

( التحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا : مباح ، وذكر الله تعالى : أفضل . ( ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٧ - دخوله مع الجنابة والحيض والنفاس .

( جائز للعاوض والنساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد ، وكذلك الجنب . ( ١٨٤/٢ م ٢٦٢

١٨ - دخول المترك فيه .

( دخول المتركين في جميع المساجد : جائز ، حاشا حرم مكة كلاً ، المسجد وغيره ، فلا يحل أن يدخله كافر . ( ٢٤٣/٤ م ٤٩٩

مسجد ١٩ - ادخال الدابة فيه .

( إدخال الدابة في المسجد : مباح إذا كان حاجة . )

٢٤١/٤ م ٤٩٨

٢٠ - المنوعون من دخوله .

( من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض والحوف ، والمطر ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو الميت ، وتطويل الإمام حتى يضرب بن خلفه ، وأكل النوم أو البصل أو الكراث مادامت الرائحة باقية ؛ ويمنع آكلوها من حضور المنجد ويؤمر بإخراجهم ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا يجذوم ولا أنجر ولا ذو عاهة ولا امرأة بصغير معها . ) ٢٠٢/٤ م ٤٨٦ و ٤٣٧/٧ م ١٠٤١

٣١ - دعاء الدخول والخروج منه .

( واجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي أبواب رحمتك » فإذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » وهذا إما هو من شروط دخول المسجد متى دخله ، لا من شروط الصلاة ، فصلاة من لم يقل ذلك جائزة ، وقد عصى في تركه قتول ما أمر به . ) ٦٠/٤ م ٤١٦

٣٢ - السبق الى مكان فيه .

( من سبق الى مكان من المسجد : لم يجز لغيره إخراجهم =

مسجد = عنه ، وكذلك إن قام عنه غير تارك له فرجع فهو أحق به .

٤٦٠ م ٦٦/٤

٣٣ - الملازمة فيه .

( يتجب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب

والتصرف . ) ٤٩٧ م ٢٣٩/٤

٣٤ - التعليم فيه .

( التعليم في المسجد للصبيان وغيرهم : مباح . ) ٤٩٨ م ٢٤١/٤

٣٥ - اللعب والزفنف فيه .

( اللعب والزفنف : مباحان في المسجد ، والزفنف : أصله

اللعب والنفع وهو شبه بالرقص . ) ٥٠٠ م ٢٤٦/٤

٣٦ - إدخال الموتى والصلاة عليهم فيه .

( إدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها : حبيس كله ،

وأفضل مكانٌ مُصلي فيه على الموتى في داخل المسجد . ) ٦٠٣ م ١٦٢/٥

٣٧ - إنشاد الشعر فيه .

( إنشاد الشعر في المسجد : مباح . ) ٤٩٨ م ٢٤١/٤

٣٨ - إنشاد الضالّة فيه .

( لا يجوز إنشاد الضوال في المساجد ، فمن نشدها فيه قيل له :

لا وجدتَ إلا رَدّها الله عليك ! ) ٥٠١ م ٢٤٦/٤

مسجد ٢٩ - البيع فيه .

( البيع في المسجد : مكروه ، وهو جائز لا يرد . )

١٥٦٦ م ٦٣/٩ و ٥٠٤ م ٢٤٩/٤

٣٠ - الحكم والغصام فيه .

١ الحكم في المسجد والغصام كل ذلك : جائز .

٤٩٨ م ٢٤١/٤

٣١ - إقامة الحدود فيه .

( إقامة الحدود في المسجد تقديره له بالدم كالقتل والقطع ،  
فحرام أن يُقام شيء من ذلك فيه . وأما ما كان من الحدود  
جاءاً فقط فإقامته في المسجد جائز ، وأحب إلينا خارج المسجد  
حوقاً من أن يكون من المجلود بول . ) ٢١٦٥ م ١٣٣/١١

٣٢ - السرقة منه .

( من سرق من مسجد : فهو سارق ، عليه القطع . )

٢٢٦٦ م ٣٢٩/١١

مسكين ١ - تعريفه .

( المسكين : هو الذي له شيء لا يقوم به . ومن كان له  
مال بما تجب فيه الصدقة المفروضة كإثني درهم أو أربعين مثقالاً  
أو خمس من الإبل أو غير ذلك ، وهو لا يقوم مامعه بعرضه ،  
لكثرة عياله أو لغلاء السعر ، فهو مسكين ، يُعطى من الصدقة =

مسكين = المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله ( ١٤٨/٦ م ٧٢٠ و ١٥٢/٦ م ٧٢٣ )

### ٢ - قيام الأغنياء بقول الفقراء والمساكين .

( فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن 'يكنسهم من المطر والصيف والشمس وعبوث المارة . )  
١٥٧/٦ م ٧٢٥

### ٣ - إعطاؤه عند الحاجة .

( فرض على كل من له زرع عند حصاده : أن يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه . ) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

### ٤ - نصيبه في الزكاة .

( من تولى تقرير زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاه الإمام أو أميره ، فإن الإمام أو أميره يفرقها ثمانية أجزاء مستوية ؛ للمساكين سهم ؛ وللفقراء سهم ، وفي المساكين في عتق الرقاب سهم ، وفي أصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله سهم ، ولأبناء السبيل سهم ، وللعمال الذين يقبضونها سهم ، وللمؤلفة قلوبهم سهم . وأما من فرق زكاة ماله : ففي ستة أسهم كما ذكرنا ، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم . ) ١٤٣/٦ م ٧١٩



## ٥ - وجوب الزكاة في ماله .

( من كان له مال بما تجب فيه الصدقة ، كائني درهم أو أربعين مثقالاً أو خمس من الإبل أو غير ذلك ، وهو لا يقوم مامعه بعولته ؛ لكثرة عياله أو لقلاء السر : يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله . )

١٥٢/٦ م ٧٢٣

## ٦ - حضوره وقسمه التركة .

( إذا قسم الميراث فحضر قرابة البيت أو للورثة أو يتامى أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب : أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم . )

٣٩٠/٩ م ١٧٤٧

## ١ - ماله بغير وضوء ولا طهارة .

ر : قرآن ٩ - التعبد به على غير طهارة .

٢ - كتابته بالمعنى .

ر : ترجمة ١ - التزام الألفاظ بالمأمور بها .

٣ - اليقين به .

ر : إيمان ٢ - شرط انعقادها بالقرآن أو بكلام الله تعالى .

٤ - بيعه .

( بيع المصاحف : جائز . ) ٤٤/٩ م ١٥٥٧

—٩٤٥—

مصنف ٥ - السقوط الى أرض الحرب .

( لا يحل السفر بالمصنف الى أرض الحرب ، لافي عكز ولا  
في غير عسكر . ) ٣٤٩/٧ م ٩٦١

مضاربة ١ - تعريفها .

( المضاربة : هي القراض ، والقراض كان في الجاهلية  
فاقره الرسول ﷺ ، وهو : إعطاء المال لمن يشتر به ، يجره  
مسمى من الربح . ) ٢٤٧/٨ م ١٣٦٧

٢ - الجائزة به .

( القراض ، أي المضاربة ، إما هي بالدنانير والدرهم ، ولا  
يجوز بغير ذلك إلا بأن يعطيه العرض فيأمره ببيعه بثلث محدود  
وبأن يأخذ الثمن فيعمل به قراضاً . ) ٢٤٧/٨ م ١٣٦٨

٣ - تسمية السهم فيها .

( لا تجوز المضاربة إلا بأن يسمي السهم الذي يتقارضان عليه  
من الربح ، كدس أو ثلث أو نصف . ) ٢٤٧/٨ م ١٣٧٠

٤ - كونها لاجل مسمى .

( لا يجوز القراض ، أي المضاربة ، الى أجل أصمى اصلاً ،  
إلا ما جاء به نص أو إجماع . ) ٢٤٧/٨ م ١٣٦٩

٥ - الشروط المنوعة فيها .

( لا يجوز أن يشترط عبداً يعمل معه أو أجيراً يعمل معه أو  
جزءاً من الربح للفلان . ) ٢٤٧/٨ م ١٣٦٩

٦ - اقتسام الربح فيها . مضاربة

( كل ربح ربحاهما أن يتقاسماه ، فإن لم يفعلا وترك الأمر بحسبه ثم خسر المال فلا ربح للعامل . وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منها ما صار له فلا يسقط ملكه عنه . )  
١٣٧٢ م ٢٤٨/٨

٧ - ضمان الخسارة فيها .

( لا ضمان على العامل فيما تلف من المال ولو تلف كله ، ولا فيما خسر فيه ، ولا شيء له على رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن . )  
١٣٧٣ م ٢٤٨/٨

٨ - نصيب العامل عند الخسارة .

( إذا لم يقتسما الربح وترك الأمر بحسبه ثم خسر المال فلا ربح للعامل )  
١٣٧٢ م ٢٤٨/٨

٩ - الأكل واللبس من مالها .

( لا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئاً ، ولا أن يلبس منه شيئاً ، لا في سفر ولا في حضر . )  
١٣٧١ م ٢٤٨/٨

١٠ - وطء للعامل جارية من مالها .

( إن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها : فهو زانی ، عليه الحد ، وولده منها رقيق لصاحب المال . )  
١٣٧٧ م ٢٤٧/٨

## مضاربة ١١ - ترك أحدهما العمل .

( أيهما أراد ترك العمل فله ذلك ، ويُجبر العامل على بيع السلع معبّلاً خسر أو ربح . وإن تعدّى العامل فربح : فإن كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم القاصب ، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالشري فاسدٌ مفسوخٌ . ) ٢٤٩/٨ م ١٣٧٤ ، ١٣٧٥

## ١٢ - موت العامل أو وبّ المال .

( أيّامات : بطلت المضاربة ، إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعدّياً ، وعمل الوراث بعد موت العامل لإصلاح ثمنه ، فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدّ ، ويكون الربح كله لصاحب المال أو لوارثه ، ويكون للعامل هنا أو لورثته أجر مثله . ) ٢٤٩/٨ م ١٣٧٦

## معادن ١ - ملكه .

( من خرج في أرضه معدن : فهو له ، ويورث عنه ، وله بيعه ، ولا حق للزمام معه فيه ولا لغيره . ) ١١١/٦ م ٧٠٠ و ٢٣٨/٨ م ١٣٥٠

## ٢ - الزكاة فيه .

( لازكاة في شيء من المعادن غير الذهب والفضة ، وهي فائدة لا خمس فيها . ٢٠٩/٥١ م ٢٤١ و ١٠٨/٦ م ٧٠٠

## معامة ١ - تعريفها .

( مسألة المعامة فيها سنة ، وهي : أن يدفع المرء أشجاره ، أي شجر كان من نخل أو عنب أو تين أو يسمين أو موز أو غير ذلك ، لانتحاش شيئاً مما يقوم على ساقه ويطعم سنة بعد سنة ، لمن يحفرها ويؤبّلها ويسقيها أن كانت بما يسقى بسانية أو ناعورة أو ساقية ، ويأمر النخل ويؤبّر الدوالي ويحرق ما احتاج إلى حره ، ويحفظ حتى يتم ويجمع ، أو يبيع إن كان بما يبيع ، أو يخرج دهنه إن كان بما يخرج دهنه ، أو حتى يحل بيعه إن كان بما يباع كذلك ، على سهم مسمى من ذلك الثمر أو مما تحمله الأصول ، كصنف أو ثلث أو ربع أو أكثر أو أقل كما قلنا في الزراعة سواء بسواء . ١ / ٢٢٩ م ١٣٤٤

## ٢ - المنوع اشتراطه فيها .

( لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المعامة : لا أجير ولا عبده ولا سانية ولا قادوس ولا حبل ولا دلو ولا عمل ولا تربيل ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل . ولا يجوز أن يشترط في إعطاء الأصول مجزؤه مسمى مما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل : لا بناء حائط ولا سد ثلثة ، ولا حفر بئر ولا تنقيتها ، ولا حفر عين ولا تنقيتها ، ولا حفر سانية ولا تنقيتها ، ولا حفر نهر ولا تنقيته ، ولا عمل صريج ولا إصلاحه ، ولا بناء دار ولا إصلاحها ، ولا بناء بيت ولا =

معاملة

= إصلاحه .. الى آخر ما هنالك . فإن تطوع بشيء من ذلك بغير شرط : جاز . ( ٨ / ٢٣٢ م ١٣٤٥ )

### ٣ - خروج ملك الشجر لغير العاقد

( من عقد معاملة فعمل العامل في الشجر ، ثم انتقل ملك الشجر إلى غير العاقد بمرث أو هبة أو بصدقة أو بيع ، فما لم يخرج : غير متملك لأحد ، فإذا خرج الشر فهو لمن الشجر له ، فإن أراد إبقاء العامل على معاملته فله ذلك ، وإذ أراد تجديد معاملته فلهما ذلك ، وإن أراد إخراجه فله ذلك ، وللعامل على الذي كان الملك له أجرة مثل عمله .

وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة ، فالثمره بين العامل وبين الذي كان الملك له على شرطها ، لا شيء فيما الذي انتقل إليه . ( ٨ / ٢٨٨ م ١٣٤٣ )

معصية

### ١ - أنواعها .

( المعاصي : كبائر فواحش ، وسيئات صفات ولذات . )

٨١ / ١ م

### ٢ - صفاتها .

( ما دون الكبائر مكفرة باجتناب الكبائر . ) ( ٩ / ٣٩٣ )

١٧٨٥ م

ر : ٩ - اجتناب كبائرها وعدمه .

## معصية ٣ - كباثرها .

( الكباثر الفواحش : هي ما توءد الله تعالى عليه بالثار ،  
 في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو الكبيرة :  
 هي ما سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة ، أو ما جاء  
 فيه الوعيد . ( ١ / ٤١ م ٨١ و ٩ / ٣٩٣ م ١٣٨٥ )

## ٤ - اللثم بها .

( اللثم : هو الممّ بالشئ ، وهو مغفورٌ حملةٌ . )  
 ( ١ / ٤١ م ٨١ )

## ٥ - المم بها .

( من ممّ ببيئة ، فان تركها لله تعالى : كتبت له حسنة ،  
 فان تركها بقلبة أو نحو ذلك : لم تكتب عليه . ) ( ١ / ١٨ م ٣٧ )

## ٦ - عملها .

( من ممّ ببيئة وعملها : كتبت له بيئة واحدة . )  
 ( ١ / ١٨ م ٣٧ )

## ٧ - موازنتها بالحسنات .

( من لم يحتب الكباثر : وآزّن الله بين أعماله من الحسنات  
 وبين جميع معاصيه التي لم يتب منها ولا أقم عليه حدّها ؛ فمن  
 رجعت حسناته فهو في الجنة ، وكذلك من ساوت حسناته =

معصية = سيئاته ، ومن رجعت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار  
بالشفاة على قدر أعمالهم . ( ١/٢٢ م ٨٢ ، ٨٣

## ٨ - المجاهرة بصفاها .

ر : شهادة ٤ - شرط العدالة فيها وتعريف العدل .

## ٩ - اجتناب كبائرهما وعدمه .

( المعاصي الكبائر من اجتناب غفرت له جميع سيئاته الصغار ،  
ومن لم يحتب الكبائر حوسب على كل ما عمل . ( ١/٤١ - ٤٢ م  
٨٢٢٨١

## ١٠ - الطاعة فيها .

( كل من دعا من إمام حق أو غيره الى معصية : فلا سمح  
ولا طاعة ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق . ( ٧/٢٩٩ م  
٩٢٩

## ١١ - الأمر والانتهاز بها .

( حرام على كل من أمر بمعصية : أن يأمر لها ، فإن فعل  
فهو فاسق عاصي لله تعالى ، وليس له بذلك عذر . وكذلك  
الأمر في نفسه بما لم يبيع الله تعالى فهو عاصي فاسق ، ولا عذر  
للمأمور في طاعته ، بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك . ( ١٠/٤٧١ م ٢٠٧٢



معصية ١٢ - مدى سترها من الله .

ر : الله عز وجل ٢٤ - ستره الذنوب أو مؤاخذته بها .

١٣ - الاعتراف بها والستر عليها .

( الاعتراف بالذنب ليقام عليه الحد أفضل من الاستتار له ،  
والستر مباح ١٠ / ١١ م ٢١٧٧ )

١٤ - نذرها .

ر : نذر ٦ - حكمه في غير الطاعة .

١٥ الحلف عليها .

ر : أيمان ٢٥ - حكم عقدها على إثم .

١٦ . الوصية بها .

ر : وصية ٢ - كونها بمعصية .

١٧ - الإجارة عليها .

ر : إجارة ١٢ - حكمها على فعل المعصية .

١٨ - إبطالها للتصرفات .

( مردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب  
ولا فرق ، ولا اعتراض لأب ولا لزواج ولا لحاكم في شيء من  
ذلك إلا ما كان معصية لله تعالى فهو باطل مردود . =

معصية = وإذا تمَّ البيعُ لم تبطله معصية حدثت بعده ، ولكل حمل حكمه .

ومن لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدارُ الدخول في الصلاة بالكبير ، وهو لم يصل بعد ، وهو ذاكر للصلاة عارف بما بقي عليه من الوقت ، فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره : باطل مفسوخ ابتداءً . ( ٢٧٩/٨ م ١٣٩٤ و ٣٥٠/٨ م ١٤١٥ و ٢٨/٩ م ١٥٣٩ )

ر : بيع ١١٨ - حكم المبيع المتضمن حراماً .  
أخاً ١١٩ - حكم المبيع إذا كان وسيلة إلى معصية .

١٩ . إبطالها الصوم .

ر : صوم ٤٨ - تعمّد المعصية فيه .

٢٠ - إبطالها الاعتكاف .

ر : اعتكاف ١٤ - مبطلاته ، وأثر النسيان والإكراه عليه .

٣١ - تعيدها في الحج .

( كل من تعمد معصية ، أي معصية كانت ، وهو ذاكر لحجه ، منذ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للإفاضة ويرمي الجمره : فقد بطل حجه . فإن أتاها ناسياً لها أو ناسياً لإحرامه ودخوله في الحج أو العمرة : فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تلمان . فإن أسكنه تجديد الإحرام فليفعل ويحج أو يعتمر . ) ( ١٨٦/٧ م ٨٥٠ )

## معصية ٣٢ - أثرها في يؤكل للضرورة .

( من كان في سبيل معصية فلم يجد شيئاً يأكله إلا الميتة أو  
الدم أو خنزيراً أو لحم سبع أو بعض ما حرم عليه : لم يحمل  
له أكله إلا حتى يتوب ، فإن تاب فليأكل حلالاً ، وإن لم  
يتب فإن أكل أكل حراماً ، وإن لم يأكل فهو عاصي لله تعالى  
بكل حال . ) ١٤٠٦ م ٥١/٨

## ٣٣ - كفادتها في طلب المقامرة .

١ من قال لآخر : « تعال أقامرك » فليصدق ولا بد بما  
طابت به نفسه ، قل أو أكثر ( ١٠ ) ٦١٤٢ م ٥١/٨

## مغارة ١ - تعريفها .

( هي أن يدفع إنسان لآخر أرضاً له بيضاء ليغرسها له . )  
١٣٤١ م ٢٢٧/٨

## ٢ - صورها الجائزة .

١ من دفع أرضاً له بيضاء إلى إنسان ليغرسها له لم يجز ذلك  
إلا بأحد وجهين :

- إما بأن تكون النقول أو الاوتاد أو النوى أو القضبان  
لصاحب الأرض فقط ، فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام  
عليها مدة "مساعة" ولا بد بشيء مسمى أو بقطعة من تلك الأرض  
مساعة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها ، فيستحق =

مفارقة = العامل بعمله في كل ما يفي من تلك المدة ما يقابلها بما استؤجر به ؛ فهذه إجازة كسائر الإجازات .

- وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا ويفرسه ويخدمه وله من ذلك كله ماعاملا عليه من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك ، ولا حق له في الأرض أصلاً . ( ٢٢٧/٨ م ١٣٤١ م

٣ - كونها الى أجل مسمى .

( لا يجوز أن تكون الى أجل مسمى ومدة معينة ، بل مطلقاً لا الى أجل ) ( ٢٢٧/٨ م ١٣٤١ م

٤ - الاشتراط فيها .

( لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المفارقة : لا أجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس ولا جبل ولا دلو ولا عمل ولا زبل ولا شيء أصلاً ، وكان ذلك على العامل . ( ٢٣٢/٨ م ١٣٤٥ م

٥ - خروج العامل منها .

( إن أراد العامل الخروج قبل أن ينتفع فيها غرس بشيء وقبل أن تسمى له : فله ذلك ، ويأخذ كل ما غرس ، وكذلك إن أخرجه صاحب الأرض . فإن لم يخرج حتى انتفع وبما ما غرس : فليس له إلا ماعاقدا عليه . ( ٢٢٧/٨ م ١٣٤٢ م

## مفارسة ٢ - خروج ملك الأرض لغير المعاهد .

( من عقد مفارسة وغرس العامل ، ثم انتقل ملك الأرض الى غير المعاهد ، فالذي انتقل الملك اليه لإقراره على تلك المفارسة أو أن يتفقا على تجديد أخرى ، فإن أراد إخراجه فله ذلك ، وللغارس قلح حصته مما غرس ، كما لو أخرجه الذي كانت عامله أولاً .

وأما إذا انتقل بعد ظهور الثمرة ، فالثمرة بين العامل وبين الذي كان الملك له على شرطها ، لاشيء فيها للذي انتقل الملك اليه . ) ١٣٤٣ م ٢٢٨/٨

مفلس ر : نفليس

## مكاتب ١ - دفع الزكاة له .

( جائز أن يعطي المرء من الزكاة لمكاتبه أو لغير مكاتبه . )

٧٢١ م ١٥١/٦

## ٢ - عتقه في الكفارة الواجبة .

( يجزىء في الكفارة : المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته . ولا يجزىء نصفان من رقتين ، ولا من بعضه حر . )

٧٤٠ م ١٩٦/٦

## ٣ - مقاطعته بشروط التمتع .

( لا تجوز مقاطعة المكاتب ، ولا أن يوضع عنه بشرط أن

يُعتل . ) ١٦٩٩ م ٢٤٤/٩

١ - مقدار المِدة .

( المِدة : من رطل ونصف الى رطل وربع ، على قدر رزاقته  
المِدة وخفته . ) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

٢ - مقدار الصاع .

( الصاع : أربعة أمداد بمِدة النبي ﷺ . ) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

٣ - مقدار الوسق .

( الوسق : ستون صاعاً . ) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

١ - فضلها . مكة

( مكة : أفضل بلاد الله تعالى ، نعي الحرم وحده وما  
وقع عليه اسم «عرفات» فقط . وبعدها : مدينة النبي عليه الصلاة  
والسلام ، نعي حرمها وحده . ثم بيت المقدس ، نعي المسجد  
وحده . ) ٢٧٩/٧ م ٩١٩

٢ - ملك دورها وإجارتها .

( ملك دور مكة ويمثلها وإجارتها : جائز . ) ٢٦٣/٧  
٩٠٠ م و ٥٢/٩ م ١٥٥٩

٣ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

( لا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة والمدينة ، ولا  
شوكه فما فوقها ، ولا من حشيشه حاشاً الإذخر ، فإن جمعه =

مكة = مباح في الحرم . ومباح له أن يرمى إليه أو بعيده أو مواشيه في الحرم . فإن وجد غصناً قد قطعه غيره أو وقع ففارق جذعته فله أخذه حينئذ فإن احتطب في حرم المدينة خاصة فإن سلبه حلال لمن وجده . ١٠ ٢٦٠/٧ م ٨٩٧

٤ - إخراج ترايبها أو حجابتها أو ماثها .

١ لا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته الى الحل ، ولا بأس بإخراج ماء زمزم ؛ لأن حرمة الحرم إنما هي للأرض وترايبها وحجارتها ، فلا يجوز إزالة حرمتها ، ولم يأت في الماء تحريم . ١٠ ٢٦٢/٧ م ٨٩٩

٥ - نذر المشي إليها أو الى مكان في الحرم .

( من نذر أن يمشي الى مكة أو الى عرفة أو الى منى أو الى مكان ذكره من الحرم ، على سبيل التقرب الى الله عز وجل أو الشكر له تعالى ، لا على سبيل اليمين ، ففرض عليه : المشي الى حيث نذر ، للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ، ولا يلزمه أن يهيج ولا أن يعتصر إلا أن ينذر ذلك وإلا فلا .

فان شق عليه المشي الى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه ، فان ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدي ولا يعوض منه صياماً ولا طعاماً . وإن نذر المشي الى مكة فمن حيث نوى ، فان لم ينو فليمش مايقع عليه اسم المشي ، وليركب غير ذلك ولا شيء عليه . ١٠ ٢٦٣/٧ م ٩٠٢ و ٢٦٦/٧ م ٩٠٣

٦ - دخولها بلا إحرام . مكة

دخول مكة بلا إحرام : جائز . ( ٢٦٦/٧ م ٩٠٤ )

٧ - دخول الكفار إليها .

( لا يترك أهل الكفر ودخول حرم مكة حتى يؤمنوا )

٣٦/٧ م ٨١١

٨ - أكل صيدها .

١ . لو أن كتاباً قتل صيداً في الحرم : لم يحل أكله . ومن  
تعمد قتل صيد في الحل وهو في الحرم : فعليه الجزاء ، فإن كان  
الصيد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصي به عز وجل ، ولا  
يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه . ولا يحل أكل ما يصيده الحرم  
فقتله حيث كان من البلاد ، أو يصيده المحل في حرم مكة أو  
الدينية فقط . ( ٢١٩/٧ م ٨٧٧ و ٢٣٦/٧ م ٨٨٥  
و ٤١٢/٧ م ١٠٠٢ )

٩ - تملك الصيد وذبحه وأكله فيها .

ر : إحرام ٢٢٠ - تملك الحرم أو من في الحرم ما صاده  
المحل من الحل وذبحه وأكله .

١٠ - تملك الحرم أو من في الحرم ما صاده المحل من الحل وذبحه  
وأكله وبيعه .

( كل ما صاده المحل في الحل فأدخله الحرم أو وهبه لحرم =



مكة = أو اشتراه محرم : فحلال للبحرم ولن في الحرم ملكاً وذبحه وأكله ، وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك أو في منزله أو في قفص معه فهو حلال له كما كان أكله وذبحه وملكه ويبيعه . ( ٧/٢٨٤ م ٨٩٢ )

١١ - ذبح ما عدا الصيد في حرمها وقتله .

( حلال للبحرم ذبح ما عدا الصيد مما يأكله الناس من البساج والإوزة التملك والبرك التملك والحمام التملك والإبل والبقر والغنم والحيل وكل ما ليس بصيد ، الطل والحذر م سواء . وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم .

وجائز للحمل والمحرّم في الحرم وغيره : قتل ما ليس بصيد ، من الخنازير والأسد والسباع والقمل والبراغيث وقردان بعيده أو غير بعيده والحلم كذلك .

ونستحب له قتل الحيات والفئران والجدأ والغربان والعقارب والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك وكباره سواء ، وكذلك الوزغ وسائر الهوام ولا جزاء في شيء من ذلك ولا في القمل .

فإن قتل مانهي عن قتله من هدهد أو صرر أو غل فقد عصى ، ولا جزاء في ذلك . ( ٧/٢٣٨ م ٨٨٩ ، ٨٩٠ )

١٢ - جزاء الصيد فيها .

ر : جزاء الصيد ١ - حكمه :

١٣ - التقطه في حرمها .

( لا تحمل لقطه في حرم مكة ، ولا لقطه من أحرم ببيع =

مكة = أو عمرة ، إلا لمن يشدها أبداً ، لا يحذف تعريفها بعام ولا  
بأكثر ولا بأقل ، فان ينس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت  
حينئذ لو أجدتها ، بخلاف سائر اللقطات التي تحمل له بعد العام .  
٢٧٨/٧ م ٩١٨

٤ - ) القصاص وإقامة الحد والسجن ودفع الأذى فيها .  
( لا يجز أن 'يفك' في حرم مكة دم بقصاص أصلاً ، ولا  
أن يقام فيها حد ، ولا يسجن فيها أحد ، فن وجب عليه شيء من  
ذلك : أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد ؛ لأن تطهيره من العصاة  
واجب . وليس هذا في حرم المدينة .  
ولا يسمى ذبح الحيوان المتملك ولا الحجامة ولا فتح  
العرق سفك دم . وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن  
نفسه ( ٠ ) ٣٦٢/٧ م ٨٩٨ و ٤٩٣/١٠ م ٢٠٨٣

ملائكة ١ - ) الإيمان بهم وفضلهم .

( إن الملائكة حق . وهم أفضل خلق الله . ) ١٣/١ م ٢٤

٢ - صفاتهم ، ومنهم مخلوقوا ؟

( هم خلق مكرمون ، كلهم رسل الله ، لا يعصي أحد منهم  
في صغيرة ولا كبيرة ، وهم سكان السموات ، مخلوقوا كلهم من  
نور ( ٠ ) ١٣/١ م ٢٤ - ٢٦

٣ - كونهم حفظة كاتبين .

( إن على كل إنسان حافظين من الملائكة ، يحصيان  
أعماله وأعماله ( ٠ ) ١٨/١ م ٣٦

ملاحظة

ر : لعان .

ملاهي

١ - اللعب والزفن .

( اللعب والزفن : مباحات في المسجد في أيام العيدين .  
والزفن : أصله اللعب والدفع ، وهو شبه بالرقص . ) ٢٤٦/٤  
م ٥٠٠ و ٩٢/٥ م ٥٥٣

٢ - الغناء .

( من نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله تعالى : فهو  
فاسق ؛ وكذلك كل شيء غير الغناء ومن نوى به ترويح نفسه  
، ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل ويُنشِط نفسه بذلك على  
الخير : فهو مطيعٌ بحسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو  
طاعة ولا معصية : فهو لغوٌ معفو عنه . ) ٩٢/٥ م ٥٥٣  
و ٦٠/٩ م ١٥٦٥

٣ - الميسر .

( الميسر : ربح حرام ، واجب اجتنابه . ) ١٩١/١  
م ١٤٤

٤ - بيع الترد .

( لا يحل بيع الترد . ) ٢٤/٩ م ١٥٣٢

٥ - بيع المزامير وكسرها .

( بيع المزامير : حلال ، ومن كسرها ضمنها ، إلا أن  
يكون صورة مصورة فلا ضمان على كسرها . ) ٥٥/٩ م ١٥٦٥

## ملاهي ٧ - بيع الطنابير وكسرها .

( بيعُ الطنابير : حلالٌ ، ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه ،  
إلا أن يكون صورة معصورة فلا ضمان على كسرها . ) ٥٥/٩ م  
١٥٦٥ م

ممالك رَ : وقيق .

مناعة ١ - حكمها .

( المناضةُ بالرماح والنَّبيل والسيوف : فعلٌ حسن . )

٩٧١ م ٣٥٣/٧

منحة ١ - حكمها .

( المنحةُ : جائزةٌ ، وهي في المحتلّبات فقط ، يمنع المرءُ  
ما يشاء من إناث حيوانه من شاة للعلب ، وكدارٍ يبيع سكانها ،  
ودابةً يمنع ركوبها ، وأرضٍ يمنع ازدياعها ، وعبدٍ يخدمه فما  
حازه الممنوح من كل ذلك فهو له ، وللمانع أن يستردَّ عينَ مامنح  
من شاة ، سواء عينُ مدةٍ أو لم يعين . والإزراع والإسكان  
والإفطار والإمتاع والإطراق والإخدام والإعراء والتصيير ؛  
حكمٌ ما وقع بهذه الألفاظ حكمُ المنحة . ) ١٦٣/٩ م ١٦٤٧

منكر رَ : نهى عن المنكر .

مهر رَ : صداق .

موات رَ : لإحياء الموات .

١ - تقسيم التركة .

( أول ما يخرج مما تركه الميت من المال قل " أو كثر : ديون " الله إن كان عليه منها شيء ؛ كالطبع والزكاة والكفارات ونحو ذلك ، ثم إن بقي شيء منه : دين الغرماء ، فإن فضل منه شيء : كدفن من الميت ، وإن لم يفضل منه شيء كان كفه على من حضر من الغرماء أو غيرهم . فإن فضلت فضة من المال كانت إرسية في الثلث فما دونه لا يتجاوز بها الثلث ، وكان للورثة ما بقي بعد الوصية . ) ٢٥٢/٩ م ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٩

٢ - قسمة إرث أهل النعمة .

( لا تقسم مواريت أهل النعمة إلا على مواريت القرآن . ) ٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

٣ - كون الزوجية في مرض الموت من أسبابه .

( ر : نكاح ٣٤ - جوازه في مرض الموت أو غيره .

٤ - ثبوت التوارث بين ولد الزنى وأمه ، دون من تخلق من مائه .

( ( ولد الزنى : يرث أمه ، وترثه أمه ، ولها عليه حق الأمومة من البر والنفقة والتحرير وسائر حكم الأمهات . ولا يرثه الذي تخلق من نطفته ، ولا يرثه هو ، ولا له عليه حق الأبوة لا في يرث ولا في نفقة ولا في تحرير ولا في غير ذلك ، وهو منه أجنبي . ) ٣٠٢/٩ م ١٧٤٢

## مواريث ٥ - الأيـث باختلاف الدين .

( لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، المرتد وغير المرتد سواء . إلا أن المرتد مذبذب فكل ما ظفر به من ماله فليبت مال المسلمين ، رجع إلى الإسلام أو مات مرتداً أو قتل مرتداً أو لحق بدار الحرب ، وكل من لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتداً : فلورثته من الكفار ، فإن رجع إلى الإسلام فهو له أو لورثته من المسلمين إن مات مسلماً . )  
٣٠٤/٩ م ١٧٤٤

## ٦ - إرث المتوالدين في أرض الشرك .

( المولودون في أرض الشرك : يتوارثون كما يتوارثون ولد في أرض الإسلام ، بالينة وبقارم إن لم تكن بينة ، سواء أسلموا وأقروا مكانهم أو تحملوا أو سبوا فاعتقوا . )  
٣٠٧/٩ م ١٧٤٣

## ٧ - إسلام الوارث بعد موت المورث الكافر .

( من مات له موريث وهما كافران ، ثم أسلم الوارث : أخذ ميراثه على سنة الإسلام . )  
٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

## ٨ - الوصية للوارث .

( لا تحمل الوصية للوارث أصلاً ، فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي : بطلت الوصية ، فإن أوصى =

مواريث = لواث ثم صار غير وارث : لم تجز له الوصية . وسواء جواز ذلك للورثة أو لم يُجيزُوا . ( ١٧٥٢ م ٣١٦/٩ )

٩ - حضور قرابة البيت أو للورثة أو يتامى أو مساكين أثناء القسمة .

( إذا قُسم الميراث فحضر قرابة البيت أو للورثة ، أو يتامى أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب : أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم ، بما لا ينجف بالورثة . ويُجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا . ) ( ١٧٤٧ م ٣١٠/٩ )

١٠ - سبيل الزائد عن ذوي السهام والفرائض .

( لا يصح نص في ميراث الحال ، فما فضل عن سهم ذوي السهام وذوي الفرائض ولم يكن هنالك عاصب ولا معتك ولا عاصب معتك : ففي مصالح المسلمين ، لا يُردُّ شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام ، فإن كانت ذوو الأرحام فقراء : أعطوا على قدر فقرهم ، والباقي في مصالح المسلمين . ) ( ١٧٤٨ م ٣١٢/٩ )

١١ - العول فيها .

( لا عول في شيء من مواريث الفرائض ، وهو : أن يجتمع في الميراث ذوو فرائض مسواة لا يَحْتَمِلُها الميراث ، مثل زوج أو زوجة وأخت شقيقة وأخت لام ، أو أختين شقيقتين =

مواريث = أو لأب وأخوين لأم ، أو زوج أو زوجة وأبوين وابنة أو ابنتين ؛ فإن هذه الفرائض ظاهرها أنه يجب النصف والنصف والثلث ، أو نصف ونصف وثلثان ، أو نصف ونصف وسدس ، ونحو هذا . ( ٩ / ٢٦٢ م ١٧١٧ )

١٢ - ميراث الجنين يموت بعد خروج بعضه أو كله حياً .

( من ولد بعد موت موروثه ، فخرج حياً كله أو بعضه أقله أو أكثره ، ثم مات بعد تمام خروجه أو قبل تمام خروجه ، عطس أو لم يعطس ، وصحت حياته بيقين ؛ بحركة عين أو يد أو نفس أو بأي شيء صحته ، فإنه يرث ويرث . ولا معنى للاستئصال . ) ( ٩ / ٣٠٨ م ١٧١٦ )

١٣ - ميراث جنين الأمة أباه .

( لو أن حراً تزوج أمةً لغيره ثم مات وهي حامل ، ثم اعتقت فعتق الجنين قبل نفخ الروح فيه : لم يرث أباه . فلو مات له ، بعد أن عتق ، من يرثه يورثه أو ولاء : ورثه إن خرج حياً . فلو مات نصراني وترك امرأته حاملاً فأسلمت بعده قبل نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه : فهو مسلم بإسلام أمه ولا يرث أباه . وكذلك لو أن نصرانياً مات وترك امرأته حاملاً قد نفخ فيه الروح أو لم ينخ فيه الروح فتملكها نصراني آخر فاسترقها فولدت في ملكه : لم يرث أباه . وكذلك لو أن امرأة ترك أمً ولده حاملاً فاستحقت بعده ثم اعتق الجنين بعثتها : فإن نسبه =



مواريث = لاحق ولا يرث أباه ، فلو مات له موروث بعد أن عتق :  
ورثه إن ولد حياً . ( ٣١٦/٩ م ١٧٥٢ )

#### ١٤ - الورثة من الرجال .

( الورثة من الرجال هم :

- الأب ، والجدة أبو الأب وأبو الجدة المذكور ، وهكذا  
ما وجد ؛ ولا يرث مع الأب جد ، ولا مع الجد أبو جد ، ولا  
مع أبي الجد جد جد ، ولا يرث جد من قبل الأم ، ولا جد  
من قبل جدة .

- والأخ الشقيق أو للأب فقط أو للأم فقط وابن الأخ  
الشقيق وابن الأخ لأب ، ولا يرث ابن الأخ لأم .

- والابن ، وابن الابن ، وابن ابن الابن ، وهكذا ما وجد .

- والعم شقيق الأب ، وأخو الأب لأبيه ؛ ولا يرث أخو  
الأب لأمه . وابن العم الشقيق وابن العم أخو الأب لأبيه وعم  
الأب الشقيق أو لأب ، وهكذا ما علا ، وابن أعم الذكور .

- والزوج ، والمعتق ومعتق المعتق ، وهكذا ما علا . لا يرث

من الرجال غيرهم . ( ٢٥٢/٩ م ١٧٠٨ )

#### ١٥ - الورثة من النساء .

( الورثة من الإناث هن : الأم ، والجدة ، والابنة ، وابنة  
الابن وابنة ابن الابن وهكذا ما وجدت ؛ ولا ترث ابنة ابنة  
ولا ابن ابنة ، والاخت الشقيقة أو للأب أو للأم ، والزوجة ،  
والمعتقة ومعتقة المعتقة وهكذا ما علا . ( ٢٥٣/٩ م ١٧٠٨ )

مواريث ١٦ - القوابة غير الرادلين .

( لا يرث ابنٌ أخت ، ولا بنتٌ أخت ، ولا ابنةٌ أخ ، ولا ابنةٌ عم ، ولا عمةٌ ، ولا خالة ، ولا خال ، ولا جدةٌ لام ، ولا ابنةٌ ابنةٍ ، ولا ابنٌ ابنةٍ ، ولا بنتٌ أخ لام ، ولا ابنٌ أخ لام . )  
١٧٠٨ م ٢٥٣/٩

١٧ أحد الزوجين من الآخر .

( للزوج : النصف إذا لم يكن للزوجة ولدٌ ذكر أو أنثى ولا ولدٌ ولا ولدٌ ذكر أو أنثى من ولد ذكر وإن سفل ؛ سواء كان الولد من ذلك الزوج أو من غيره . فإن كان للمرأة ابنٌ ذكر أو أنثى أو ابنٌ ابنةٍ ذكر أو بنتٌ ابنٍ ذكر وإن سفل كما ذكرنا : فليس للزوج إلا الربع . )

وللزوجة : الربع إن لم يكن للزوج ابنٌ ذكر ولا أنثى ولا ابنٌ ابنةٍ ذكر أو بنتٌ ابنٍ ذكر أو بنتٌ ابنٍ ابنةٍ ذكر ، وإن سفل من ذكرنا ، سواء من تلك الزوجة . كان الولد المذكور أو من غيرها . فإن كان للزوج ولدٌ أو ولدٌ ابنةٍ ذكر كما ذكرنا : فليس للزوجة إلا الثمن ، وسواء كانت زوجة واحدة أو اثنتان أو ثلاث أو أربع ، من شركاء في الربع أو الثمن . )  
٢٦٢/٩ ١٧١٦ م

١٨ - الزوج مع الأبوين .

( إن كان الميت ترك زوجة وأبوين ، أو ماتت امرأة وترك =

مواريث = زوجاً وأبوين ، فلزوج النصف ، وللزوجة الربع ، وللأم الثلث من رأس المال كاملاً ، وللأب من ابنته : السدس ، ومن ابنته : الثلث وربيع الثلث ( ١٠ ) ٢٦٠/٩ م ١٧١٥

## ١٩ - الجدة .

( الجدة : أب ، فله ميراث الأب . ) ٢٩٨/٩ م ١٧٣٤

## ٢٠ - الجدة مع الاخوة الذكور والاناث .

( لا ترث الاخوة الذكور ولا الإناث الأشقاء أو لأب أو لأم مع الجد أبي الأب ، ولا مع أبي الجدة المذكور ولا مع جدته ) ٢٨٢/٩ م ١٧٣٠

## ٢١ - الجدة .

( الجدة ترث الثلث إذا لم يكن لليت أم حيث ترث الأم الثلث ، وترث السدس حيث ترث الأم السدس إذا لم يكن لليت أم . وترث الجدة وابنتها أبو الميت حي كما ترث لو لم يكن حياً . وكل جدة ترث إذا لم يكن هناك أم وجدة أقرب منها . فان استورن في الدرجة اشتركن في الميراث المذكور . وسواء فيها ذكرنا : أم الأم ، وأم الأب ، وأم أم الأم ، وأم أم الأب ، وأم أبي الأب ، وأم أبي الأم ، وهكذا أبداً . ) ٢٧٢/٩ م ١٧٢٩

## ٢٢ - الأم مع الولد

( ما ترثه الأم مع الولد الذكر أو الانثى أو ابن الابن =

مواريث = أو بنت الابن وإن سفل : السدس فقط . ( ٢٥٨/٩ م ١٧١٣

### ٢٣ - الأم مع الأخ أو الاخوة .

( إن كان لليت أخ أو أخوان أو أختان أو أخت أو أخ  
واخت ، ولا ولد له ولا ولد له ولد ذكر فلامه الثلث . فإن كان  
له ثلاثة من الاخوة ذكور أو إناث أو بعضهم ذكر وبعضهم  
أنثى : فلامه السدس . ) ( ٢٥٨/٩ م ١٧١٤

### ٢٤ - الأبناء ذكورا وإناثا .

( من ترك ابنا وابنة ، أو ابنا وابنتين فصاعداً ، أو ابنة  
وابنا فأكثر ، أو ابنين وبنتين فأكثر ؛ فلذكر سهران وللأنثى  
سهم . ) ( ٢٦٨/٩ م ١٧١٩

### ٢٥ - الوارثون مع الابن الذكور .

( الابن الذكر يرث معه البنات والاب والام والجد  
والجدة والزوجة فقط . ولا يرث معه أحد غير هؤلاء ،  
وولد الحرة والأمة سواء في الميراث إذا كانت أمه أم ولد أبيه ،  
وكل الولد حراً وإن كانت أمه أمة لغير أبيه . ) ( ٢٧١/٩ م  
١٧٢٥

### ٢٦ - ابن الابن .

( ابن الابن : ابن ؛ فله ميراث الابن . ) ( ٢٩٨/٩ م ١٧٣٤

مواريث ٢٧ - بنو الابن مع الابن .

( لا يرث بنو الابن مع الابن الذكر شيئاً ، اباهم - كان او  
عنه . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٦

٢٨ - البناتان فصاعداً .

( من ترك بنتين فصاعداً لم يترك ولداً ذكراً ولا من...  
بحوطين ، فلها او لمن عكسها ما ترك . ) ٢٥٤/٩ م ١٧١٠ و  
٢٩٠/٩ م ١٧٢٣

٢٩ - البنت مع بني الابن الذكور والافاض .

( من ترك ابنة وبني ابن ذكراً وإناثاً ، فلبنت : النصف  
ثم ينظر فان وقع لبنات الابن بالمقامرة السدس فأقل : فلبن :  
وان وقع لمن أكثر : لم يزدن على السدس . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨

٣٠ - البنت مع بنت أو بنات الابن .

( من ترك ابنة وابنة ابن او بنتي ابن او بنات ابن :  
فللابنة النصف ، ولبنت الابن او لبنتي الابن او لبنات الابن  
السدس فقط ، والباقي للعاصب . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣١ - البنت مع بنت الابن وبني ابن الابن .

( من ترك ابنة وبنت ابن وبني ابن ابن : فلبنت النصف  
ولبنت الابن السدس . وكذلك لو كن أكثر ، والباقي لذكور  
ولد الولد دون الإناث . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨

مواريث ٣٢ - الابنة مع بني الابن الذكور .

( من ترك ابنةً وبني ابن ذكراً : فلابنة النصف ، وبني الابن الذكور مابقي . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٣ - البنات مع بني الابن الذكور .

( من ترك ابنتين فصاعداً وبني ابن ذكراً : فلبنتين الثلثان ، ومابقي فلبني الابن . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٤ - البنات مع بني الابن الذكور والاناث .

( من ترك ابنتين وبني ابن ذكراً واناثاً : فلبنتين الثلثان ، والباقي للذكور ولد الولد دون الاناث . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨

٣٥ - البنات مع بنات الابن والعم وابن العم أو الأخ وابن الأخ .

( من ترك ابنتين وبنات ابن وعماً وابن عم أو أخاً وابن أخ : فلبنتين الثلثان ، ويكون مابقي للعم أو لابن العم أو للأخ أو لابن الاخ ، ولا شيء لبنات الابن . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٦ - بنت الابن .

( من لم يترك ابنةً ولا ولداً ، وترك بنت ابن : فلها النصف . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٧ - بنتا الابن .

( إن ترك ابنتي ابن فلها الثلثان إن لم يترك ابنةً ولا ولداً . )

٢٧١/٩ م ١٧٢٧

مواريث ٣٨ - بنات الابن مع بني الابن .

( من لم يترك ابنةً ولا ولداً ، وترك بنات ابن وبني ابن :  
فالمالُ بينهم ، للذكر مثل حظ الانثيين . ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٩ - الاخوة ذكوراً وإناثاً .

( الاخُ والاخْتُ الاشقاء أو للأب فقط فصاعداً : كذلك  
للذكر مثل حظ الانثيين . ) ٢٦٨/٩ م ١٧٢٠

٤٠ - الأخت مع القوم الوارث .

( لا تراث أخت شقيقة ولا غير شقيقة مع ابن ذكر ، ولا  
مع ابنة اثني ، ولا مع ابن ابن وإن سفل ، ولا مع بنت ابن  
وإن سفلت . والباقي بعد نصيب البنت وبنت الابن : للعصبة ؛  
كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم والمعتق وعصبته ، إلا أن  
لا يكون للبنت عاصب فيكون حينئذ مابقي للأخت الشقيقة أو  
لتي للأب إن لم يكن هنالك شقيقة ، وللأخوات كذلك . )  
٢٥٦/٩ م ١٧١٢ .

٤١ - الأخت الشقيقة مع الأخ أو الاخوة لأب .

( من ترك أختاً شقيقة وأخاً لأب أو اخوة ذكوراً لأب ؛  
فالشقيقة : النصف ، وللأخ للأب أو الاخوة لأب : مابقي ،  
وإن كثروا . ) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٢

مواريث ٤٢ - الاخت الشقيقة مع الاخوات لأبٍ والاخت أو الأخ أو الاخوة لأم .

( من ترك اختا شقيقته وأختا لأب أو اخوات للأب :  
فلشقيقة النصف والتي للأب أو اللواتي للأب السدس فقط ، فإن  
ترك أيضاً أختا لأم : كان لها سدس خامس ، وكذلك لو كان  
أخاً لأم ، فإن كان أخوان لأم أو أختان لأم أو أخاً أو أختا  
أو اخوة كثيراً لأم ، فالثلث الباقي : لها اولهم أو لمن . )  
١٧٢٣ م ٢٦٩/٩

٤٣ - الشقيقة مع الاخوة والاختوات لأب .

( لو ترك أختا شقيقته واخوة وأخوات للأب : فلشقيقة النصف ،  
وما بقي : بين الاخوة والاختوات للأب ، ما لم يتجاوز ما يجب  
للاخوات السدس ، ولا يزدن على السدس اصلاً ، ويكون  
الباقي للذكر وحده ١٠ ) ١٧٢٤ م ٢٦٩/٩

٤٤ - الشقيقتان مع الأخوات لأم أو الأخوات أو الاخوة للأب .

( لو ترك اختين شقيقتين وأختين لأم وأخوات أو اختا لأب  
أو اخوة لأب : فلشقيقتين فصاعداً الثلثان ، وللبنتين للأم فصاعداً  
الثلث ، ولا شيء للاخت للأب ولا للاخوات للأب ولا للاخوة  
للأب . ) ١٧٢٣ م ٢٦٩/٩

٤٥ - الشقيقتان مع الاخوات لأب وللمم أو ابن العم .

( من ترك شقيقتين أو أخوات لأب وابن عم أو عما : =



مواريث = فليشقيقتين الثلثان ، وللعلم أو لابن العم ما بقي ، ولا شيء للواري  
لأب ( ٠ ) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٣

٤٦ - الشقيقتان مع الأخت والأخوات لأب والأخ لأب .

( ترك شقيقتين وأختاً أو أخوات لأب وأخاً لأب : فليشقيقتين  
الثلثان ، وما بقي : للأخ الذكر ، ولا شيء للأخت للأب  
والأخوات للأب ( ٠ ) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٤ .

٤٧ - الشقيقتان أو لأب أو أكثر من اختين . \*

١ من مات وترك اختين شقيقتين أو لأب أو أكثر من اختين  
كذلك أيضاً ، ولم يترك وداً ولا أختاً شقيقاً ولا لأب ، ولا من  
يجوطين : فليها ثلثا ما ترك أو من على السواء ( ٠ ) ٢٥٤/٩ م ١٧١٠  
و ٢٩٠/٩ م ١٧٢٣

٤٨ - الشقيقة مع الأخت أو الأخوات لأب .

١ من ترك أختاً شقيقة أو اختاً لأب أو أخوات للأب :  
فليشقيقة النصف ، وللي لأب أو اللواري للأب السدس فقط ( ٠ )  
٢٥٥/٩ م ١٧١١ و ٢٦٩/٩ م ١٧٢٣

٤٩ - الأخ الشقيق مع الأخ لأب .

١ إن كان أخ شقيق واحد فأكبر ومعه أخت شقيقة  
فأكبر أو لا أخت معه : لم يرث ههنا الأخ لأب ولا الأخت  
لأب شيئاً ( ٠ ) ٢٦٨/٩ م ١٧٢١

مواريث ٥٠ - الأخ لأب مع ابن الأخ الشقيق .

( من ترك أخا لأب وابن أخ شقيق : فالأخ للأب أحق بالميراث ) ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥١ - ولد الأم منفرداً أو مع الأصل أو القروع الواوثة .

( إن مات وترك ولداً ذكراً أو أنثى ، أو ولدَ ولداً ذكر كذلك ، أو ترك أباً أو جداً لأب وترك أخاً لأم أو أختاً لأم أو أخاً وأختاً لأم أو أخوة لأم : فلاميراث لولد الأم أصلاً . فإن لم يترك أحداً ممن ذكرنا : فللأخ الأم السدس فقط ، وللأخت للأم السدس فقط ، فإن كان أختاً وأخاً للأم فلها الثلث بينهما على السواء ، لا يفضل الذكر على الأنثى . وكذلك إن كانوا جماعة فالثلث بينهم شرعاً سواء ، وكذلك إن وجب لهم السدس في مسألة العول ولا فرق ١٠ ٢٦٧/٩ م ١٧١٨

٥٢ - بنو الأخ مع الأخ .

( لا يرث بنو الأخ الشقيق أو للأب مع الأخ الشقيق أو للأب ) ٢٧١/٩ م ١٧٢٦

٥٣ - ابن الأخ الشقيق مع ابن الأخ لأب .

( ابنُ الأخت الشقيق : أولى بالميراث من ابن الأخ لأب . ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥٤ - العلم مع ابن العلم .

( من ترك ابنَ عم وعماً ، فالعم : أولى من ابن العم . ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

مواريث ٥٥ - ابن العم الشقيق مع ابن العم للأب .

( ابن العم الشقيق : أولى بالميراث من ابن العم للأب ، فلو ترك ابني عم أحدهما كان أبوه شقيق أبي الميت والآخر كان أبوه أخا أبي الميت لأبيه ، إلا أن هذا هو أخو الميت ذمه :  
فالmaal كله لابن العم الذي هو أخ للأم . ) ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥٦ الغال .

( لا يصح نص في ميراث الحال . ) ٣١٢/٩ م ١٧٤٨

٥٧ - وادث المعتق .

( الرجل والمرأة إذا اعتق أحدهما عبداً أو أمة : ورث مال المعتق إن مات ولم يكن له من يحمي بيرانه أو ما فضل عن ذوي السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من سبل المذكور من ولده . ) ٣٠٠/٩ م ١٧٣٦

٥٨ - وادث ولد المملوك من حرة .

( ما ولد للمملوك من حرة فإنه لا يرثه من اعتق أباه بعد ذلك ، ولها يرث المرأة ما تنفق فيه الروح من حمل بعد أن عتق أباه . ) ٣٠١/٩ م ١٧٣٨

٥٩ - وادث معتق المرأة إذا ماتت ولها بنون وعصبة .

( ما اعتقت المرأة ثم ماتت ولها بنون وعصبة من أخوة أو بني أخوة وان سفلوا أو أمهم أو بني أمهم وإن بعدوا وسفلوا : =

مواريث = فبراث' من اعتقت لعصبها لا لولدها ، إلا أن يكون ولدُها  
عصبها كأولاد أم' الولد من سيدها ، أو يكونوا من بني عمها  
لا أحدَ من بني جدّها ولا من بني أبيها أقربُ إليها منهم .  
١٧٣٧ م ٣٠٠/٩

٦٠ - وادث جنين المتق من حرة .

( يرث المرأة ما تنفع فيه الروح من حمل بعد أن أعتق أباه . )  
١٧٣٨ م ٣٠١/٩

٦١ - ادث المكاتب .

( المكاتب إذا أدى شيئاً من مكاتبته فمات أو مات له موروث :  
ورث منه وورثته بقدر ما أدّى فقط ، وورث هو أيضاً بقدر  
ما أدّى فقط ، ويكون مافضل عما ورث كسائر الورثة ، ويكون  
مافضل عن ورثته لسيده . ) ١٧٤١ م ٣٠٢/٩

٦٢ - ادث العبد .

( العبد لا يرث ولا يرث ، ما له كآله : لسيده . ) ٣٠١/٩  
١٧٤٠ م

٦٣ - المحجوب لوجود غيره .

( لا يرث مع الأب جد ، ولا ترث مع الأم جدة ، ولا  
يرث أخ ولا أخت مع ابن ذكر ولا مع أب ، ولا يرث ابن  
أخ مع أخ شقيق أو لأب ، ولا يرث أخ لام مع أب ولا =

مواريث = مع ابن ولا مع ابنة ولا مع جد ، ولا يرث عم مع أب ولا مع جد ولا مع أخ شقيق أو لأب ولا مع ابن أخ شقيق أو لأب وإن سفل ( ٠ ٩ / ٢٥٣ م ١٧٠٨

٦٤ - المسألة الملقوء .

( الملقوء هي في الفرائض : أم ، وأخت ، وجد . )

٢٨٩ / ٩ م ١٧٣١

٦٥ - المسألة الأكدرية .

( الأكدرية هي في الفرائض : أم ، وجد ، وأخت ،

وزوج . ١٠ ٩ / ٢٨٩ م ١٧٣٢

١ - انتفاء سبقه الأجل أو للزوج . موت

ر : قدر ٣ - أمثلة له .

٢ - سؤال الروح بعده .

ر : روح ٥ - سؤالها ، وهل تعود ؟

٣ - تكرره .

( قال الله تعالى : « كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ،

فصع أنها حياتان وموتان فقط . ) ١ / ٢٢ م ٣٩

ر : روح ٥ - سؤالها ، وهل تعود ؟

١ - ماء البحر . مياه

( الرضوء والغسل : جائز بماء البحر . ) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٢ - ماء الملح .

( الرضوء والغسل : جائز بماء أذيب من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدناً . ) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٣ - ماء الميزاب .

( لو وقف من عليه غل واجب تحت ميزاب ونوى به ذلك الغسل : أجزاء إذا عم جميع جسده . ) ٢/٤٠ م ١٩٣

٤ - الماء المشمس .

( الرضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بالماء المشمس . )

١/٢٢٠ م ١٥٦

٥ - الماء المسخن .

( الرضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بالماء المسخن . )

١/٢٢٠ م ١٥٦

٦ - المعتصر من الشجر .

( كل ماء اعتصر من شجرة كماء الورد وغيره : فلا يحل

الرضوء به ولا الغسل . ) ١/٢٢٠ م ١٥٥

## ٧ - ماء بئار الحِجْر . مياه

( لا يحل الوضوء من ماء بئار الحِجْر ، وهي أرضٌ مُود ، ولا الشرب ، حاشاً بئر الناقة فكل ذلك جائزٌ منها . )

٢١٩/١ م ١٥٤

## ٨ - التطهر بالماء الراكد .

( لو انغمس مَنْ عليه غُسلٌ واجبٌ في ماء راكِد ، ونوى الغُسل : أجزأه ما نوى إلا الجنابة ، فمن اغتسل وهو جنب في جوف من أجوان النهر والنهر راكِد : لم يُجزه . وأما البحر فهو جارٍ أبداً . والوضوء جائزٌ في الماء الراكد .

ومن يال في ماء راكِد ثم سرح الماء فجرى : فلا يحل له الوضوء منه ولا الاغتسال ، ولو يال في ماء جارٍ ثم أغلق صَبَّه فركد : جاز له الوضوء منه والاغتسال . ) ٢١٠/١ م ١٥٠

٤٠/٢ م ١٩٤

## ٩ - تعريف الماء المستعمل .

( الماء المستعمل : هو الماء الذي توشأ به بعينه لفريضة أو نافلة ، أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها . وسواء كان المتروضة رجلاً أو امرأة . ) ١٨٣/١ م ١٤١

## ١٠ - التطهر بالماء المستعمل .

( الوضوء بالماء المستعمل : جائزٌ ، وكذلك الغُسلُ به للجنابة ، وسواء وُجد ماء آخرٌ غيره أو لم يوجد ، وهو : الماء =

مياه = الذي توشأ به بعينه لفريضة أو نافذة أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها ، وسواء كان المتوضئ به رجلاً أو امرأة . ( ١٨٣/١ م ١٤١ )

## ١١ - فضة الرجل والمرأة .

( كل ماء توشأت منه امرأة حائض أو غير حائض أو اغتسلت منه فأفضلت منه فضلاً : لم يحل للرجال الوضوء ولا الغسل منه ولو مع الضرورة ، ويصح استعماله في غير ذلك . وكل ماء فضل عن الرجال فالوضوء به والغسل : جائز للرجال والنساء . والفضل : هو أن يكون أقل مما استعمل منه ، فإن كان مثله أو أكثر منه فليس فضلاً . ( ٢١١/١ م ١٥١ )

## ١٢ - غائطة الطاهر للماء .

( كل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء : فالوضوء به جائز ، والغسل به للجنابة جائز . فإن سقط عنه اسم الماء جملة ، كالتيذ وغيره : لم يميز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء وجد ماء آخر أو لم يوجد . ( ١٩٩/١ م ١٤٧ و ٢٠٢/١ م ١٤٨ )

## ١٣ - ملك الماء .

( من ملك بئراً جعفر فهو أحق بماثا مادام محتاجاً إليه ، فإن فضل عنه مالا يحتاج إليه : لم يحل له منعه ممن يحتاج إليه ، وكذلك النهر والساقية ولا فرق . ولا يملك أحد الماء الجاري إلا =



مياه = مادام في ساقية وهره ، فاذا فارقتها بطل ملكه عنه ، صار  
لن صار في أرضه ( ٠ ٧/٩ م ١٥١١

٩ - أخذ عوض عن فضلة الماء .

١ لا يحل أخذ عوض عن الماء الفاضل عن الحاجة ببذله لن  
يحتاجه ، لا يبيع ولا غيره ( ٠ ٢٤٣/٨ م ١٣٥٩

١٥ - بيع الماء .

( لا يحل بيع الماء بوجه من الوجوه ، لكن من باع حصته  
من عنصر الماء ومن جزء مسمى منها ، أو باع البئر كلها أو جزءاً  
مسمى منها ، أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها جاز  
ذلك وكان الماء تبعاً له ( ٠ ٦/٩ م ١٥١١

١٦ - حل الأجرة على سوق الماء أو صبه أو جلبه فقط .

( من اضطر الى ماء لسقيه أو لحاجته : فالواجب أن يعامل  
على سوقه اليه أو على صبه عنده في إنائه على سبيل الاجارة فقط ،  
وكذلك من كان معاشه من الماء فالواجب عليه أن يعامل  
أيضاً على صبه أو جلبه كذلك فقط ( ٠ ٧/٩ م ١٥١١ .

ميت ١ - تمني الموت .

( لا يحل لأحد أن يتنّى الموت لضرب تزل به ( ٠ ١٦٧/٥

م ٦٠٨

ميت ٢ - تلقيته الشهادة .

( يجب تلقيته الميت الذي يموت ، شهادة الاسلام . ١٥٧/٥١٠ )

٥٩٥ م

٣ - تقييله .

( تلقيته الميت : جائز . ١٤٥/٥ م ٥٨٧ )

٤ - توجيهه الى القبلة .

( توجيه الميت الى القبلة : حسن . ١٧٣/٥ م ٦١٦ )

٥ - تغميض عينيه .

( يستحب تغميض عيني الميت إذا قضي . ١٥٧/٥ م ٥٩٦ )

٦ - تسجيته .

( يسجد الميت بثوب ، ويجعل على بطنه ما يمنع انتفاخه . )

١٤٦/٥ م ٥٨٨

٧ - وضع ما يمنع انتفاخ بطنه .

( يسجد الميت بثوب ، ويجعل على بطنه ما يمنع انتفاخه . )

١٤٦/٥ م ٥٨٨

٨ - البكاء عليه .

( البكاء على الميت : مباح ما لم يكن تنوهاً . ١٤٦/٥ )

٥٨٩ م

٩ - النّوح عليه . ميت

( النّوح : حرام . ) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٠ - الصياح عليه .

( الصياح على الميت : حرام . ) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١١ - سبه .

( لايجل سب الأموات على القصد بالأذى ، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح ، ولعن الكفار :  
مباح . ) ١٥٦/٥ م ٥٩٤

١٢ - خشن الوجوه له .

( خشن الوجوه وضرئها للميت : حرام . ) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٣ - ضرب الصدور .

( ضرب الصدور : حرام ، وكذا الوجوه ) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٤ - حلق شعره وثفته وقص أظفاده .

( حلق شعر الميت : حرام ، وكذا ثفته . وإن كانت  
أظفار الميت وافرة أو شاربه وافياً أو عانته : أخذ كل ذلك . )  
١٤٦/٥ م ٥٨٩ و ١٧٧/٥ م ٦٢٠

١٥ - شق بطنه .

( لو ماتت امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز ستة =

ميت = أشهر: فإنه يُشق بطنها طويلاً ويُخرج الولد ، ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس . ومن بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة مُشق بطنه عنها . ( ١٦٦/٥ م ٦٠٦ ، ٦٠٧ )

١٦ - كسر عظمه .

القصاص: واجب على من كسر عظمة ميت . ( ١١١/٣٩ م

٢١٣١ م

١٧ - حكم ما وجد من بقايا جسده .

( إن وُجد من الميت عضو آخر بعدما كان وجد منه سابقاً غسل وكفّن ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانياً ، وهكذا حكم كل ما وجد منه ولو أنه ظفر أو شعر فما فوق ، ويُغسل ويُكفّن إلا أن يكون من شئد فلا يُغسل ؛ لكن يُلبّث ويدفن . ) ( ١٣٨/٥ م ٥٨٠ )

١٨ - حكم تكفينه وغسله ودفنه والصلاة عليه .

( تكفين المسلم الذكر والانثى : فرض على الكفاية ، من قام به سقط عن سائر الناس ، وكذا تغسله ودفنه والصلاة عليه . ) ( ١١٣/٥ م ٥٥٨ و ١٢١/٥ م ٥٦٧ )

١٩ - تحسين كفنه .

( لا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة . )

( ١١٣/٥ م ٥٥٨ )

ميت ٢٠ - كفن الرجل والمراة .

١ أفضل الكفن المسلم : ثلاثة أثواب يغفر للرجل ' يلف' فيها : لا يكون فيها قميص ولا عمامة ولا سراويل ولا قطن ، والمرأة : كذلك ومويمان زائدان .

٢ إن لم ' يقدر له على أكثر من ثوب واحد : أجزاءه ، فإن لم يوجد ' لثنتين إلا ثوب واحد أدجا فيه جميعا ، وإن ' كفن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج .

٣ ولا يحل تكفين الرجل فبا لا يحل لاسنه ، من حرير أو ذهب أو معصفر ، وجائز : تكفين المرأة في كل ذلك . ١١٨/٥  
٥٦٥٠ و ١٢٢/٥ ٥٧٠٠

٢١ نفقة كفنه .

١ كفن المرأة : من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها ، والكفن من مال الميت بعد إخراج الديون ، فإن لم يكن له مال فعلي من حضر من الغرماء أو غيرهم . ١٢٢/٥ م ٥٧١  
و ٢٥٢/٩ م ١٧٠٦

٢٢ - حملة .

( حمل الميت في نعشه : يوجب الرضوء ) ٢٥٠/١ م ١٦٧

٢٣ - الوصية له .

( الوصية لميت لا تجوز ؛ لأن الميت لا يملك شيئا . )  
٣٢٢/١ م ١٧٥٥

## ميت ٢٤ - موت المحرم والمحرمة .

( إذا مات المحرم ما بين أن يحرم إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حياً ، أو أن يم طوافه وسعيه إن كان معتمراً ، فاللغرض : أن يفضل بقاء وسدر فقط إن وجد السدر ، ولا يميس بكافور ولا بلباب ، ولا يغطي وجهه ولا رأسه ، ولا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط أو في ثوبين غير ثياب إحرامه .

وإن كانت امرأة فكذلك إلا أن رأسها تغطي ، ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تقنع . فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر المذموم ، رمى الجمار أو لم يرمها . ) ١٤٨/٥ م ٥٩٠

## ١ الميتة الانتفاع بها . .

( لا يحل الانتفاع بعصب الميتة ولا شحمها . ) ١١٨/١ م ١٢٩٠

## ٢ - حكم ما أدين عن الحي .

( ما قطع من البهيمة وهي حية أو قبل تمام تذكيته ، فبان عنها : فهو ميتة ، وما قطع منها بعد تمام التذكية وقبل موتها : لم يحل أكله مادامت البهيمة حية . ) ٤٤٩/٧ م ١٠٥٠ ، ١٠٤٩ م ١٠٥٠

## ٣ - صوفها وشعرها ووريشها ووبرها .

( صوف الميتة وشعرها ووريشها ووبرها : حرام قبل الدبغ ، حلال بعده . ) ١١٨/١ م ١٢٩

ميتة ٤ - استعمال جلدها قبل الدبغ .

( لايجل الرضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل ولا للرجل  
ولا لامرأة ، من إناء من جلد ميتة قبل أن يُدبغ . ) ٢٢٢/٢

م ٢٧١

٥ عظمها وقرنها .

( عظم الميتة وقرنها: مباح كلّه ، لايجل أكلاه . ) ١١٨/١

م ١٢٩

٦ طهارة جلدها بالدباغ .

١ تطهير جلد الميتة . أي ميتة كانت ولو أنها جلد خنزير أو  
كلب أو سبع أو غير ذلك . فإنه بالدباغ بأي شيء دبغ طاهره  
فإذا دبغ نحل بيعه والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذكره  
يجل أكلاه ، إلا أن جلد الميتة المذكور لايجل أكلاه بحال . حاشا  
جلد الإنسان فإنه لايجل أن يُدبغ ولا أن يُسلخ ، ولا بد من دونه  
وإن كان كافراً . ١١٨/١ م ١٢٩ و ١٢٩/١ م ١١٨ ، ١١٩

٧ - طهارتها بالحرق والتحويل .

١ إذا أحرقت الميتة أو تغيرت فصارت رماداً أو تراباً ،  
فكل ذلك طاهره ، ويتم بذلك التراب . ١٢٨/١ م ١٣٢ .

٨ - سقوطها في المائع .

١ كل شيء مائع وقعت فيه ميتة ، فإن غيّر ذلك لون =

هيته = ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه فقد فسد كله ، وحرّم أكله ، ولم يجز استعماله ولا بيعه ، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المانع حلال أكله وشربه واستعماله ، حاشاً ما وُلغ فيه الكلب ؛ فإنه يُبرق ولا بد ، وحاشاً السمن يقع فيه الفار ميتاً أو يوت فيه أو يُخرج منه حياً ؛ فإنه إن كان ذائباً حين موت الفار فيه أو حين وقوعه فيه ميتاً أو تخرج منه حياً : أهرق كله ولم يجز الانتفاع به ، وإن كان حين موت الفار فيه أو وقوعه فيه ميتاً جامداً أو اتصل جردّه : فإن الفار يؤخذ منه وما حولته ويرمى ، والباقي حلال أكله وبيعته والادّهان به . ١٠ / ١٣٥ م ١٣٦

#### ٩ - طبخ الطعام أو شواؤه بها .

( كل شيء خبز أو طعام أو لحم أو غير ذلك يطبخ أو شوي بعذيرة أو بميتة فهو حلال كله . ٧ / ٤١٨ م ١٠١١

#### ١٠ - لبنها .

( لو مات حيوان بما يجلب أكله لو ذكّتي ، فعُلب منه لبن ، فاللبن حلال ، وهو وما حُلب منها في حياتها ثم ماتت سواء . ٧ / ٤١٨ م ١٠١٢

#### ١١ - الرضاع منها .

( رضاع الصغير أو الكبير من مئة خمس رضعات : يقع به التحريم . ١٠ / ٩ م ١٨٦٧



## ميتة ١٢ - أكلها .

( لا يحل أكل شيء مما مات حتف أنفه من حيوان البر ، ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها ، إلا الجراد وحده . ولا يحل أكل ما قتلته السباع أو حيوان آخر حاشا الصيد . ولا يحل أكل حيوان ذئب أو نحر لغير الله تعالى . وآكل الميتة : عاصي فاسق ، فإن استحل ذلك فهو كافر . ١٠ م ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٢٢٩٧ م ٣٧٥/١١ )

## ١٣ - أكلها بالإكراه .

، من أكره على أكل الميتة أو الدم : فلا تنهي عليه .  
١٤٠٤ م ٣٣٠/٨

## ١٤ بيعها .

( بيع الميتة : لا يحل لمؤمن ولا كافر . ) ٨/٩ م ١٥١٢ و ١١٨/١ م ١٢٩

## ١٥ - بيع جلدها .

( بيع جلود الميتات كلها : حلال إذا ذُبغت . ) ٣٢/٩ م ١٥٤٩

## ١٦ - بيع عظامها .

( بيع عظام الميتة : لا يحل أصلاً . ) ٣٢/٩ م ١٥٤٩

## ميتة ١٧ - سرقتها .

( سرقة ميتة لئس لم أو ذمي فيها القطع ؛ لأن جلدًا باقٍ  
على ملك صاحبه يدبغه فينتفع به ويبيعه . أما الخنزير فلا يصح  
ملكه لأحد ويجب قتله ، فإذا دُبِغ جلدُه فهو لدابغِه ، فمن سرقه  
فعليه القطعُ . ) ٣٣٤/١١ م ٣٢٧١

ميراث ر : موارث .

ميزان ١ - الاعتقاد في حقه .

( الموازين حق ، 'نوزن فيها أعمال' العباد ، نؤمن بها ،  
ولا ندري كيف هي ؟ ) ١٦/١ م ٣١

## ميقات ١ - مواضعه .

( الحج والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، لا يحل لأحد أن  
'يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها وهي :

- لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل  
المدينة : ذو العُلَيْيَّة ، وهو من المدينة على أربعة أميال ، وهو من  
مكة على مائتي ميل غير ميلين .

- ولن جاء من جميع البلاد أو من الشام أو من مصر على  
طريق أو على طريق الشام : البُعْثَة ، وهي فيما بين المغرب  
والشمال من مكة ، ومنها إلى مكة اثنان وثمانون ميلاً .

- ولن جاء من طريق العراق ومنها ومن جميع البلاد =

مِيقَات

= ذَايُ عِرْقٍ ، وهي بين المشرق والشمال من مكة ، ومنها الى مكة اثنان واربعون ميلا .

- ولئن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها : قَرْنٌ ، وهو شرقي من مكة ، ومنه الى مكة اثنان واربعون ميلا .

- ولئن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد : يَلَمٌ ، وهو جنوب من مكة ، ومنه الى مكة ثلاثون ميلا ،

فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج أو العمرة ، فلا يحل له أن يتجاوزه إلا محرماً ، فإن لم يُحرم منه فلا إحرام له ولا حج ولا عمرة ، إلا أن يرجع الى المِيقَاتِ الذي مرَّ عليه فنوي الاحرام منه فيصح إحرامه وحجه وعمرته .

فإن أحرَمَ قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا إحرام له ، ولا حج ولا عمرة له ، إلا أن ينوي إذا صار في المِيقَاتِ تجديدَ إحرام ؛ فذلك جائزٌ ، وإحرامه حينئذ تامٌ ، وحجه تامٌ ، وعمرته ثَمَنَةٌ . ( ٧/٦٩ م ٨٢٢ )

٢ - تأخير المحرم لإحرامه لمِيقَاتٍ غير مِيقَاتِهِ .

( من كان من أهل الشام أو مصر فما خلفها فأخذ على طريق المدينة وهو يريد حجاً أو عمرة : فلا يحل له تأخير الإحرام من ذي الحليفة ليحرم من الجحفة ، فإن فعل فلا حج له ولا إحرام له ولا عمرة له ، إلا أن يرجع الى ذي الحليفة فيجدد منها إحراماً ، فيصح حينئذ إحرامه وحجه وعمرته . ( ٧/٧٠ م ٨٢٢ )

٣ - مِيقَاتٌ من لا يمر بشيء من مواضعه .

( من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت فليحرم من =

مبقات = حيث شاء برآ أو مجراً ، فإن أخرجه قَدَرٌ بعد لإحرامه الى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه أن يجدد منها نيةً لإحرام ولا بد ( ٧١/٧ م ٨٢٢ )

٤ - - حكم من هو عليه وهو لا يريد حجاً ولا عمرة ، ثم بدا له ذلك .

( من تمرّ على أحد المواقيت وهو لا يريد حجاً ولا عمرة : فليس عليه أن يحرم ، فإن تجاوزه بقليل أو بكثير ثم بدا له في الحج أو في العمرة : فليحرم من حيث بدا له في الحج أو العمرة ، وليس عليه أن يرجع الى المبقات ، ولا يجوز له الرجوع إليه ، ومبقاته حيثئذ : الموضع الذي بدا له في الحج أو العمرة ، فلا يحل له أن يتجاوزها إلا محرمًا ، فإن فعل ذلك فلا إحرام له ولا حج له ولا عمرة له ، إلا أن يرجع الى ذلك الموضع فيجدد منه إحراماً ( ٧٠/٧ م ٨٢٢ )

#### ٥ - مبقات أهل مكة .

( من كان من أهل مكة فأراد الحج فمبقاته منازل مكة ، وإن أراد العمرة فليخرج الى الحل فيحرم منه ، وأدنى ذلك : التعمير ( ٧١/٧ م ٨٢٢ )

٦ - مبقات من كان منزله بين المبقات ومكة .

( من كان منزله بين المبقات ومكة : فمبقاته من منزله أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر ( ٧١/٧ م ٨٢٢ )

★ ★ ★

حرف النون



نار

١ - وجودها والايان بها .

( النار حق ، دار مخلوقة . ) ١٠/١ م ١٥

٢ - خلودها وخلود أهلها .

( لا تنقضى النار ، ولا أحد من فيها أبداً . ) ١١/١ م ١٧

٣ عذاب أهلها .

( الإيمان بأن النار أهلها يعذبون بالسلاسل والأغلال  
والقطران وأطباق النيران ، أكابهم الزقنوم ، وشربهم : ماء  
كالمهل والحميم ، نعوذ بالله من ذلك . ) ١٢/١ م ١٩

٤ - خروج المسلمين منها .

( يدخل النار من شاء الله من المسلمين الذين رجعت كبائرهم  
وسبائهم على حسناتهم ، ثم يخرجون منها بالشقاعة ويدخلون الجنة .  
ولا يخلد فيها مؤمن ، وإننا على يقين من أن لا خلود على مسلم  
في النار وإن لم يفعل خيراً قط غير شهادة الاسلام بقلبه  
ولسانه ، ولا امتنع عن شرٍ قط غير الكفر . ) ١٠/١ م ١٦، ١٥  
و ١٧٢/٥ م ٦١١

نافذة

و : صلاة التطوع .

نبوة

١ - معنى النبوة ، والايان بها .

( النبوة : هي الرحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى إليه =

نبوة = بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه من قبل وهي حق . ( ١٧/١ م ٩  
و ١٥٠/١ م ٩٠

٢ - عبودية الأنبياء لله وكونهم من خلقه .

( إن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام : عيد الله ،  
مخلوقون ، فاس كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى ، إلا  
آدم وعيسى . ) ( ١٠/١ م ١٣

٣ - لفضل أصحابها ودورهم في الجنة .

( أفضل الإنس والجن : الرسل ثم الأنبياء ، على جميعهم  
أفضل الصلاة والسلام ، ثم أصحاب محمد ﷺ ، ثم الصالحون .  
وأفضل الناس أعلام في الجنة درجة ، وهم : الأنبياء ثم أزواجهم  
ثم سائر أصحاب رسول الله ﷺ . ) ( ٢٨/١ م ٥٠ و ٤٤/١ م  
٨٤ ، ٨٥

٤ - الإيمان بالأنبياء وعدم حصر أسمائهم .

( الإيمان بجميع الأنبياء : فرض ، وهم كثيرون ، منهم  
من سمى الله ومنهم من لم يُسم وذكر الله تعالى في القرآن آدم  
ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى  
 وهارون وداود وسليمان ويونس واليسع والياس وزكريا ويحيى  
 وأيوب وعيسى وهوداً وصالحاً وشعباً ولوطاً . ) ( ٩/١ م ١٢

٥ - اتقوا الأنبياء بالمعجزات .

( لا يأتي بالمعجزات أحد إلا الأنبياء عليهم السلام . )

٣٦/١ م ٦٧



٦ - القصد الى آثار الأنبياء والتبرك بها .

( القصد الى آثار الأنبياء : حسنٌ ، وقد تبرك أصحاب النبي ﷺ بموضع مصلاه ، واستدعوه ليصلي في بيوتهم في موضع يتخذونه معلى فأجاب الى ذلك . ) ٣٥٣/٧ م ٩٦٩

٧ - نذر زيادة قبر نبي .

( من نذر زيارة قبر نبي : فقد نذر طاعة لله عز وجل ، بلزمه الوفاء بها فرضاً . ) ٢/٨ م ١١١٤

٨ - كيفية خلق آدم .

( خلق الله آدم من ماء وتراب بيده ، لا من ذكر ولا من أنثى . ) ١٠/١ م ١٣ و ١٣/١ م ٢٥

٩ - خلقة إبراهيم .

ر : الله عز وجل ٢١ - اتخذه خليلاً .

١٠ - تكليم الله موسى .

ر : الله عز وجل ١٢ - كلامه لبعض رسله .

١١ - ثبوتها للخضر .

( الخضر عليه السلام : نبي قدامات . ) ٥٠/١ م ٩٠

١٢ - كيفية خلق عيسى .

( عيسى خلقه الله في بطن أمه من غير ذكر . ) ١٠/١ م ١٣

نبوة ١٣ - وفاة عيسى ونفي قتله وصلبه .

( عيسى عليه السلام لم يُقتل ولم يصلب ، ولكن توفاه الله عز وجل وفاة الموت ثم رفعه اليه . ) ٢٣/١ م ٤١

١٤ - نزول عيسى .

( عيسى بن مريم عليه السلام : سينزل . ) ٩/١ م ١٢

ر : رسالة ٢ نبوة .

النبي  
عليه السلام

١ - عموم رسالته .

( نؤمن أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب : رسول الله الى جميع الإنس والجن كافرين ومؤمنهم ) ٨/١ م ١٠

٢ - نسخ الملل بملته .

١ نسخ عز وجل بملته كل ملة ، وألزم أهل الأرض جنهم وإنسهم اتباع شريعته ، ولا يقبل من أحد سواها . ) ٨/١ م ١١

٣ - تبليغه جميع الدين .

( قد بلغ رسول الله ﷺ الدين كله ، وبين جميعه كما أمره الله تعالى . ) ٢٦/١ م ٤٦

٤ - قضاؤه .

( هو عليه الصلاة والسلام في ظاهر الحكم بالبيئة أو الإقرار =

= أو اليمين : حاكم بالحق المتبعين لا بالظن ، لكن بما أمره الله أن يحكم به ولا بد ، وإن كان الباطن يخالف ذلك بما لو علم عليه الصلاة والسلام لم ينفذه ولا تركه بخفي أصلاً .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « القاتل والمقتول في النار » وإن قتلته كنت منه . . . فهذا إخبار من النبي ﷺ بغيبه أعلمه الله إياه ، وإن ذلك القاتل الذي لم يعمد القتل كان فاسقاً من أهل النار بعمل له غير هذا القتل أطلع الله عليه نبيه على عاقبه فيه ، ولم يكن دمه محل لهذا المستفيد لأنه لم يعمد قتل أخيه ، فلو قتله على هذا الوجه لكان قاتلاً بغير الحق ، لاستحق النار ، ولكان ظالماً كالمقتول ؛ إذ ليس كل ظالم يستحق القتل .

١٠/٤٦٦ - ٤٦٨ م ٢٠٧٠

## ٥ - نسبة التعارض الى كلامه .

( لا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ إلا كافر )

١٠/٧٢ م ١٩٠٨

## ٦ - حكم أفعاله .

أفعال النبي ﷺ ليست فرضاً ، إلا ما كان منها بياناً لأمر فهو حينئذ أمر ، ولكن الانشاء به ﷺ فيها حسن .

١/٦٥ م ١٠١

## ٧ - حكم ما سكت عنه .

( ما سكت عنه النبي ﷺ فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح ، وليس حراماً ولا فرضاً ) ١/٦٤ م ١٠٠

النبي  
عليه السلام

## ٨ - الكفر بما جاء به .

( كل من كفر بما بدّخه وصحّ عنده عن النبي ﷺ وأجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر ) ( ١/٢٠١٢ م )

## ٩ - المباح منه والمحرم . نبذ

( إن بُدّخَ أو رُطِبَ أو زهُوْ أو بُسِرَ أو زيبب مع نوع منها أو نوع من غيرها ، أو خلط بنبذ أحد الأصناف بنبذ صنف منها أو نبذ صنف من غيرها أو بمائع غيرها حاشا الماء . حرم شربه ، أسكر أو لم يسكر ، ونبذ كل صنف منها على انفراده حلال . فإن مزج نوع من غير هذه الخمسة مع نوع آخر من غيرها أيضاً أو نبذاً معاً أو خلط عصير بنبذ : فكله حلال . كالبلع وعصير العنب ونبذ التين والعسل والقهق والشعير وغير ما ذكرنا ، لا تمّاش شيئاً . ٥٠٨/٧ = ١١٠٠ )

## ٣ - آنيته .

( الانتباز في الختم والتقيير والمزقت والمقير والدبّاء ، والجرار البيض والسود والحر والخضر والصفّر والموشاة وغير الدهونة ، والاسقية وكل ظرف : حلال . والشرب في ذلك : حلال ، إلا إناة ذهب أو فضة ، أو إناة أهل الكتاب ، أو جلد ميتة غير مدبوغ ، أو إناة مأخوذة بغير حق . ) ( ٧/٥١٤ م ١١٠١ )

## ٣ - الوضوء به .

( لا يجوز الوضوء بالنبذ . ) ( ١/٢٠٢ م ١٤٨ )

نبذة ٤ - الفصل به .

( لا يجوز الغسل بالنبذ . ) ٢٠٢/١ م ١٤٨

نجاسة ١ - إزالته .

( إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته : فهو فرض . )

٩١/١ م ١٢٠

٢ - حكم لعاب وعرق وسور ودمع المؤمن وما كوله اللحم .

( لعاب المؤمن من الرجال والنساء ، الجنب منهم وأخالف وغيرهما ، ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه ، وعرق كل ذلك ودمعه ، وسور كل ما يؤكل لحمه : طاهر ، مباح الصلاة به . )

١٢٩/١ م ١٣٣

٣ - حكم لعاب ودمع وعرق الكافر وغير ما كوله اللحم .

( لعاب الكفار من الرجال والنساء ، الكتابيين وغيرهم : نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيره من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فأر ، حاشا الضبع فقط ، وعرق كل ما ذكرنا ودمعه : حرام ، واجب اجتنابه . ) ١٢٩/١ م ١٣٤

٤ - حكم سور الكافر والحيوان .

( سور كل كافر أو كافرة ، وسور كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أهلي أو دجاج إذا لم يظهر =

نجاسة = هنالك للعاب مالا يؤكل لحمه أثر : فهو طاهر حلال ، حاشا ما وُلغ فيه الكلب فقط . ولا يجب غسل الإناء من شيء منه حاشا ما وُلغ فيه الكلب والمر فقط . ( ١٣٢/١ م ١٣٥ )

### ٥ - حكم القنس .

( القنس من المؤمن : طاهر ، ومن الكافر والكافرة : نجس - القنس : القيء - ) ( ١٨٣/١ م ١٣٩ )

### ٦ - حكم القيء .

( القيء من كل مسلم أو كافر : حرام يجب اجتنابه . ) ( ١٩١/١ م ١٤٣ )

### ٧ - حكم القيح .

( القيح من المؤمن : طاهر ، ومن الكافر والكافرة : نجس . ) ( ١٨٣/١ م ١٣٩ )

### ٨ - لبن المواة .

( لبن المؤمنة : طاهر ، ولبن الكافرة نجس . ) ( ١٨٣/١ م ١٣٩ )

### ٩ - لبن الجلالة .

( لبان الجلالة : حرام ، وهي الإبل التي تأكل الجنة ، وهي العذرة ، والبقرة والغنم كذلك ، فمن شرب من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالته فالبان حلال . ) ( ١٨٣/١ م ١٤٠ )

## ١٠ - حكم الونم وبول الخفاش .

( ونيم الذباب والبراغيث والنمل وبول الخفاش ، إن كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر : لم يلزم من غسله إلا مالا حرج فيه ولا عسر . ) ١٩١/١ م ١٤٢

## ١١ - حكم المني والبصاق .

( المني طاهر في الماء كان أو في الجسد أو في الثوب ، ولا نجس إزالته والبصاق مثله . ) ١٢٥/١ م ١٣١

## ١٢ - القعدة البيضاء .

( القعدة البيضاء من المؤمنة : طاهرة ، ومن الكافرة نجسة - القعدة البيضاء : الحرقعة البيضاء التي تحتش بها المرأة عند الخيض ، وقيل القعدة كالحيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله - ) ١٨٣/١ م ١٣٩٠

## ١٣ - ولوغ الهر ولعابه .

( إن ولغ في الإناء الهر : لم يبرق ما فيه ، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل ، ثم يغسل الإناء بالماء مرة واحدة فقط ، ولا يلزم إزالته لعابه بما عدا الإناء والثوب بالماء ، لكن بما أزاله ، ومن الثوب بالماء فقط . ) ١١٧/١ م ١٢٨

## ١٤ - ولوغ الكلب ولعابه وعرقه .

( إن ولغ في الإناء كلب ، فالفرض : إهراق ما في ذلك =

نجاسة

= الإناء كائناً ما كان ، ثم يغسل بالماء سبع مرات ولا بد ،  
 أو لاهن بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذي يطهر به  
 الإناء طاهر حلال .

فإن أكل الكلب في الإناء ولم يلبس فيه ، أو أدخل وجهه  
 أو ذنبه ، أو وقع بكله فيه : لم يلزم غسل الإناء ، ولا هرق  
 مافيه ، وهو حلال طاهر . وكذلك لو ولغ الكلب في بقعة في  
 الأرض أو في يد إنسان فلا يلزم غسل شيء من ذلك . والولوج :  
 هو الشرب فقط .

فلو لمس لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب ، أو  
 الإناء أو متاعاً ما أو الصيد ، ففرض إزالة ذلك بما أزاله ، ماء  
 كان أو غيره ولا بد من كل ما ذكرنا ، إلا من الثوب فلا يزال  
 إلا بالماء . ( ١٠٩/١ م ١٢٧ )

## ١٥ - حكم البول .

( البول كله من كل حيوان ، إنسان أو غير إنسان ، مما  
 يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه ، من طائر أو غيره : حرام أكله وشربه  
 إلا لضرورة تداءي أو إكراه أو جوع أو عطش فقط . وفرض :  
 اجتنابه في الطهارة والصلاة إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بمرج  
 فهو معفو عنه ، كوريم الذباب ونحو البراغيث . ) ( ١٦٨/١ م ١٣٧ )

## ١٦ - حكم ما يؤخذ من الحي .

( الصوف والوبر والقرن والسنن يؤخذ من حي فهو طاهر ،  
 ولا يحل أكله . ) ( ١٨٢/١ م ١٣٨ )



## نجاسة ١٧ - حكم الخمر والميسر والأنصاب والأزلام .

( الخمر والميسر والأنصاب والأزلام : رجسٌ حرامٌ ، واجبٌ اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها : بطلت صلاته . )

١٩١/١ م ١٤٤

## ١٨ - حكم المائعات إذا وقعت فيها .

( كل شيء مائع إذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة ، فإن غيّر ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه : فقد فسده كله ، وحرم أكله ، ولم يجز استعماله ولا بيعه ، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه فذلك المائع حلالٌ أكله وشربه واستعماله ، إن كان قبل ذلك كذلك . والوضوء حلالٌ بذلك الماء والتطهر به في الغسل كذلك . )

إلا أن البائل في الماء الراكد الذي لا يجري حرامٌ عليه الوضوء بذلك الماء والاعتسال به لفرضه أو لغيره ، وحكمه التيمم إن لم يجد غيره ، وذلك الماء طاهرٌ حلالٌ شربه ولو لغيره إن لم يغير البول شيئاً من أوصافه ، فلو أحدث في الماء أو خارجاً منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والغسل له ولغيره ، إلا أن يغير ذلك البول أو الحدث شيئاً من أوصاف الماء . وحاشا ما ولغ فيه الكلب ، فإنه مثيرٌ ولا بد . وحاشا السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يخرج منه حياً ، فإنه إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه أو حين وقوعه فيه ميتاً أو =

== خرج منه حيا : أهرق كله ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقعه فيه ميتا جامداً واتصل جموده : فإن الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرمى ، والباقى حلال أكله . ( ١٣٥/١ م ١٣٦ )

#### ١٩ - تطهير البول .

( تطهير بول الذكر : بأن يُرش الماء عليه وسماً يُزيل أثره ، وبول الأنثى يُغسل . فإن كان البول في الأرض ، أي بول كان : يُصب الماء عليه صباً يُزيل أثره فقط . ) ( ١٠٠/١ م ١٢٣ )

#### ٢٠ - تطهير القبل والدير .

( تطهير القبل والدير من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة : لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر ، أو بثلاثة أحجار متغايرة . فإن لم يُنقَ فعلى الوتر أبدأ ، يزيد كذلك حتى يُنقى لا اقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط ، أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ولكن ما أزال الأثر فقط على الوتر ولا بد ، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الأحجار بأعيانها لمخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط : لم يُجزء من تلك الأحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط . ) ( ٩٥/١ م ١٢٢ )

#### ٢١ - تطهير المذي .

( المذي تطهيره بالماء ، يغسل مخرجه من الذكر ، وينضح بالماء ما مس منه الثوب . ) ( ١٠٦/١ م ١٢٥ )

## شجاسة ٢٢ - تطهير الدم .

( تطهير دم الحيض أو أي دم كان ، سواء دم سمك أو غيره ، إذا كان في الثوب أو الجسد : فلا يكون إلا بالماء ، حاشا دم البراغيث ودم الجسد فلا يلزم تطهيرهما إلا مالا حرج في غلغله على الإنسان ، فيطهر المرء ذلك حسب مالا مشقة عليه فيه . )  
١٠٢/١ م ١٢٤

## ٢٣ - تطهير إناء الكتابي .

( تطهير الإناء إذا كان لكتاني من كل ما يجب تطهيره منه ، وعلى كل حال إذا لم يجد غيرهما ، سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم بالماء . )  
١٠٧/١ م ١٢٦

## ٢٤ - تطهير إناء الحجر .

( إناء الحجر إن تخللت الحجر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويُسرب وإن لم يفسل ، فإن أهرقت أزيل أثرُ الحجر ولا بد بأي شيء من الطاهرات أزيل ، ويطهر الإناء حيثئذ سواء كان فخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجاراً أو غير ذلك . )  
١٢٤/١ م ١٣٠

## ٢٥ - تطهير جلد الميتة وما عليه .

( تطهير جلد الميتة أي ميتة كانت ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك : بالدباغ ، بأي شيء دُئِبَ فهو طاهر =

نجاسة . فإن دُبِغَ حلَّ بيعه ، والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذُكِيَ بما  
يجل أكله ، إلا أن جلدة الميتة المذكورة لا يجل أكله ، بحال ،  
حاشا جلدة الإنسان فإنه لا يجل أن يدبغ ولا أن يُسلخ ، ولا بد  
من دفنه وإن كان كافراً . وصوف الميتة وشعرها وريشها  
ووبرها : حرام قبل الدبغ حلال بعده ، حاشا الأكل منه ،  
وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله ( ١٠ ) ١١٨/١ م ١٢٩

#### ٢٦ - استحالتها .

( إذا استحالت صفات عین النجس أو الحرام ، فبطل عنه  
الاسم الذي ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد  
على حلال طاهر فليس هو ذلك النجس ولا الحرام ، بل قد صار  
شيئاً آخر ذا حكم آخر ( ١٠ ) ١٣٨/١ م ١٣٩

#### ٢٧ - إزالتها من الخلف والنعل .

ما كان في الخلف أو النعل من دم أو حمرة أو عذيرة أو  
بول أو غير ذلك ، فتطيرهما بأن يمسحا بالتواب حتى يزول الأثر ،  
ثم يعلي فيها ، فإن غسلها أجزاءه إذا مسها بالتواب قبل ذلك ( ١٠ )  
٩٢/١ م ١٢١

#### ٢٨ - حوق العذيرة أو الميتة أو تقيثرهما .

( إذا أحرقت العذيرة أو الميتة ، أو تقيثرت فصارَت رماداً  
أو تراباً ، فكل ذلك طاهر ، وبقيم بذلك التراب . )  
١٢٨/١ م ١٣٢

١ - انتهى عنه . نذر

( 'ينهى عن النذر جملة' ، فإن وقع لزوم ) ١٠/٧ م ٧٨٠  
و ٢/٨ م ١١١٤

٢ - مساواة المكلفين في التزامه .

( نذرُ الحر والعبد والرجل والمرأة البكر ذات الأب وغير  
ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج : سواء . ) ٢٥/٨ م  
١١١٧

٣ - إخراجه 'مخرج اليمين' .

( من أخرج نذره مخرج اليمين فلا يلزمه الوفاء ، ولا كفارة  
فيه إلا الاستغفار فقط ، كمن قال : عليّ المنيّ إلى مكة إن  
كلمت فلاناً ، أو عليّ عتقُ خادمي فلانة إن كلمتُ فلاناً أو إن  
زرتُ فلاناً . فإن قال : لله عليّ نذرٌ ولم يسم شيئاً : فليس عليه  
إلا كفارةٌ بين فقط . ) ٢/٨ م ١١١٤

٤ - الاستثناء فيه .

( من قال في النذر اللزوم : د إلا أن يشاء الله ، أو إن شاء  
الله ، أو إلا أن لا يشاء الله ، أو ذكر الإرادة مكان المشيئة ، أو  
إلا إن بذل الله ما في نفسي ، أو إلا أن يبدو لي ، أو نحو ذلك  
من الاستثناء ووصله بكلامه : فهو استثناءٌ صحيحٌ ، ولا يلزمه  
مانند . ) ٢٤/٨ م ١١١٦

## نذر ٥ - الواجب الوفاء به وغيره الواجب .

( من نذر صوم يوم فأكثر شكراً لله عز وجل ، أو تقرباً إليه تعالى ، أو إن أفاق ، أو إن أراء الله تعالى أملاً يؤمله لامعصية لله عز وجل في ذلك : ففرض عليه أدائه ؛ إذ لا يلزم إلا نذر الطاعة .

فمن نذر ما ليس طاعة ولا معصية ، كالقعود في دار فلان ، أو أن لا يأكل خبزاً : لم يلزمه ، ولا حكم لهذا إلا استغفار الله تعالى منه .

ومن نذر معصية لله تعالى : لم يلزم الوفاء بشيء ، وكذلك من نذر طاعة إن نال معصية ، ولا كفارة في شيء منه ، وليستغفر . وكذلك من أخرج نذره بخروج اليمين فقال : « عليّ المشي » إلى مكة إن كادت فلاناً ، فإن قال : « لله عليّ نذر » ولم يسم شيئاً فليس عليه إلا كفارة يمين . ( ٩/٧ م ٧٧٨ ، ٧٧٩ و ٢/٨ م ١١١٤

٦ - حكمه في غير الطاعة .

( من نذر معصية لله ، أو ما ليس طاعة ولا معصية : لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك ، وكذلك من نذر طاعة إن نال معصية ، أو إذا رأى معصية ، فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ، ولا كفارة في شيء منه ، وليستغفر الله تعالى . ) ( ٢/٨ م ١١١٤

٧ - تعهده لالتزام الغير به .

( من تعهد النذور ليلزمها من بعده : فهي غير لازمة ، لاله ولا لمن بعده . ) ( ٢٨/٨ م ١١٢٤

## نذر ٨ - أثر الانغاء .

( لا يُبطل الإنغاء النذر . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

## ٩ - أثر الاكراه فيه .

( النذرُ بالإكراه : لا يلزم . ) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

و ٣٣٦/٨ م ١٤١٠

## ١٠ - تحقق الوفاء من نذر عملٍ يبرّ .

( من قال : « لله عليّ عملٌ يبرّ » يجزيه تسميةً أو تكبيرةً

أو صدقة أو صوم أو صلاة أو غير ذلك من أعمال البر . )

٢٧/٨ م ١١٢٢

## ١١ - حكم من نذر طاعة ولم يسم عدداً أو عطف جملة منها بأو .

( من نذر صياماً أو صلاة أو صدقة ولم يسم عدداً ما : لزمه

في الصيام صومٌ يومٍ ولا مزيد ، وفي الصدقة ما طابت النفسُ بما

يسمى صدقةً ولو شقّ ثمرة أو أقل مما يتلصق به المصدق عليه ،

ولزمه في الصلاة ركعتان . ومن قال : عليّ صدقة أو صيام أو

صلاة هكذا جملةً : لزمه أن يفعل أيّ ذلك شاء ، ويجزيه . )

٢٧/٨ م ١١٢١ م ١١٢٢

## ١٢ - نذر غير المعين .

( من قال : لله تعالى عليّ عتق رقبة ، أو قال : بدنة ، أو =

نذر = قال :مائةُ درهم ، أو شيء من اليبس ؛ هكذا لم يعينه : فإن  
هذا كله نذرٌ لازمٌ (٠) ٢٣/٨ م ١١١٥

### ١٣ - تعليقه بيوم .

( من قال : عليّ لله تعالى صومٌ يومٍ أفيق ، أو يقدم فلانٌ  
أو قال يومٌ أنطلق من سجنِي ، أو ما أشبه هذا فكان ما رغب  
فيه ليلاً أو نهاراً : لم يلزمه صيامُ ذلك اليوم ، ولا قضاؤه . فلو  
قال : عليّ صومٌ ذلك اليوم أبداً ، فإن كان ليلاً لم يلزمه ، فإن  
كان نهاراً لزمه في المستأنف صومٌ ذلك اليوم إذا تكرر كما نذرته ،  
ولا قضاء عليه في يومه ذلك . ) ١٠/٧ م ٧٨١ و ٢٦/٨ م  
١١٢٠ م

### ١٤ - نذر صوم يوم يفتي فصادف يوم جمعة .

( لو نذر المرء صوم يوم يفتي ، فوافق يوم جمعة : لم يلزم . )  
٢١/٧ م ٧٩٦

### ١٥ - نذر صوم شعبان .

( من نذر صوم شعبان : لم يلزمه شيء إلا أن ينوي استثناء  
ما لا يجوز صومه . ) ١٢/٧ م ٧٨٨

### ١٦ - نذر صوم شوال .

( لو نذر صوم شوال : لا يلزمه شيء ، إلا أن ينوي استثناء  
ما لا يجوز صومه . ) ١٢/٧ م ٧٨٨



## نذر ١٧ - نذر صوم ذي الحجة .

( من نذر صوم ذي الحجة : لم يلزمه شيء إلا أن ينوي استثناء ما لا يجوز صومه . )  
١٢/٧ م ٧٨٨

## ١٨ - نذر صوم السنة .

( من نذر صوم سنة ، فالواجب عندنا أن لا يلزمه شيء ، فإن نذر أن يصوم سنة حاشا رمضان والأيام المنهي عن صيامها : لزمه ذلك . )  
١١/٧ م ٧٨٨

## ١٩ - عدة أيام الشهر المنذور صومه .

( من نذر صيام شهر ، فإن صام الشهر مابين الهلالين : لزمه إتمامه ، فإن ابتدأ صيامه بعد دخول الشهر : لم يلزمه إلا نعمة وعشرون يوماً متصلة ، فإن نذر نصف شهر : لم يلزمه إلا أربعة عشر يوماً . )  
١١/٧ م ٧٨٧

## ٢٠ - ذكر النية بعد الفجر في صومه .

( من نام قبل غروب الشمس في نذر معين ، فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ولو في آخره : فإنه ينوي الصوم من وقته ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه . )  
١٦٤/٦ ، ١٦٥ م ٧٢٩

## ٢١ - لزوم التتابع في صومه .

( لو نذر صوم جمعة ، أو قال : شهر . لم يجز أن يصوم =

نذر = ذلك إلا متابعاً ولا بد ، فإن تعدد في خلال ذلك فظراً لعذر أو لغير عذر : ابتداءً من أوله . ومن نذر صومَ يومين فصاعداً اجزأه أن يصوم ذلك متفرقاً ، ومن نذر صوم جمعيتين ، أو قال شهرين ولم ينذر التابع في ذلك : لزمه أن يصوم كلَّ جمعة متتابعة ولا بد ، وكل شهر متابعاً ولا بد ، وله أن يفرق بين الجمعة والجمعة وبين الشهر والشهر . ( ١١/٧ م ٧٨٤ - ٧٨٩

### ٢٢ - صومه في السفر .

( من سافر في رمضان ، إن وافق فيه يومَ نذره صامه لنذره ، سواء كان سفر طاعة أو سفر معصية أو لاطاعة ولا معصية . )  
٢٤٣/٦ م ٧٦٢

### ٢٣ - سقوطه إن اعترض صومَ رمضان أو الكفارة .

١ إن اعترض المرة نذر نذره أثناء صومه لرمضان أو كفارة واجبة : بطل النذر ، وسقط عنه ، وغادى في صوم الكفارة ، وكذلك في رمضان سواء سواء . فإن صامه لنذره ، أو لرمضان ولنذره : فالإثم عليه ، ولا يجوز له أن لنذره ولا لرمضان .  
٢٠٠/٦ م ٧٤٣ و ١٢/٧ م ٧٨٩

### ٢٤ - انقضاءه فيه عمداً .

( من أفطر في صوم نذر عامداً أو لعذر فلا قضاء عليه إلا أن يكون نذر أن يقضيه فيلزمه . ) ( ١٠/٧ م ٧٨٣

نذر ٢٥ - الاضحية بمحوان معين .

( لا يلزم من نوى أن يضحي بمحوان ما أن يضحي به ، إلا أن ينذر ذلك فيلزمه الوفاء . ) ٣٧٥/٧ م ٩٨٠

٢٦ - كونه على الحج أو العمرة .

( من نذر الحج ماشياً فليمش من المقات حتى يتم حجه ، ولا يلزمه المشي إلا مذبحاً محرماً . ومن نذر أن يركب في ذلك فعليه أن يركب ولا بد . ومن نذر أن يحج أو يعتمر ولم يكن حجاً ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الإسلام وعمرته ، لا يحجبه إلا ذلك ، ولا يحجبه أن يحج ناوياً للفرض ولنذره ، ولا لحجة فرض وعمره فرض . ) ٢٦٤/٧ م ٩٠٢ و ٢٦٦/٧ م ٩٠٣ و ٢٦٧/٧ م ٩٠٥

٢٧ - لزومه في المشي إلى مكة أو أي مكان من الحرم تقرباً .

١ من نذر أن يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى أو إلى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له تعالى ، لا على سبيل اليمين ، ففرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ، ولا يلزمه أن يحج ولا أن يعتمر إلا أن ينذر ذلك ، فإن شق عليه المشي إلى حيث نذر من ذلك : فليركب ولا شيء عليه ، فإن ركب الطريق كله تغير مشقة في طريقه فعليه هدي . ( ٢٦٣/٧ م ٩٠٢

## نذر - ٢٨ - نذر مالا يطلق .

( من نذر مالا يطيق أبداً : لم يلزمه ، وكذلك من نذر  
نذراً في وقت محدود فجاء ذلك الوقت وهو لا يطيقه : فإنه غير  
لازم له ، لا حيث ولا بعد ذلك . ) ٢٥/٨ م ١١١٨

## ٢٩ - موت من عملية نذر .

( من مات وعليه نذر ففرض أن يؤدى عنه من رأس ماله  
قبل دين الناس كلها ، فإن فضل شيء كان لديون الناس . )  
٢٧/٨ م ١١٢٣

## ٣٠ - نذر الكافر قبل إسلامه .

( من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم : لزمه  
الوفاء به . ) ٢٥/٨ م ١١١٩

## ٣١ - حكم من مات وعليه صوم نذر .

( من مات وعليه صوم نذر ففرض على أولياء الميت أن  
يصوموا عنه ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من  
يصوم عنه ولا بد ، أو صى بكل ذلك أو لم يوص ، وهو مقدم  
على دين الناس ، فإن صامه بعض أوليائه أجزاء ، وان كانوا  
جماعة فاقسموا ذلك جاز كذلك أيضاً ، إلا أنه لا يجزئ أن  
يصوموا كلهم يوماً واحداً . ) ٢/٧ - ٨ م ٧٧٥

١ - ثبوته في النكاح والملك وبين يلحق في الفاسد منها .

( الولد يلحق في النكاح الصحيح والعقد الفاسد بالجاهل بفساده ،  
ولا يلحق بالعالم بفساده ، ويلحق في الملك الصحيح وفي المتملكة  
باعتدال فاسد بالجاهل ، ولا يلحق بالعالم بفساده . ) ٣٢٢/١٠ م ٢٠١٣

٢ - ثبوته عند تعدد الأزواج أو السادات مع معرفة الأول منهم .

( الجارية البكر ان ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها  
اليه أو الذي تزوجها حمل : بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توفى  
بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه ، فان تمسك بذلك ففسخ  
البيع والمبة والإمداق والنكاح ، ووُدت الى الذي كانت له .  
فإن كان تزوجها وهي أمة أمر بالا بطاها حتى تضع ولم  
يفسخ النكاح ، فإن لم يرق ذلك حتى تضع : نظر ، فإن كان  
وضعها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطاها أو  
لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فالولد للأول ، وإن  
ولدت لأكثر من تسعة أشهر بطرفة عين من حين وطئها الثاني  
فالولد للثاني ، فإن ولدت لأكثر من تسعة أشهر من حين أمكن  
الأول وطئها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني : فهو  
غير لاحق بالأول ولا بالثاني ، وهو مملوك للثاني ان كانت أمة  
أمة إلا أنها تعتق عليه ، فهو ولدت لأقل من تسعة أشهر من حين  
أمكن الأول وطئها ولأكثر من ستة أشهر من حين وطئها  
الثاني فهو للأول ، فان تبين بضوطة خلقته أنه لستة أشهر أو =

نسب = سبعة أشهر أو ثمانية ، وكانت هذه المدة قد استوفتها عند الثاني وتيقن بذلك أنه ليس للأول : فهو للثاني ( . ١٠/٣٢٥ م ٢٠١١

### ٣ - ثبوته بالقعدة أو القياة أو اليد .

( إن تزوج رجلان بجمالة امرأة في ظهر واحد أو ابتاع أحدهما أمة من الآخر فوطئها ، وكان الأول قد وطئها أيضاً ، ولم يعرف أيها الأول ، ولا تاريخ النكاحين ولا الملكين ، فظهر بها حمل فأنت بولد ، فانه إن تداعياه جميعاً فانه يُقرع بينهما فيه ، فأبها خرجت قرعته ألحق به الولد ، وقضي عليه لحصمه بحصته من الدية ، إن كان واحداً فنصف الدية ، وإن كانوا ثلاثة فلها ثلثا الدية ، وإن كانوا أربعة فثلاثة أرباع الدية ، وهكذا الحكم فيما زاد سواء كان المتداعيان أجنبيين أو قريين أو أباً وابناً أو حراً وعبدًا ، فان كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة .

فان تدافعا جميعاً أو لم ينكره ولا تداعياه فانه يدعى له باللقافة ، فان شهد منهم واحد عالم عدل فأكثر بأنه ولدٌ هذا : ألحق به نسبه ، فان ألحقه واحد أو أكثر باثنين فصاعداً : مطرح كلامهم وطلب غيرهم ، ولا يجوز أن يكون ولد واحد ابن رجلين ولا ابن امرأتين .

وكذلك ان تداعت امرأتان فأكثر ولداً ، فإن كانت في يد أحدهما فهو لها ، وإن كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعياه =

نسب = ولا أنكرناه أو تدافعتاه: دعي له الفاقة 'كما قلنا (١٠/١٤٨ م ١٩٤٥ م

٤ ثبوته لولد الزنى .

( الولد يُلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ، ولا يُلحق بالرجل (١٠/٣٢٢ م ٢٠١٣ م

٥ - لحاقه بمن وطئ بعد الطلاق ثلاثاً .

( من طلق ثلاثاً قبل الدخول أو بعده ثم وطئ ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يحل فهو زاني ، وعليه حد الزنى ، وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، ولا يُلحق الولد به (١١/٢٤٨ م ٢٢١٠ م

٦ - لحاقه في الزواج بشرط التحليل وما إليه .

( إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق : فهو عقد فاسد ، ونكاح فاسد . فإن وطئها فيه ، فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه الرجم والحد ؛ لأنه زنى ، وعليها إن كانت عالة مثل ذلك ، ولا يُلحق الولد . فإن كان جاهلاً فلا حد عليه ولا صداق ، والولد لاحق . وهكذا القول في كل عقد فاسد بالشغار والمتعة والعقد بشرط ليس في كتاب الله تعالى أي شرط كان (١١/٢٥٠ م ٢٢١٢ م

٧ - لحاقه في زواج الحرة .

(من تزوجت عبداً ، إن كانت عالة أن هذا لا يحل فهي=

نسب = زانية ، والعبد كذلك ، ولا يُلحق الولد ، فإن كانت جاهلة فلا شيء عليها ، ويُلحق الولد . أما التفريق فلا بد منه .

٢٢١١ م ٢٤٨/١١

#### ٨ - ثبوته لولد الأمة من سيدها .

( من استلحق ولدًا خادماً له باعها ولم يكن 'عرف' قبل ذلك بينة أنه وطنها أو بإقراره منه قبل بيعه لها بوطنه إياها : لم يصدق ولم يُلحق به ، سواء باعها حاملاً أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها ، أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها ، كل ذلك سواء .

فلو صح بينة عدل أنه وطنها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل أن يبيعها بوطنه لها ، فإن ظهر بها حمل كان بدؤه قبل بيعه لها بلا شك : فسُخِّ البيع ورُدَّتْ إليه أم الولد ، ولحق به ولدها أحب أم كره أقر به أو لم يقر .

وكل أمة لأنسان صح أنه وطنها بينة أو بإقراره منه فإنه يلحق به ما ولدت أحب أم كره ، ولا ينفع بأن يدعي استبراء أو بدعواه العزْل (١٠) ٣٢٠/١٠ م ٢٠١٢

#### ٩ - تخلفه بإحلال أمته لغيره .

( من أحل لآخر فرج أمته : فالخُدُّ واجب ، والولدُ غير لاحق ، إلا أن يكون جاهلاً بتحريم ما فعل (١٠) ٢٥٧/١١ م ٢٢١٦ ، ٢٢١٧

#### ١٠ - تعدُّد الأبوة أو الأمومة .

ر : ٣ - ثبوته بالقرعة أو القیافة أو اليد .



١ - دعواه وطرائقه . نسخ

( لايجل لأحد أن يقول في آية أو خبر عن رسول الله ﷺ ثابت : « هذا منسوخ » ، وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ولا أن لهذا النص تأويلاً غير مقتضى ظاهر لفظه ، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو بإجماع متيقن بأنه كما ذكر ، وإلا فهو كاذب ) ٥٣/١ م ٩٥

٢ - كونه بالقرآن .

( القرآن ينسخ القرآن ) ٥٢/١ م ٩٤

٣ - كونه بالسنة .

( تنسخ السنة السنة والقرآن ) ٥٢/١ م ٩٤

٤ - بطلانه في آية الخوابة .

( قال قوم : « آية الحاربة ناسخة لفعل رسول الله ﷺ بالعرنيين ، ونهي له عن فعلهم » ، والذي نقول به : أنها ابتداء حكم كسائر القرائن في تزول شيئاً بعد شيء أو تصويماً لفعله عليه السلام لموافقته لفعله عليه السلام في قطع أيديهم وأرجلهم ، وزائدة على ذلك تحييراً في القتل أو الصلب أو النفي وكان ما زاده رسول الله ﷺ على القطع من التمثيل وتزكيم لم يثبتهم حتى ماتوا قصاصاً بما فعلوا بالرعاة ) ٣١٠/١١ م ٢٢٥٥

نسيان ١ - حكمه .

( لاحكم للنسيان ، إلا حيث جاء في القرآن أو السنة له

حكم ) ١٠٥ م ٦٨/١

نصارى ر : أهل الكتاب .

نضال ر : مناصرة .

نفاس ١ - أكثره وأقله .

( لا حد لأقل النفاس ، وأما أكثره فبسمه أيام لا يزيد . )

٢٠٣/٢ م ٢٦٨

٣ - المحرم على النفساء .

( دم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض . ) ٢٦١ م ١٨٤/٢

٣ - سقوط الصلاة به .

( لا صلاة على نفساء ، ولا قضاء عليها إلا إذا طهرت في وقت

أدركت فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . ) ٢٧٧ م ٢٣٣/٢

٤ - حرمة الصيام معه .

( النفساء لا تصوم أيام نفاسها البتة ، وتلغى صيام تلك

الأيام ، ومن رأت الطهر من النفاس بعدما تبين الفقر فلإنها

تأكل باقي نهارها ، وتستأنف الصوم من الغد . ) ٧٢٧ م ١٦٠/٦

١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦ م ٧٦٠

نفاس

٥ - وجوب الغسل بالقطاء دمه .

( انقطاع دمه النفاء يوجب الغسل بجميع الجسد والرأس )

٢٥/٢ م ١٨٣

٦ - وجوب الغسل للنفاء عند الاحرام .

( الغسل عند الاحرام يستحب للرجال والنساء ، وليس فرضاً )

٨٢/٧ م ٨٢٤

٧ - وجوب الغسل لمن أهلت بمحرم أو عمرة في أثناءه .

( النفاء والحائض شيء واحد ، فأبشها أرادت الحج أو

العمرة ففرض عليها أن تغتسل ثم تحل . ) ٢٦/٢ م ١٨٤

٨ - زواج النفاء ودخولها المسجد .

( جائز للحائض والنفاء : أن يتزوجا ، وأن يدخل المسجد )

وكذلك الجنب . ٢٠ م ١٨٤/٢ م ٢٦٢

٩ - طلاق للنفاء .

( طلاق النفاء كالطلاق في الحيض : لا يلزم ، إلا أن يكون

ثلاثاً بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان . ) ١٠ م ١٧٦

١٩٥٣ م

نفاق

١ - معرفة الرسول عليه السلام للمنافقين .

( عرف رسول الله المنافقين بأعيانهم ، وأنهم قسبان ، قسم =

نفاق = لم يعرفهم قط عليه السلام، وقسم آخر اقتضوا فعرّفهم فلاذوا بالتوبة ولم يعرفهم عليه السلام أنهم كاذبون أو صادقون في توبتهم فقط . ( ٢٠١/١١ - ٢٢٧ - م ٢١٩٩ )

نفس ١ - كونها للروح وعدة .

( إن النفس مخلوقة ، وهي الروح نفسه . ) ٥/١ م ٦٤٥

٢ - حالها ومكانها .

ر : روح ١ حالها ومكانها .

٣ - تناسخها .

ر : روح ٣ - تناسخها .

نفقة ١ - كونها فيما حرم أو لا يحتاج إليه .

( الشرف حرام ، وهو : النفقة فيما حرم الله تعالى ؛ قلت : أو كثرت ، أو التبذير فيما لا يحتاج إليه ضرورة ، بما لا يقى للمنفق بعده غنى . أو لإضاعة المال وإن قل ، برميه عبثاً . فما عدا هذه الوجوه فليس سرفاً ، وهو حلال . ) ٢٨/٧ م ١٠٢٧

و ٢٧٩/٨ م ١٣٩٤

٢ - الواجبة لهم من الأقارب .

( فرض على كل أحد من الرجال والنساء ، الكبار والصغار : أن يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى له عنه به من نفقة وكسوة ، على =

= حسب حاله وماله ، ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده ، مما يقوم منه على نفسه من أبيه وأجداده وجداته وإن علوا ، وعلى البنين والبنات وبليهم وإن سفلوا ، والإخوة والأخوات والزوجات ، كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ، ولا يُقدّم منهم أحد على أحد ، قلّ ما بيده بعد موته أو كثر ، لكن يتواسون فيه ، فإن لم يفضل له عن نفقة نفسه شيء لم يُكَلّف أن يُشركه في ذلك أحد من ذكركم .

فإن فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء : أجبر على النفقة على ذوي رحمه المحرمة ومروثيه إن كان من ذكركم لا شيء لهم ولا عمل بأيديهم تقدم مؤوتهم منه ، وهم : الأعمام والعلمات وإن علوا ، والأخوال والحالات وإن علوا ، وبنو الأخوة وإن سفلوا ، والمورثون هم : من لا يحجبه أحد عن ميراثه إن مات من عصة أو مولى من أسفل ، فإن حجب عن ميراثه لوارث فلا شيء عليه من نفقاتهم .

ومن مرض من ذكركم : كلف أن يقوم بهم ومن يخدمهم ، وكل هؤلاء فمن قدر على معاش وتكسب وإن حس فلا نفقة لهم ، إلا الأبوين والأجداد والجدات والزوجات ، فإنه يُكَلّف أن يصونهم عن خيبس الكسب إن قدر على ذلك ويبيع عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى من عقاره وعروضه وحيوانه ، ولا يباع عليه من ذلك ما إن يبيع عليه هلك وضاع ، فما كان هكذا لم يُباع إلا فيما في نفسه إليه ضرورة ، ولا يشارك أحد في النفقة على ولده الأدنى نقيض . ١٠ / ١٠٠ - ١٠١ م ١٩٣٣

### ٣ - المفاضلة بين الأولاد في النفقات الواجبة . نفقة

( يُنفق الأب في النفقات الواجبات وفي الكسوة الواجبة على كل من أولاده ، بحسب حاجته ، وعلى الفقير منهم دون الغني . )

١٤٢/٩ م ١٦٣٢

### ٤ - قدرة الأقارب على الكسب الخسيس .

( الأقارب إن قدروا على التكسب وإن خسر فلا نفقة لهم ، إلا الأبرين والأجداد والجدات والزوجات ، فإنه يكلف أن يصروهم عن خسيس الكسب إن قدر على ذلك . )

١٩٣٣ م ١٠/١٠

### ٥ - وجوبها للمتدة .

( تعتد المتوفى عنها ، والمطلقة ثلاثاً ؛ أو آخر ثلاث . والمتعة تختار فراق زوجها : حيث أحْيَيْنَ ، ولا سكنى لمن ولا نفقة ، وأما كل مطلقة للذي طلقها عليها الرجعة مادامت في العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه إذ طلقها ، ولها عليه النفقة والكسوة . )

٢٨٢/١٠ م ٢٠٠٤

### ٦ - حكم المتنع عنها .

( المتنع عن النفقة الواجبة يُباع عليه ماله به عنه غنى من عقاره وعروضه وحوائه ، ولا يُباع عليه من ذلك ما إن يبيع عليه حلك وضاع ، فما كان هكذا لم يُبيع إلا فيما في نفسه إليه

ضرورة . ) ١٠١/١٠ م ١٩٣٣

نفقة ٧ - الممتنع عن نفقة الحيوان .

( 'يعبر الممتنع' من النفقة على حيوانه أو تربيته للرعي إن كان يعيش من الرعي ، فإن أبي يبيع عليه كل ذلك . )  
١٩٣٢ م ٩٩/١٠

٨ - سقوطها عن صاحب الزرع للفاقد .

( لا يجوز خرق الزرع أصلاً لكن إذا فقد ودرس فإن جاء الذي يبيع الزكاة حيث لا يقعد على الدرس والتصفية فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع . )  
٢٥٦/٥ م ٦٥٤

نكاح ١ - فرضه على القادر .

( النكاح فرض على كل قادر على الوطء إن وجد من أين يتزوج أو ينسب أن يفعل أحدهما ولا بد ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم . )  
٤٤٠/٩ م ١٨١٥

٢ - فرضه على النساء .

( ليس ذلك - أي النكاح - فرضاً على النساء . )  
٤٤١/٩ م ١٨١٥

و : ١ - فرضه على القادر .

٣ - النظر إلى الخطوبة .

( من أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر منها )

نكاح = متغذلاً لها وغير متغفل إلى ما بطن منها وظهر ، ولا يجوز له ذلك في أمة يريد شراؤها ، ولا يجوز له أن ينظر منها إلا إلى الوجه والكفين فقط ، لكن يأمر امرأة تنظر إلى جميع جسمها ونحوه . ( ١٠/٣٠ م ١٨٧٧ )

#### ٤ - تحقق إذن الخطوبة .

( كل ثيب إذنتها في نكاحها لا يكون إلا بكلامها بما يعرف به رضاها ، وكل بكر لا يكون إذنتها في نكاح إلا بسكوته فإن سكنت فقد أذنت ولزمها النكاح ، فإن تكلمت بالرضى أو بالنع أو غير ذلك : فلا ينعقد بهذا نكاح عليها . ( ٩/٤٧١ م ١٨٣٥ )

#### ٥ - إذن الوصي .

( لا إذن للوصي في إنكاح أصلاً ، لا لرجل ولا لامرأة ، صغيرين كانا أو كبيرين . ( ٩/٤٦٣ م ١٨٢٥ )

#### ٦ - خطبة المسلم على خطبة أخيه .

( لا يحل لمسلم أن يخاطب على خطبة مسلم ، سواء ركننا وتقاربا أو لم يكن شيء من ذلك ، إلا أن يكون أفضل لها في دينه وحسن صلبه فله حينئذ أن يخاطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجميل الصلابة ، أو إلا أن يأذن له الخاطب الأول ، أو إلا أن يدفع الخاطب الأول الخطبة ، أو إلا أن تزد الخطوبة . ( ١٠/٣٣ م ١٨٨٠ )



٧ - خطبة أثناء الاحرام . نكاح

( لا تحل خطبة النكاح لرجل ولا لامرأة مذميرمان الى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمي جرة العبة . وينسخ النكاح كان فيه دخول وطول مدة وولادة أو لم يكن . ١٩٧/٣ م ٨٦٩ )

٨ - خطبة المعتدة .

( لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ، وجائزه أن يعرض لها بما تعلم منه أنه يريد نكاحها . اما الرجل تصكين تحته الأمة ويدخل بها فتعتق فتختار فراقه وينسخ نكاحه فتعتد بحمل أو بالأطوار أو بالشهر ، فله وحده دون سائر الناس أن يخطبها في عدتها منه ، فإن رغبته به فله نكاحها ووطئها . ١٧٨/٩ م ١٨٤٠ و ٣٥/١٠ م ١٨٨١ )

٩ - حله لحر في الرقيقة وللرقيق في الحرية .

( بين الله حل نكاح المسلم الغني والفقير والعبد والحرهما بكل حال للحررة المسلمة وللكتانية وللأمة المسلمة والكتانية ، ولم يأت قط في سنة ولا في قرآن تحريم شيء من ذلك ولا كراهة ، والصبر عن تزوج الأمة للحر أفضل . ٤٤١-٤٤٣ م ١٨١٦ )

١٠ - العدد الجائز من الزوجات .

( لم ينص الله عبداً من حر في حل زواج الاربع فالعبد =

نكاح = يتزوج أربعاً أيضاً ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماء أو حرائر، أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء (١٠) ١٤١/٩ -

١٨١٦ م ٤٤٤

ر: زوج ٥٠٠٠ عدله بين زوجاته .

١١ - حكمه فيما لم ينس على تحريره من الأقارب .

( جائز للأخ أن يتزوج امرأة أخيه ، ولعم ولائح أن يتزوج أيها كان امرأة ابن الأخ أو ابن الأخت ، ولابن الأخ ولابن الأخت أن يتزوجا امرأة العم أو الخال ، كل ذلك بعد انحلال الزوجية بالموت أو الطلاق وانقضاء العدة أو طلاق له بعض قبله وطله .

وجائز للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنها وابنة عمها ، وكذلك تحل له امرأة زوج أمه ، وكذلك يجوز نكاح الحبي والعقيم والعـ اقر ١٠ ٥٢٥/٩ م ١٨٥٧ و ٥٣٢/٩ م ١٨٦١

١٢ - الجائز لهم زواج الحامل وغير الجائز .

( إن حملت المرأة من زنى أو من نكاح فسد مفسوخ ، أو كان نكاحها صحيحاً ففسخ لحق واجب ، أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها ، أو مات عنها ، فكل من ذكرنا أن يتزوج قبل أن تضع حملها ، إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها ، كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها ومما حامل =

نكاح = فباتان لايجل لهما الزواج البتة حتى يضعها حملها ، وحاشا المعتنة الحاملة تختار نفسها ؛ فإن نكاح هذه مفروخ ، ولا يجل لهما أن تنكح حتى تضع حملها . ( ١٠/٢٧ م ١٨٧٣

### ١٣ - الجائر للزاني التزوج بها .

( للزاني المسلم أن ينكح كتابية عفيفة ؛ وإن لم يتب . وإن نكح عفيف عفيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما : لم يفسخ النكاح بذلك . ولو زنى الابن بامرأة ثم تاب لم يحرم بذلك نكاحها على أبيه وجده . ومن زنى بامرأة : لم يحرم عليه إذا تاب أن يتزوج أمها أو بنتها . ) ٩/٤٧٤ م ١٨٣٩ و ٩/٥٣٢ م ١٨٦٢

### ١٤ - حكمه في الربيبة والمواد بالحجر .

( من تزوج امرأة ولها ابنة أو ملكها ولها ابنة ، فإن كانت الابنة في حجره ودخل بالأم مع ذلك ، وطء أو لم يطأ لكن خلا بها بالتدذذ : لم تجل له ابنتها أبداً ، فإن دخل بالأم ولم تكن الابنة في حجره أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم فزواج الابنة له حلال . )

وكونها في حجره ينقسم قسمين ، أحدهما : سكنها معه في منزله وكونه كافلاً لها . والثاني : نظره الى أمورها نحو الولاية لا بمعنى الوكالة ، فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره . ( ٩/٥٢٧ م ١٨٦٠

### ١٥ - المحرمات بالنسب .

( لايجل نكاح الأم ، ولا الجدة من قبل الأب أو من =

نكاح = قبل الأم وإن بعدت ، ولا البنت ، ولا بنت من قبل البنت  
أو من قبل الابن وإن سفلتا ، ولا نكاح الأخت كيف كانت ،  
ولا نكاح بنت أخ أو بنت أخت وإن سفلتا ، ولا نكاح العمه  
والخاله وإن بعدتا . ( ٥٢٠/٩ م ١٨٥٥

### ١٦ - المحرمات فيه بالرضاع .

( كل ما حرم من الأنساب والحُرْمِ التي ذكرنا : فإنه  
يُحْرَمُ بالرضاع . ) ( ٥٢١/٩ م ١٨٥٦

### ١٧ - الجمع فيه بين محرمين .

( لا يَجْلُ الجمع في استحابة الرطه بين الأختين من ولادة أو  
من رضاع ، لا بزواج ولا بملك بينين ، ولا لإحداهما بزواج  
والاخرى بملك بينين ، ولا بين العمه وبنت أخيها ، ولا بين الخالة  
وبنت أخيها ، كما قلنا في الأختين سواء بسواء . ) ( ٥٢١/٩ م ١٨٥٧

### ١٨ - تزوج المسلم الكتابية ، ومن هي ؟

( جائزٌ للمسلم نكاحُ الكتابية بالزواج ، وهي : اليهودية  
والنصرانية والمجوسية . ) ( ٤٤٥/٩ م ١٨١٧

### ١٩ - الجمع فيه بين الاماء والحرائر .

( لا يَجْلُ لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماءاً وحرائر ،  
أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء . ) ( ٤٤١/٩ م ١٨١٦

٢٠ - حكمه مع الشرك بالله .

( لايجل لمسلم نكاح كافرة غير كتابية أصلاً ، ولايجل  
لملحة نكاح غير مسلم أصلاً . ونكاح أهل الكفر صحيح ؛ فلا  
يجوز فسخه بغير يقين ( ٧/٣١٥ م ٩٣٩ و ٩/٤٤٥ م ١٨١٧  
و ٩/٤٤٩ م ١٨١٨ )

٢١ - تزوج المسلم مجوسية .

( المجوس أهل كتاب ، فنكاح نسائهم بالزواج حلال ،  
وكانت امرأة حذيفة مجوسية . ( ٩/٤٤٨ ، ٩/٤٤٩ م ١٨١٧  
ر : ١٨ - تزوج المسلم بالكتابية ، ومن هي ؟

٢٢ الرضى به .

ر : ٤ - تحقق إذن الخطوبة به .

٢٣ - الإكراه عليه .

٤٢ - سلطة أوليائه في تزويج الصغار .

٤٣ - سلطة أوليائه في تزويج المكلفات .

٤٤ - جوازها بين المرأة ووليها .

٤٥ - سلطة أوليائه في تزويج المجانين .

٤٨ - سلطة السير فيه إذناً وإجباراً .

٤٩ - طريق انعقاده بين الغائبين .

٢٣ - الإكراه عليه .

( الإكراه على النكاح والإنساح لايجب به شيء ، وإن قاله =

## نكاح

نكاح = المكره ، ومن حكم نكاح مكره فعلمه مردود  
أبداً ، والواطء في ذلك النكاح : زانٍ ( ٨ / ٣٢٩ م ١٤٠٣  
و ٨ / ٣٣٥ م ١٤٠٦

٣٤ . صيفته من حيث المادة .

( لا يجوز النكاح إلا باسم الزواج أو النكاح أو التملك أو  
الإمكان ، أو بلفظ الأعجمية يُعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا  
لن يتكلم بتلك اللغة ويُحسبها . ولا يجوز بلفظ الهبة ولا بلفظ  
غيرها ١٠ ٩ / ٤٦٤ م ١٨٢٢

٣٥ - إعلانه والشهادة عليه واستكثامها .

ر : ٢٦ - ثامه

٢٦ - ثامه .

( لا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً ، أو بإعلان عام ،  
فإن استُكتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً . وأجزنا النكاح بشهادة  
رجل وامرأتين عدول ، وبشهادة أربع نوة عدول ( .  
٩ / ٤٦٥ م ١٨٢٨

٢٧ - الكفاءة المعتبرة فيه .

( أهل الاسلام كلهم اخوة ، لا يحرم على ابن من زنجية لغية  
نكاح ابنة الخليفة الهاشمي ، والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق =

= المسلم مالم يكن زانيا : كفاءة للسلمة الفاضلة ، وكذلك الفاضل  
 المسلم كفاءة للسلمة الفاسقة مالم تكن زانية والذي يختاره  
 نكاح الأقارب بعضهم لبعض ( ١٠ / ٢٤ م ١٨٧١

## ٢٨ - الشروط فيه .

( لا يصح نكاح على شرط أصلاً ، حاشا العتداق الموصوف  
 في الذمة أو المدفوع أو المعين ، وعلى أن لا يضر بها في نفسها  
 ومالها ، إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان .  
 وإن اشترط الشرط الفاسد في نفس العقد فهو عقد منسوخ .  
 وإن اشترط بعد العقد فالعقد صحيح والنكاح تام ، وتبطل  
 الشروط كلها . ومن أمثلة الشرط الفاسد : نكاحها على ألا  
 يرحلها عن بلدنا أو عن دارها ، أو ألا ينكح أو ألا يقرضني  
 عليها ، أو ألا يغيب مدة أكثر من كذا ، أو على أن ينفق على  
 ولدها ( ١٠ / ٤٩١ م ١٨٤٥ و ١٠ / ٥١٦ م ١٨٥٣  
 ر : ٣٠ - عقده على شرط السلامة من العيب .

## ٣٩ - شرط الخيار والتأجيل فيه .

( النكاح لا يجوز فيه اشتراط خيار أصلاً ، ولا تأجيل . )  
 ١٤١٧ م ٣٥٩ / ٨  
 ٣٠ - عقده على شرط السلامة من العيب .

( إن اشترط السلامة في عقد النكاح ، فوجد شيئاً أي عيب  
 كان فهو نكاح مفسوخ مردود ، لا خيار له في إجازته ، ولا =  
 ١٠٣٩ -

= صدق فيه ولا ميراث ولا نفقة ، دخل أو لم يدخل ؛ لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، ولأن السالبة غير المعية بلا شك ، فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينها ( ١٠/١١٥ م ١٩٣٥ )

### ٣١ - تعليقه بالعق .

( من أعتق أمته على أن يتزوجها ، وجعل عتقها مداقها لاصداق لها غيره ، فهو صدق صحيح ، ونكاح صحيح ، وسنة فاضلة . فلو أبت أن تتزوجه بطل عتقها وهي مملوكة كما كانت ؛ وذلك العتق الذي صح لها بشرط أن يتزوجها به هو صداقها ، وإن لم تتزوجه فإنه عتق لم يتم ، إنما هو عتق بشرط أن تتزوجه فيكون صداقها . فإذا لم تتزوجه فلا صدق لنكاح لم يتم فهو باطل . وأما إن تزوجته فقد تم النكاح ، وصح العتق لصحة النكاح الذي عتق به فان طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء ( ١/٩-٥٠٧-٥٠٨ م ١٨٤٨ )

### ٣٢ - عقده وقت صلاة الجمعة .

( لا يحرم نكاح من أوتر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تفضى صلاة الجمعة ( ٥/٧٩ م ٥٤٢ )

### ٣٣ - عقده في الحيض والنفس .

( جائز للعاقص والنفساء أن يتزوجا ( ٢/١٨٤ م ١٦٢ )

### ٣٤ - جوازه في مرض الموت أو غيره .

( تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة =



نكاح = كذلك أو صحيحة : جائز ، ويرثها وترثه ، مات من ذلك المرض أو صح ثم مات . وكذلك للربضة الموقته وغير الموقته : أن تزوج صحيحاً أو مريضاً ، ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحتين ولا فرق . ( ٢٥/١٠ م ١٨٧٢ )

### ٣٥ - الدخول قبل تسمية الصداق .

( من تزوج فسمى صداقاً أو لم يسم فله الدخول بها أحب أم كرهت ، وينقض لها باسماً لها أحب أم كره ، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، فإن كان لم يسم لها شيئاً نقض عليه بهر مثلها إلا أن يتراضيا . . ٤٨٨/٩ م ١٨٤٤ )

### ٣٦ - وليته وإجابته .

( فرض على كل من تزوج : أن يؤم بما قل أو كثر . وفرض على كل من دعي إلى وليمة أو طعام : أن يجيب إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرض عليه أن يأكل ، فإن كان صائماً فليدع الله لهم ، فإن كان هنالك حرير مبسوط أو كانت الدار مغطوة أو كان الطعام مغطوياً أو كان هنالك حمر ظاهر : فليرجع ولا يجلس ٤٥٠/٩ م ١٨١٩ ، ١٨٢٠ )

### ٣٧ - ترتيب الأولياء فيه .

( لا يجوز إنكاح الأبعد من الأولياء مع وجود الأقرب ، ولا حق مع الأقرب للأبعد ، ثم إن عُدِمَ فن فوقه باب ، =

نكاح = هكذا أبداً مادام يُعلم لها وليٌ عاصب ، كالميراث ولا فرق .  
١٨٢١ م ٤٥٨ - ٤٥١/٩

٣٨ .. اتحاد المين في ولايته .

( لاتصح ولاية الكافر على المسلمة ، سواء كان أباً أو غيره  
أب ، ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة ولا المسلم ولياً للكافرة  
الأب وغيره سواء والكافر وليٌ للكافرة التي هي وليته ينكحها  
من المسلم والكافر . ) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

٣٩ - إذن الولي فيه .

( لايجل للمرأة ثيباً كانت أو بكراً نكاح إلا بإذن وليا ،  
ومعنى ذلك أن يأذن لها في الزواج ، فإن أبى أولياؤها من  
الاذن لها زوجها السلطان . ) ١٨٢١ م ٤٥١/٩

٤٠ - ثبوت الولاية فيه للمرأة .

( لاتكون المرأة ولياً في النكاح ، فإن أرادت نكاح أمتها  
أو عيها : أمرت أقرب الرجال اليها من عصبتها أن يأذن لها في  
النكاح ، فإن لم يكن لها عاصب فالسلطان يأذن لها في النكاح . )  
١٨٣٣ م ٤٦٩/٩

٤١ - الولي فيه بالقرابة .

( المرأة وليها : الأب أو الاخوة أو الجد أو الأعمام أو بنو =

نكاح = الأعمام وإن بعدوا ، وليس ولد المرأة ولياً لها إلا إن كان  
ابنَ معها ، ولا يكون في القوم أقرب إليها منه . ( ٥١/٩ م ١٨٢١

## ٤٢ - سلطة أوليائه في تزويج الصغار .

( الصغيرة البكر ، للأب أن يزوجه بغير إذننا ، ولا خيار  
لها إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً من زوج مات عنها أو طلقها : لم  
يجز للأب ولا غيره أن يزوجه حتى تبلغ ، ولا إذن لها قبل أن  
تبلغ . والصغيرة التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من  
ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ، والصغيرة الموطوءة بحرام  
في حكم البكر . ولا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر  
حتى يبلغ ، فإن فصل فهو مفسوخ أبداً . ( ٥٨/٩ - ٤٦٢ م  
١٨٢٢ ، ١٨٢٣

ر : نكاح ٤٨ - سلطة اليد فيه إذننا وإيجاباً .

## ٤٣ - سلطة أوليائه في تزويج المكلفات .

( إذا بلغت البكر والثيب : لم يجز للأب ولا لغيره أن  
يزوجها إلا بإذننا ، فإن وقع فهو مفسوخ أبداً ، فأما الثيب  
فستنكح من شئت وإن كره الأب ، وأما البكر فلا يجوز لها  
نكاح إلا باجتماع إذننا وإذن وليا . ( ٥٩/٩ م ١٨٢٢

## ٤٤ - جوازه بين المرأة ووليها .

( جائز لولي المرأة أن ينكحها من نفسه إذا رضيت به =

نكاح = زوجاً ، ولم يكن أحد أقرب إليها منه ، وإلا فلا .  
١٨٣٨ م ٤٧٣/٩

#### ٤٥ - سلطة أوليائه في تزويج المجانين .

( المجنونة التي لم تبلغ لا يجوز لها أن ينكحها إلا الأب وحده ،  
وإذا بلغت المجنونة وهي ذاهبة العقل فلا إذن لها ولا أمر ، فهي  
على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره . والمجنون صغيراً كان أو  
كبيراً لا ينكح أحد لا أب ولا غيره . ) ١٨٢٣ م ٤٥٩/٩  
١٨٢٣ م ٤٦٢/٩ - ٤٦٣ م ١٨٢٥

#### ٤٦ - غيبة الولي فيه .

( إن كان الولي غائباً فلا بد من انتظاره ، والضرورة لا تبسح  
الفروج . ) ١٨٢١ م ٤٥٨/٩

#### ٤٧ - انقطاع ولاية الآباء فيه ومتى تعود ؟

( إذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنوناً ، فهي في  
حكم التي لا أب لها ، وكذلك التي أسلم أبوها ولم تسلم هي ، فإن  
أسلم أو أسلمت أو عقل : رجعت إلى حكم ذوات الأب . )  
١٨٢٤ م ٤٦٣/٩

#### ٤٨ - سلطة السيد فيه إذاً وإيجاباً .

( لا يحل للعبد ولا للأمة أن ينكحها إلا باذن سيدهما ، فأما  
نكح بغير إذن سيده عالماً بالتهي : فعليه حد الزنى ، ولا يلحق =

= الولد في ذلك . ولا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح ،  
لا من أجنبي ولا من أجنبية ولا أحدهما من الآخر ، فإن فعل  
فليس نكاحاً .

والأمة الصغيرة بكراً كانت أو ثيباً ليس لها أب فلا يجوز  
لسيدها إنكاحها ، وليس لأبيها وإن كان حراً إنكاحها إلا بإذن  
سيدها ( ٤٦٣/٩ م ١٨٢٤ و ٤٦٧/٩ - ٤٦٩ م ١٨٣٢ ،  
١٨٣٤

#### ٤٩ - طريق انعقاده بين الثائنين .

( لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها على ذلك ، ولا يحل  
نكاح غائب إلا بتوكيل منه ورضى ، وقد تزوج رسول الله ﷺ  
أمّ حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بارضة الحشفة وهو  
بأبدينة ، برضاها معاً ١٠ / ٣٥ م ١٨٨٣

#### ٥٠ - انعقاده في العدة .

١ لا يحل لأحد أن يخاطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة ،  
فإن تزوجها قبل تمام العدة : 'فسخ أبداً' ، دخل بها أو لم يدخل ،  
طالت مدته معها أو لم تطل ، فإذا 'فسخ النكاح' وتمت عدتها فله  
أن يتزوجها إن أرادت ذلك كسائر الناس ، إلا أن يكون  
الرجل طلق امرأته ، فله أن يرجعها في عدتها منه ما لم يكن طلاقاً  
ثلاثاً . وكذلك الرجل تكون تحته الأمة ويدخل بها فتعتق  
فتخير فتختار فراقه ويُفسخ نكاحه فتعتد بحمل أو بالأطهار أو  
بالشهور ، فله وحده دون سائر الناس أن يخاطبها في عدتها منه ،

نكاح = فإن رضيت به فله نكاحها ووطؤها . ( ٤٧٨/٩ م ١٨٤٠  
و ٣٥/١٠ م ١٨٨١

## ٥١ - انعاده مع الاحرام .

( لايجل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج او تتزوج ولا أن  
يتزوج الرجل غيره من وليه ولا أن يخاطب بخطبة نكاح مذ  
'بحرمان الى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمي  
جمره العقبة ، ويُفسخ النكاح' ، كان فيه دخول وطول مدة  
وولادة أو لم يكن . ) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

## ٥٢ - حكمه في زوجات وإماء الأصول والفروع .

( لايجوز للولد زواج امرأة أبيه ، ولا من وطئها بملك  
اليمن أبيه وحائت له ، لايجل له وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو  
بملك يمين ، وله ملكها إلا أنها لا تحل له أصلاً . وكذلك لايجل  
للرجل زواج امرأة ولا وطؤها بملك اليمن إذا كانت المرأة من  
حل لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين ، والجدة  
في كل مذكورتا وإن علام من قبل الأب أو الأم : كالأب ولا  
فرق ، وابن الابن وابن الابنة وإن سقلا : كالابن في كل  
مذكورتا ولا فرق . ) ٥٢٥/٩ م ١٨٥٩

## ٥٣ - حكمه في أصول الزوجة والأمة .

( لايجل نكاح أم الزوجة ولا جدتها وإن بعدت ، ولا أم  
الأمة التي حل له وطؤها ، ولا نكاح جدتها وإن بعدت . )

## نكاح

نكاح = حرام عليه ذلك أبداً الأبد ، وطىء في كل ذلك الابنة أو لم يطأها (٠) ٥٢/٩ م ١٨٥٥ و ٥٢٧/٩ م ١٨٦٠

٥٤ - حكم الفاسد منه .

( النكاح الفاسد مفسوخ أبداً ، وإن ولدت له الأولاد ، ولا يتوارثان ، ولا يجب فيه نفقة ولا صداق ولا عدة ، وهكذا كل نكاح فاسد حاشا التي تزوجت بغير إذن وليها جاهلةً فوطئها فإن كان سمى لها مهرأ فلها الذي سمى لها ، وإن كان لم يسم لها مهرأ فلها عليه مهرٌ مثلها ، فإن لم يكن وطئها فلا شيء لها . وكل عقدي فاسدي لايجل فالفرج به لايجل ، ولا يصح به زواج فيها أجنبيان كما كانتا ، والوطء فيه من العالم بالتحريم زنى مجرد محض ، وفيه أخذٌ كاملاً من الرجم أو الجلد والتعزير ، ولا يلحق فيه ولد أصلاً ولا شيء من أحكام الزوجية ، وإن كان جاهلاً فلا حد ، ولا يقع في ذلك شيء من أحكام الزوجية إلا لحاق الولد فقط والنكاح الفاسد والزنى سواء في أحكامه . )

١٨٤٥ م ٤٩١/٩ و ٥٣٢/٩ م ١٨٦٢ و ٢٤٨/١١ م ٢٢١٠

٥٥ - تزويج من لم يولد .

لايجل نكاح من لم يولد بعد ، فمن فعل ذلك : لم يلزمه .

٣٥/١٠ م ١٨٨٢

٥٦ - كونه متعة .

( لايجوز نكاح المتعة ، وهو النكاح الى أجل ، وكان =

نكاح = حلالاً على عهد رسول الله ﷺ ، ثم نسخها الله تعالى على لسان  
رسوله ﷺ نسخاً باتناً الى يوم القيامة . ١٠ / ٩ / ٥١٩ م ١٨٥٤

٥٧ - كونه شفاوياً .

( لايجل نكاح الشغار، وهو أن يتزوج هذا وليمة هذا على  
أن يزوجه الآخر وليته ، سواء ذكر ا في كل ذلك صداقاً لكل  
واحدة منها أو لاحدهما دون الأخرى أو لم يذكر ا في شيء من  
ذلك صداقاً ، كل ذلك سواء ، فيفسخ أبداً ، ولا شيء فيه من  
أحكام الزوجية . ١٠ / ٩ / ٥١٣ م ١٨٥٢

٥٨ - عقده على شرط التحليل .

( إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق فهو عقد  
فاسد ونكاح فاسد ، فإن وطئ فيه فإن كان عالماً أن ذلك  
لايجل فعليه الرجيم والحد ؛ لأنه زنى . وعليها إن كانت عالمة  
مثل ذلك ، ولا يباحق الولد ، فإن كان جاهلاً فلا حد عليه ولا  
صداق ، والولد لاحق . ١٠ / ١٠ / ١٨٥ م ١٩٥٥ و ١١ / ٢٤٩ م  
٢٢١٢ م

٥٩ - نية التحليل فيه .

( لو رغب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ويؤنها ليحلها له  
فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه  
إياها ، فإذا تزوجها فهو بالخيار إن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، =



= فان طلقها حلت للأول . ومن تزوج وفي نيته أن يجلبها لطلقها  
ثلاثاً لا يدخل في وعيد الحلال الملعون . ( ١٨٠/١٠ - ١٨٣  
١٩٥٥ م ٢٤٩/١١ و ٢٢١٢ م

#### ٦٠ - الحلال الملعون .

( الحلال الملعون هو الذي يتزوجها أي المطلقة ثلاثاً ليحلبها  
ثم يطلقها ، ويعقدان النكاح على هذا ، وهل يدخل في ذلك من  
تزوج وفي نيته أن يجلبها لطلقها ثلاثاً أم لا يدخل ؟ وجدنا كل  
من يتزوج مطلقة ثلاثاً فإنه يوطئ لها مجبل ، والمطلق محلل له ،  
نوى ذلك أو لم ينوّه ، فبطل أن يكون داخلياً في هذا الوعيد . )  
١٨٣/١٠ - ١٨٤ - ١٩٥٥ م

#### ٦١ - الاجرة على زواج التحليل .

( لو أخذ لذلك أجرة فهي أجرة حرام ، فرض ردّها . )  
١٨٥/١٠ م ١٩٥٥

#### ٦٢ - تحريمه مؤقتاً بالزنى .

( لا يحل للزانية أن تكبح زانياً ولا عفيفاً حتى تتوب ، ولا  
يحل للزاني المسلم أن يتزوج مسلمة لازانية ولا عفيفة حتى تتوب . )  
٤٧٤/٩ م ١٨٣٩

#### ٦٣ - تحريمه مؤبداً بالزنى .

( لا يجرّ وطء حرام نكاحاً حلالاً إلا في موضع واحد ، =

نكاح = وهو أن يزني الرجل بامرأة فلا يحل نكاحها لأحد من تناسل منه أبداً . ( ٩ / ٥٣٢ م ١٨٦٢ )

٦٤ - إيجاب الزنى عومية المصاهرة وعدم إيجابها .

ر : ١٣ - الجائر للزاني التزوج بها .

٥٤ - حكم الفاسد منه .

٦٣ - تحريره مؤبداً بالزنى .

٦٨ - عوارض لا تنسخ النكاح الصحيح .

٦٩ - وجود فسخ النكاح الصحيح ثانية .

٦٥ - حكمه بعد إسلام الزوجين أو أحدهما .

ر : ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

٦٦ - حل الوطء لمن تزوج حاملاً أن يطأها .

ر : ١٢ - الجائر لهم زواج الحامل وغير الجائر .

٦٧ - حكمه بعد ردة الزوجين أو أحدهما .

ر : ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

٦٨ - عوارض لا تنسخ النكاح الصحيح .

( لا يفسخ النكاح بعد صحته بجنذام حادث ولا ببرص كذلك ولا بجنون كذلك ، ولا بأن يجد بها شيئاً من العيوب ، ولا بأن تجده هي كذلك ، ولا بعنافة ، ولا بداء فرج ، ولا بشيء من العيوب . =

= ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ، ولا  
بانتفاء الأربعة الأشهر في الإيلاء ، ولا بزواج أمة على حرة ،  
ولا بزواج حرة على أمة ، ولا بزنى يحدث من أحدهما ، ولا بزناه  
بجريمتها كآمها أو بنتها ، ولا بزناها بانه ،

ولا بتفريق الحكيم ولا بتخييره إياها ، اختارت نفسها أو  
لم تختار ، ولا بأن يقول لها : أنت علي حرام أو أنت علي كلبية  
والدم ، ولا بيه إياها لأهلها قبلوها أو لم يقبلوها ،

ولا بجروجا من أرض الحرب غير مسلمة ، ولا ببيع  
الأمة ذات الزوج ، ولا ببيع المبدئي الزوجة ، ولا بفقد  
الزوج ( ١٠٩/١٠ م ١٩٣٤ و ١٠٩/١٠ - ١٤٢ م ١٩٣٥ -

١٩٤١

## ٦٩ - وجوه فسخ النكاح الصحيح غائية .

١ ما يقع به فسخ النكاح بعد صحتة ثمانية أوجه فقط :

- أحدها : أن تصير حرة برضاع .

- والثاني : أن يوطأها أبوه أو جده بمحالة أو بقصد إلى الزنى .

- والثالث : أن يتم التعانن والتعانن .

- والرابع : أن تكون أمة فتعتق ، فلها الخيار في فسخ

نكاحها من زوجها أو إيقانه .

- والخامس : اختلاف الدينين ، إلا في جهة واحدة وهي

أن يُسلم الزوج وهي كتابية ، فإنها يبقين على نكاحها .

- والسادس : أن يملكها أو بعضها .

= والسابع : أن يملكه أو بعضه .

= - والثامن : موته أو موتها . ٥٣٢/٩ م ١٨٦٢  
و ٣١٢/٧ م ٩٣٩ و ١٤٢/١٠ م ١٩٤٢ و ١٤٣/١٠  
م ١٩٤٣ و ١٥٢/١٠ م ١٩٤٦ و ١٥٩/١٠ م ١٩٤٧  
و ٦/١٠ م ١٨٦٥

٧ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

( النكاح بعد صحته ينفسخ باختلاف الدينين ، إلا في جهة واحدة وهي : أن يسلم الزوج وهي كتابية فإنها يبقين على نكاحهما ، وينقسم اختلاف دينها في غير الوجه الذي ذكرنا خمسة أقسام : أحدها : أن يسلم هو وهي كافرة غير كتابية ، وثانيها : أن تسلم هي وهي كافرة كتابية أو غير كتابية . فلو أسلما معاً فها على نكاحهما . وثالثها : أن يرتد هو دونها . ورابعها : أن يرتد هي دونها . وخامسها : أن يرتدا معاً . ففي كل هذه الوجوه ينفسخ نكاحهما . سواء أسلم من إسلام با أو أسلمت إثر إسلامه ، أو راجع الإسلام أو راجعت الإسلام أو راجعا معاً ، فلا ترجع إليه في كل ذلك إلا برضاها وبصدق وبولي وإشهاد ، ولا يجب أن يُرَاعَى في ذلك شيء من عدة ولا عرقص (إسلام) .  
٣١٢/٧ م ٩٣٩ و ١٤٣/١٠ م ١٩٤٢

٧١ - انقضاؤه فيمن بها عيب بعد المنس .

( أثبتنا امرأة تزوجت بها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها فاطلع على ذلك فلها مهرها بمبسه إينها ، وعلى الولي الصداق بما دلّس كما غفره . ١٠٩/١٠ م ١٩٣٥

نكاح ٧٢ - الفسخ بإسلام أحد الزوجين .

( أيها امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي أو حربي ، فحين إسلامها انفسخ نكاحها منه ، سواء أسلم بعدها بطريقة عين أو أكثر أو لم يسلم ، لاسبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها وإلا فلا . فلو أسلمت معها بقيا على نكاحها ، فإن أسلم هو قبلها ، فإن كانت كتابية بقيا على نكاحها أسلمت هي أو لم تسلم ، وإن كانت غير كتابية فاسعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه ، لاسبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها إن أسلمت ، وإلا فلا . سواء حريين أو ذميين كانا . ١٠ / ١١ / ٣١٢ م ٩٣٩ )

٧٣ النفقة الزوجية إجمالا .

( على الزوج كسوة الزوجة منذ يعقد النكاح ، ولحقها وما تنوطه وتتغطاه وتقتريه ، وإسكانها كذلك ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ذات أب أو بريمة ، غنية أو فقيرة ، دُعي الخال بناء أو لم يُدع ، نشزت أو لم تنشز ، حرة كانت أو أمة ، برئت معه بيتا أو لم تُبرأ .

وفرض عليه : صيانتها عن كل خدمة وكل عمل له أولغيره . وإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامراته غنية : كلفت النفقة عليه . ) ١٠ / ٩ / ٥١٠ م ١٨٥٠ . و ١٠ / ٩٢ م ١٩٣٠ و ١٠ / ١٠٨ - ١٠١ م ١٩٣٣

٧٤ - فرضية الجماع فيه واستيفاءه جبراً وحكم مخالفتها .  
( فرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته ، =

نكاح

= وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر على ذلك ، وإلا فهو عاصي لله تعالى ، ويعبر على ذلك من أبى ، بالأدب ؛ لأنه أتى منكراً من العمل .

وفرض على الأمة والحرة ألا ينمعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما مالم تكن المدعوة حائضا ، أو مريضة تتأذى بالجماع ، أو صائمة فرض ، فإن امتعت لغير عذر فهي ملعونة . ( ١٠/٤٠ م . ١٨٨٦ ، ١٨٨٧

ر : زوج ٨ - حقه في الجماع وما يمنع منه .

## ٧٥ - المقدم من حق الزوجية وحق الأبوين .

( إن كان الأب والأم محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح : لم يميز للابن ولا للابنة الرحيل ولا تفسيق الأبوين أصلاً ، وحققها أوجب من حق الزوج والزوجة ، فان لم يكن بالأب والأم ضرورة الى ذلك فللزوجة لرحال امرأته حيث شاء ، بما لا ضرر عليها فيه . ( ١٠/٣٣١ م ٢٠١٦

## ٧٦ - التخلف بسببه عن الجمعة والجماعة .

( إذا تزوج الرجل بكرراً أو ثبياً ، كانت عنده زوجة غيره أو لم يكن : لا يحمل له أن يتخلف عن صلاة الجمعة في المسجد ، ولا عن صلاة الجمعة ، فان فعل ففي معصية وجرحة فيه كسائر الناس ولا فرق ، وإنما هي ضلالة أحدثها الشيطان . ( ١٠/٦٣ -

٦٧ م ١٨٩٩

نكاح ٧٧ - الكذب للمودة فيه والتفحُّع بالباطل .

( لا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به المودة .  
ولا يحل التفحُّع بالباطل ) ١٠ / ٧٥ م ١٩١٢ ، ١٩١٣

٧٨ - بعث الحكيمين فيه ، واحكامه .

( إذا شجر بين الرجل وامرأته : بَعَثَ الحاكمُ حكماً من  
أهله وحكماً من أهلها عن حال الظالم منها ، ويُنهان إلى الحاكم  
ماوفقا عليه من ذلك لياخذ الحق ممن هو قبله ، وبأخذ على يدي  
الظالم ، وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين ، لا يخلعه ولا يغيره .  
١٠ / ٨٧ م ١٩٢١

٧٩ - حكم السرقة مع الزوجين .

( القطعُ فرضٌ واجب على كل واحد من الزوجين إذا سرق  
من مال صاحبه مالم يُبيح له أخذه ، كالأجنبي ولا فرق إذا  
سرق مالم يُبيح وهو محسنٌ إن أخذ ما أُبيع له أخذه ، من جرير  
أو من غير جرير . ) ١١ / ٣٤٧ - ٣٥٠ م ٢٢٧٩

٨٠ - بطلانه بالانقضاء .

ر : إغناء ١ - آثاره على المكلف .

نهي من المنكر ١ - فرضه ودرجاته .

ر : أمر بالمعروف ١ - فرضه ودرجاته .

نهي ٢ - العذر فيه وما يبيحه .  
من المنكر

ر : أمر بالمعروف ٢ - العذر في تركه وحدود العذر .

٣ - مثال تغييره باليد .

( من ظفر لظالم بالي ففرض عليه أخذه وانصاف المظلوم  
منه ١٠ ) ١٨٠/٨ م ١٢٨٤

٤ - اعتبار القائم به باغياً .

( من دعا الى أمرٍ معروفٍ أو نهيٍ عن منكرٍ وإظهار  
القرآن والسنة والحكم بالعدل : فليس باغياً ، بل الباغي ممن  
خاله ١٠ ) ٩٨/١١ م ٢١٥٤

نواقض ١ - أثر الشك في الوضوء .  
الوضوء

( من أيقن بالوضوء ثم شك هل أحدث : فهو على طهارته ،  
وليس عليه أن يجدد وضوءاً . ومن أيقن بالأحدث وشك في الوضوء  
فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشكّه ثم  
أيقن أنه لم يكن محدثاً : لم تجزه حلّته أصلاً ١٠ ) ٧٩/٢ م ٢١١٢

٢ - عوارض لا تنقض الوضوء .

( لا ينقض الوضوء رعا ف ولا دم سائل من شيء من الجسد  
أو من الحلق أو من الأسنان أو من الإحليل أو من البر ، =



نوافض = ولا حجامه ولا فصد ، ولا فيه قل أو كثر ، ولا قلّس ،  
الرضوء ولا قبح ولا ماء ولا دم تراه الحامل من فرجها .

ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوثن ، ولا  
الردة ، ولا الانعاط للذة أو لغير اللذة ، ولا المعاصي .

ولا شيء يخرج من الدبر ، لا عذرة ، ولا حقنة ، ولا تقطير  
دواء في المخرجين ، ولا مس حيّا بجمه ولا قبلها ، ولا حلق  
الشعر بعد الرضوء ، ولا قص الظفر .

ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصّة بيضاء أو صفرة  
أو كدرة أو كفالة اللحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض .

ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيء غير ذلك ، ولا ذهب  
العقل بأي شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سكر . ( ٢٢١/١ )

١٥٧٠ و ٢٥٥/١ و ١٦٩ و ٢٢٧/٦ و ٧٥٤

### ٣ - خروج النجاسة .

( المذي ، والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر  
والإحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد  
أو من الفم : يوجب الرضوء ، سواء خرج ذلك عمداً أو نسياناً  
أو بغلبة . ) ( ٢٣٢/١ و ١٥٩ و ٢٣٥/١ م ١٦٢ )

### ٤ - خروج الريح من الدبر .

( الريح الخارجة من الدبر خاصة لامن غيره ، بصوت خرجت  
أم بغير صوت : توجب الرضوء خرجت عمداً أو نسياناً أو بغلبة . )  
٢٣٢/١ م ١٦٠ و ٢٣٥/١ م ١٦٢

٥ - ظهور دم الاستحاضة .

نواقض  
الوضوء

( ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج بعد  
انقطاع الحيض فإنه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلي ظهور  
ذلك الدم ، سواء تميز دمها أو لم يميز ، عرفت أيامها أو لم تعرف . )  
١٦٨ م ٢٥١/١

٦ - النوم .

( النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء ، سواء قل أو كثر ،  
قاعداً أو قائماً ، في صلاة أو غيرها ، أو راحاً أو متحركاً ، أو ساجداً  
كذلك ، أو متكبئاً أو مضطجعا ، أيقن من حواله أنه لم يحدث  
أو لم يوقنوا ، سواء نام محمداً أو نسياناً أو بغلبة . )  
٢٢٢/١ م ١٥٨ و ٢٣٥/١ م ١٦٢

٧ - ذهاب العقل .

( ذهاب العقل بأي شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سكر  
من أي شيء سكر : لا يوجب الوضوء . )  
٢٢١/١ م ١٥٧ و ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٨ - مس الفرج .

( ينقض الوضوء : مس الرجل ذكر نفسه خاصة محمداً ،  
بأي شيء مسه عن باطن يده أو من ظاهرها أو بنزاعه ، حاشا  
مسه بالخذ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً . )

نواقض الوضوء = ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء . ولا ينقص الوضوء شيء من ذلك بالنسيان .

وينقضه : مس الرجل ذكره غيره من صغير أو كبير ميت أو حي ، بأي عضو منه عمداً من جميع جسده ، من ذي رحم محرمة أو من غيره ، ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً كذلك سواء سواء ، لامتص اللذة في شيء من ذلك .

فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف ، اللذة أو لغير اللذة ، باليد أو بغير اليد ، عمداً أو غير عمد : لم ينقض الوضوء وكذلك إن منه بغلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء .

٢٣٥/١ م ١٦٣

#### ٩ - مس الرجل المرأة .

( ينقض الوضوء : مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ، بأي عضو مس أحدهما الآخر إذا كان عمداً دون أن يحول بينها ثوب أو غيره ، سواء أمة كانت أو ابنته أو مستانها أو أباه ، الصغير والكبير سواء ، لامتص اللذة في شيء من ذلك . وكذلك لو مسها على ثوب اللذة ينقض وضوءه . ) ٢٤٤/١ م ١٦٥

#### ١٠ - إيلاج الذكر في الفرج .

( إيلاج الذكر في الفرج : يوجب الوضوء ، كان معه إزال أو لم يكن . ) ٢٤٩/١ م ١٦٦

## نوافض ١١ - أكل لحم الابل .

الوضوء ( أكل لحم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية ، ممدأ وهو بدري أنه لحم جل أو ناقة : فإنه ينقض الوضوء . ولا ينقض الوضوء أكل شحمها محضة ، ولا أكل شيء منها غير لحمها ، فإن كان يقع على بطونها أو رؤوسها أو أرجلها اسم « لحم » عند العرب : نقض أكلها الوضوء ، وإلا فلا . ولا ينقض الوضوء أكل شيء مشته النار غير ذلك . ) ٢٤١/١ م ١٦٤

## ١٢ - حمل الميت .

( حمل الميت في نعش أو في غيره : ينقض الوضوء . )  
٢٢١/١ م ١٥٧

## نوم ١ - الفرائض قبله ليلاً .

( فرض على من أراد النوم ليلاً : أن يُركي قربه ، ويُخمر آتيته ولو يعود يعرضه عليها ، ويذكر اسم الله تعالى على ما فعل من ذلك ، وأن يطفى السراج ، ويُخرج النار من بيته جملة ، إلا أن يضطر إليها لبرد أو لمرض أو لتربية طفل فيباح له أن لا يطفى ما احتاج إليه من ذلك . ) ٥١٨/٧ م ١١٠٥

## ٣ - نقضه للوضوء .

( النوم في ذاته : حدث ينقض الوضوء . ) ٢٢٢/١ م ١٥٨

## ٣ - الفرض على المستيقظ منه .

( فرض على كل مستيقظ من نوم كيفاً تام قل النوم =

نوم = كثر : ألا يُدخل يده في وضوئه إلا حتى يغسلها ثلاثاً .

١/٢٠٦ م ١٤٩

٤ - بين النائم .

( لا يمين لنائمه في نومه . ) ٨/٤٩ م ١١٤٠

نية ١ - أثرها في إبطال الطاعات .

( من نوى وهو صائم إبطال صومه : بطل ، إذا تعدد ذلك  
ذاكراً لأنه في صوم ، وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطئ . و  
وهكذا القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها أو حج هو فيه ،  
وسائر الأعمال كلها كذلك . فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو  
أعماله المذكورة : كان آمناً ، ولم يُبطل بذلك شيئاً منها . )  
٦/١٧٤ م ٧٣٢

٢ - اختلاف نية الإمام والمأموم .

( يجوز اختلاف نية الإمام والمأموم ، كما لو وجد أطاع  
الإمام بزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ، ولينوي بالمغرب  
ولا بد ، لا يجزئه غير ذلك . ) ٧/٢٠٢ م ٨٧١

\* \* \*



صرف الرهء





هبة ١ - الجائزة فيه .

( لا تجوز هبةٌ إلا في موجود معلوم معروف القدر والصفات والقيمة ، وإلا فهي باطلٌ مردودةٌ ، وكذلك ما لم يُخلق بعد ، كمن وهب مائلك أمته أو شائه أو مائتر حيوانه ، أو ما يحمل شجره العام ، وهكذا كل شيء .

و كذلك من أعطى أو تصدق بدهرم من هذه الدراهم أو برطلٍ من هذا الدقيق أو بصاعٍ من هذا البرّ ، فهو كاله باطلٌ .  
و كذلك لا يجوز شيء من ذلك لمن لا يدري ، ولا لمن لم يُخلق .

١١٦/٩ م ١٦٢٥

٢ - حلثها لآل البيت .

١ الهبة حلالٌ لبني هاشمٍ والمطلب ومواليهم ، وكذا الهدية والعطية والإباحة والمنحة والعُمرى والرُقْبى . ( ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٣ - أثر الشرط فيها .

( لا تجوز الهبة بشرط أصلاً ، والهبةٌ بذلك باطلٌ مردودةٌ ، ولا تجوز هبةٌ يشترط فيها الثواب أصلاً - أي الإثابة عليها ومكافأتها - ، وهي فاسدة مردودة . ( ١١٨/٩ م ١٦٢٧

١٦٢٨

٤ - هبة الجزء الشائع المسمى .

( هبةٌ جزءه مسمى منسوب من الجميع ، كثلث أو ربع =

= أو نحو ذلك من المشاع : جائزة حسنة ، للشريك ولغير الشريك ، وللغني والفقير ، فيما ينقسم وفيما لا ينقسم كالحيوان .  
وأما إذا أعطى شيئاً غير معين من جملة أو عدي كذلك أو ذرعاً كذلك أو وزناً كذلك أو كيلاً كذلك فهو باطل لا يجوز ، مثل أن يعطي درهماً من هذه الدرام أو دابة من هذه الدواب أو حمة دفانير من هذه الدفانير ، سواء فيما اختلفت أبعاضه أو لم تختلف ١٠ ١٤٩/٩ م ١٦٣٣ و ١٥٢/٩ م ١٦٣٤

٥ - كونها مجهول أو معلوم .

١ لا يجوز الهبة لمن لا يدري ، ولا لمن لم يخلق . وأما الحبس فتختلف ذلك ؛ للنسب الوارد ١٠ ١١٦/٩ م ١٦٢٥

٦ - شرط غنى الواهب بعدها .

١ لا تنفذ هبة لأحد إلا فيما أبقى له ولعياله غنى ، فإن أعطى مالا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى : فسخ كله ١٠ ١٣٦/٩ م ١٦٣١

٧ - تمامها وشرط القبض .

١ من وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره فقد تمت باللفظ ، ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها ١٠ ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

٨ - تملك الواهب لها .

١ لا يبطل الهبة بملك الواهب لها ، سواء بإذن الموهوب له =

هبة = كان ذلك أم بغير إذنه ، سواء ملكها الى أن مات أو مدة  
بسيرة أو كثيرة ، على ولد صغير كانت أو على كبير أو على  
أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد كل ما استغل منها ، كالغصب سواء  
سواء . ( ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

#### ٩ - قبولها .

( من أعطي شيئاً من غير مسألة ففرض عليه قبوله ، وله أن  
يبه بعد ذلك إن شاء للذي وهبه . ) ( ١٥٢/٩ م ١٦٣٥

#### ١٠ - الرجوع فيها .

( من وهب هبة صحيحة : لم يميز له الرجوع فيها أصلاً منذ  
يلفظ بها ، إلا الوالد والأم فيما أعطيا أو أحدهما الولد : فلها  
الرجوع فيه أبداً ، الصغير والكبير سواء ، وسواء تزوج الولد  
أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا ، دأبنا عليها ولم يدأبنا .  
فإن فات عنها فلا رجوع لها بشيء ، ولا رجوع لها بالغة ،  
ولا بالولد الحادث بعد الهبة . فإن فات البعض وبقي البعض :  
كان لها الرجوع فيما بقي فقط . وإن تغيرت عند الولد حتى  
يسقط عنها الاسم ، أو خرجت عن ملكه ، أو مات ، أو صارت  
لا يحل ملكها : فلا رجوع للأب فيها . ) ( ١٢٧/٩ م ١٩٢٩  
و ١٣٦/٩ م ١٦٣٠

#### ١١ - الشفعة فيها .

( لا شفعة في الهبة . ) ( ٨٨/٩٠ م ١٥٩٥

هبة ١٢ - الإكراه عليها .

( الإكراه على أن يب شيئاً : لا يجب به شيء وإن قاله

المكره . ) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

١٣ - الوكالة على عقدها .

( لا تجوز الوكالة على عقد الهبة . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

١٤ - أثر الإغناء فيها .

( لا يبطل الإغناء الهبة . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١٥ - هبة الولاء .

( لا نحل هبة الولاء ، ولا بيعه . ) ٢١/٩ م ١٥٢٧

١٦ - التسوية فيها بين الأولاد .

( لا يجوز لأحد أن يهب أحد أولاده إلا حتى يهب كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحل أن يفضل ذكراً على أنثى ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فبر مفسوخ مردود ، ولما هذا في التطوع ، وأما في النفقات الواجبة فلا ، وكذلك الكسوة الواجبة ، لكن ينفق على كل امرئ منهم بحسب حاجته ، وينفق على الفقير منهم دون الغني ، ولا يلزمه ذلك في ولد الولد ولا في أمهاتهم ولا في نساجهم ولا في رقيقهم . ) ١٤٢/٩ م ١٦٣٢

١٧ - كونها من الاضحية .

( يساح الضحي أن يبدي من الاضحية ماشاء . ) ٣٨٣/٧ م ٩٨٥

هبة ١٨ - هبة المخدوع .

( هبة ' المخدوع في البيع كربة غير المخدوع ، وقد تُندب الى فعل الخير ، ولا يجمل منعُه من القرب . ) ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

١٩ - هبة المريض .

( هبة ' المريض مرضاً يموت أو يبرأ منه : صحيحة كسائر الناس . ) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥ و ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٠ - هبة المشرف على العطب .

( هبة ' المشرف على العطب صحيحة كسائر الناس . ) ٢٩٧/٧ م ١٣٩٥

٢١ - هبة المقاتل .

( هبة ' المقاتل بين الصفين : صحيحة كسائر الناس . ) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٢ - هبة الأسير .

( هبة ' الأسير : صحيحة كسائر الناس . ) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٣ - هبة الموقوف للقتل .

( هبة ' الموقوف للقتل بحق في قَتَوْدٍ أو حَدٍ ، أو بباطل ، =

هبة = والأسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم : صحيحة  
كسائر الناس . ( ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٤ - هبة العبد .

( هبة العبد : صحيحة كهبه الحر . ) ( ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٥ - هبة المرأة .

( هبة المرأة ذات الزوج والبكر ذات الأب واليتيمة :  
كهبه اللواتي لا أزواج لمن ولا فرق ، وقد نُدِّن إلى فعل الخير ،  
ولا يحل منعهن من القرب . ) ( ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٦ - هبة المرأة صداقها .

( للمرأة أن تهب صداقها أو بعضه لمن شاءت ، ولا اعتراض  
لأب أو لزوج في ذلك . ) ( ٥١١/٩ م ١٨٥١

٢٧ - هبة الحامل .

( هبة الحامل صحيحة كسائر الناس ، منذ تحمل إلى أن تضع  
أو تموت . ) ( ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٨ - هبة أهل الحرب للمسلم .

( ما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم أو الساجر  
عندهم : فهو حلال ، ما لم يكن مال مسلم أو ذمي . )  
٣٠٩/٧ م ٩٣٦

هبة ٢٩ - هبة الدين .

( من كان له عند آخر حق في الذمة دراهم أو دنانير أو غير ذلك ، فقال له : قد وهبت له ما لي عندك ، أو قال قد أعطيتك ما لي عندك ، أو قال لآخر : قد وهبت لك ما لي عند فلان ، أو قال : أعطيتك ما لي عند فلان : فلا يلزم شيء من ذلك ، وإنما يجوز هذا بلفظ الإبراء أو العفو أو الإسقاط أو الوضع . ويجوز أيضاً بلفظ الصدقة . ) ١١٧/٩ م ١٦٢٦

• • •





# حرف الواو

١٠٧٣-

معجم لغة الخيل (٦٨)



وثن ١ - السجود له .

( من أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لإنسان ، وخشي  
الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره إن لم يفعل :  
فليسجد لله تعالى 'قبالة الصنم أو للصليب أو للإنسان' ، ولا يُبالي  
إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها . ) ١٧٦/٤ م ٤٧٤ و ٢٣٥/٨ م  
١٤٠٧ م

وحي ١ - انقطاعه .

( الرّوحی قد انقطع مذ مات النبی محمد ﷺ ) ٢٦/١ م ٤٤

ودیعة ١ - حفظها وردّها .

( فرضٌ على من أودعت عنده ودیعة : حفظها وردّها إلى  
صاحبها إذا طلبها منه . وصفه 'حفظها' : هو أن يفعل فيها من الحفظ  
ما يفعل بماله ، وأن لا 'يخالف فيها ما حدّ' له صاحبها ، إلا أن  
يكون فيما حدّ له يقينٌ هلاكها ، فعليه حفظها ؛ لأن هذا هو  
صفة الحفظ ، وما عداه : التعدي . ) ٢٧٦/٨ م ١٣٨٨  
و ٢٧٧/٨ م ١٣٩٠

٢ - مؤونة نقلها وردّها .

( نقل الرديعة بالحل والرد : على المودع لا على المودع ،  
وإنما على المودع أن لا يتعها من صاحبها فقط . ) ٢٧٨/٨ م  
١٣٩٣ م

وديعة ٣ - المطالبة بها في غير مكانها .

( إن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه ما أودعه : فليس له مطالبة بالوديعة . ) ٢٧٨/٨ م ١٣٩٣

٤ - اعتبار قول المودع أو الوديع في هلاكها وردّها .

( القول في هلاك الوديعة أو في ردّها الى صاحبها أو في دفعها الى من أمره صاحبها بدفعها إليه : قول الذي أودعت عنده مع يمينه ، سواء دفعت إليه بيمينه أو بغير يمينه . ) ٢٧٧/٨ م ١٣٩٢

٥ - تلفها .

( إن تلفت الوديعة من غير تعدّي من أودعت عنده ولا تضييع لها : فلا ضمان عليه فيها . فإن تعدّى المودع في الوديعة أو أضعافا فتلفت : لزمه ضمانها ، ولو تعدّى على بعضها دون بعض : لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدّى فيه فقط ، فيضمن ضمان الغاصب في كل ما ذكرنا في حكم الغصب . ) ٢٧٧/٨ م ١٣٨٩ ، ١٣٩١

١ - حكمها . وصية

( الوصية فرض على كل من ترك مالا . ) ٣١٢/٩ م ١٧٤٩

٢ - كونها بمعية .

( لا تحمل وصية في معية ، لامن مسلم ولا من كافر ، كمن أوصى بينان كنية . ) ٣٢٧/٩ م ١٧٥٩

٣ - التصديق من مات ولم يوص .

( من مات ولم يوصِ ففرض : أن يُتصدق عنه بما تيسر ولا بد ، لأن فرض الوصية واجب ، فإذا ذلك كذلك فقد سقط ملكه عما وجب إخراجه من ماله ، ولا حد في ذلك إلا ماله الورثة أو الوصي بما لا إجحاف فيه على الورثة . ) ٣١٣/٩ م ١٧٥٠

٤ - وصية المرأة .

( وصية المرأة البكر ذات الأب وذات الزوج البالغة والسيب ذات الزوج : جائزة ، كوصية الرجل ، أحب الرجل أو الزوج أو كرها ، ولا معنى لإذنها في ذلك . ) ٣٢٧/٩ م ١٧٦٠

٥ - وصية المجني عليه في دينه .

( بطل أن يكون للمقتول خطأ أو عمداً عفواً أو حكاماً أو وصية في القود أو في الدية ، ومن الباطل : أن يُقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته ، وأن يُنفذ فيه وصية . ) ٢٠٨١ م ٤٩٠/١٠

٦ - وصية المورث قبل أو في حين ودته .

( كل وصية أوصى بها المورث قبل ودته أو في حين ودته بإوافق البير ودين الاسلام ، فكل ذلك نافذ في ماله الذي لم يُقدر عليه حتى قُتل . ) ١٩٨/١١ م ٢١٩٧

وصية ٧ - وصية الصغير .

( لا تجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلاً . )

١٣٦٢ م ٣٣٠/٩

٨ - الوصية بالصلاة على الموصي .

( يُعفى على الموصي غير الولي وغير الزوج إن أوصى الميت . )

بنير ١٤٥/٥ م ٥٨٦

٩ - الوصية بتناع البيت .

( من أوصى بتناع بيته لأم ولده أو لغيرها ، فإيما للموصي له بذلك ما المعهود أن يُضاف إلى البيت من الفرائض المبسوطة فيه والمعلقة ، والفرائض التي يقعد عليه والذي ينام عليه بما يتخطى فيه ويتروده ، والآنية التي يشرب بها ويأكل ، والمائدة . )

ولا يدخل في ذلك ما لا يُضاف إلى البيت ، من ثياب الإبل والمرفوعة والتخوت ووطاء لا يستعمل في البيت ودراهم ودنانير وحلي وخزائن . ويستعمل في ذلك ما يفهم من لغة الموصي . )

١٣٥٨ م ٣٣٧/٩

١٠ - الوصية بزواج ابنته الصغيرة بعد موته .

( من أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة أو

البالغة : فهي وصية فاسدة ، لا يجوز إتلافها . )

١٨٣٦ م

## وصية ١١ - الوصية بعقو رقيق لا يملك غيرهم .

( من أوصى بعقو رقيق له لا يملك غيرهم ، أو كانوا أكثر من ثلاثة : لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة . ) ١٧٦٧ م ٣٤٢/٩

## ١٢ - الوصية بعقو مملوكه وعليه دين .

( الوصية بعقو رقيق والموصي عليه دين لله أو للناس ، فإن كان الدين محيطاً بآله كله بطل ما أوصى به من العتق جملة ، ويعوا في الدين ، فلو أوصى بعقو مملوك له أو بمالك وعليه دين لا يحيط بآترك ، وكان يفضل من المملوك فضة عن الدين وإن قلت : أعتق من أوصى بعقوه ، ويسعى للغماء في دينهم ، ثم عتق منه ثلث ما بقي بلا استعفاء ، واستسعى للورثة في حقهم . ) ١٧٦٨ م ٣٤٧/٩

## ١٣ - الوصية بما لا ينفذ ساعة موت الموصي .

( لا تجوز الوصية بما لا ينفذ لمن أوصى له بها أو فيما أوصى به ساعة موت الموصي ، مثل أن يرحي بنفقة على إنسان مدة مساة ، أو بعقو عبد بعد أن يجدم فلاناً مدة مساة قلت أو كثرت ، أو يحمل بستانه في المسائف ، أو بغائة وما أشبه ذلك ، فهذا كله باطل لا ينفذ منه شيء . ) ١٧٥٧ م ٣٢٢/٩

## ١٤ - الوصية لأم الولد مالم تنكح .

( من أوصى لأم ولده مالم تنكح فهو باطل ، إلا أن يكون يوقف عليها وفقاً من عقاره ، فإن نكحت فلا حق لها فيه ، =

وصية = لكن يعود الوقف الى وجه آخر من وجوه البر، فهذا جائز .  
١٧٦٦ م ٣٤٢/٩

#### ١٥ - الوصية لعبد أو لعبد واثقه .

( وصية المرء لعبدته بال مسمى أو بجزء منه : جائزة ، وكذلك لعبد واثقه ، ولا يعتق عبد الموصي بذلك ، ولو ارث الموصي أن ينتزع من عبده نفسه ما أوصى له به ، فلو أوصى لعبدته بثلاث ماله : أعطيت ثلاث سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله ، ولا يعتق بذلك . ) ١٧٦١ م ٣٢٨/٩

#### ١٦ - الوصية للعبد بقربته .

١ من أوصى لعبدته بقربته فالوصية باطل ، ولا يعتق العبد بذلك ، ولا شيء له . فلو أوصى لعبدته بثلاث ماله : أعطيت ثلاث سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله ، ولا يعتق بذلك . ) ١٧٦١ م ٣٢٨/٩

#### ١٧ - الوصية للذمي .

( الوصية للذمي : جائزة ، ولا نعلم في هذا خلافاً . )  
١٧٥٦ م ٣٢٢/٩

#### ١٨ - الوصية للميت .

( لا تجوز الوصية لميت ، فمن أوصى لميت مات : بطلت الوصية له ، فإن أوصى لميت : جاز نصفها للميت ، وبطلت =



## وصية

وصية = نصف الميت ، وكذلك لو أوصى لحين ثم مات أحدهما ؛  
جازت للميت في النصف وبطلت حصّة الميت . ( ١٧٥٥م ٣٢٢/٩ )

### ١٩ - جوازها في الثلث .

( إن فضلت فضلة من المال بعد أن يُخرج من رأس المال دين الغرماء ثم كفن الميت : كانت الوصية في الثلث فما دونه لا يتجاوز بها الثلث ، كان له وارث أو لم يكن ، أجاز الورثة أو لم يجزوا .

ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله ثم حدث له مال : لم يجز من وصيته إلا مقدار ثلث ما كان له حين الوصية ، فلو أوصى بثلثه فأقل ثم نقص ماله حتى لم يحتمل وصية راد : لم ينفذ من وصيته إلا مقدار ثلث أقل ما رجع إليه من ماله . ( ١٧٥٢م ٢٥٢/٩ و ١٧٠٧م و ٣١٧/٩ و ١٧٥٣م و ٣٢١/٩ م ١٧٥٤ )

### ٢٠ - الوصية بما لا يحمله الثلث .

( من أوصى بما لا يحمله ثلثه بدينه عما بدأ به الموصي في الذم ، أي شيء كان ، حتى يتم الثلث ، فإذا تم : بطل سائر الوصية ، فإن كان أجل الأمر تحاشوا في الوصية . ) ( ٣٣٣/٩ م ١٧٦٤ )

### ٢١ - الوصية للقراءة غير الوارثين لعلّة .

( فرض على كل مسلم : أن يوصي لقراءته الذين لا يوثقون ، إما لرق وإما لكفر ، وإما لأن هنالك من يحجبهم عن الميراث ، =

وصية = أو لأنهم لا يرثون ، فيوصي لهم بما طابت به نفسه ، فإن لم يفعل أعطوا ولا بد مارآه الورثة أو الوصي .

فإن كان والداه أو أحدهما على الكفر أو بمولوك كفرض عليه أن يوصي لها أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك ، فإن لم يفعل : أعطي أو أعطيا من المال ولا بد ، ثم يوصي فيها شاء بعد ذلك ، فإن أوصى لثلاثة من أقاربه أجزأه . ( ٣١٤/٩ م ١٧٥١

### ٢٢ - الوصية للوارث .

( لا تحمل الوصية للوارث أصلا ، فإن أوصى لغير وارث فصار واردة عند موت الموصي : بطلت الوصية ، فإن أوصى لوارث ثم صار غير وارث : لم تجز له الوصية . وسواء جوزت الورثة ذلك أو لم 'يجوزوا' ، إلا أن يتدنوا هبة لذلك من عند أنفسهم . )  
٣١٦/٩ م ١٧٥٢

### ٢٣ - الرجوع فيها .

( جائز للموصي أن يرجع في كل ما أوصى به ، إلا الوصية بعق مملوك له يملكه حين الوصية ، فإنه ليس له أن يرجع فيه أصلا ، إلا بإخراجه إياه عن ملكه بية أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك . وأما من أوصى بأن يعق عنه رقبة فله أن يرجع في ذلك . ) ( ٣٤٠/٩ م ١٧٦٥

### ٢٤ - أثر الانعفاء فيها .

( لا يبطل الانعفاء الوصية . ) ( ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

وصية ٢٥ - رد اليمين على طالبها في وصية المفقور .

( لا ترد بين على طالب أصلًا ، إلا في ثلاثة مواضع فقط :  
التسامة فيمن وجد مقتولًا ، والوصية في السر ، ومن قام بدعواه  
شاهد واحد عدل أو امرأتان عدلتان . ) ٣٧٣/٩ م ١٧٨٣

٢٦ - أكل الوصي من مال الموصى له .

( لا يحل للوصي أن يأكل من مال ممن إلى نظره مطلقه ،  
لكن إن احتاج استأجره له الحاكم بأجرة مثل عمله . ) ٣٢٥/٨ م ١٤٠٢

٢٧ - كتابة الوصي غلام يتيمة .

( لا يجوز كتابة الوصي غلام يتيمة . ) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٧

٢٨ - عتق الوصي عبد يتيمة .

( لا يجوز للوصي عتق عبد يتيمة أصلًا ، وهو مردود إلى  
فصل . ) ٢١٥/٩ م ١٦٧٨

١ - غرضية . وضوء

( الرضوء للصلاة : فرض ، لا تجزئ الصلاة إلا به لمن وجد

الماء . ) ٧٢/١ م ١١٠

٢ - استحبابه للجنب واقتضاه .

( يستحب الرضوء للجنب إذا أراد الأكل أو النوم مولد =

وضوء = السلام ، ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب ، إلا معاودة  
الجماع ؛ فالوضوء عليه فرضٌ بينها ( ١ / ٨٥ م ١١٨ .

٣ - السائق فعلة من القربات بغير وضوء .

( قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله  
تعالى : جائزٌ كل ذلك بوضوء وبغير وضوء ، وللجنب والحائض .  
وكذلك الأذان والإقامة يجوزان أيضاً بلا طهارة ، وفي حال  
الجنابة ( ١ / ٧٧ م ١١٦ و ١ / ٨٥ م ١١٧

٤ - صفته .

١ صفة الوضوء أنه إن كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه  
ثلاثاً ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، فإن كان قد فعل ذلك  
فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، ثم يختار  
له أن يتمضمض ثلاثاً ، ثم ينوي وضوءه للصلاة ، ثم يضع الماء في  
أنفه ويمجذه بنفثه ولا بد ، ثم ينثره بأصابعه ولا بد مرة ، فإن  
فعل الثانية والثالثة فحسن ، وهما فرضان لا يجزئ الوضوء والا  
الصلاة دونهما ، ثم يغسل وجهه ، ثم يغسل ذراعيه ، ثم مسح رأسه ،  
ثم يستحب له مسح أذنيه ، ثم يغسل رجله . ( ٢ / ٤٨ م ١٩٨

٥ - المياه الجارية بها .

( الوضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بماء البحر ، وبالماء  
المستغن والشمس ، وبماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد ، =

وضوء = أو من الملع الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدناً .  
١٥٦ م ٢٢٠/١

## ٦ - كونه بالماء الراكد .

( الوضوء جائز في الماء الراكد ، ولو بال في ماء جارٍ ثم أغلق صبَّبه فركد : جاز له الوضوء منه والاغتسال منه . )  
١٥٠ م ٢١٠/١

## ٧ - كونه بماء خالطه طاهر .

( كل ماء خالطه شيء طاهر مباح ، فظهر فيه لونه وريحه وطعمه ، إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء ، فالوضوء به جائز ، والغسل به للجنابة : جائز . فإن سقط عنه اسم الماء جملة ، كالتيمن وغيره : لم يميز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ : التيمم ، سواء وجد ماء آخر أم لم يوجد . ١٠٩٩/١ = ١٤٨٠، ١٤٧٠ )

## ٨ - كونه بفضل وضوء المرأة أو الرجل .

( كل ماء توشأت منه امرأة حائض أو غير حائض ، أو اغتسلت منه فأفضلت منه فضلاً : لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه ، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل به للنساء على كل حال ، ولا يكون فضلاً إلا أن يكون أقل بما استعملته منه ، فإن كان مثله أو أكثر فليس =

وضوء = فضلاً . وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ولو توشأ الرجل والمرأة من إثناء واحد أو اغتسلا من إثناء واحد ، يغتفران معاً : فذلك جائز . ( ١٠ ) ٢١١/١ م ١٥١

٩ - كونه بقاء مفصوب أو مأخوذ بغير حق أو من إثناء كذلك .

( لا يحل الرضوء بقاء أخذ بغير حق ، ولا من إثناء مفصوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الغسل إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه . فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الرضوء والغسل . )  
٢١٦/١ م ١٥٢

١٠ - كونه بما اعتصر من الشجر .

( كل ماء اعتصر من شجر ، كماء الورد وغيره فلا يحل الرضوء به للصلاة ولا الغسل به لشيء من الفرائض : ) ( ١٠ ) ٢٢٠/١ م ١٥٥

١١ - كونه من ماء بشار الحجير .

( لا يحل الرضوء من ماء بشار الحجير ، وهي أرض حمود ، ولا الشرب ، حاشا بئر الناقة ؛ فكل ذلك جائز منها . )  
٢١٩/١ م ١٥٤

١٢ - كونه من إثناء ذهب أو فضة أو عظم أو جلد ميتة .

( لا يحل الرضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل ، لا للرجل ولا لامرأة ، في إثناء ممسك من عظم ابن آدم ، ولا في إثناء ممسك من عظم الخنزير ، ولا في إثناء من جلد ميتة قبل أن يُدبغ ، =

وضوء = ولا من إثناء فضة أو في إثناء ذهب ( ١٠ ) ٢١٨/١ م ١٥٣  
و ٢٢٣/٢ م ٢٧١

١٣ - غس اليد في الإثناء بعد النوم قبل الوضوء .

( فرض على كل مستيقظ من نوم ، قل النوم أو كثره ، نهاراً كان أو ليلاً ، قاعداً أو مضطجعاً أو قائماً ، في صلاة أو في غير صلاة ، كيلاً تام : ألا يدخل يده في وضوئه في إثناء كان وضوؤه أو من نهر أو غير ذلك ، إلا حتى يغسلها ثلاث مرات ، ويستنشق ويستنثر ثلاث مرات ، فإن لم يفعل : لم يجزه الوضوء ، ولا تلك الصلاة ، ناسياً ترك ذلك أو عامداً ، وعليه أن يغسلها ثلاث مرات ، ويستنشق كذلك ، ثم يتدبى الوضوء والصلاة ، والماء طاهر بحسبه ، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه فوضوؤه غير تام ، وصلاته غير تامة . ) ٢٠٦/١ م ١٤٩ و ٤٨/٢ م ١٩٨

١٤ - كونه قبل الوقت أو بعده .

( 'يجزى الوضوء قبل الوقت وبعده . ) ٧٤/١ م ١١٢ .

١٥ - النية فيه .

( لا 'يجزى الوضوء إلا بنية الطهارة للمثلة فرضاً وتطوعاً ، لا 'يجزى أحدهما دون الآخر ، ولا صلاة دون صلاة . فإن خلط بنية الطهارة للصلاة نية لتبرؤ أو لغير ذلك : لم تجزه الصلاة بذلك الوضوء ولا تجزى النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال =

وضوء = إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأي عمل كان ، متصلةً بالابتداء به ، لا يحول بينها وقت "قل" أو أكثر .

ومن غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة ، أو وقف تحت ميزابٍ حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة : أجزأه . ( ٧٣/١ م ١١١ و ٧٦/١ م ١١٣ و ٧٧/١ م ١١٤ ، ١١٥ )

#### ١٦ - التسمية فيه .

( نستحب تسمية الله تعالى على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام . ) ٤٩/٢ م ١٩٨ .

#### ١٧ - غسل الوجه فيه .

( يغسل المتوضي الوجه من حد منابت الشعر في أعلى الجبهة إلى أصول الأذنين معاً إلى منقطع الذقن ، ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثاً أو اثنتين ، وتجزيه مرة ، وليس عليه أن يمس الماء ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ولا أن يخلل لحيته . ) ٤٩/٢ م ١٩٨

#### ١٨ - تخليل اللحية فيه .

( لا معنى لتخليل اللحية في الغسل ولا في الوضوء . ) ٣٣/٢ م ١٩٠

#### ١٩ - غسل الذراعين فيه .

( يغسل المتوضي ذراعيه من منقطع الأظفار إلى أول المرافق =



وضوء = بما يلي الذراعين ، فإن غسل ذلك كله ثلاثاً فعسن<sup>١</sup> ، ومرتين فعسن<sup>٢</sup> ، ونجزي مرة واحدة . ( ٤٩/٢ م ١٩٨ )

٣ - مسح الرأس فيه أو ما عليه من عمامة أو قلنسوة .

( مسح التوضيء رأسه كيفما مسحه : أجزاءه ، وأحب<sup>٣</sup> إلينا أن يعم رأسه بالمسح ، فكيفما مسحه يديه أو بيد واحدة أو بإصبع واحدة : أجزاءه فلو مسح بعض رأسه أجزاء وإن قل<sup>٤</sup> ، ونستحب أن يمسح رأسه ثلاثاً أو مرتين ، وواحدة نجزي<sup>٥</sup> ، وليس على المرأة والرجل مس<sup>٦</sup> ما انحدر من الشعر عن منابت الشعر على القفا والجهة .

وكل ملبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مغفر أو غير ذلك : أجزاء المسح عليها ، المرأة والرجل سواء ، لعة أو لغير عة ، وسواء لبس مذكرونا على طهارة أو غير طهارة ، ومسح على كل ذلك أبداً بلا توقيت ولا تحديد ، فلو كان تحت ملبس على الرأس خضاب أو دواء : جاز المسح ، وكذلك لو تعدد لباس ذلك ليمسح عليه جاز المسح أيضاً ، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة<sup>٧</sup> ، أما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلع كل ذلك وغسل الرأس . ( ٤٩/٢ م ١٩٨ و ٥٨/٢ م ٢٠١ و ٦٤/٢ م ٢٠٢ و ٦٥/٢ م ٢٠٣ ، ٢٠٤ )

٣١ - مسح الاذنين فيه .

( مسح الاذنين ليس فرضاً ، ولا هما من الرأس . ) ٥٥/٢

١٩٩ م

## ٢٢ - غسل الرجلين فيه .

( يغسل المتوضئ رجله من مبتدأ منقطع الأظفار الى آخر الكعبين مما يلي الساق ، فإن غسل ذلك ثلاثاً فحسن ، ومرتين فحسن ، ومرة تجزئ . والقرآن نزل بمسح الرجلين ، وقد نسخ بالغسل . ) ٤٩/٢ م ١٩٨ و ٥٦/٢ م ٢٠٠

## ٢٣ - استيعاب الغسل فيه .

( من ترك بما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً : لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوجهه . ) ٦٦/٢ م ٢٠٥ و ١٥٩/٤ م ٤٦٥

## ٢٤ - إيصال الماء الى ما تحت الظلام .

( لا بد ضرورة من إيصال الماء ييقين الى ما تحت الظلام ، بتعريكه عن مكانه . ) ٤٩/٢ م ١٩٨

## ٢٥ - الترتيب فيه .

( من نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً : لم تجزه الصلاة أصلاً ، وفرض عليه : أن يبدأ بوجهه ثم ذراعه ثم رأسه ثم رجله ؛ ولا بد في الذراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار فإن جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الاعضاء المذكورة : لم يجز ذلك ، فإن فعل شيئاً مما ذكرنا : لزمه أن يعود الى الذي بدأ به قبل =

وضوء = الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله الى أن يتم وضوءه ، وليس عليه أن يتبدي من أول الوضوء . ( ٦٦/٢ م ٢٠٦ )

### ٢٦ - الموالاة فيه .

( من فرق وضوءه : أجزاءه وإن طالّت المدة في خلال ذلك أو قصرت ، ما لم يحدث في خلال وضوءه ما ينقض الوضوء . )  
٦٨/٢ م ٢٠٧

### ٢٧ - تجديد الماء فيه لكل عضو .

( يستحب تجديد الماء لكل عضو . ) ٤٩/٢ م ١٩٨

### ٢٨ - الإكثار من الماء فيه .

( يُكره الإكثار من الماء في الوضوء ، والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس . ) ٧٢/٢ م ٢٠٨

### ٢٩ - تنشيف أعضائه .

( يُكره للمغتسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس ، فإن فعل فلا حرج ، ولا يُكره ذلك في الوضوء . ) ٤٧/٢ م ١٩٦

### ٣٠ - نوم المتوضئ .

( النوم في ذاته : حدث ينقض الوضوء ، سواء قلّ أو كثر ، قاعداً أو قائماً ، في صلاة أو غيرها ، أو راحاً كذلك أو ساجداً كذلك ، أو متكئاً أو مضطجعاً ، أيقن من حواليه أنه لم يحدث أو لم يوقنوا . ) ٢٢٢/١ م ١٥٨

### ٣١ - خروج المذي أو البول أو الغائط أو الريح . وضوء

( المذي والبول والغائط ، من أي موضع خرجت ، من الذكر والإحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد ، أو من الفم ، كل ذلك : ينقض الوضوء . ) - ٢٣٢/١ م ١٥٩م ١٦٠٤

### ٣٢ - مس الرجل المرأة والمرأة الرجل .

( ينقض الوضوء : مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ، بأي عضو من أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً دون أن يحول بينها نوب أو غيره ، سواء أُمته كانت أو ابنته ، أو مسّت ابنها أو أختها ، الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك ، وكذلك لو مشّتا على نوب للذة : ينقض وضوءه . ) - ٢٤٤/١

١٦٥٠

### ٣٣ - مس الذكر أو الفرج .

( مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً ، بأي شيء مسه من باطن يده أو من ظاهرها أو بفرأعه ، حاشاً مسه بالفخذ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوء . ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء ، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان . ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ، ميت أو حي ، بأي عضو من أحدهما من جميع جسده من ذي رحم محرمة أو من غيره ، ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك . ) =

وضوء = فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف للذة أو لغير لذة باليد أو بغير اليد عمداً أو غير عمد: لم ينقض الوضوء، وكذلك إن مسه بغلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء، وأما إيجاب الوضوء من مس اللبر فهو خطأ ( ١/ ٢٣٥ م ١٦٣

٣٤ - الأكل من لحوم الإبل أو شعومها وبما مسته النار .

( أكل لحوم الإبل نيئة ومطبوخة أو مشوية ، عمداً وهو يدري أنه لحم جل أو ناقة فإنه ينقض الوضوء ولا ينقض الوضوء أكل شعومها محضة ، ولا أكل شيء منها غير لحمها . فإن كان يقع على بطونها أو رؤوسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب : نقض أكلها الوضوء ، وإلا فلا . ولا ينقض الوضوء كل شيء مسه النار غير ذلك ) ( ١/ ٢٤١ م ١٦٤

٣٥ .. الإيلاج في الفرج .

( إيلاج الذكر في الفرج بوجب الوضوء ، كان معه إنزال أو لم يكن ) ( ١/ ٢٤٩ م ١٦٦

٣٦ - حمل الميت .

( حمل الميت في نعش أو في غيره : موجب للوضوء . ) ( ١/ ٢٥٠ م ١٦٧

٣٧ - أمور لا تنقضه .

( لا ينقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا أنه ناقض ، لارعاف =

وضوء

= ولا دم سائل من شيء من الجسد أو من الحلق أو من الأسنان أو من الإحليل أو من البر ، ولا حجامه ولا فصد ، ولا قيء أكثر أو قمل ، ولا قنطس ، ولا فيح ، ولا ماء ، ولا دم تراه الحامل من فرجها .

ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوثن ، ولا الردة ، ولا الانعاط للذة أو لغير لذة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا .

ولا شيء يخرج من البر لا عذرة عليه ، سواء في ذلك الدود والحجر والحيات ، ولا حقنة ، ولا تقطير دواء في المخرجين ، ولا مس تحباً بهيمة ولا قبلها ، ولا حلق الشعر بعد الوضوء ، ولا قص الظفر ، ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصصة بيضاء أو صفراء أو كدرة أو كضالة اللحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض ، ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيء غير ذلك . ( ٢٥٥/١ )

م ١٦٩

٣٨ أثر العمد والنسيان والغلبة في نواقضه .

( نواقض الوضوء تنقض الوضوء في العمد والنسيان والغلبة ، إلا مس الرجل ذكره أو ذكر غيره ، والمرأة فرجها أو فرج غيرها ، فتشترط العمدية . ) ( ٢٣٥/١ م ١٦٢ ، ١٦٣ )

٣٩ - ذهاب العقل من جنون أو إغماء أو سكر .

( ذهاب العقل بأي شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سكر من أي شيء سكر : لا ينقض الوضوء . ) ( ٢٢١/١ م ١٥٧ )

## ٤٠ - الشك في الطهارة منه . وضوء

( من أيقن بالوضوء ثم شك هل أحدث : فهو على طهارته ، وليس عليه أن يجدد وضوءه ، فلو توشأ ثم أيقن أنه كان محدثاً فعليه أن يأتي بوضوء آخر ، ومن أيقن بالحديث وشك في الوضوء فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشكه ثم أيقن أنه لم يكن محدثاً : لم تجزه صلاته تلك أصلاً . )  
٢٩/٢ م ٢١١

## ٤١ - حكم الجيرة .

( من كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه جباناً أو دواء ملصقاً لفرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك في الوضوء ، وقد سقط حكم ذلك المكان . فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساح ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارته مالم يحدث . ) ٢٤/٢ م ٢٠٩

## ٤٢ - حكم المعنور .

( من كان مستكحاً أي مغلوباً عليه بشيء من المذي أو البول أو الغائط أو الريح : توشأ ولا بد لكل صلاة فرضاً أو نافقة ، ثم لاشيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يميزه الوضوء إلا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ولا بد للمستكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والغائط والمذي حسب طاقته بما لا حرج عليه فيه ، =

وضوء = ويسقط عنه من ذلك ما فيه عليه الحرج منه ( ١ / ٢٣٣ م ٢٦١ -

٤٣ . ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج .

( ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج إذا كان بعد انقطاع الحيض فإنه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلي ظهور ذلك الدم ، سواء تميز دمه أو لم يميز ، عرفت أياها أو لم تعرف ) ( ١ / ٢٥١ م ١٦٨

وضیعة ر : بيع ١٥٥ - شراء البائع ماباعه من المشتري .

وعد ١ - الوفاء به .

١ من وعد آخر بأن يعطيه مالا معيناً أو غير معين ، أو بأن يعينه في عمل ما ، حلف على ذلك أو لم يحلف : لم يلزمه الوفاء به ، ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وقى به ، وسواء أدخله ذلك في نفقة أو لم يدخله ، كمن قال : تزوج ولاتة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا ، أو نحو هذا . ولا يكون فرضاً إنجاز الوعد والعهد إلا على من وعد بواجب عليه ، كإنصاف دين أو أداء حق . ( ٨ / ٢٨ م ١١٢٥

٢ - الاستثناء فيه .

ز من وعد ولم يستثن فقد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، فإن استثنى فقال : « إن شاء الله تعالى ، أو إلا أن يشاء الله تعالى ، أو نحو مما يعلقه بإرادة الله عز وجل : فلا يكون مخالفاً لو عده » ( ٨ / ٢٩ م ١١٢٥ .



## وقف ١ - الجائز وقفه وغير الجائز .

( التحيس ، وهو الوقف : جائز في الأصول من الدور والأرضين بما فيها من الغراس والبناء إن كانت فيها ، وفي الأرحاء ، وفي المصاحف والدفاتر ، ويجوز أيضاً في العبيد والسلاح والخيول في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط لا في غير ذلك ولا يجوز في شيء غير ما ذكرنا أصلاً ، ولا في بناء دون القاعة . وجائز للمرء أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء ، وهو جائز في المشاع وغير المشاع وفيما لا ينقسم ، ولا يحل الا فيما أبقي غنى ( ١٧٥/٩ م ١٦٥٢ و ١٨٢/٩ م ١٦٥٣ )

## ٢ - حبس المشاع وما لا ينقسم .

( الحبس جائز في المشاع وغير المشاع ، فيما ينقسم وفيما لا ينقسم . ) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

## ٣ - ترك حيازته .

( لا يبطل الحبس ترك الحيازة . ) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

## ٤ - الجائز لهم الوقف .

( الحبس حلال لآل البيت ، والمرء أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء . ) ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

## ٥ - التسوية بين الأبناء فيه .

( التسوية بين الولد فرض في الحبس ، فإن خص به بعض =

وقف = بنه فالجس صحيح ، ويدخل سائر الولد في الغلة والسكنى  
مع الذي خصه . ( ١٨٢/٩ م ١٦٥٤

٦ - الداخل في الحبس على العقب .

( من حبس على عقبه وعلى عقب عقبه ، أو على زید وعقبه :  
فإنه يدخل في ذلك البنات والبنون ، ولا يدخل في ذلك بنو  
البنات إذا كانوا ممن لا يخرج بنسب آبائهم إلى الحبس . ) ١٨٢/٩ م  
١٦٥٦

٧ - شرط غنى الواقف بعده .

( لا يحل الحبس إلا فيما أبقي غنى . ) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣  
٨ - حكم من وقف وسبيل على منقطع .

( من سبيل وحبس على منقطع ، فإذا مات السبيل عليه :  
عاد الحبس على أقرب الناس بالحبس يوم المراجعة . ) ١٨٢/٩ م  
١٦٥٥

٩ - حكم من وقف الأرض ولم يسبل الغلة .

( من حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل  
الغلة مادام حياً على من شاء ، فإن مات ولم يفعل كانت الغلة  
لأقاربه وأولى الناس به حين موته . ) ١٨٢/٩ م ١٦٥٥  
١٠ - استغلال الواقف له .

( ان استغل المحبس ولم يكن يسبله على نفسه : فهو مضمون  
عليه كالغصب . ) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

## وقف ١١ - شرط بيع الوقف عند الحاجة .

( من حبس وشرط أن يُباع إن احتيج : صح حبس ، وبطل الشرط ، إلا أن يقول : « لا احبس هذا الحبس إلا بشرط أن يُباع ... » فهذا لم يحبس شيئاً . ) ١٨٣/٩ م ١٦٥٧

## وكالة ١٠ - ١ - الأمور التي تجوز فيها .

( الوكالة جائزة في القيام على الأموال ، والتذكية ؛ وطلب الحقوق وإعطائها ، وأخذ القصاص في النفس فما دونها ، وتبليغ الإنكاح والبيع والشراء والإجارة والاستجار ، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء ، ومن المريض والصحيح سواء ، وطلب الحق كله واجب بغير توكيل إلا أن يرى صاحب الحق من حقه .

ولا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جانب البيئنة ، وعلى طلب الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين .

٢٤٤/٨ م ١٣٦٢ ٣٦٥/٩ م ١٧٧٨ م ٤١/١١ م ٣١٣٣

## ٢ - الأمور التي لا تجوز فيها .

( لا تجوز وكالة على طلاق ، ولا على عتق ولا على تدبير ، ولا على رجعة ، ولا على اسلام ولا على توبة ، ولا على اقرار ولا على انكار ، ولا على عقد المبة ، ولا على العفو ، ولا على الإبراء ، ولا على عقد ضمان ، ولا على ردة ، ولا على قذف ، ولا على صلح ، ولا على انكاح مطلق بغير تسمية المنكحة والناكح ؛ لأن كل ذلك لإلزام حكم لم يلزم قط ، وحل عقد ثابت ، ونقل ملك =

وكالة

= بلفظ ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص<sup>٤</sup> ، ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه .

٢٤٥/٨ م ١٣٦٣ و ٣٦٦/٩ م ١٧٧٩ و ١٠/١٩٦ م ١٩٥٩

٣ - الأمور التي تجوز عليها عند الحاكم .

( لا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جلب بينة ، وعلى طلب الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين . ) ٣٦٥/٩ م ١٧٧٨

٤ - ابتياع الوكيل بغير .

( من وكل وكيلًا لابتاع له شيئاً مما له ، فابتاعه له بغير بما لا يتغابن الناس به : فله الرد أو الإمساك أو الاستبدال أو فسخ الصفقة . ) ٧١/٩ م ١٥٧٩

٥ - الزام الموكل بفعل الوكيل قبل العزل .

( فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل ، لازم للموكل ، ما لم يصح عنده أن موكله قد عزله ، فإذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيثئذ ، ويُفسخ ما فعل . ) ٢٤٦/٨ م ١٣٦٥

٦ - تعدي الوكيل ما وكل به .

( لا يحل للوكيل تعدي ما أمره به موكله ، فإن فعل لم ينفذ فعله ، فإن فات : ضمن . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٤

٧ - نهاية وكالة الوكيل .

( كل ما فعل الوكيل بما أمره به الموكل من حين عزله =

وكالة = الى حين بلوغ الخبر اليه فهو نافذ ، طال المدة بين ذلك  
أو قصرت .

والوكالة تبطل بموت الموكل ، بلغ ذلك الى الوكيل أو  
لم يبلغ ، بخلاف موت الإمام ، فإنه إن مات فالوكالة كلها نافذة  
أحكامهم حتى يعزلهم الإمام الوالي - أي الذي يليه - ( ٢٤٦/٨ م  
١٣٦٥ ، ١٣٦٦ م

٨ - أثر الإغماء فيها .

( لا يبطل الإغماء الوكالة . ) ( ٢٢٧/٦ م ٧٥٤ )

٩ - موت الموكل .

( يبطل الوكالة : موت الموكل ، بلغ ذلك الوكيل أو لا  
بخلاف موت الإمام ، فإنه إن مات فالوكالة كلها نافذة أحكامهم  
حتى يعزلهم الإمام الوالي - أي الذي يليه - ( ٢٤٦/٨ م ١٣٦٦

١ - ولاء معتق للعبد وأم الولد . ولاء

( تعتق العبد وأم الولد لعبدما : جائز ، والولاء لهما ،  
يدور معها حيث دارا وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من  
أحرار عصبته ، أو لبيت مال المسلمين . ) ( ٢١٦/٩ م ١٦٧٩

٢ - بيعه .

( لا يحل بيع الولاء . ) ( ٢١/٩ م ١٥٢٧ )

ولاء ٣- حبه .

( لائحہ جہۃ الولاء . ) ٢١/٩ م ٢٥٢٧

٤ - انتفاء انتقاله بالعقل .

( لا يتصل الولاء بالعقل والدية على العصبية . ) ٥٨/١١

٢١٤٤ م

٥ - حكمه فيها ولدت المولاة من عوبي .

( ماولدت المولاة من عوبي فلا ولاء عليه لموالي أمه . )

٣٠/١ م ١٧٣٩

٦ - حكمه فيها ولدت المولاة من زوج ملوك .

( ما ولدت المولاة من زوج ملوك : لا ولاء عليه لأحد . )

٣٠/١ م ١٧٣٩

٧ - حكمه فيها ولدت ملوك من مولاة لآخرين .

( ما ولدت ملوك من مولاة لآخرين : فولأه لمن أعقب أباه

أو أجداده . ) ٣٠/١ م ١٧٣٩

٨ - حكمه فيها ولدت المولاة من حربي .

( ماولدت المولاة من حربي: لا ولاء عليه لأحد . ) ٣٠/١ م

١٧٣٩ م

ولاء ٩ - حكمه فيما ولدت المولاة ' الملاعة ' .

( ولد الملاعة المولاة : لا ولاء عليه لأحد . ) ٣٠/٩

١٧٣٩ م

١٠ - حكمه فيما ولدت المولاة ' من زنى .

( ما ولدت المولاة ' من زنى : لا ولاء عليه لأحد . ) ٣٠/٩

١٧٣٩ م

ولاية

ر : ولي .

ولي

١ - صومه عن وليه .

( من حث ولزمه الصوم فقات ولم يصم : صام عنه وليه . )

٧٠/٨ م ١١٨١

٢ - اعتكافه عن الميت .

ر : اعتكاف ١٦ - قضاء النذرية بعد الوفاة .

٣ - إشرافه على من لا يؤمن عليه المعصية ' من البالغين .

إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أملك بأنفسها ، ويسكنان  
أينا أحبا ، فإن لم يؤمنا على معصية من شرب خمر أو تبرج أو  
تخليط : فللاب أو غيره من العصة أو الحاكم أو للغيران أن  
يمنعاهما من ذلك ، ويسكناهما حيث يشرفان على أمورهما . )

٣٣١/١٠ م ٢٠١٥

ولي ٤ - ولاية الأب أو غيره في التزويج .

ر : أب ه - ولايته في تزويج بنته .

٥ - ولاية المرأة في النكاح .

( لا تكون المرأة ولياً في النكاح . ) ١٨٣٣ م ٤٦٩/٩

٦ - أثر الإغناء في الولاية .

( لا يُبطل الإغناء الولاية . ) ٧٥٤ م ٢٢٧/٦

٧ - حكم المقتول في أوليائه صغير أو غائب أو مجنون .

( مقتول كان في أوليائه صغير أو غائب أو مجنون ، إن  
دُعي الأولياء للقود فلكبير منهم أو الحاضر أو العاقل أن يقتص  
ولا ينتظر بلوغ الصغير ولا عودة الغائب ولا إقامة المجنون . )  
٢٠٧٩ م ٤٨٢/١٠

٨ - ولاية الكافر على المسلم والعكس .

( لا يكون الكافر ولياً للمسلم ، ولا المسلم ولياً للكافر ،  
الأب وغيره سواء . ) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

وليمة ٩ - ولية العرس .

( فرض على كل من تزوج : أن يؤلم بمأقل أو كثر . )

١٨١٩ م ٤٥٠/٩



وليمة ٣ - تلبية الدعوة إليها .

( فرضٌ على كل من دُعي إلى وليمة أو طعام : أن يجيب  
إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرضٌ عليه أن يأكل ، فإن  
كان صائماً فليدع الله لهم ، فإن كان هنالك حرير مبسوط أو كانت  
الدار مغصوبة ، أو كان الطعام مغصوباً ، أو كان هناك خمر  
ظاهر : فليرجع ولا يجلس . ) ٣٢/٧ م ٨٠٨ و ٤٥٠/٩ م  
١٨٢٠ م





# حرف الـياء







# فهرس

## الكلمات الفقهية

، بحسب الموضوعات

تسهيلاً لمراجعة هذا المعجم وضعنا له هذا الفهرس وجمعنا فيه جميع الكلمات الفقهية التي وردت في المعجم وعرضناها مرتبة بحسب موضوعاتها الخاصة على الأبواب الفقهية التي ترجع إليها أو تحت عناوين موضوعية عامة تدخل في كل منها زمرة من الكلمات التي تؤلف أسره موضوعية متقاربة ، كما روعي في إيراد كلمات الموضوع الواحد أن ترتب كذلك تبعاً لمزيد اتصالها بالعنوان الكبير العام .

م ن : القضاء واليقات

هذا عنوان لموضوع واسع نورد تحته الكلمات الفقهية التالية : قضاء ، حكم حق ، اقرار ، بينة ، شهادة ، عدالة ، الخ ... مذكور بجانب كل منها رقم الصفحة الواردة فيها في هذا المعجم ، ويقدم منها في ترتيب إيرادها ما هو أكثر ارتباطاً بالموضوع ، وما هو أساس لما بعده .

الأبواب والموضوعات التي اندرجت تحتها الكلمات الفقهية في هذا الفهرس

١ - أصول الشريعة	١٧ - الأراضي والمرافق
٢ - العقيدة الإسلامية والسمعيات	١٨ - الجرائم والعقوبات
٣ - الأديان	١٩ - القضاء والبيئات
٤ - الطهارة	٢٠ - الأيمان والكفارات والنذور
٥ - الصلاة وما إليها	٢١ - السلم والحرب وما إليها
٦ - الزكاة	٢٢ - الرق والعق وما إليها
٧ - الصرء	٢٣ - الأمراض والطب
٨ - الحج	٢٤ - الموت والجنائز
٩ - الأهلية والأشخاص	٢٥ - الدائع والأذئعمة والأشربة
١٠ - الزواج والأسرة	٢٦ - اللباس والزينة والمهثات
١١ - الطلاق	٢٧ - الحظر والإباحة ( الفنون واللعب والهر )
١٢ - الإرث والوصايا	٢٨ - النظام العام
١٣ - الإقتضاء	٢٩ - أحكام لأشخاص وأماكن وأوقات
١٤ - البيوع والإجازات	
١٥ - الشركات	
١٦ - بقية العقود والتصرفات والانترامات	



الموضوع وكلماته	الصفحة	الموضوع وكلماته	الصفحة
١ - أصول الشريعة		نفاق	١٠٢٧
قرآن	٨٣٣	الله عز وجل	٨٠
سنة	٥١٠	عرش	٧٥٦
اجماع	١٧	ملائكة	٩٦٢
قياس	٨٦٠	أنبياء	ر : النبي ، رسالة
اجتهاد	١٤	النبي	١٠٠٢
تقليد	٢٠٣	رسالة	٣٩٥
إباحة	٥	نبوة	٩٩٩
رأي	٣٨٩	رسول	ر : رسالة ، نبوة
تأويل	١٩١	محمد عليه السلام	٩١٢
تخصيص	١٩٢	وحي	١٠٧٥
سخ	١٠٢٥	مصعب	٩٤٥
ضرورة	٧٠٥	قدر	٨٢٦
ترجمة	١٩٣	روح	٤٢٩
ية	١٠٦١	نفس	١٠٢٨
فرض	٧٩٢	حساب	ر : بعث
٢ - العقيدة الاملامية والسمعية		بعث	١٢٠
إسلام	٣٩	حشر	٣١٧
إيمان	٩٧	سؤال القبر	٤٨١
		صف الأعمال	٥٤٣
		ميزان	٩٩٤
		حسنة	٣١٧
		سنة	ر : معصية
		معصية	٩٥٠

الموضوع وكتاباته	الصفحة	الموضوع وكتاباته	الصفحة
كباثر	٨٦٩	وثن	١٠٧٥
فاسق	٧٩١	صليب	٦٧٢
فسق	٧٩٣	تناسخ	ر : روح
صراط	٤٥٢		
حوض	٣٢١	٤ - الطهارة	
شفاعة	٥٢٥		
جنة	٢٤٩	طهارة	٧٢٨
نار	٩٩٩	مياه	٩٨٢
جن	٢٤٨	آنية	١
ابليس	٧	إناء	ر : آنية
دجال	٣٥٠	وضوء	١٠٨٣
سحر	٤٩١	سرايك	٥١٢
		نواقض الوضوء	١٠٥٦
٣ - الأديان		تيمم	٢١٢
أهل الكتاب	٩٢	خف	٣٣٣
كتابي	ر : أهل الكتاب	نجاسة	١٠٠٥
نصارى	ر : أهل الكتاب	استحباب	٣٨
يهود	١١٠٩	غسل	٧٧١
مجوس	ر : أهل الكتاب	جنبابة	٢٤٥
ذمي	٣٨٠	حيض	٣٢١
كافر	٨٦٣	نفاس	١٠٢٦
صنم	٦٧٣	استحاضة	٣٧

الصفحة	الموضوع وكتابه	الصفحة	الموضوع وكتابه
٤٨٧	سجود التلاوة		٥ - الصلاة وما إليها
٤٩٠	سجود الشكر		أذان
ر: سجود السهو	سهو	٣٢	إقامة
٨٥	إمامة	٦٧	صلاة
٢٤١	جمعة	٥٦٤	صلاة الصبح
ر: جمعة	خطبة الجمعة	٦٥٤	صلاة الظهر
ر: جمعة	يوم الجمعة	٦٥٩	صلاة العصر
٩٣٥	مسافر	٦٦٠	صلاة المغرب
ر: صلاة الاستسقاء	استسقاء	٦٦٧	صلاة العشاء
ر: صلاة الكسوف	كسوف	٦٥٨	صلاة الزور
ر: صلاة التطوع	نافلة	٦٦٩	صلاة التطوع
٦١	اعتكاف	٦١٧	صلاة الجماعة
٢٠٣	تكبير	٦٢٣	صلاة الجمعة
٣٥٠	دعاء	٦٤١	صلاة العيدين
٣٨٠	ذكر	٦٦١	صلاة الاستسقاء
		٦١٦	صلاة الكسوف
	٦ - الزكاة	٦٦٤	صلاة المسافر
		٦٦٦	صلاة الحوف
٤٣٣	زكاة	٦٥٣	صلاة الجنازة
٥٤٧	صدقة	٦٤٨	سجود
٧٩٦	فقير	٤٨٦	سجود السهو
٩٤٣	مكين	٤٨٩	

الموضوع وكلماته	الصفة	الموضوع وكلماته	الصفة
زكاة الفطر	٤٥٦	عرفة	ر : حج
فطرة	٧٩٦	مزدلفة	ر : حج
		جمار	ر : حج
٧ - الصوم		جزاء الصيد	٢٣٨
		فدية	٧٩١
صوم	٦٧٤	احصار	ر : حج
صيام	ر : صوم	متعة الحج	٩١٠
رمضان	٤٢١	عمرة	٧٦٠
سور	ر : صوم		
		٩ - الأهلية والأشخاص	
٨ - الحج		تكليف	٢٠٩
مسكة	٩٥٨	بلوغ	١٢٦
المدينة	٩١٥	وذية	ر : ولي
حج	٢٧٠	وحي	١١٠٣
مبقات	٩٩٤	يتيم	١١٠٩
حرم	ر : مكة ، مدينة	صغير	٥٥٧
احرام	١٩	صبي	ر : صغير
ثلبية	ر : حج	جنين	٢٥٣
طواف	ر : حج	حمل	ر : جنين
سعي	ر : حج	امراة	ر : امرأة
رمي	ر : حج	ثيب	ر : امرأة

الموضوع وكلماته	الصفحة	الموضوع وكلماته	الصفحة
مرأة	٩١٦	صداق	٥٤٣
لقبط	٩٠٤	مهر	ر : صداق
حجر	٢٩٦	جهاز	٢٦٣
جنون	٢٥٠	غبن	٢٦٥
مجنون	ر : جنون	قدم	٨٤٦
خطأ	٣٣٣	متعة النكاح	٩١٢
نسيان	١٠٢٦	أب	٣
إكراه	٧٣	أم	٨٩
سفر	٤٩٩	حامل	٢٦٧
إغماء	٦٥	نسب	١٠٢١
نوم	١٠٦٠	استلحاق	ر : نسب
أبكم	٧	إجهاض	١٨
أخرس	٣١	رضاع	٣٩٥
أعمى	٦٥	حضانة	٣١٧
أحق	ر : جنابة ، جراح	نفقة	١٠٢٨
١٠ - الزواج والأسرة		١١ - الطلاق	
نكاح	١٠٣١	طلاق	٧١٥
زواج	ر : نكاح ، زوج ، زوجة	متعة الطلاق	٩١٠
زوج	٤٧٣	محلل	٩١٢
زوجة	٤٧٦	تخلع	٣٣٩





الصفحة	الموضوع وكلماته	الصفحة	الموضوع وكلماته
٤٦٢	زنى		
٩٠٥	لواط		
٤٩٠	سحاق		١٧ - الأراضي والمرافق
٨٢٧	قذف	ر : مرقق ، معادن	أرض
٩٠٠	لعن	٩٢٧	مرقق
٤٨١	سب	٧٤٨	معادن
٨٤٧	قصاص	٤٢١	ريكلز
ر : قصاص	قزود	٢٨	إحياء الموات
٣٦٤	دبة	ر : إحياء الموات	موات
ر : دبة	عاقلة	ر : مرقق	ارتفاق
ر : دبة	غرة	٥١٧	شرب
٣٠٠	حدود	٥٣٦	شفعة
١٩٦	تعزير		
ر : تعزير	أدب ( تأديب )		١٨ - الجرائم والعقوبات
٣١	أدب		
ر : أدب	تأديب		
٤٨٤	سجن	٣٩٠	ردة
٢٦٩	حبس	٨٠١	قتل
٢١٠	توبة	٢٢٥	جراح
		٣٤١	خمر
		٥٠٣	'سكر
	١٩ - القضاء والبيئات	٤٩١	سرقه
٨٥٤	قضاء		





الموضوع وكتابه	الصفحة	الموضوع وكتابه	الصفحة
بالميك	ر: رقيق	٢٤ - الموت والجنائز	٩٨١
إمام	ر: رقيق	موت	٩٨٥
نصري	١٩٥	ميت	٢٤٢
جارية	ر: رقيق	جنائز	ر. جنائز
استبراء	ر: جارية	جنازة	٧٧٩
عق	٧٤٠	غسل الميت	٢٠٧
كتابة	٨٧٠	تكفين	٣٥١
مكاتب	٩٥٧	دفن	٧٩٩
تدبير	١٩٢	قبر	٧٥٠
مدبر	٩١٥	عدة	٢٩٨
أم ولد	٩٠	حداد	١٩
ولاء	١١٠١	أحداد	
٢٣ - الأمراض والطب			
مرريض	٩٢٨	٢٥ - الذبائح والأطعمة والأشربة	
طاعون	٧١٥	تذكية	ر: ذكاة
مجنوم	٩١٢	ذكاة	٣٧١
دواء	٣٥٣	صيد	٦٩١
تسريح	١٩٦	كلب	٨٨٩
		أضحية	٤٦

الموضوع وكماله	الصفحة	الموضوع وكماله	الصفحة
عقيقة	٧٥٨	٢٧ - الحظر والإباحة	
أطعمة	٥١	(الفنون والعب واللهو)	
أكل	٧٦	سباق	٤٨٢
وليمة	١١٠٤	مسابقة	٩٣٤
خنازير	٣٤٥	مناضلة	٩٦٤
مينة	٩٩٠	نضال	١٠٠٤
شرب	٥١٥	صور	٦٧٣
نبيذ	١٠٠٤	لعب	٩٠٠
٣٦ - اللباس والزينة والهيئات		ملاهي	٩٦٣
لباس	٨٩٥	غناء	٧٨٣
ألبة	ر : لباس	رقص	ر : عيد
ثياب	ر : لباس	٣٨ - النظام العام	
خمار	٣٤١	أمر بالمعروف	٨٩
حلي	٣١٩	نهي عن المنكر	١٠٥٥
عمامة	٧٦٠	منكر	ر : نهى عن المنكر
لحية	٨٩٦	خلافة	٣٣٦
عمرة	٧٦٦		

الصفحة	الموضوع وكلماته	الصفحة	الموضوع وكلماته
٧	أبو بكر	١٢٠	بغاة
٨٣٧	قريش	ر : بغاة	أهل البغي
٩٥٨	مكة		
٩١٥	المدينة	٢٩ - أحكام لأشخاص	
٩٣٧	مسجد	وأماكن وأوقات	
ر : مسجد	قدس		
ر : مسجد	بيت المقدس	٥٤٣	ر : أبي
٩٠٥	ليلة القدر	١	أهل البيت
٧٦٧	عيد	ر : آل البيت	أهل البيت

★ ★ ★

## فهرس

# الكلمات الفقهية بحسب الترتيب الابددي

وهو يستوعب جميع الكلمات العنوانية متتالية بحسب ورودها في هذا المعجم ، مع ذكر موطن كل كلمة ، وذلك إما بتحديد الصفحة التي كان فيها بداية البحوث الواردة تحت الكلمة ، وإما ببيان الكلمة المحال إليها إذا كانت بحوث الكلمة المطلوبة هي مجرد إحالة على بحوث كلمة أخرى . .

مثال الحالة الأولى : إجارة v : ( أي بداية بحثها في الصفحة v )  
مثال الحالة الثانية : تسليف ر : سلم ( أي بحوث كلمة تسليف محالة على كلمة سلم )



الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
آل البيت	١	أذن	٣٢
آنية	١	ارتفاق	٣٢
أب	٣	أروث	٣٢
إباحة	٥	أرض	٣٢
إبراء	٦	أرض حرب	٣٢
أبكم	٧	استبراء	٣٧
إبليس	٧	استحافة	٣٧
أبو بكر	٧	استقاء	٣٧
إجارة	٧	استلحاق	٣٨
اجتهاد	١٤	استجاء	٣٨
أجرة	١٥	إصراف	٣٩
إجماع	١٧	إسلام	٣٩
إجهاض	١٨	أسير	٤٤
أجباس	١٩	أضحية	٤٦
احتكار	١٩	أطعمة	٥١
إحداد	١٩	اعتكاف	٦١
إحرام	١٩	أهمى	٦٥
إحصار	٢٨	إغماء	٦٥
إحياء الموات	٣١	إفلاس	٦٧
أخرس	٣١	إقالة	٦٧
أدب	٣١	إقامة الصلاة	٦٧

الصلحة	الكلمة	الصلحة	الكلمة
١٢٦	بلوغ	٦٩	إقرار
رَ : مسجد	بيت المقدس	٧٣	إكراه
١٢٨	بيع	٧٦	أكل
رَ : قضاء	بيثة	رَ : لباس	ألبسة
		٨٠	الله ( عز وجل )
		رَ : رقيق	إماء
		٨٥	إمامة
		رَ : امرأة	امراة
		٨٩	أمر بالمعروف
		٨٩	أم
		٩٠	أم ولد
		رَ : مال	أموال
		رَ : آنية	إناء
		رَ : نبي	أنبياء
		رَ : بغاة	أهل البغي
		رَ : آل البيت	أهل البيت
		٩٢	أهل الكتاب
		٩٥	إيلاء
		٩٧	إيمان
		٩٨	أيمان
			ب
		١٢٠	بعث
		١٢٠	بغاة

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٢٤٩	جنة	٢٠٩	تكليف
٢٥٠	جنون	رَ : حج	تلبية
٢٥٣	جنين	رَ : روح	تاسع
٢٥٧	جهاد	٢١٠	توبة
٢٦٣	جهاز	٢١١	تولية
		٢١٢	تيمم
	ع		س
٢٦٧	حامل		فن
٢٦٩	حبس	٢٢١	ثياب
٢٧٠	حج	رَ : لباس	ثدي
٢٩٦	حجبر	رَ : امرأة	
٢٩٨	حداد		ج
٣٠٠	حدود		جارية
٣٠٩	حرابة	رَ : رقيق	جراح
٣١٣	حربي	٢٢٥	جزاء الصيد
و : مكة ، مدينة	حرم	٢٣٨	جزية
رَ : بعث	حساب	٢٤٠	جعل
٣١٧	حنة	٢٤٠	جبار
٣١٧	حشر	رَ : حج	جمعة
٣١٧	حضانة	٢٤١	جنازة
٣١٨	حق	٢٤٢	رجن
رَ : قضاء	حكم	٢٤٥	
٣١٩	حلي	رَ : جنازة	
رَ : جنين	تحلل	٢٤٨	



الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		٣١٩	حوالة
		٣٢١	حوض
		٣٢١	حيض
٣٧١	ذكاة		
٣٨٠	ذِكْر		
٣٨٠	ذَمِّي		
		٣٣٣	خطا
		رَ : جمعة	خطبة الجمعة
٣٨٩	رأي	٣٣٣	خُفّ
٣٨٩	ربا	٣٣٦	خلافة
٣٩٠	ردة	٣٣٩	خلع
٣٩٥	رسالة	٣٤١	خار
رَ : رسالة ، نبوة	رسول	٣٤١	خمر
٣٩٥	رشوة	٣٤٥	خنزير
٣٩٥	رضاع	رَ : بيع	خيار
رَ : مُمَرى	رُقْبى		
رَ : عيد	رقص		
٤٠٢	رقيق	٣٤٩	دار الحرب
٤٢١	ركاز	٣٥٠	دجال
٤٢١	رمضان	٣٥٠	دعاء
رَ : حج	رَمِي	٣٥١	دفن
٤٢٤	رهن	٣٥٣	دواء
٤٢٩	مُروح	٣٥٤	دَبْن
		٣٦٤	دبة

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٤٩١	سرقه		ز
ر : جميع	سعي	٤٧٣	زكاة
٤٩٩	سفر	٤٥٦	زكاة الفطر
٥٠٣	مُكذّر	٤٦٧	زنى
ر : سَلِمَ	سَلَف	ر : نكاح ، زوج ، زوجة	زواج
٥٠٦	سَلِمَ	٤٧٣	زوج
٥١٠	سُنّة	٤٧٦	زوجة
ر : سجود السهو	سهو		س
٥١٢	سواك		سؤال
ر : مَحْضِيّة	سِيّنة	٤٨١	سبّ
		٤٨١	سباق
		٤٨٢	سبي
٥١٥	مُشرب	ر : أسير	سجن
٥١٧	شرب	٤٨٤	سجود
٥١٨	شركة	٤٨٦	سجود التلاوة
٥٢٥	شفاعة	٤٨٧	سجود السهو
٥٢٦	شفعة	٤٨٩	سجود الشكر
٥٣٠	شهادة	٤٩٠	سحاق
٥٣٩	شَهِيد	٤٩٠	سحر
		٤٩١	سحور
		ر : صوم	سَرَف
ر : صغير	صبي	ر : إصراف	
٥٤٣	صحاى		

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٦٦٧	صلاة المغرب	٥٤٣	صفح الأعمال
٦٦٩	د الوتر	٥٤٣	صدّاق
٦٧٠	صلح	٥٤٧	صدقة
٦٧٢	صليب	٥٥٢	صراط
٦٧٣	صنم	٥٥٢	صرف
٦٧٣	صوّز	٥٥٥	صغار
٦٧٤	صوم	٥٥٧	صغير
ر : صوم	صيام	٥٦٤	صلاة
٦٩١	صيد	٦١٦	صلاة الاستسقاء
	ض	٦١٧	د التطوع
٧٠٥	ضرورة	٦٢٣	د الجماعة
٧٠٦	ضمان	٦٤١	د الجمعة
٧١١	ضيافة	٦٤٨	د الجنائز
	ط	٦٥٣	د الحرف
٧١٥	طاعون	٦٥٤	د الصبح
٧١٥	طلاق	٦٥٦	د الظهر
ر : حج	طواف	٦٥٨	د العشاء
٧٢٨	طهارة	٦٦٠	د العصر
	ظ	٦٦١	د العيدين
٧٣٣	ظهار	٦٦٤	د الكسوف
		٦٦٦	د المسافر

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
	غ	ع	
ر : دية	مغرة	٧٣٩	عارية
٧٧١	مُغسل	ر : دية	عاقلة
٧٧٩	غسل الميت	٧٤٠	عق
٧٨١	غصب	٧٥٠	عدالة
٧٨٣	غناه	٧٥٠	عدة
٧٨٤	غنائم	٧٥٦	عرش
	ف	ر : حج	عرفة
٧٩١	فاسق	ر : موارث	عصبة
٧٩١	فدية	٧٥٦	عطية
ر : موارث	فرائض	٧٥٨	عقد
٧٩٢	فرض	٧٥٨	عقيلة
٧٩٢	فسخ	٧٦٠	عمامة
٧٩٣	فسق	٧٦٠	مرة
٧٩٣	فضول الأموال	٧٦٥	مهمري
٧٩٦	فطرة	٧٦٥	عَيْن
٧٩٦	فقير	٧٦٦	عورة
	ق	ر : موارث	عول
٧٩٩	قافة	٧٧٦	عيد
٧٩٩	قبر		

الصفحة	الكلمة	المنحة	الكلمة
٨٧٥	كتابة	٨٠١	قتل
رَ : أهل الكتاب	كتاني	٨٢٥	قتال
رُ : صلاة الكسوف	كسوف	٨٢٦	قَدَر
٨٧٥	كفارة حج	رَ : مسجد	قدس
٨٧٥	د صوم	٨٢٧	قذف
٨٧٩	د ظهار	٨٣٣	قرآن
٨٨١	د قتل	رَ : مضاربة	قراض
٨٨٢	د عین	رَ : دین	قرض
٨٨٧	كفالة	٨٣٦	فرعة
٨٨٩	كلب	٨٣٧	قربش
		٨٣٨	قَسَامَة
		٨٤٢	قِسْمَة
		رَ : آیمان	قَسَم
٨٩٥	لباس	٨٤٦	قَسَم
٨٩٦	لجة	٨٤٧	قصاص
٨٩٦	لعان	٨٥٤	قضاء
٩٠٠	لعب	رَ : قصاص	قَدَر
٩٠٠	لعن	٨٦٠	قياس
٩٠٠	ملحظة		
٩٠٤	لقبط		
٩٠٥	لواط	٨٦٣	كافر
٩٠٥	لية القدر	٨٦٩	كَبائر

ل

ك

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٩٣٥	مسافر		
٩٣٧	مستامن	٣	
٩٣٧	مسجد	٩٠٩	مال
٩٤٣	مسكين	٩١٠	متعة الحج
٩٤٥	مصحف	٩١٠	و الطلاق
٩٤٦	مضاربة	٩١٢	متعة النكاح
٩٤٨	معادن	٩١٢	مجنوم
٩٤٩	معاملة	ر : جنون	مجنون
٩٥٠	معصية	ر : أهل الكتاب	مجنوس
٩٥٥	مفارقة	ر : حراقة ، حرابي	محاربون
ر : تقليس	مفلس	٩١٢	محلل
٩٥٧	مكاتب	٩١٢	مجد ( عليه السلام )
٩٥٨	مكايل	٩١٥	مدبر
٩٥٨	مكة	٩١٥	المدينة
٩٦٢	ملائكة	٩١٦	مرأة
ر : لعان	ملاعة	٩٢٦	مراجعة
٩٦٣	ملاهي	٩٢٧	مرفق
ر : رقيق	ممالك	٩٢٨	مربغ
٩٦٤	مناضلة	٩٣٠	مزاورة
٩٦٤	منحة	ر : حج	مزدلفة
ر : نهي عن المنكر	منكر	٩٣٤	مسابقة

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
ر : مناضلة	نضال	ر : صدق	مهر
١٠٢٦	نفس	ر : لإحياء الموات	مَوَات
١٠٢٧	نفاق	٩٦٥	مواويث
١٠٢٨	نفس	٩٨١	موت
١٠٢٨	نفقة	٩٨٢	مياه
١٠٣١	نكاح	٩٨٥	ميت
١٠٥٥	نهي عن المنكر	٩٩٠	ميتة
١٠٥٦	نواقض الوضوء	ر : مواويث	ميراث
١٠٦٠	نوم	٩٩٤	ميزان
١٠٦١	نية	٩٩٤	ميفات
هـ		ن	
		٩٩٩	نار
١٠٦٥	هبة	ر : صلاة التطوع	ناقلة
و		٩٩٩	نبوة
		١٠٠٢	النبي عليه السلام
١٠٧٥	وثن	١٠٠٤	نبيذ
١٠٧٥	وحي	١٠٠٥	نجاسة
١٠٧٥	وديمة	١٠١٣	نذر
١٠٧٦	وصية	١٠٢١	نسب
١٠٨٣	وضوء	١٠٢٥	نسخ
ر : بيع ١٥٥ - شراء	وضيعة	١٠٢٦	نيان
البائع مابعد المشتري	وعد	ر : أهل الكتاب	نضارى
١٠٩٦	وقف		
١٠٩٧			

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		١٠٩٩	وكالة
		١١٠١	ولاء
١١٠٩	ي	رَ : ولي	ولابة
رَ : إيمان	ينم	١١٠٣	ولي
رَ : أهل الكتاب	ين	١١٠٤	وليمة
رَ : جمعة	يهود		
	يوم الجمعة		

★ ★ ★



## ١ - جدول المحتويات

( يتضمن نواقص في مواد تحتاج الى المزيد من الاحالات ، لمواد تشترك معها في بعض أحكامها ، وقد استدركت هنا ، ولعل لما نظائر .

آل اليب	: ر : مري : ٣ ، غنائم : ٢ ، حبة : ٢ ،
	وقب : ٤ .
أدب	: ر : إبله : ٢ ، جراح : ١٧ ، أيمان : الشطر
	الاخير من : ٣ ، زكاة ، الجزء الثاني من فقرة : ٤ ،
	ذمي : ١٢ ، رقيق : ٣٥ ، سجن : ٦ ، صغير : ٢
	صلاة : ٥ ، ضمان : ٨ الشطر الثاني والاخير منها ،
	طلاق : ١٢ ، عتق : ٣٦ و ٣١ ، قتل : ٢٢ ، قذف :
	٢٣ ، قسامة : ٨ ، قصاص : ١٨ ، قضاء ، نكاح ٧٤
أرض	: ر : غنائم : ٤
أقارب	: ر : فضول الاموال : الشطر الاخير من الفقرة : ٨
إمامة	: ر : خلافة
بر الوالدين	: ر : جميع الشطر الاخير من فقرة : ٥
ترجمة	: ر : صلاة : ٥١
تعزير	: ر : خمر : ١٦ ، رمضان الشطر الأخير من مضمون
	فقرة : ٧ ، سجن : ٣ ، سحاق : ١ ، سرقة : ١١
	سرقة : ١٥ ، قذف : ٢٤ و ٢٧ .
جزية	: ر : ذمي : ١

جنون	: ر : دية ، السطر الثاني من الفقرة : ١ ، ذكاة ، الشطر الأخير من الفقرة : ٢ .
حدود	: ر : ردة : ١١
حديث = سنة	: ر : قضاء : ٢
دينغ	: ر : خنزير : ٣
ذكاة	: ر : ردة : ١٢
ربا	: ر : رقيق : ٥٢
ردة	: ر : ذكاة : ٤ ، سب : ٢
رقيق	: ر : صلاة : ١٦٨ ، كتابة : ١
رشوة	: ر : عطية : ٢
زكاة	: ر : نفقة : ٨
سجن	: ر : ذمي الشطر الاخير من فقرة : ١٢ ، ضمان : ٨ قتل : ١٣ .
سكر	: ر : دية السطر الأول من الفقرة : ١ ، ذكاة : ٢٠
شهادة	: ر : قذف : ٦
صلاة	: ر : صوم : ٦٤
صوم	: ر : رضاع : ١٤
ضمان ( زعامة ، قبالة ، حمالة )	: ر : كفالة بمختلف فقراتها .
طب	: ر : خمر : ١٨ ، شرب : ١١
طلاق	: ر : رقيق : ٣٧
عزل	: ر : رقيق : ٣٤
عموة	: ر : حج : ١١
فضول الأموال	: ر : قسمة : ٨ ، كتابة : ١٢ ، وصية : ٣ و ١٢
قتل	: ر : قذف : ٢٩

كافر	: ر : غنائم : ١٤
كلب	: ر : صيد : ٢٠
كنز	: ر : غنائم : ٣١ ، كافر : ٢٥
مواديث	: ر : فضول الأموال : ٦
ميت	: ر : جناز : ١ - ٦ ، دفن بجميع فقراتها
نكاح	: ر : تسري الشطر الأخير من الفقرة : ١ ، ردة : ١٠
	رقيق : ٢٢ - ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ - ٣٢ .

★ ★ ★

## ٢ - جدول التعديلات

( يتضمن سواقط من جذافات بعض المواد ، استدركت هنا ، ولعل لها نظائر )	
إسلام	٥ - فرضية الدخول فيه على الناس ، الا أهل الكتاب . يعدل : « إلزام الناس جميعاً بالدخول فيه » .
إمامة	: تكرور الكلمة ، ويحال بها الى : خلافة .
ترجمة	: نجعل الفقرة : ١ تحت « حديث » والفقرة : ٣ تحت « حلف » والفقرة : ٤ تحت « زواج » والفقرة : ٥ تحت « طلاق » .
ترجمة	: يدرج تحتها ما يلي :
١ - بطلان صلاة التقاوى بغير العربية :	
ومن قرأ أم الكتاب أو شيئاً من القرآن في صلاته متوجهاً بغير العربية ، أو بالفاظ عربية ، غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى ، بطلت صلاته .	
٣٦٧ م ٢٥٤/٣	
٢ - جواز الدعاء في الصلاة بغير العربية دون قراءة القرآن :	
من كانت لفته غير عربية ، جاز له أن يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز أن يقرأ بها . ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له .	
١٥٩/٤ م ٤٦٦	
تسري	٣ - الصبر عنه يعدل : الصبر عن نكاح الأمة للحر
تسري	٥ - كونه من كفره يعدل : كونه بكافرة

تقليد	٢ - حكم اتباع شريعة سابقة ، يوضع العنوان تحت « أنبياء » ويعدل : اتباع شريعتهم .
ممكنين	٩ - تضم الى « تكفين » : ٨ ، ويجعلان فقررة واحدة
ثمن	٣ - وجوده عند المشتري ؛ يعدل : عدم وجوده عند المشتري .
جنون	٢ - وجوب الصلاة على المجنون ؛ يعدل : سقوط الصلاة عن المجنون .
حج	٥ الشطر الثاني من مضمون الفقرة يجعل تحت عنوان فرعي آخر : نفقة الحج .
حلي	٣ - في مضمون هذه الفقرة « المقدار الذي ذكرناه » . يتصرف في التعبير نظراً الى ان المذكور مطوي .
خطبة الجمعة	: تعدل : الجمعة
خلافه	٥ الشطر الثاني من المضمون يوضع تحت الفقرة : ٦
خمر	٩ - علته وأمثلته ، يعدل : تعريفه
دية	٤ - « من لا عاقبة له » يضاف : أو لا مال له
ردة	٣ - فيها ما ينبغي جعله تحت عنوان خاص : تبديل « كفر بكفر » .
صلاة الجمعة	٧ - « وقبل وبعد خطبتها » ، تعدل الى : « وقبل الخطبة وبعدها » .
صلاة الصبح	٤ - « حكم الاضطجاع قبلها وآثار تركه
صلاة العيدين	١٠ - « يأتيين » ، يصرح بالضمير نظراً لعدم سبق ذكر النساء في الفقرة .
فنام	٨ - سلب القتل الكافر . يجعل « سلب » مادة مستقلة بذاتها

\* \* \*

## ٣ - فهرس النصويات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٠	١٨	قولٌ مبطلٌ البيع	قولٌ مبطلٌ البيع
✓	٢٠	قولٌ مصححٌ البيع	قولٌ مصححٌ البيع
١٩٨	٤	الفعال	التعصال
٢٠٨	٦	الحجار	الجمار
✓	٥	تضع	تقنع
✓	١٠	صفته	وقته
٢٦٧	١٨	منسوخ	مفسوخ
٢٦٨	١١	المتعة	المعتقة
٣٠٣	١٧	المقذوف	المقذوف
٣١٢	١٣	القود	العفو
٣٣٨	١٥	واكثره	وأثره
٣٤٢	١٩	يعقل	لا يعقل
٣٦٦	١٨	والنساء	وليس النساء
٣٦٨	٧	القتلة	العقلة
٤٢٢	١	عرض	عرف
٤٥٤	١٩	أن	وعلى الآخذ أن
٤٦٨	٢-١	ونكاح	ونكاح فاسد

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٧٣	١	منزلها	بنزلها
٤٧٤	١٥	اربع	سبع
٥٢٣	٩	التقام	التقاوم
٦٤١	١٤	أو	أو لم
٦٧٧	١	فحكمه	فهو حكمه
٦٩٥	٧	الا بذبح	والا فبذبح
٧٤٦	٤	امراة	أمة
٧٦٧	١٥	فرجها	زوجها
٨٢٠	٦	حفر	حضر
٩٠٣	٩	الواجب	الواجد
٩٠٤	٧	نبوته	بنوته
٩٤٦	١٦	اسمى	سمى
٩٤٨	٦-٥	فاسد	مفسوخ
٩٥٦	١١	المقارنة	المغارسة
٩٦٢	٢١	امواله	أقواله
٩٩٤	١٧	طريق أو	طريق مصر أو
١٠٠٣	٨	المستفيد	المستعيد
١٠٠٤	١٢	نماش	نحاش
١٠٢٠	٥	عملية	عليه
١٠٢١	٩	تقن	تبثن
١٠٢٩	١٧	حسن	خنس
١٠٢٩	٢٠	عروسته	عروضه

الصفحة	السطر	الخط	الصواب
١٠٤٤	١٨	ينكحها	ينكحها
١٠٤٦	١٣	من	من
١٠٤٨	٦	لاحداهما	لاحداهما
١٠٨٤	١٠	جوز	جوز
١٠٨٤	١٤	ولا	ولا
١١٠٣	١٧	نهما	هما
١١١١	٧	امره	أسرة
١١١٩	٤	وضعية	وضيعة

والحمد لله رب العالمين

\*\*\*



# فهرس مواد الكتاب

## المقدمات :

### الصفحة

مقدمة تعريفية بهذا المعجم : بقلم رئيس لجنة موسوعة الفقه الاسلامي م ٣

الاستاذ مصطفى احمد الزقاه

المخلى لادب مزعم ومضاهمه : بقلم عضو لجنة موسوعة الفقه الاسلامي م ١٢

الاستاذ السيد محمد المنتصر الكتاني

الوصفومات والرموز في هذا المعجم م ٩٣

## المعجم :

١	حرف الهزرة
١١٩	الباء
١٨٩	التاء
٢١٩	الثاء
٢٢٣	الجيم
٢٦٥	الحاء

الصفحة	
٣٣١	حرف الحاء
٣٤٧	الدال
٣٦٩	الذال
٣٨٥	الراء
٤٣١	الزاي
٤٧٩	السين
٥١٣	الشين
٥٤١	الصاد
٧٠٣	الضاد
٧١٣	الطاء
٧٣١	الظاء
٧٣٧	العين
٧٦٩	الغين
٧٨٩	الفاء
٧٩٧	القاف
٨٦١	الكاف
٧٩٣	اللام
٩٠٧	الميم
٩٩٧	النون
١٠٦٣	الهاء
١٠٧٣	الواو
١١٠٧	الياء

## الفهارس :

- ١١١١ فهرس الكلمات الفقهية بحسب الموضوعات .  
١١٢٥ فهرس الكلمات الفقهية بحسب الترتيب الابعدي .

## الملاحقات :

### ١ - جدول الاحالات :

- ( يتضمن نواقص في مواد تحتاج الى المزيد من الاحالات. لمواد تشترك  
معها في بعض أحكامها وقد استدركت هناك ، ونحن هنا نفاخر ) .

### ٢ - جدول التعديلات :

- ( يتضمن ملاحظات من جداول بعض المواد ، استدركت هناك واعلم  
لها نظائر ) .

- ١١٤٢ ٣ - فهرس التصويبات .

\*\*\*









Bibliotheca Alexandrina



0598299